النقد التاريخي

يشمل

لانجلوا وسينوبوس : المدخل الى الدراسات التاريخية

پول ماس : نقد النص

امانويل كنت : التاريخ العام

ترجمها عن الفرنسية والألمانية

عبد الرحمن بدوي

الطبعة الرابعة

١٩٨١

الناشر: وكالة المطبوعات

شارع فهد السالم - الكويت

فهرس الكتاب

المدخل إلى الدراسات التاريخية

تأليف لانجلوا وسنيوبوس

نقد النص

تأليف پول ماس

ملحق

نصوص مختارة من آراء الفلاسفة فى « التاريخ »

تصدير عام

يضم هذا المجموع كتابين أساسيين فى المنهج التاريخى ونقد النصوص ، إلى جانب أبحاث وفصول فيما يمكن أن يسمى فلسفة التاريخ .

أما أول الكتابين فهو « المدخل إلى الدراسات التاريخية » تأليف شارل سكتور لانجلوا وشارل سنيوبوس ، ويعد خير كتاب فرنسى فى النقد التاريخى ، ومن هنا طبع مراراً عديدة ، وبالرغم من أن الطبعة الأولى ظهرت سنة ١٨٩٨ ، فلا يزال حتى اليوم أفضل كتاب فرنسى فى هذا الباب .

أما شارل فكتور لانجلوا فمؤرخ وباحث فى منهج التاريخ ممتاز ، ولد فى روان Rouen فى ٢٦ مايو سنة ١٨٦٣ ؛ وبعد أن درس فى مدرسة الوثائق ومدرسة الحقوق وبكلية الآداب بجامعة باريس وحصل على إجازاتها ، عين مدرساً فى كلية الآداب فى دويه Douai سنة ١٨٨٥ ثم كلف بإلقاء دروس فى كلية الآداب بجامعة مونبلييه سنة ١٨٨٦ . وقام بتدريس العلوم المساعدة للتاريخ فى كلية الآداب بجامعة باريس سنة ١٨٨٨ ، فألقى محاضرات فى علم الخطوط القديمة وعلم المراجع ، وتكوّن على يديه جيل من المؤرخين وأمناء المحفوظات والمكتبات . وصنف هو و هـ. اشتين H. Stein كشافاً لكشافات المحفوظات المتعلقة بتاريخ فرنسا ، تحت عنوان : « محفوظات تاريخ فرنسا » *Les Archives de l'Histoire de France* (باريس سنة ١٨٩١ — ١٨٩٣ فى حجم $\frac{1}{8}$) . واهتم خصوصاً بتاريخ فرنسا فى العصر الوسيط خصوصاً فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر فكتب فى ذلك كتباً ممتازة ، على رأسها كتابه الفذ عن « الحياة فى فرنسا فى العصور الوسطى » وفيه يصورها معتمداً على الوثائق وعلى ما كتبه الأخلاقيون فى ذلك العصر ؛ وعنى بالأدب الفرنسى فى العصر الوسيط فكتب عن « المجتمع الفرنسى فى القرن الثالث عشر تبعاً لعشر قصص مغامرات » ، وأصدر كتاباً آخر عن « معرفة الطبيعة والعالم فى العصر الوسيط »

ومن كتبه فى التاريخ السياسى كتـــابه عن « حكم فيليب الثالث الجسور » (باريس سنة ١٨٨٧) . وكتب عدة مقالات فى « المجلة التـاريخية » وفى مجلة « مكتبة مدرسة الوثائق » ثم جمع بعضها فى مجلدين بعنوان : « مسائل فى التاريخ والتعليم » . أما فى باب النقد التاريخى فله — إلى جانب كتـابنا هذا وبعض مقالات فى المجلتين المذكورتين — كتاب فى قسمين بعنوان : « متن فى المراجع التاريخية *Manuel de Bibliographie Historique* (القسم الأول بعنوان : « أدوات المراجع» ، والثانى بعنوان : « تاريخ الدراسات التاريخية وتنظيمها ») ويعد من خير الوسائل للتحصيل فى التاريخ . وتوفى لانجلوا سنة ١٩٢٩ .

أما شارل سنيوبوس فقد ولد فى لاماستر Lamastre (محافظـة الأردش Ardèche) فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٥٤ من أسرة بروتستنتية اشتهرت بميولها الجمهورية فقد كان جده نائباً ديمقراطياً فى الجمعية التشريعية سنة ١٨٤٩ ، وكان أبوه نائباً من سـنة ١٨٧١ إلى سنة ١٨٨١ فى مجلس النواب الفرنسى . وبعد دراسته الثانوية دخل مدرسة المعلمين العليـا فى باريس من ١٨٧٤ — ١٨٧٧ وحصل على الليسانس من كلية الآداب ثم على الاجريجاسيون فى التـاريخ سنة ١٨٧٧ وأمضى شطراً من حياته الدراسية بعد ذلك فى ألمـانيا عين بعدها مدرساً فى كلية الآداب بجامعة ديجون (١٨٧٩ — ١٨٨٢) ثم أصبـح أستاذاً حراً فى السوربون (١٨٨٣ — ١٨٩٠) ثم عين مدرساً فى كلية الآداب بجامعة باريس (السوربون) سـنة ١٨٩٠ ثم أستاذاً حتى تقاعد . وتوفى فى پلوبازلانك Ploubazlanec سنة ١٩٤٢ . وكانت رسالته للدكتوراه عن « النظام الإقطاعى فى بورجونى » سنة ١٨٨٢ .

ومن مؤلفاته فى التاريخ : « تاريخ الحضارة » (فى مجلدين ، باريس ١٨٨٢ — ١٨٨٤) ؛ « تاريخ شعوب الشرق » ؛ « التاريخ اليونانى » ؛ « التاريخ الرومانى » ؛ « التاريخ السياسى لأوربا المعاصرة » (باريس سنة ١٨٩٧) .

اهتم بالمنهج التاريخى فأصدر مع لانجلوا هذا الكتاب، وكتب كثيراً عن تدريس التاريخ فى فرنسا (وقد نشر بعض ذلك ملحقاً لكتابه هذا، ولكننا لم نترجمه لأنه لا يتعلق بالنقد التاريخى، ويقع فى الأصل من ٢٨١ ص — إلى ٣٠٦ ص) فى التعليمين الثانوى والعالى. وكان له تأثير عظيم فى طلابه، فتكوَّن على يديه جيل ممتاز من المؤرخين فى فرنسا فى النصف الأول من هذا القرن وأخريات القرن الماضى. وله فى هذا الباب أيضاً كتاب بعنوان: « المنهج التاريخى مطبقاً على العلوم الاجتماعية ».

أما كتابهما هذا، « المدخل إلى الدراسات التاريخية » فقد توزعا تأليفه: فكتب لانجلوا الكتاب الأول ثم الكتاب الثانى حتى الفصل السادس والتنبيه؛ وكتب سنيوبوس بقية الكتاب الثانى (أى الفصل السابع والفصل الثامن) ثم الكتاب الثالث. أما الفصل الأول من الكتاب الثانى والفصل الخامس من الكتاب الثالث والخاتمة فقد حرراها معاً.

أما الغرض منه فقد بينه لانجلوا فى التنبيه الذى صدر به الكتاب فقال إنهما قصد من هذا الكتاب أن يبحثا فى شروط المعرفة فى التاريخ وعلاماتها وخصائصها وحدودها. ما هى الوثيقة؟ كيف تعالج الوثائق من أجل الإفادة منها فى التاريخ؟ ما هى الوقائع التاريخية؟ كيف تجمع لتشييد العمل التاريخى؟ تلك هى المسائل التى يتناولاها فى هذا الكتاب.

والذى دفعهما إلى كتابه أنهما وجدا الكتب المتصلة بالمنهج التاريخى على كثرتها سيئة، غامضة، سطحية، لا تقبل القراءة، وأحياناً مضحكة. فالتى كتبت قبل القرن التاسع عشر تكاد كلها أن تكون مجرد رسائل خطابية عفى على خطابتها الزمان؛ والحديثة منها لم تسلم من آفتين: الغموض، والتفاهة.

لكنهما يعترفان مع ذلك أنه ليست كل الكتب التى كتبت عن المنهج التاريخى عديمة القيمة. فقد تكون شيئاً فشيئاً كنز من الملاحظات الدقيقة والقواعد

الصحيحة التى أوحت بها الممارسة العملية للتأريخ . ومنذ خمسين عاماً (قبل تاريخ كتابتهما لهذا الكتاب فى سنة١٨٩٧) قام رعيل ضخم من الأذكياء الأمناء بالتأمل فى منهج العلوم التاريخية : منهم المؤرخون والمناطقة . وكان من المفيد جمع خلاصة ملاحظاتهم وتجاربهم وأبحاثهم . وقد قام بذلك أولا أرنست برنهيم Ernst Bernheim الأستاذ آنذاك فى جامعة جريفسفلد (ألمانيا) فاستقصى كل كتابات المحدثين فى المنهج التاريخى ، واستخلص من ذلك قواعد وضعها فى إطارات ميسورة ، وأودع ذلك فى كتابه الممتاز:«متن فى المنهج التاريخى» *Lehrbuch der Historischen Methode* (ليبتسك) .

ولم يشأ لانجلوا وسنيوبوس أن يبدآ مما بدأ منه برنهيم ، لكنهما لاحظا أنه لم يقل كل شىء فى الموضوع رغم ما جمعه باجتهاد بالغ وعقل حصيف فى هذا الكتاب ؛ ذلك أنه توسع فى مسائل ميتافيزيقية اعتقدا أنه لا فائدة فيها ؛ ومن ناحية أخرى لم ينظر إلى المسائل أحياناً بالنظرة النقدية العملية التى يريان أهميتها البالغة . وفضلا عن ذلك فإن كتاب برنهيم لا يتوجه إلا إلى المختصين . لهذا كتبا « هذا المدخل إلى الدراسات التاريخية » ، ولم يقصدا من ورائه أن يكون مبحثاً شاملا فى المناهج التاريخية : إنه مجمل موجز ، وقد قصدا به إلى تنبيه الطلبة الجدد فى السوربون إلى ما ينبغى أن تكون عليه الدراسات التاريخية وما هى عليه فى الواقع ، فألقيا محاضرات فى السنة الدراسية ١٨٩٦ — ١٨٩٧ هى الأصل فى هذا الكتاب بعد مراجعتها وإعادة صياغتها . وقد قصدا من هذا الكتاب أن يتوجه ليس فقط إلى دارسى التاريخ الناشئين ، بل وأيضاً إلى عامة الناس المثقفين . لهذا حرصا على أن يكون دقيقاً وواضحاً وقليل الاصطلاح الفنى إلى أقصى درجة مستطاعة .

* * *

لكننا لاحظنا أن كتابهما لم يتوسع فى ناحية نقد النصوص ، وهو باب

رئيسى فى النقد التاريخى . لهذا رأينا أن نترجم متناً يعد أدق متن فى بابه وهو كتاب پول (أو پاول) ماس بعنوان « نقد النص » Textkritik الذى ظهر أولاً سنة ١٩٢٧ بوصفه القسم السابع من موسوعة جركه ونوردن بعنوان : « المدخل إلى علوم الأوائل » *Einleitung in die Altertumswissenschaft, Vol. I* ثم نشر على حدة فى ليپتسك سنة ١٩٤٩ عند الناشر تويبنر G. Teubner ثم نشرة ثالثة سنة ١٩٥٧ أضاف إليها ملحقاً ثانياً ، إلى جانب الملحق الأول الذى أضافه سنة ١٩٣٧ .

ولقد قسم ماس كتابه إلى قسمين : الأول نظرى ، والثانى أمثلة تطبيقية على المبادىء التى وضعها فى القسم الأول . ولما كانت هذه الأمثلة مستمدة كلها من الأدبين : اليونانى واللاتينى ولا تفيد إلا من يتقن هاتين اللغتين ، فقد اطرحنا هذا القسم الثانى واقتصرنا على ترجمة القسم الأول النظرى وهو يشمل ثلاثة أخماس الكتاب ، لأنه وحده الذى يفيد فى كل لغة وبالنسبة إلى كل تاريخ وأدب .

* * *

واللاحق الباقية فى هذا المجموع تشمل بحثاً لكنت ، الفيلسوف الألمانى الأكبر ، عن « التاريخ العام بالمعنى العالمى » كتبه ١٧٨٤ ونشره فى عدد نوفمبر من « مجلة برلين الشهرية » *Berlinische Monatsschrift* ، وكان هذا البحث جواباً عن تعليقة وردت فى « مجلة جوتا العلمية » *Gotaische gelehrte Zeitung* (١١ فبراير سنة ١٧٨٤) هى : « من الأفكار الأثيرة عند الأستاذ كنت أن الغاية النهائية للنوع الإنسانى هى تحقيق الدستور السياسى الأكمل ، وهو يود أن يقوم مؤرخ فيلسوف بكتابة تاريخ الإنسانية من وجهة النظر هذه ، بحيث يبين إلى أى حد ابتعدت الإنسانية ، فى عصورها المختلفة ، من هذه الغاية أو اقتربت ، وماذا ينبغى عمله بعد لتحقيقها

أما النص الثـانى فمأخوذ عن « مقال فى المنهج » لديكارت وفيه يبين موقفه من دراسـة التاريخ . والنص الثالث مأخوذ من خطبة فى التاريخ ألقاها الشاعر الفيلسوف الفرنسى پول ڤالرى ، وفيها ملاحظات أصـيلة صائبة فى فهم التاريخ وكيفية كتابته .

. . .

وهكذا يتألف هذا المجموع من كتب أسـاسية فى النقد التاريخى ومنهج التاريخ ، وكلاهما لم ينفذ بعد النفوذ الـكافى فى الدراسات العلمية بالعربيـة ، وكلاهما لا غنى عنـه لمن يتصدى لأى بحث تاريخى فى أية ناحيـة من نواحى التاريخ بالمعنى الأوسـع لهذا اللفظ ، الذى يشمل التاريخ السياسى والأدبى والفـكرى والعلمى . ولعل من أكبر أسباب النقص فى الدراسات التاريخيـة عندنا — بهذا المعنى الواسع — الافتقار إلى المنهج الدقيق والنقد العلمى النزيه المتمرس بطرق البحث العلمية التى استقرت مبادؤها وتقعدت قواعدها فى أوربا منذ النصف الثانى من القرن المـاضى . وجل ما نشر فى العربية حتى الآن من أبحاث تاريخية ، أو تحقيق لنصوص عربيـة ، مصاب بآفة مستعصية من جراء هذا الافتقار إلى المنهج فى دراسة التاريخ وتحقيق النصوص .

ولهذا فلا بد لـكل من يتصدى للبحث التاريخى — فى أى ميدان كان — أن يتقن النقد التاريخى وأن يتقن تطبيق قواعـد المنهج التاريخى ، وإلا ضاع عمله عبثاً .

وإلى هذه الغاية من تمكين الدارسـين من القيام بأبحاث تاريخية علمية سليمة المنهج محكمة النتائج — قصدت من ترجمة هذا المجموع .

القاهرة فى صيف سنة ١٩٦٢

عبد الرحمن بدوى

مقدمة [1]

(١)

التاريخ علم ما فى ذلك ريب ، لأننا نستطيع أن نطلق كلمة « علم » على كل مجموعة من المعارف المحصلة عن طريق منهج وثيق للبحث فى نوع واحد معين من الوقائع . فهو علم الوقائع التى تتصل بالأحياء من الناس فى « مجتمع » خلال توالى الأزمنة فى « الماضى ». ويدخل فى عداد العلوم « الوصفية »، وهى تختلف عن العلوم العامة اختلافاً بيناً . فهذه العلوم (الميكانيكا ، والفزياء ، والكيمياء ، وعلم الأحياء) تعمل لاكتشاف قوانين ، أعنى متوالية ثابتة من الظواهر التى من « نوع واحد » ، ضاربة صفحاً عن الأحوال الواقعية الزمانية والمكانية ، لأن هدفها ليس تقرير الواقع ، بل التنبؤ بما سيكون فى أحوال معلومة والعلوم الوصفية تسعى لمعرفة « وقائع » réalités جزئية ، فتبحث كيف تتوزع : إما فى المكان وحده (علم الكون ، علم الجغرافيا ، علم المعادن ، علم النبات ، علم الحيوان) ، أو فى المكان وتوالى الأزمنة معاً ؛ وإلى هذا النوع الأخير (الجيولوجيا ، علم العصور التاريخية العتيقة paléontologie) ينتسب التاريخ أيضاً . لكن له وضعاً نسيج وحده . فبينما جميع العلوم لا تعمل إلا فى نوع واحد من الظواهر ، نجد أن التاريخ يجب عليه أن يدرس فى آن واحد « نوعين » من الوقائع المختلفة كل الاختلاف : ١ — وقائع مادية تعرف بالحواس (أحوال مادية وأفعال بنى الإنسان) ٢ — ووقائع من طبيعة نفسانية (عواطف ، أفكار

---

(١) [هذه المقدمة قسم من رسالة طويلة بعث بها شارل سنيوبوس فى سنة ١٩٤١ إلى فردينان لوت ووجدتها زوج لوت بعد وفاته ضمن أوراقه وسلمتها إلى ر. فاتييه R. Fawtier فنشرها فى « المجلة التاريخية » Revue Historique (السنة السابعة والسبعون ، ح ٢١٠ ، يوليو سبتمبر سنة ١٩٥٣) وتاريخ رسالة سنيوبوس ١٠ — ٢٩ يونيو سنة ١٩٤١ .

وقد رأينا أنه يصلح أن يكون تقديماً لهذا الكتاب خيراً من التقديم الأصلى الذى لم يعد له قيمة ، فأبدلنا به هذا الفصل من تلك الرسالة — المترجم] .

دوافع) لا يدركها إلا الشعور ، ولا سبيل إلى الإضراب عنها لأنها توحى للناس بسلوكهم وتقتاد أفعالهم الحقيقية

ولما كانت الوقائع أموراً ماضية ، فإنها لا يمكن أن تلاحظ بطريق مباشر ، ولا يمكن إذن أن تعرف إلا بطريق « غير مباشر » وذلك بدراسة الآثار التى حفظت لنا منها ، كما فى الجيولوجيا وعلم العصور القديمة . والوقائع فى التاريخ على نوعين : الموضوعات المادية التى كانت على صلة بالناس ، والنقول traditions الشفوية أو المكتوبة التى مرت من خلال الوسيط النفسانى للغة ، مضافة إليه ، فى حال النص ، علامة مكتوبة من نوع نفسانى . فـ « البقايا » — كلغة الإقليم واسم المكان ، والعرف الجارى (الحقل المكشوف ، الدورة الزراعية الثلاثية) ، والطقوس الدينية — إذا عرضت كنوع من الوثائق فهى ليست إلا صورة من النقل الشفوى ، صارت عادة منقولة بالطريق النفسانى خلال الأجيال المتعاقبة .

فمنهج العمل التاريخى وقد ارتد إلى عمليات غير مباشرة ، ناقصة سطحية جداً ، هو إذن يعتوره النقص بالضرورة . ولكنه وحده القابل لأن يطبق على جميع الدراسات المتعلقة بظواهر المجتمعات الإنسانية ، لأن كمية الوقائع التى يمكن الإنسان أن يشاهدها مباشرة كمية ضئيلة جداً ، لأن الحاضر سرعان ما يستحيل ماضياً . والواقع أن جميع الأعمال التى تجرى على الوقائع الاجتماعية تتم على وثائق مكتوبة — حتى البحث الاجتماعى فى التوتم والتابو ، وعلم السكان وعلم الإحصاء ولهذا فإن الدراسات عن سائر أنواع النشاط تتخذ شيئاً فشيئاً صورة التاريخ (تاريخ اللغات ، والأديان ، والقانون ، والصناعة الفنية ، والعلوم ، والفنون) .

وكل عمل تاريخى يقتضى عملية سابقة : ألا وهى جمع مواد المعرفة ، أى الوثائق بالمعنى الواسع . وقد بدأ التاريخ — شأنه شأن العلوم الوصفية (علم الحيوان ، والجيولوجيا) — بمجاميع شبيهة بمجاميع التاريخ الطبيعى . ويقوم بهذا العمل خصوصاً مختصون يديرون المخاثر ، ويحررون الفهارس والأثبات . وينشرون

كتب المراجع ؛ ودورهم فى هذا شبيه بدور علماء التاريخ الطبيعى الذين يهيئون مجاميع علم الحيوان أو علم النبات . وفيما عدا اكتشافات الأشياء من قبيل المصادفة والمساعى لدى من يملكون أوراق الأسرة أو المجاميع الخاصة ، نرى أن « علم الاكتشاف » فى المنهج التاريخى heuristique يقتصر فى الواقع على استخدام كتب المراجع والأثبات bibliographies .

(ب)

وينقسم العمل فى كل علم إلى نوعين من سلاسل العمليات هما : « مشاهدة » الوقائع الجزئية بعزلها عن المجموع الذى تنتسب إليه ، — ثم المقارنة بينها على نحو يسمح بفهم « العلاقات » القائمة بينها . والإنسان لا يستطيع أن يدرك بطريق مباشر إلا الوقائع التى على قياس حواسه : من موضوعات أو كائنات محسوسة ، أو علاقات مباشرة للتوالى أو علاقة العلة بالمعلول . وعلى الرغم من أنه لا يوجد حد واضح متمايز بين كلتا السلسلتين ، فالبحث، فى الجملة ، عن الواقع هو من شأن العلم التحصيلى érudition ، وينقسم غالباً بين نوعين من المختصين : ناشرى الوثائق ، ومؤلفى الرسائل المفردة . أما البحث عن العلاقات فمن شأن التاريخ الذى يتخذ صورة مؤلفات عامة .

ولما كان التاريخ يعمل فى وقائع أصعب فى الرصد وبوسائل أشد نقصاً من أى علم آخر ، وكان إلى جانب هذا عارياً من كل أداة للملاحظة ، مقصوراً على قوى العقل الإنسانى وهو بطبعه مضطرب غامض متسرع ، فإن المنهج يقتضى مقاومة السير التلقائى والعمل فى اتجاه معاكس لاتجاه الطبيعة ، وكل هذا بدقة وحذر .

والمسلك الذى تفرضه طبيعة مادة المعرفة فى التاريخ هو البدء من الوثيقة ، وهى الأثر المادى الوحيد عن الماضى ، ثم الارتفاع فى سلسلة العمليات النفسية : الكتابة ، واللغة ، والمعنى المجازى ، والمعنى الحقيقى ، وتمثيل الشىء فى نفس

المؤلف ، حتى نصل إلى الواقعة التى عرفها . وهذا المنهج يقتضى نوعين من العمليات : « التحليل » (ويسمى هكذا مجازاً) وهو فصل كل واقعة من الوقائع الجزئية المعروضة إجمالا فى الوثيقة عن غيرها — فصلا فى الذهن ، لا فى الواقع كما فى الكيمياء ؛ و « النقد » وقوامه تقدير قيمة المعلومات الواردة ، أعنى معرفة ما إذا كان بينها وبين الحقيقة الواقعية ذلك الاتفاق الذى نسميه « حقيقة » (طبيعتها من ميدان علم ما بعد الطبيعة) . والأمر الذى يجعل النقد ضرورياً هو أنه قد لوحظ بثلاثة مناهج مختلفة أن عدم التوافق بين العقل والإنسان والحقيقة الواقعية — وبعبارة أخرى « الخطأ » — شائع جداً . واكتشاف هذه الظاهرة ثبت يقيناً : (١) فى التاريخ بما شوهد من تناقض لا سبيل إلى دفعه بين وثيقتين ؛ (٢) وفى العمل القضائى بالتناقض بين شهود واقعة واحدة ؛ (٣) وكذلك ثبت بتجارب معامل علم النفس .

ويجب البدء بتحديد الواقعة المتضمنة فى الوثيقة قبل البحث فى قيمتها ؛ فالتحليل إذن يسبق منطقياً النقد . فإذا حللنا فكرة « الوثيقة الأصلية » بوصفها فكرة ذات أهمية بالغة ، تبين لنا أنها خداعة :

١ — فهى وثيقة زائلة ، فإن الوثيقة التى تعد أصلية طالما لم يكتشف المصدر الذى أخذت عنه تنزل عن مرتبتها إذا اكتشف هذا المصدر (فقد اكتشف مصدر هربوكراتيون[1] حينما اكتشف « دستور آثينية » لأرسطوطاليس ، وكشف

---

(١) [ڤاليروس هاربوكراتيون Valerius Harpocration : نحوى اسكندرى ، قال البعض إنه كان مؤدباً لفيروس Verus صهر ماركس أورليوس (سنة ١٢١م — سنة ١٨٠م) ، وقال آخرون إنه كان معاصراً للأمبراطور يوليان المرتد (سنة ٣٣٢ م — سنة ٣٦٣) . وقد ألف « معجماً يونانياً » بالألفاظ الواردة لدى خطباء آثينية الكبار العشرة . وقد طبعه ألدى Alde فى البندقية سنة ١٥٠٣ وسنة ١٥٢٧ ؛ وجرونوفيوس فى ليدن سنة ١٦٩٣ ؛ وبكر فى برلين سنة ١٨٣٣ ، ودندورف سنة ١٨٥٣ . ويتضمن ألفاظاً وأعلاماً وعبارات مأخوذة خصوصاً من الخطباء ، فى ترتيب أبجدى مع ذكر شواهدها غالباً وشرح لبعض النقط المهمة . وبعض المواد مستمد من آثار غير خطابية ، وفى تفسيراته يقتبس أحياناً من الكتاب اليونانيين الكبار ، من هوميروس حتى العصر المتأخر . وفيه إلى جانب ذلك معلومات ثمينة فى الآثار والدين والتشريع والاجتماع الخ — المترجم] .

عن الدوق دى بروى لما كشف عن دوريه — بريزيه[1]) .

٢ — ومن الصعب تحديدها بدقة لأن صفة المصدر المباشر تنتقل بتدرج متصل : من مخطوط المؤلف الأصلى مارين بالصورة الشمسية ، والنسخة الكاملة ، والنسخة الناقصة ، والمستخرج والاقتباس بين أقواس — حتى نصل إلى التلخيص البسيط .

٣ — وهى خصوصاً واسعة بغير حق ، كما فى القضاء فكرة الشاهد المقبول الشهادة ، لأنها تعترف ضمنياً بأن جميع توكيدات الوثيقة (أو الشاهد) مصدرها واحد وقيمتها واحدة . فليس لنا أن ننسب صفة « أصلية » إلى الوثيقة فى جملتها ، بل يجب إمكان انطباق هذه الصفة على كل خبر أو قول وارد فيها ، أعنى صفة أن الخبر أو القول واقعة شاهدها ورواها المؤلف بنفسه . وهكذا فإن المعرفة المستخرجة من الوثيقة ترد إلى عملية كل علم وصفى ، أعنى « الملاحظة المباشرة » . فالتحليل ، بالنسبة إلى الغالبية العظمى من الوقائع ، يكشف عن أن المؤلف ليس هو الذى شهدها بنفسه ، بل لاحظها مشاهد مجهول .

وأدع جانباً ما قلته فى « المدخل إلى الدراسات التاريخية » عن موضوع النقد الخارجى (معرفة كيفية استخدام الوثيقة) والنقد الباطن (تقرير الاحتياطات التى يلزم اتخاذها بمناسبة كل واحدة من الوقائع الواردة فى الوثيقة) — وعن النتيجة

---

(١) [أسرة دى بروى Broglie أسرة عريقة أصلها من كيرى Chieri فى مقاطعة بيمونته بشمال إيطاليا ، ثم تجنست بالجنسية الفرنسية فى القرن السابع عشر ، وكان منها كبار رجال الدولة فى فرنسا ومنها اليوم عالمان مشهوران هما لوى دى بروى وأخوه موريس . والدوق دى بروى الأول هو الابن الثالث لكونت دى بروى (سنة ١٦٣٩ — سنة ١٧٢٧) وولد سنة ١٦٧١ وتوفى سنة ١٧٤٥ وبرز فى الحروب تحت لواء لوكسمبور وكاتينا وبوفلير وفندوم وفيلار ، ولمع فى معارك فليريس ودينان وفيرمبور . وكان سفيراً فى لندن سنة ١٧٢٤ ، وأصبح يلقب ماريشال فرنسا سنة ١٧٣٤ . وابنه أيضاً كان دوقاً ولد سنة ١٧١٨ وتوفى سنة ١٨٠٤ : اشترك فى عدة معارك فى شمال فرنسا وضد بروسيا وأصبح يلقب ماريشال سنة ١٧٥٩ . وفى سنة ١٧٨٩ — وهى سنة قيام الثورة الفرنسية — عينه لويس السادس عشر وزيراً للحربية وقائداً للقوات المسلحة من أجل القضاء على الثورة . ولكنه اضطر إلى الفرار وكاد يذبح فى فردان ، وقاد جيش الأمراء سنة ١٧٩٢ وخدم روسيا سنة ١٧٩٧ حتى توفى سنة ١٨٠٤ — المترجم] .

السلبية للنقد — وعن دور البرهان بواسطة قياس النظير — وعن استخدام الأسئلة (وأضيف إلى ما قلت أن « الفحص » المهيأ بواسطة مجموعة من الأسئلة المحددة الثابتة هو المنهج العام لكل أنواع البحث في الوقائع) — وعن القاعدة التي تقتضي البحث عما قصده المؤلف قبل استنتاج أي شيء منه — وعن ضرورة الاحتفاظ بالتحليل منفصلا عن كل تفسير .

والعملية الأخيرة التي تفضي إلى تقرير الواقعة بيقين علمي تتم بمقارنة الأقوال المختلفة عن واقعة واحدة ، وهي أقوال تترتب على عدة ملاحظات . وتتضمنها إما عدة وثائق مختلفة أو أيضاً وثيقة واحدة فيها تأخذ صورة موجز لعدد كبير من الملاحظات . فبهذه الطريقة تنحل مشكلة اليقين المعقدة في حال وجود وثيقة واحدة فريدة (مثل بطلميوس وأسماء الشعوب، «وجدول المراتب»[1].

واليقين المشروع نحصل عليه — كما في سائر العلوم — بالاتفاق بين كثير من الملاحظات « المستقلة » بعضها عن بعض . فهذا اليقين يقوم على أساس « مماثل » لحساب الاحتمالات . فعدد الأخطاء المختلفة الممكنة هو من الكثرة بحيث يندر أن تتفق جملة أخطاء مصدرها مختلف اتفاقاً تاماً دقيقاً . فالأقوال إذا اتفقت ، فان اتفاقها ليس من الممكن عملياً أن يقع إلا لأنها تتفق مع الحقيقة الواقعية . ومن المفهوم طبعاً أن النتيجة يجب أن تسبقها عملية خاصة لتعرف ما إذا كانت الأقوال مستقلة في مصادرها .

---

(١) [جدول المراتب Notitia Dignitatum : اسم وثيقة تتألف من قسمين : قسم خاص بأسماء الموظفين المدنيين والعسكريين في المنطقة الشرقية ، وقسم آخر يسجل نظائرهم في المنطقة الغربية في الامبراطورية الرومانية . وهذا الجدول مشهور ، لأنه الوحيد الباقي لنا من نوعه . وترتيبه كالآتي : ثبت موجز بكبار الموظفين ، ثم كل موظف كبير وأسماء من معه من الموظفين ؛ أما بالنسبة إلى العسكريين ، فيرد أسماء كل فيلق بحسب المنطقة التي يعسكر فيها . فورد فيها أسماء العمال (المديرين في الأقاليم الكبرى) ، ومحافظي روما والقسطنطينية ، ونوابهم vicarii ، والحكام الكبار والقواد الخ . وقد نشر هذا الجدول سيك سنة ١٨٧٦ O. Seeck : Notitia Dignitatum — المترجم] .

(ج)

وبعد أن يقرر التحليل والنقد الوقائع الجزئية المنفصلة ، تبدأ سلسلة من العمليات لضمها بعضها إلى بعض وفقاً « للعلاقات » التى نكتشفها فيما بينها.

والوقائع — تبعاً لمكانتها — تبدو على نوعين من العلاقات المختلفة كل الاختلاف :

١ — فبعضها يحدث بأن تتلاقى فى نفس المكان والزمان وقائع تنتسب إلى سلاسل مستقلة تمام الاستقلال ، وهذه هى المصادفات والاتفاقات العارضة (التى وضع نظريتها كورنو[1] Cournot).

٢ — والثانية تحدث من وقائع ندرك بينها وبينها ما يسمى فى اللغة العامة بـ « صلة العلة بالمعلول » ، وفى اللغة العلمية نقول إن الواقعة السابقة « شرط » للتالية . ولا يمكن تطبيق منهج واحد للتصنيف على هذين النوعين . فوقائع المصادفات يمكن فقط أن « ترصد » وترتب فى وضعها الزمانى والمكانى (التاريخى والجغرافى) ووفقاً للأشخاص . والوقائع التى تؤلف جزءاً من سلسلة من الأمور المتوقف بعضها على بعض يمكن أن تصنف وفقاً لنظام المقدمات والتوالى (ما يسمى باسم العلل والنتائج). لكن هذه السلسلة لامتجانسة ، لأن جميع الوقائع الإنسانية (والاجتماعية) من نتاج نوعين من الظروف والشروط: (١) المادية، (٢) والنفسية التى لا ندرك بينها أية نسبة ، بل هى تنتسب إلى نوعين من الحقائق الواقعية لا يمكن ردهما إلى غيرهما . فبين الفعل المادى وشرطه النفسى ، المسمى مجازاً باسم « الباعث » له (فكرة ، عاطفة ، دافع) ، لاتوجد رابطة ثابتة. وكذلك لاتوجد

---

(١) [ا . كورنو (سنة ١٨٠١ — ١٨٧٧) : فيلسوف فرنسى ، كان مفتشاً للتعليم العام ، ومن أوائل الذين قاموا بنقد الأفكار الأساسية فى العلوم . قال باستحالة الوصول إلى معرفة جواهر الأشياء . وأول مؤلفاته هو: « عرض نظرية المصادفات والاحتمالات » (سنة ١٨٤٣)، وفى هذه النظرية يقول إن اليقين فى المعرفة يبدو بمثابة حد تتدرج بالنسبة إليه مختلف درجات الاحتمال. والمهم فى مذهب كورنو أنه شبه الاحتمال بالنسبية : فالفرض يؤخذ به فى الفزياء لأنه يسمح بربط الوقائع الملاحظة ربطاً عقلياً — المترجم] .

أيضاً رابطة بين الحقيقة الواقعية والفكرة التي يكونها الإنسان عنها ، ولست الحقيقة الواقعية ، بل الفكرة — صادقة كانت أو كاذبة — هي شرط الفعل . فليس وجود الجحيم أو قوة السحر ، بل الاعتقاد في وجود الجحيم وفي السحرة هو الذي أحدث ألوان التوبة والقضايا . وليست رسالة محمد الحقيقية ، ولا إيمانه برسالته ، بل إيمان المسلمين هو الذي ولد الجهاد والامبراطورية العربية . والغالبية العظمى من الأفعال الإنسانية تنشأ عن نظرات خاطئة في الحقيقة الواقعية . (والأمر كذلك بالنسبة إلى الحياة الاقتصادية والحياة السياسية ، وفكرة القيمة والمذاهب السياسية) .

والحق أن الموضوع الحقيقي للتاريخ هو سلسلة النتائج الواقعية التي أحدثتها الأفعال ، والأفعال هي التي ترصد ؛ لكن لا يمكن فهمها إلا بمعرفة « كيفية » حدوثها ؛ بل من الصعب أيضاً رواية فعل دون بيان دواعيه . فلا يمكن أن نحكي كيف اكتشف كولمبس أمريكا إلا ببيان خطئه في معرفة الأبعاد الحقيقية للأرض . وكل الوقائع التي تدرس بسبب نتائجها ، شأنها شأن عوارض المصادفات لا يمكن أن تصنف إلا في إطار جغرافي تاريخي ، وهي تؤلف مادة التاريخ العام.

وثمت وسيلة ثانية لجمع الوقائع وذلك بضم كل الكائنات الإنسانية التي يوجد بينها « نوع » من العلاقة المتحدة الطبيعية ، وتكوين جماعة منها متمايزة يطلق عليها اسم . فيستبين لنا :

١ — الجماعة القائمة على الأصلاب الحقيقية أو المزعومة أو المصنوعة ، وعلى الحياة المادية المشتركة (الأسرة ، القبيلة ، الفصيلة) ؛

٢ — الجماعة القائمة على علاقات الجوار والدفاع والمساعدة المتبادلة (القرية ، الناحية) ؛

٣ — الجماعة القائمة على علاقات التشابه في عادات الحياة النفسية ، واللغة

والدين ، والعادات (الشعب بالمعنى العنصرى ويخلط بينه وبين العنصر بالمعنى الأنثروبولوجى خلطاً لا مبرر له) ؛

٤ — الجماعة القائمة على طاعة سلطة واحدة تقيمها القوة وخصوصاً التهديد باستخدام القوة ، والحرب ، والعدالة ، والشرطة .

وهذه الأنواع المختلفة للجماعات يجب أن توزع على مدى امتداد الأمكنة وتوالى الأزمنة (بالقدر المحدود الذى تسمح به الوثائق) .

والعملية الثالثة هى جمع الوقائع تبعاً لعلاقة المشابهة ، وذلك بضم الوقائع التى تنتسب إلى « نوع » واحد من النشاط الإنسانى ، وكل منها يتحقق بالمزج بين فعل وواقعة نفسية — اللغة ، الاعتقادات ، الدين ، العرف ، طرائق المعيشة (فى الغذاء ، الملبس ، المسكن) ، الإنتاج ، التجارة ، القانون الخاص ، النظام السياسى . وتلك مادة التواريخ « الخاصة » . وفيها يدخل جانب من التجريد ، مما يغرى بمعالجتها كالعلوم العامة وبالبحث فيها عن «قوانين» ، إذ ترتبط بالواقع الوصفى لأنها محددة فى مكان (جماعة) وزمان . وأيسر الأنواع اللغة ، اللغة « الواقعية » ، التى « يتخاطب » بها ؛ وميزتها أولا أنها أبسط مزيج من هاتين الحقيقتين وهما : الحركات الفعلية للسان ، والعلاقة العقلية ؛ وميزة ثانية هى أنها تزودنا بمئات الآلاف (بل الملايين) من الأفعال المتشابهة كل التشابه . وهذا يسمح بتقرير أرصاد «أكثر وقوعاً» وإن لم تسمح تماماً بوضع قوانين «إحصائية» قائمة على « قانون العدد الأكبر » — وذلك فيما يتصل باستخدام لفظ أو صورة فى نظم الكلام أو هيئة صوتية . أجل ! نحن لا نستطيع أن نعين بالدقة نسبة الذين يقولون : « يتحدث الناس عن . . . » أو « من الناحية الغالبة » ، أو « أتذكر لك » ، لكننا نستطيع أن نعرف أن هذه الصور أقل وقوعاً — وطبعاً فى وقت معين حقيقى ، لأنها يمكن أن تصبح أكثر وقوعاً .

وهذه التجربة على اللغة تسمح بتصور الطبيعة الحقيقية فى سائر أنواع

النشاط ، للثبات المستتر تحت الأسماء الوهمية للقاعدة والقانون والثبات ، وما هو إلا كثرة الوقوع كثرة متفاوتة بل معرضة للزوال ، كما يدل على ذلك حال كلمة قانون ومرسمه حينما يصبح غير صالح للاستعمال ، أعنى خارجاً عن الأحوال العادية للتفكير والعمل .

١ — وكل معرفة بواقعة ماضية تبدو — ما دامت وصلت عن طريق ملاحظة غير مباشرة — على صورة جزئية منعزلة فى مدى المكان والزمان ، ولا يمكن استخدامها فى واحد من التجميعات (بأنواعها الثلاثة) إلا بإتمامها على نحو يجعلها تمتد إلى مساحة جغرافية ، أو جماعة إنسانية ، أو حقبة تاريخية .

٢ — وكل واقعة إنسانية تلاحظ من الخارج تحتاج أن تتم بأحوال نفسية ضرورية للفعل .

٣ — ومعرفة العلاقات الإنسانية تند عن الملاحظة المباشرة ، إنها « تركيب » من تأليف العقل ، عقلنا نحن .

فثمت إذن ثلاثة أنواع من المعارف لا يمكن تحصيلها إلا بعملية جديدة . وهذه العملية — وهي مشتركة بين الثلاثة — هي البرهان بواسطة قياس النظير ويقوم على تشابه الأفعال و « أحوال النفس » (العواطف ، الأفكار ، العزائم) ومختلف العلاقات الاجتماعية بين الناس فى الماضي ونظائرها فى ظواهر الحاضر ، ونحن نعرفها بتجربتنا الشخصية عن السلوك المعتاد للناس و « أحوال أنفسنا » الخاصة . وهى عملية متفاوتة القيمة جداً ، تعادل استقراءً علمياً للوقائع البيولوجية (فالوثائق عن الشعوب المتبربرة لا تكاد تتحدث أبداً عن النساء أو الأطفال ، ورغم ذلك فنحن موقنون بأنهم أنجبوا وتناسلوا على نحو إنجاب وتناسل المعاصرين لنا) — وهى فرض تخميني محض بمناسبة العواطف والأفكار ، بل وسلوك الأفراد . فهذا ميدان السِّيَر التى عمل فيها الخيال . ذلك أن قيمة برهان يتصل بالماضى تتوقف على قيمة أساسه مأخوذاً فى معرفة الحاضر . فيجب له إذن أن

يؤسس على علم تجريبي بنواميس السلوك الإنساني ؛ وهذا العلم لم ينشأ ويكتمل؛ وعلم النفس العام لا يمكن أبداً أن يقوم مقامه . والواقع أن كل مؤرخ يفكر بحسب أفكار نادرة غامضة ، وفي العادة خطأ ، اصطنعها لنفسه أو تلقاها من التقاليد الموروثة .

بل إن طريقة العقل الإنساني في تصور طبيعة العلاقات (بأنواعها الثلاثة) تصوراً تلقائياً تقوم على وهم : فالعلاقة ينظر إليها على أنها حالة ثابتة مستمرة ، يقيمها تماسك يعبر عنه على هيئة مجازية بأنه « رباط » بين الوقائع . وهذا الوهم شبيه بتصور المادة المتصلة (أو الجوهر) (على وفق الإدراك العام) التي أبدل بها العلم المعاصر تصور خلاء انتثرت فيه عناصر تفصلها أبعاد كبيرة . أما إذا فحصنا الحقيقة الواقعية في سلسلة اللحظات المتتالية — وهذا هو الدور الخاص الذي يقوم به التاريخ — فإننا نشاهد أن واقع الوقائع الإنسانية (والاجتماعية) كلها يتألف من سلسلة « متصلة » من الأفعال المتشابهة جداً . ولكنها مع ذلك متمايزة الواحد من الآخر (ونضرب لهذا مثلا بالأصوات المتتالية للكلام ، والحركات المتوالية في الحياة العادية) . والمادة الجامدة هي وحدها الثابتة ، على الأقل في المستوى الإنساني . ولكن الحياة كلها تقتضي حركات وتغييرات في كل لحظة . وضعف العقل الإنساني هو الذي يحملنا على الظن بأن هذا « عين » ذاك وهو ليس إلا مجرد « شبيه » به ، وعلى أن نتصور « حالة وحيدة ثابتة» ما ليس إلا سلسلة من الوقائع المتشابهة .

وثمت سبب آخر خطير لحدوث الخلط ، يرجع إلى أن اللغة لا تقدم أسماء لتمييز الأشياء بطريق مباشر اللهم إلا للأشياء الميسرة للحواس . أما الوقائع التي لا تدرك إلا بالشعور (النفسي) ، والعلاقات التي هي تركيبات للعقل — كل هذه لا يمكن أن يعبر عنها إلا بمجاز ، والكثير منها قد دخل في اللغة الجارية وصار من القدم بحيث لا تذكر أصولها ، وأصبحت بمعزل عن الإضرار والإيذاء فلم يعد المرء يفكر في المعنى المجازي لقولنا : influer sur (يؤثر على) أو « يتوقف على » dépendre de . ولكن المجازات التي لا نزال نشعر بأنها

مقارنة لما كانت قائمة على تشابه سطحى جداً يقتصر عادة على لمحة وحيدة ، يمكن أن تزيف الحقيقة الواقعية باغرائها على سحب المشابهة إلى ملامح أخرى . وأشد المجازات خطورة هى تلك التى تتعلق بمجموع من العلاقات المضمنة تحت اسم موضوع مادى : حجر ، بناء (تركيب اجتماعى) أو كائن حى (الجماعة إذا شبهت بكائن عضوى) . فعن هـذا الطريق تتولد كائنات خيالية ، يضيف إليها المرء أفعالا وأفـكاراً ودوراً . والأمر كذلك فى سلاسـل الوقائع منظوراً إليها كأنها حادث (حركة الإصلاح الدينى فى أوربا الحديثة ، الثورة الفرنسية) ، أو سلسلة من الأشخاص (الملـكية ، والـكنيسة ، والدولة) . بل يذهب الناس إلى حد أن يقولوا : شاءت المصادفة .

وأبعد أقسام التاريخ عن إثارة الجـدل والتشكيك هو توالى « نتائج » الأفعال بالمعنى الواسع للـكلمة ، وهى على كل حال غالباً ما تكون مختلفة كل الاختلاف عن مقاصد فاعليها .

إن هذه النتائج هى التى تغـير أحوال الحياة ، فتقضى على القديمة وتنشىء الجديدة . والمظـاهر الخارجية للعواطف والأفـكار التى تؤلف مادة التواريخ الخاصة هى جزء من هذه النتائج . وهذا هو مجال التفاهم بين المؤرخين . لـكن لا مندوحة عن الاختلاف : (أولا) حول جميع وقائع الحياة الباطنة ، لأننا نجهل قوانينها ؛ و (ثانياً) حول كثرة وقوع الأفعال (وتبعاً لهذا — الاتفاق مع القواعد وألوان العرف) وحول نصيب كل فعل فى نتيجة ما من النتائج . ذلك أن التاريخ لا يملك أية عملية لقياس كثرة وقوع ظاهرة وأهميتها ، والإحصاءات والمتوسطات الحسابية ليست مقاييس .

وها أنذا أدع القلم فأمسكه عن الاستمرار فى هذا الموجز الذى قد أصبح مسهباً ، وقد أخر تحريره إرسال رسالتى هـذه إليك بغير موجب . ومع ذلك فان شاقك ففى وسعى أن أتمه ، فيما يتصل بالبند (٣) : الاحتياطات ضد المجاز ،

رد كل علاقة إلى أفعال ... (كلمة غير مقروءة) . — الفعل المتبادل بين أنواع النشاط المختلفة ، التضامن (الارتبـاط Zusammenhang) . — وهم زعم القدرة على النفوذ إلى المجموع (Gesammt) عن طريق العيان المباشر ، فان المجموع لا يمكن أن يعرف قبل جمع الأجزاء ، وهـذه لابد أن تـكون قد درست من قبل .

المدخل

إلى

الدراسات التاريخية

الكتاب الأول

المعارف الأولية

الفصل الأول

البحث عن الوثائق

(الهورسطيقا)

التاريخ يصنع من وثائق . والوثائق هي الآثار التي خلفتها أفكار السلف وأفعالهم . والقليل جداً من هذه الأفعال والأفكار هو الذي يترك آثاراً محسوسة ، إن وجدت فنادراً ما تبقى : لأن عارضاً بسيطاً قد يكفي لزوالها . وكل فكرة أو فعل لا يخلف أثراً ، مباشراً أو غير مباشر ، أو طمست معالمه ، هو أمر ضاع على التاريخ : كأن لم يكن البتة . وبفقدان الوثائق صار تاريخ عصور متطاولة من ماضي الإنسانية مجهولا أبداً . إذ لا بديل عن الوثائق : وحيث لا وثائق ، فلا تاريخ .

ولكي نستدل استدلالا صحيحاً من وثيقة على الواقعة التي هي أثرها ، لا مناص من اصطناع ألوان من الحيطة سنكشف عنها فيما بعد . ومن الواضح أن أي فحص نقدي وأي تأويل للوثائق يسبقه التساؤل عما إذا كان ثم وثائق ، وما مقدارها ، وما مظانها . فإذا تراءى لي أن أعالج نقطة تاريخية[1]، أياً كانت، فإني أتلمس الموضع أو المواضع التي ترقد فيها الوثائق الضرورية لمعالجتها ، على فرض وجودها . فالبحث عن الوثائق وجمعها قسم من الأقسام الرئيسية المندرجة في مهمة المؤرخ يأتي منطقياً في المرتبة الأولى . وقد أطلق عليه في ألمانيا اسم الهورسطيقا Heuristik ، وهو اسم مفيد لأنه موجز . — وهل ثم حاجة إلى

---

(١) الغالب عملياً ألا يعتزم المرء معالجة نقطة تاريخية قبل أن يعرف هل توجد أو لا توجد وثائق تسمح بدراستها . وعلى العكس نجد أن الوثيقة التي تكتشف صدفة هي التي توحي بفكرة تعمق البحث في المسألة التاريخية التي تتصل بها هذه الوثيقة ، هنالك نحشد الوثائق التي من نوعها لتحقيق هذا الغرض .

إثبات ما للهورسطيقا من أهمية عظمى ؟ كلا ، من غير شك . فمن البين أن هذا العمل إذا لم يزاول مزاولة سليمة ، أعنى أنه إذا لم يعرف المرء ، قبل البدء فى عمل تاريخى ، كيف يحيط نفسه بكل المعلومات الميسرة له ، فإنه يزيد بسهولة من مزالق خطر العمل على أساس وثائق غير كافية (وهى مزالق وفيرة العدد ، مهما بذل من جهد) : فكأين من عمل من أعمال التحصيل érudition أو التأريخ عولج وفقاً لقواعد أدق المناهج قد أفسده ، بل قضى عليه قضاءً مبرماً ، أمر مادى بسيط هو أن المؤلف لم يقف على وثائق كان من شأنها أن توضح تلك التى كانت فى متناول يده واقتصر عليها ، وأن تكملها أو تنقضها . و إن فضل العلماء المحصلين érudits والمؤرخين المحدثين على العلماء المحصلين والمؤرخين فى القرون الأخيرة — إن تساووا فيما عدا هذا — إنما يرجع إلى كون الأخيرين قد كانوا أفقر فى وسائل الاستخبار من أولئك الأولين[١] . والحق أن الهورسطيقا قد صارت اليوم أسهل من ذى قبل ، وإن كان الفتى الساذج ڤجنر لا يزال على صواب حين قال :

ما أشق الظفر بأسباب الوصول إلى الأصول[٢] !

ولنحاول أن نفسر لماذا كان تحصيل الوثائق ، ذلك المطلب الكؤود فيما مضى ، لا يزال حتى اليوم أمراً عزيز المنال برغم ما تم من تقدم فى هذا المضمار منذ قرن من الزمان ، وكيف أن هـذه العملية يمكن تبسيطها فيما بعد ، بفضل ما يتحقق من تقدم جديد .

(ا) إن الألى قاموا بأولى المحاولات لكتابة التاريخ وفقاً للمصادر ، قد وجدوا أنفسهم فى غمة من الأمر . فإن كان الأمر أمر رواية أحداث حديثة

---

(١) إنه مما يثير الإشفاق أن نشاهد أفاضل العلماء المحصلين الأقدمين يناضلون بقوة ، ولكن عبثاً ، من أجل حل الصعوبات التى ما كان لها أن تنشأ عندهم لو أنهم قد كانت لديهم أضابير أقل نقصاً . لكن ألمع الذكاء ما كان ليغنى عن الذرائع المادية التى أعوزتهم .

(٢) « فاوست » ، القسم الأول ، المنظر الثالث [ڤجنر فى رواية « فاوست » لجيته هو المثل الخالد للتلميذ المجدّ فى طلب العلم الذى يتلقى كلم أستاذه وكأنها وحى مُنزل ، ويؤمن بقداسة الكتب ، ويعوزه حدّة الفهم واستقلال الفكر — المترجم] .

نسبياً لم يمت بعد كل شهودها ، كان ثم وسيلة هي سؤال الأحياء من الشهود . وعلى هذا النحو سار ثيوكيديدس[1] وفرواسار[2] وغيرهما منذ العصر القديم حتى يومنا هذا . فإن مؤرخ الشاطىء الكاليفورني للمحيط الهادىء ، ألا وهو هـ . هـ . بنكروفت ، حينما انتوى جمع مواد تاريخ لا يزال بعض العاملين فيه أحياءً ، فإنه لم يدخر وسعاً في شيء ، بل عبأ جيشاً من المخبرين لكي يستلوا منهم الأحاديث[3] . إما إذا اتصل الأمر بأحداث قديمة ، لم يستطع أحد من

---

(١) [ثيوكيديدس Thucydides مؤرخ يوناني مشهور ولد في أثينا فيما بين سنة ٤٦٠ و ٤٥٥ ق. م. في أغلب الظن ويحتمل أن يكون قد توفي سنة ٤٠٠ ق. م . وفي شبابه برّز في الألعاب القوية ، ولما قامت الحرب البلوبونيزية بين أثينا واسبرطه اشترك فيها وأصبح قائداً في سنة ٤٢٤ ، وقد وكل إليه أمر إنقاذ أمفيپوليس ، ولكن براسيداس اللاقادامواني أفسد خطته فأخفق ثيوكيديدس ونفي من أثينا . وفي إبان نفيه كتب تاريخ الأحداث التي تمت إبان إدارته ، فكان عنه كتابه المشهور في تاريخ الحرب بين أثينا واسبرطه . ولكنه لم ينجزه ، بل سار بالحرب حتى السنة الحادية والعشرين . وكتابه في خمسة أقسام . ويعد خير المؤرخين في العصر القديم — المترجم] .

(٢) [چان فرواسار Jean Froissart (١٣٣٧ — حوالى سنة ١٤١٠) : مؤرخ فرنسي ولد في ڤالنسيين Valenciennes وبدأ في كتابة تاريخه حوالى سنة ١٣٥٨ . وكان كاتباً لفيلبا أوف هينولت Philippa of Hainault الملكة زوجة ادور الثالث وارتحل الى اسكتلنده وشمال إيطاليا . وتاريخه ينتهي سنة ١٤٠٠ ، ويقع في أربعة كتب يروى فيها أشهر الأحداث في انجلترا وفرنسا واسكتلندا والفلاندر وأسپانيا وما وقع في البلاط البابوي في روما وأڤينيون . وذلك كله فيما بين سنة ١٣٢٦ و ١٤٠٠ . ويمتاز تاريخه بوصفه الحي للجانب الجميل من الفروسية ، وبوصفه لبعض وقائع الحرب الفرنسية — المترجم] .

(٣) راجع شارل. ف. لانجلوا : «هـ . هـ . بنكروفت وشركاؤه» في « المجلة الجامعية » سنة ١٨٩٤ جـ ١ ص ٢٣٣ Ch. v Langlois, *H. H. Bancroft et Cie.*, in *Revue universitaire*.

[وبنكروفت هو هربرت هاو بنكروفت Hubert Howe Bancroft (سنة ١٨٣٢ — سنة ١٩١٨) مؤرخ أمريكي ولد في جرانڤيل Granville بمقاطعة أوهايو Ohio في ٥ مايو سنة ١٨٣٢ ، واشتغل بائع كتب ، وكرّس نفسه في الوقت نفسه للدراسات التاريخية ، فاهتم بتاريخ القسم الپاسيفيكي من أمريكا ، وإليه ترجع سلسلة «تاريخ غرب أمريكا» في ٣٩ مجلداً وقد ظهرت ما بين سنة ١٨٧٥ و ١٨٨٧ ؛ وله من الكتب : كتاب الثروة سنة ١٩٠٩ — ١٩١٠ *The Book of Wealth* وكتاب تاملات سياسية وشخصية =

الأحياء رؤيتها ولم تحتفظ الروايات الشفهية بأية ذكرى عنها ، فلا وسيلة إلا جمع الوثائق من مختلف الأنواع ، خصوصاً المكتوبة ، الوثائق المتصلة بالماضى البعيد الذى يعنى المؤرخ بالبحث فيه . وكان هذا أمراً صعب الممارسة ، لأن المكتبات كانت نادرة ، والمحفوظات Archives سرية ، والوثائق قد تفرقت أباديد . فكان موقف هـ . هـ . بنكروفت حوالى سنة ١٨٦٠ فى كاليفورنيا شبيهاً بموقف الباحثين الأولين فى بلادنا فى الماضى ، وقد تدبر الأمر على النحو التالى . لقد كان غنياً : فاقتنص كل الوثائق المعروضة للبيع ، مطبوعة أو مخطوطة ، باذلا كل مرتخص وغال ، وفاوض الأسر والنقابات التى أحوجتها الخصاصة لشراء محفوظاتها أو الإذن بانتساخها على يد نساخين يعملون لحسابه . وما انتهى من هذا حتى وضع مجموعته فى بناء شيد لهذا الغرض ، وقام بتصنيفها . وهذا مسلك ليس ثم أحكم منه ، من الناحية النظرية . بيد أن هذه العملية السريعة ذات الطابع الأمريكى لم تتهيأ إلا مرة واحدة بما فيها من مثابرة وما تيسر لها من وسائل كفلت نجاحها ، أما فى ظروف أخرى وأزمان أخرى فلعلها كانت تكون غير مقبولة . ولم تسر الأمور على هذا النحو ، ويا للاسف ، فى الأحوال الأخرى .

ففى عصر النهضة كانت وثائق التاريخ القديم والتاريخ الوسيط مشتتة فى عديد من المكتبات الخاصة ومن خزائن المحفوظات ، وهي أماكن كادت أن تكون كلها حرما لا يباح . فضلا عن تلك التى ظلت مدفونة لا يعلم أحد من أمرها فتيلا . هنالك كان من المستحيل مادياً الحصول على ثبت بكل الوثائق المفيدة فى إيضاح أمر من الأمور (مثلا ، ثبت جميع المخطوطات الباقية لمؤلف قديم) وحتى لو تمت المعجزة فظفر المرء بمثل هذا الثبت فقد كان من المستحيل الرجوع إلى كل هذه الوثائق ودراستها إلا بفضل الأسفار والنفقات واستنفاد مالا ينتهى من الوسائل . وعن هذا نجمت نتائج كان من السهل توقعها .

= سنة ١٩١٢ *Retrospection, Political and Personal* وفى سنة ١٩٠٥ ظفرت جامعة كاليفورنيا بمجموعة كتبه المؤلفة من ستين ألفا من المجلدات ومن خمسمائة مخطوط . وتوفى فى ولنت كريك Walnut Creak فى كاليفورنيا فى ٥ مارس سنة ١٩١٨ — المترجم] .

١ — ذلك أنه لما كانت الهورسطيقا تنطوى على صعوبات يعز تذليلها ، فإن العلماء المحصلين والمؤرخين المتقدمين ، الذين لم يتمكنوا أن يستخدموا كل الوثائق ولا أفضلها بل ما تيسر لهم منها ، قد كانوا دائماً تقريباً قليلى البضاعة من المعرفة الصحيحة ، ولم يعد لأعمالهم من فائدة إلا بالقدر الذى استعانوا فيه بوثائق صارت مفقودة اليوم .

٢ — والعلماء المحصلون والمؤرخون الأول الذين على علم صحيح نسبياً هم أولئك الذين يسرت لهم مناصبهم أن يلجوا حرم خزائن الوثائق الغنية : وهم أمناء المكتبات والمحفوظات ورجال الدين والحكام ، ممن كانت لطرقهم أو جماعاتهم مكتبات أو محفوظات ظاهرة الثراء[1] .

أجل إن طائفة من الجامعين قد كونوا لأنفسهم ، منذ عهد بعيد ، مجموعات من الوثائق الأصلية والمنسوخة ، اقتنوا بعضها بالمال ، وبعضها بوسائل مريبة كالسرقة . بيد أن هؤلاء الجامعين الأوربيين ، وهم وفرة منذ القرن الخامس عشر ، يختلفون عن ﻫ . ﻫ . بنكروفت اختلافاً ظاهراً . ذلك أن هذا الكاليفورنى لم يجمع إلا الوثائق المتصلة بموضوع معين (تاريخ بعض ولايات الباسيفيكى) ، وكان يطمع فى جمعها كلها ، أما غالبية الجامعين الأوربيين فقد اقتنوا قطعاً وبقايا وشذرات من كل نوع ، وقدراً صغيراً جداً من الوثائق لو قورن بالمقدار الهائل من الوثائق التاريخية التى وجدت فى عصرهم . يضاف إلى هذا أن هؤلاء الجامعين من أمثال بيرسك Peiresc وجنيير Gaignières وكليرنبو

---

(١) كان المحصلون القدماء على شعور بما يعتور الظروف التى عملوا فيها من سوء . فتألموا كثيراً لنقص أدوات البحث ووسائل المقارنة . ومعظمهم قد أفرغ وسعه فى الاطلاع والاستخبار . ومن هنا هذه الرسائل الزاخرة المتبادلة بين العلماء والمحصلين فى القرون الأخيرة ، مما لا تزال منه بقية ثمينة فى مكتباتنا ، ومن هنا كذلك أخبار التحقيقات العلمية والأسفار سعياً وراء كشف وثائق تاريخية ، وهذه الأخبار والأوصاف كانت بدعاً منتشراً فى الماضى تحت عنوان *iter* (أى الرحلة) مثل الرحلة الإيطالية *Iter italicum* ، والرحلة الألمانية *Iter germanicum* وما أشبههما .

Clairambault وكولبير Colbert وكثيرين غيرهم لم ينتزعوا من السوق ما كان من الوثائق معرضاً للضياع ابتغاء جعله منفعة عامة : بل اكتفوا (وهذا أمر جدير وحده بالثناء) بتيسير الاطلاع عليها لأصدقائهم ، تيسيراً متفاوت السخاء . بيد أن هوى الجامعين (وورثتهم) هوى قلب ، وأحياناً شاذ . أجل إن الأفضل أن تكون الوثائق مصونة فى مجموعات يملكها أشخاص من أن تكون عرضة لتقلبات الأحداث والأيام أو بعيدة تماماً عن الاستطلاع العلمى ، لكن الشرط الأول ، كيما تكون الهورسطيقا ميسرة تماماً ، هو أن تكون كل مجاميع الوثائق من المنافع العامة[1].

ومن الطبيعى أن تكون أجمل مجاميع الوثائق التى يمتلكها أفراد سواء منها خزائن الكتب والمتاحف — هى فى أوربا منذ عصر النهضة تلك التى يقتنيها الملوك . ولقد كانت المجاميع الملكية ، منذ الحكم القديم[2] ، مفتوحة كلها تقريباً أو شبه مفتوحة لاستعمال الجمهور . وبينما كانت المجاميع الأخرى المملوكة للأفراد تصفى غالباً بعد وفاة أصحابها ، فإن هذه المجاميع الملكية كانت على العكس من ذلك فى ازدياد مستمر . كانت تثرى من بقايا المجاميع الأخرى نفسها . فخزانة المخطوطات فى فرنسا مثلا ، وهى قد جمعت بفضل ملوك فرنسا الذين سمحوا للجمهور بالاطلاع عليها ، قد امتصت ، عند نهاية القرن الثامن عشر ، الشطر الأحسن من المجاميع التى قام بتكوينها بعض الهواة والمحصنين فى القرنين

---

(١) فللنشر إشارة عابرة إلى شذوذ صبيانى ، لكنه طبيعى تماماً وانتشر كثيراً لدى الجامعين : ذلك أنهم يجنحون إلى المغالاة فى القيمة الذاتية للوثائق التى يملكونها ، لا لشىء إلا لأنهم هم مالكوها . فثم وثائق احتفل أصحابها الذين اقتنوها مصادفة ، بقدرها احتفالا هائلا موفور الشروح ، ولو كانوا وجدوها فى مجاميع عامة لما أعاروها أية أهمية لأنها لا تستحق شيئاً من الاهتمام . وليست هذه الشاهدة إلا تعبيراً ساذجاً عن ميل عام يجب الاحتراز منه دائماً : ألا وهو أن المرء يميل إلى المغالاة فى أهمية الوثائق التى يملكها ، والوثائق التى اكتشفها ، والنصوص التى نشرها ، والأشخاص والمسائل التى عنى بدراستها .

(٢) [أى حكم فرنسا قبل ثورة سنة ١٧٨٩ — المترجم]

السابقين[١] . والحال كذلك فى بقية البلدان . وما كان حشد العدد الهائل من الوثائق التاريخية فى منشئات عامة واسعة ، أو شبه عامة ، إلا نتيجة ممتازة لهذا التطور الطبيعى .

وثمت عامل آخر أبلغ أثراً فى إصلاح الأحوال المادية للأبحاث التاريخية ، ألا وهو الثورات وأهواؤها . فالثورة الفرنسية سنه ١٧٨٩ فى فرنسا ، ونظائرها من الحركات فى بلدان أخرى ، قد هيأت مصادرة مقدار زاخر من المحفوظات الخاصة والمجاميع المملوكة للأفراد ، صادرتها بالقوة لحساب الدولة ، أعنى لحساب الجمهور كله ، مثل المحفوظات والمكتبات والمتاحف التى كان يملكها التاج ، والمحفوظات والمكتبات التى كانت فى حوزة الأديرة والنقابات التى ألغيت ، إلخ. فعندنا (فى فرنسا) ، وضعت الجمعية التشريعية فى سنة ١٧٩٠ فى يد الدولة كمية ضخمة من خزائن الوثائق التاريخية كانت قبلُ مشتتة ومحرمة بطرق متفاوتة على استطلاع العلماء المحصلين ، ومن ذلك التاريخ توزعت بعض المنشئات الأهلية هذه النفائس فيما بينها . وهذه الظاهرة عينها قد حدثت ، حديثاً وعلى نطاق أضيق ، فى ألمانيا وأسبانيا وإيطاليا .

وهذه المجاميع ، سواء منها ما تم فى إبان الحكم القديم أو بفضل المصادرات التى تمت فى عهد الثورات ، لم تتكون دون إحداث أضرار خطيرة . ذلك أن الجماع هو ، أو بالأحرى قد كان غالباً فى العهد الماضى ، رجلا متوحشاً ، فكان لا يتردد — من أجل تنمية مجموعاته بالقطع والبقايا النادرة — فى تشويه التماثيل وتمزيق المخطوطات وتشتيت شمل المحفوظات ، ابتغاء اقتناء قطع منها . وعن هذا

---

(١) راجع ل دليل: «خزانة المخطوطات فى المكتبة الأهلية» ، باريس سنة ١٨٦٨ — سنة ١٨٨١ ، فى ثلاثة مجلدات من قطع الربع

L. Delisle : *Le Cabinet des manuscrits de la Bibliothèque nationale.*

وعلى غرار هذا الكتاب الرائع وضعت تواريخ خزائن الوثائق القديمة ، وقد كتب من هذه التواريخ عدد كبير فى الأيام الأخيرة .

الطريق وقعت تخريبات عدة فيما قبل الثورة الفرنسية الكبرى . كذلك كان لأعمال الثورات من مصادرة ونقل نتائج ضارّة جداً ، وهذا أمر طبيعى : فإلى جانب التخريبات التى تمت نتيجة الإهمال أو لمجرد اللذة فى التخريب ، قامت لدى القوم فكرة بائسة هى إجراء عملية « غربلة » منظمة ، فلا يحتفل إلا بالوثائق « المهمة » أو « المفيدة » ، ثم يتخلص من الباقى . وهذه الغربلة قد دفعت أناساً ممتلئين بالنوايا الطيبة لكنهم كانوا منهوكين بالعمل ، دفعتهم إلى إحداث تخريبات فى مخطوطاتنا القديمة لا سبيل إلى تداركها : وبين العاملين اليوم نفر يتوفر — وهذا أمر يقتضى مالا ينتهى من الزمان والصبر والعناية — يتوفر على إعادة تكوين الذخائر المبددة ورد الشذرات المعزولة التى بددت شملها الحماسة الطائشة التى امتلأت بها نفوس أولئك الذين عالجوا الوثائق التاريخية بهذه الوحشية فى ذلك الحين ، ردها إلى مكانها الأصيل . ومع ذلك فيجب أن نعترف بأن التشويهات التى أحدثها الجاعون إبان النظام القديم والتى سببتها أعمال الثوار ليست شيئاً يذكر إذا ما قورنت بتلك الناشئة عن المصادفات وعن آثار الزمان الطبيعية . لكن حتى لو كانت تلك التشويهات أبلغ أثراً بكثير ، فإن لدينا مع ذلك ما يعوض عنها ، لدينا فائدتان من الطراز الأول مهما قلنا فلن نبالغ فى إبراز قيمتهما : (١) الأولى تركيز وثائق كانت مشتتة بل شبه مفقودة فى أماكن عديدة ، تركيزها فى خزائن قليلة العدد نسبياً ، (٢) والثانية إذاعة هذه الوثائق . فما بقى من الوثائق التاريخية القديمة بعد أحداث الدهر ودمار المدمرين قد أصبح من ذلك الحين فى حمى أمين : مرتباً ميسور التناول ومعدوداً ملكاً للمجتمع .

فالوثائق التاريخية القديمة قد جمعت إذن وحفظت اليوم ، من حيث المبدأ ، فى هذه المؤسسات العامة التى تسمى دور المحفوظات ودور الكتب والمتاحف . والحق أنها لا تحوى « كل » الوثائق الموجودة ، لأنه على الرغم مما تقتنيه دور المحفوظات والكتب والمتاحف كل عام ، بأجر أو بدون مقابل ، منذ عهد طويل فى العالم كله ، فإن ثمة أيضاً مجاميع يقتنيها أفراد ويغذيها تجار ، ووثائق لا تزال

متداولة بين الناس . لـكن الاستثناء هنا لا يطعن في القاعدة ، لأنه استثناء يمكن إهماله . وكل الوثائق القديمة — وعددها ضئيل — التي لا تزال تهيم شاردة سينتهي بها الأمر ، عاجلا أو آجلا ، إلى الإقامة بمؤسسات الدولة ، هـذه المؤسسات التي يقتني صاحبها الدائم أبداً ، ولا يبيع قط[1] .

ومن المرغوب فيه ، من حيث المبدأ ، ألا تـكون مستودعات الوثائق (دور المخطوطات ودور الـكتب والمتاحف) كثيرة العدد جداً ، ولقد قلنا إنه من حسن الحظ أنها اليوم أقل جداً مما كانت عليه منذ مائة عام . فهلا يمكن العمل على زيادة تركيز الوثائق وقد تبينت فائدة هذا التركيز للباحثين ؟ أولا يوجد بعد مستودعات يخفى وجه الحـكمة في بقائها مستقلة حتى الآن ؟ ربما صح هذا[2] ، بيد أن مشكلة تركيز الوثائق لم تعد من الخطورة المتطلبة للحل السريع منذ أن تحسنت وسائل الاستنساخ وخصوصاً منذ أن استقرت عادة تلافي أضرار تعدد المستودعات بواسطة جعل الوثائق نفسها تنتقل : ففي وسع المرء اليوم أن يراجع ، بلا مقابل ، في المـكتبة العامة بالمدينة التي يقطن فيها ، وثائق في حوزة

(١) إن شطراً كبيراً من الوثائق القديمة التي لا تزال متداولة مصدره سرقات قديمة وقعت لمؤسسات الدولة . والاحتياطات التي اتخذت للحيلولة دون وقوع إهمال جديد قـد أصبحت اليوم فعالة ناجعة في كل مكان قدر المستطاع . أما الوثائق الحديثة (المطبوعة) فإن اشتراط الإيداع القانوني ، وهذه قاعدة اتخذتها كل الدول المتحضرة تقريباً ، يضمن الاحتفاظ بها في المؤسسات العامة .

(٢) من المعلوم أن نابليون الأول قد جالت بخاطره هذه الفـكرة الخيالية وهي أن يجمع في باريس مخطوطات أوروبا كلها ، وبدأ فعلا بأن أرسل إلى باريس مخطوطات الفاتيكان والامبراطورية المقدسة وتاج قشتالة ، إلخ ، ولـكنها أعيدت إلى أماكنها الأولى فيما بعد . — ولا سبيل اليوم إلى القيام بمصادرات . بيد أن المحفوظات القديمة لموثقي العقود يمكن تركيزها أينما كانت في مؤسسات عامة ، كما هو حادث فعلا في بعض البلدان . فلا يفهم المرء كيف يحدث في باريس مثلا أن وزارات الخارجية والحربية والبحرية تحتفظ لنفسها بالأوراق القديمة التي مكانها الطبيعي هو دار المحفوظات الأهلية . ومن السهل ذكر عدد كبير من الشواذ التي من هذا النوع ، مما هو من شأنه في بعض الأحيان عرقلة إن لم يكن وقف البحث ؛ لأن المشروعات الصغيرة التي لا فائدة في وجودها هي بعينها تلك التي تضم أشد اللوائح تضييقاً على الباحثين .

مكتبات سان بطرسبرج وبروكسل وفيرنتسه مثلا ، ونادرة الآن تلك المؤسسات التي تحرم لوائحها الاعارة للخارج تحريماً مطلقاً ، مثل دار المحفوظات الأهلية بباريس ، والمتحف البريطاني بلندن ، ومكتبة ميجان Méjanes بمدينة إكس في البروفانص[١].

(ب) ولما كان معظم الوثائق التاريخية محفوظاً اليوم في مؤسسات عامة (دور محفوظات ومكتبات ومتاحف) ، فإن الهورسطيقا لن تكون ميسورة تماماً إلا إذا وضعت أثبات وصفية لكل مستودعات الوثائق الموجودة ، وكانت هذه الأثبات مشفوعة بلوحات وفهارس أو كانت لها كشافات عامة (أبجدية ، وللموضوعات ، الخ) ، وإلا إذا كان من الممكن مراجعة المجموعة الكاملة لكل هذه الأثبات ، وفهارسها في مكان ما . بيد أن علم الهورسطيقا شاق جداً لأن هذه الظروف لم تهيأ ويا للأسف حتى اليوم .

فهناك أولا مستودعات وثائق (دور محفوظات ومكتبات ومتاحف) لم يوضع لها ثبت ، حتى لقسم منها ، لذا لا يعرف الناس شيئاً عما يوجد فيها . والخزائن التي يوجد لدينا عنها أثبات وصفية كاملة ، نادرة ؛ ولا يزال كثير من المجاميع المحفوظة في مؤسسات مشهورة ، لم يفهرس إلا شطر من مجاميعها ، بحاجة إلى أن يوصف[٢]. — وثانياً ، كم من فروق بين الأثبات التي وضعت من قبل

---

(١) إن الخدمة الدولية لإعارة الوثائق المخطوطة تعمل بانتظام (ومجاناً للجمهور) في أوروبا ، بوساطة القنصليات . وفضلا عن ذلك فإن غالبية المؤسسات العظمى اتفقت فيما بينها على الإعارة : وهذه الطريقة فيها من الضمان ما في طريقة الإعارة بالطريق الدبلوماسي ، وهي أحياناً أسرع من هذه الأخيرة . ومؤتمرات المؤرخين والمكتبات قد جعلت من بين مسائل دراستها في هذه السنوات الأخيرة مسألة الإعارة (أو نقل الوثائق من المستودعات المحفوظة بها) للوثائق الأصلية . — والنتائج المحصلة حتى الآن مرضية كثيراً .

(٢) وأحياناً تكون أكبرها مما يخيف حجمها ؛ فإن المرء يميل إلى عمل فهارس للمجاميع الصغيرة إذ لا تحتاج إلى جهود شاقة بقدر الأخرى . ولهذا السبب عينه نعمر كثير من المستندات cartulaires [المستندات الخاصة بالحقوق المدنية للأديرة والكنائس وما إليها] المعدومة الأهمية ، لأنها موجزة ، بينما ظلت مستندات كثيرة ذات أهمية كبرى غير منشورة ، لضخامة حجمها .

فمنها قديم لا يتفق أحياناً مع التصنيف الحالي للوثائق ، ولا يمكن الإفادة منه دون لوحات مقارنة ، ومنها حديث لكنه وضع على طريقة عتيقة ، كثير الإسهاب أو بالغ الإيجاز ، وبعضها مطبوع ، وبعضها الآخر مخطوط ، على دفاتر تسجيل أو في جذاذات ، وبعضها صنع بعناية وأصبح نهائياً ، والكثير منها تُسُرع فيه وجاء موقتاً وغير واف . ولمعرفة كيفية التمييز ، في هذا الحشد الهائل المختلط من الأثبات المطبوعة (فضلا عن غيرها) ، بين ما يستوجب الثقة وما لا يستوجبها ، وبالجملة معرفة كيفية الانتفاع بها ، فإن هذا علم قائم برأسه . — وأخيراً ، أين يمكن الاطلاع على الأثبات الموجودة بسهولة ؟ إن معظم المكتبات الكبرى لا يملك منها إلا مجموعات ناقصة ، ولا يوجد لها كشافات عامة .

وتلك حال تدعو إلى الأسف البالغ . فالوثائق التي تضمها المستودعات والخزائن التي لم تفهرس هي وثائق كأنها ليست لكل الدارسين ، الذين لا يجدون متسعاً من الفراغ كيما يقوموا هم أنفسهم باستقصاء هذه الخزائن والمستودعات . ولقد قلنا : حيث لا وثائق ، فلا تاريخ . بيد أن عدم وجود أثبات وصفية بخزائن الوثائق معناه عملياً استحالة العلم بوجود وثائق اللهم إلا مصادفة . فلنقل إذن إن تقدم (البحث في) التاريخ يتوقف شطر كبير منه على تقدم (العمل في) ثبت عام بالوثائق التاريخية ، وهو عمل لا يزال حتى اليوم موزعاً ناقصاً . ولهذا فإن الناس متفقون في هذا الأمر . فالأب برناردي مونفوكون كان يعد كتابه « المكتبة الجديدة لمكتبات المخطوطات » — وهو مجموع من فهارس المكتبات — « أكثر المؤلفات التي صنفها فائدة ونفعاً »[1] . وقد كتب أرنست رينان في سنة ١٨٤٨[2] يقول : « في المرحلة الحالية للعلم الحاجة أمس

(١) راجع فهرست كتبه الذي عمله بنفسه ، وقد نشره ا. دي بروي في « برناردي مونفوكون والبرناردون » جـ ٢ (باريس سنة ١٨٩١ ، قطع الثمن) ص ٣٢٣ :
E. de Broglie : *Bernard de Montfaucon et les Bernardins.*

(٢) أرنست رينان : « مستقبل العلم » ، ص ٢١٧ :
E. Renan : *L'Avenir de la Science.*

ما تكون إلى فهرس نقدى للمخطوطات فى مختلف المكتبات ... وقد يخيل للناس أن هذا عمل متواضع تماماً ، ... وبرغم ذلك فإن الأبحاث التحصيلية ستظل معوقة وناقصة إلى أن يتم هذا العمل بطريقة نهائية » . وقال ب . ماير[١] : « كان سيكون لدينا كتب أفضل عن آدابنا القديمة ، لو كان أسلاف مسيو دليل M. Delisle (بوصفه مدير المكتبة الأهلية فى باريس) قد بذلوا ما بذل هو من عناية ومثابرة فى فهرست النفائس التى استودعوها » .

ويهمنا أن نوضح ، بإيجاز ، الأسباب وأن نحدد النتائج لتلك الحال التى كانت مثار الشكوى منذ أن وجد علماء محصلون ، والتى بسبيل أن تتحسن ، ولكن ببطء .

قال رينان[٢] : « وإنى لأؤكد أن بضع المئات من آلاف الفرنكات التى يمكن أن يخصصها وزير المعارف لهذا العمل (وهو وضع الفهارس) سيستفاد منها فائدة أكبر مما تفيده ثلاثة أرباع المبالغ التى تخصص للآداب » . لكن لم يوجد إلا عدد نادر ، فى فرنسا وخارجها ، من الوزراء المقتنعين بهذه الحقيقة والعاملين على مقتضاها . ومن ناحية أخرى يلاحظ أنه لم يكن حقاً دائماً أنه للحصول على أثبات جيدة يكفى — وإن كان من الضرورى — أن تبذل تضحيات مالية : فخير المناهج لوصف الوثائق لم توضع وتثبت إلا حديثاً ، فإن تعبئة العاملين المختصين — وهى مسألة لم تعد اليوم على جانب كبير من المشقة — كانت ستكون عقيمة وعرضة للمخاطرات ، فى العهد الذى كان فيه العاملون المختصون نادرين . لكن لنمر عابرين بالمصاعب المادية : من فقر فى المال وفقر

---

(١) « مجلة الرومانيات » ج ٢١ (سنة ١٨٩٢) ص ٦٢٥ :
P. Meyer, in *Romania*.

(٢) فى « مستقبل العلم » ص ٢١٧ .

فى الرجال ، فإن ثمت سببا آخر كان يعمل عمله . فإن الموظفين المكلفين بإدارة شئون خزائن الوثائق لم يبدوا من الحماسة دائماً ما يبدونه اليوم من أجل الكشف عن مقتنياتها بواسطة أثبات صحيحة . فإن وضع الأثبات (كما توضع اليوم : دقيقة وموجزة معاً) عمل شاق ، بالغ المشقة ، لا لذة فيه ولا جزاء . فكأين من رجل يعيش — بحكم وظيفته — وسط الوثائق ، حراً فى الرجوع إليها فى كل كل لحظة ، وفى وضع أفضل من الجمهور للمراجعة والتحقيق فى الوقت الذى لا يوجد فيه أى ثبت ، ثم للظفر باكتشافات خلال هذه المراجعات ، —نقول : كأين من رجل هذا شأنه قد آثر أن يعمل لحسابه الخاص أولى من أن يعمل لغيره ، وأن لا يقوم بتحرير فهرس — هذا التحرير المرهق — إلا بعد أن يقوم بأبحاثه الشخصية . فمن ذا الذى يكتشف اليوم وينشر أكبر قدر من الوثائق ؟ إنهم الموظفون الملحقون بخزائن الوثائق . وليس من شك فى أن هذا الأمر قد كان من شأنه تعويق تقدم العمل فى الأثبات العامة للوثائق التاريخية . وقد وجد فعلا أن الذين يمكنهم الاستغناء عن الأثبات هم أنفسهم أولئك الذين كانت تفرض عليهم وظائفهم أن يقوموا بوضعها .

ولقد كان لنقص الأثبات الوصفية نتائج خليقة بالتنويه — فمن ناحية يلاحظ أنه ليس فى وسع أحد أن يقطع بأنه استنفد كل مصادر الأنباء : فمن ذا الذى يعرف ما تدخره الخزائن والودائع غير المفهرسة ؟[1] ومن ناحية أخرى

(١) حلل هـ. هـ. بنكروفت ، فى مذكراته المرسومة بعنوان : « الصناعات الأدبية » ، *Literary Industries* (نيويورك سنة ١٨٩١ فى حجم ١/١٦) ، تحليلا دقيقاً بعض النتائج العملية الناشئة عن نقص وسائل البحث . قال : « لنفرض أن كاتباً مجداً قد قرر أن يكتب تاريخ كاليفورنيا ، فإنه يحصل على بعض المؤلفات ويقرأه ويكتب بعض الملاحظات ؛ وهذه الكتب تحيله إلى كتب أخرى يستشيرها فى الخزائن العامة الموجودة بالمدينة التى يقطنها . وتمضى سنوات على هذا النحو ، يتبين عند نهايتها أنه لم يكن فى متناوله حتى عشر المصادر ؛ فيقوم بالأسفار والاتصالات بالمكاتبات ؛ حتى إذا ما استيأس نهائياً من الإحاطة بكل مواد البحث ، عزّى كبرياءه وضميره بهذه الملاحظة وهى أنه قد فعل الكثير ، وأن معظم الوثائق التى لم يستطع الرجوع إليها من المحتمل أن يكون قليل الأهمية ، شأن كثير مما رجع إليه بلا عائدة . =

يضطر المرء ، من أجل الحصول على أكبر قدر من المعلومات ، أن يكون على علم عميق بالمبادئ التى يبرزها البحث المتيد فى الهورسطيقا . وأن يكرس زمناً طويلا للأبحاث التمهيدية . والواقع أن من يرمى إلى جمع الوثائق لدراسة ناحية من نواحى التاريخ يبدأ باستشارة المراجع والأثبات[1] : والناشئة يأخذون فى هذا العمل الرئيسى فينتابهم من التقصير والتوانى والمشقة ما يثير عند الخبراء المجربين الابتسام المريض أو الرثاء والرحمة ، وفقاً لمزاج كل . فالذين يبتسمون وهم يرون الناشئة يضطربون ويتعثرون جاهدين مضيعين الوقت فى شق الطريق وسط

= أما الصحف والآلاف المؤلفة من التقارير الرسمية التى كتبتها حكومة الولايات المتحدة ، وكلها تتضمن مع ذلك وقائع مفيدة فى تاريخ كاليفورنيا ، فإنه لم يفكر ، لو كان سليم العقل ، فى تمحيصها كلها بالتفصيل ، بل اقتصر على تصفح بعضها ، وهذا كل ما فعل ؛ وإنه ليعلم أن كل ميدان من ميادين البحث هذه يتطلب عمل سنوات طوال ، وأن التزام الاطلاع عليها كلها سيكون قضاء على نفسه بسخرى بالغ المشقة لا يدرى متى ينتهى منه أبداً . وفيما يتصل بالشهادات الشفوية وبالمخطوطات ، فإنه سيقتنص بعض النوادر المجهولة طالما أسعفته الظروف ، وسيظفر ، بطريقة مستورة ، ببعض الأوراق التى تحتفظ بها الأسر ؛ وسيستخدم هذا كله فى التعليقات والوثائق المؤيدة لكتابه . وسيلتقط من هنا وهناك بعض الوثائق الغريبة فى « محفوظات الدولة » ، ولكن لما كان فى حاجة إلى خمس عشرة سنة لمراجعة كل المجاميع فى هذه الخزانة ، فسيقتصر طبعاً على بعض الغنائم . ثم ، ثم يكتب . وسيحرص جهده على أن لا ينبه الجمهور على أنه لم يطلع على « كل » الوثائق ؛ بل بالعكس يعمل على إبراز ما استطاع الحصول عليه منها بفضل مجهود متواصل دام خمسة وعشرين عاماً ... ! » .

(١) يعفى بعض الناس أنفسهم من مؤونة البحث بأنفسهم ، وذلك بالاستعانة بالموظفين المكلفين بإدارة خزائن الوثائق ؛ وحينئذ سيكون هؤلاء الموظفون هم الذين يقومون ، بدلا من الجمهور ، بالأبحاث اللازمة . راجع رواية « بوفارد وبكوشيه » ص ١٠٨ *Bouvard et Pécuchet* [هذه الرواية تأليف جوستاف فلوبير Flaubert القصصى الفرنسى الذى ولد سنة ١٨٢١ وتوفى سنة ١٨٨٠ ؛ وهذه الرواية قد تركها فلوبير غير تامة ونشرها موپاسان بعد وفاة مؤلفها سنة ١٨٨١ . وفيها حملة عنيفة على الأفكار الموروثة المسلم بها بين الناس ، وفيها نقد مر لما فى بنى الإنسان من جهل وحماقة وهوى وعجز — المترجم] : بوفارد وبكوشيه يعتزمان كتابة تاريخ حياة دوق انجولم Angoulême ؛ ولهذا الغرض « قررا قضاء خمسة عشر يوماً فى مكتبة بلدية مدينة كان Caen للقيام بأبحاث . فوضع القائم بأمر المكتبة تحت تصرفهم كتباً تاريخية عامة ورسائل ... » .

الأثبات ، مهملين الثمين مكبين على الغث ، يقولون لأنفسهم إنهم هم أيضاً قد مروا بتجارب مماثلة : ولكل دوره . والذين يأسفون وهم يرون هذه المضيعة للوقت والقوى يحسبون أنه وإن كان هذا أمراً لا مفر منه إلى حد ما ، فإنه لا جدوى فيه : فيتساءلون ما إذا لم تكن ثم وسيلة لتيسير تعلم الهورسطيقا على نحو أفضل فلا يبذل فيه ما بذلوا هم فيه من قبل من جهد وعناء . ومن ناحية أخرى ، أفلا يلاحظ ، فى الوضع الراهن لأدوات البحث ، أن الأبحاث هى نفسها عسيرة ، مهما يكن من شأن تجربة الباحثين ؟ إن ثمة علماء محصلين ومؤرخين ينفقون فى الأبحاث المادية زهرة نشاطهم . فإن بعض الأعمال ، خصوصاً ما اتصل منها بتاريخ العصر الوسيط والتاريخ الحديث (لأن وثائق التاريخ القديم ، وهل أقل عدداً وأوفر حظاً من العناية والدرس ، هى أفضل تبويباً وفهرسةً من غيرها) ، وبعض الأعمال التاريخية تفترض ، ليس فقط الاستشارة المتواصلة للأثبات (وليست كلها مزودة بالفهارس) ، بل وأيضاً خوصاً هائلة مباشرة تجرى فى الخزائن العديمة الأثبات أو السيئتها . وليس من شك ، بل التجربة أثبتت أن المنتظر من هذه الأبحاث الشاقة جداً التى لا بد من القيام بها قبل الخوض فى عمل أرفع — قد صرف ولا يزال يصرف عقولاً ممتازة عن ميدان البحث التاريخى التحصيلى . فالمرء فى الواقع بين إحدى خصلتين : فإما أن يشتغل على أساس وثائق من المحتمل جداً أن تكون ناقصة ، أو أن يستغرق نفسه فى خوص لا تنتهى ، أغلبها غير مثمر ، ونتائجها لا يلوح غالباً أبداً أنها تتكافأ مع ما أنفق فيها من وقت . أو ليس مما يدعو إلى النفور أن يمضى المرء شطراً كبيراً من عمره فى تصفح فهارس بلا لوحات ، أو فى أن يكنس بعينيه كل القطع التى التى تشتمل عليها مجاميع من المختلفات غير المفهرسة ، يكنسها الواحدة تلو الأخرى كيما يحصل على معلومات (إيجابية أو سلبية) كان فى وسع المرء أن يظفر بها فى لحظة واحدة لو كانت هذه المجاميع ذوات فهارس ، وكانت للفهارس لوحات ؟ إن أخطر نتيجة من نتائج النقص فى أدوات الهورسطيقا الحالية هى قطعاً تثبيط همة كثير من الرجال الأذكياء ، الذين هم على شعور بقيمتهم وبالنسبة الحقيقية

القائمة بين المجهود والمكافأة[١] .

ولو كان فى طبيعة الأشياء أن يكون فى البحث عن الوثائق التاريخية فى الخزائن العامة ما لا يزال فيه حتى اليوم من مشقة ، لكان للمرء مندوحة فى الانصراف عنه : والواقع أنه ما من أحد يأسف على النفقات التى لا مفر من بذلها فى الحفائر الأثرية ، نفقات فى الوقت وفى العمل ، أياً ما كانت الثمار التى نحصلها منها . إلا أن النقص فى الأدوات الحديثة المستخدمة فى الهورسطيقا ليس نقصاً ضرورى الوجود . ولقد كانت الحال فى القرون الأخيرة أسوأ بكثير ، ولا شىء يمنع من أن تكون الحال على أتم ما تكون . — وهذا يفضى بنا ، وقد تحدثنا عن العلل والنتائج ، إلى التحدث بإيجاز عن العلاج .

إننا نحس بأعيننا كيف تتحسن أدوات الهورسطيقا يوماً بعد يوم ، وذلك عن طريقين . ففى كل عام يزداد مقدار الأثبات الوصفية للمحفوظات والمكتبات والمتاحف ، مما يعنى بوضعه الموظفون فى هذه المؤسسات . ومن ناحية أخرى تقوم جمعيات علمية قوية بتكليف مشتغلين مختصين بفهرسة الوثائق يتنقلون بين جميع الخزائن ليستخرجوا منها كل الوثائق الداخلة فى موضوع معلوم ، أو المتصلة بموضوع واحد : فعلى هذا النحو كلفت جماعة البولانديين[٢] مبعوثيها بعمل

---

(١) هذه الآراء عرضناها وفصلنا القول فيها من قبل فى « فى المجلة الجامعية » سنة ١٨٩٤ ج ١ ص ٣٢١ وما يتلوها *Revue Universitaire* .

(٢) [تنسب هذه الجماعة الى يان فان بولاند Jan van Bolland : عالم يسوعى ولد فى تيرلمون Tirlemont ، فى بلجيكا سنة ١٥٩٦ وتوفى سنة ١٦٦٥ . وكان أول ناشر لمجموعة حياة القديسين بعنوان *Acta Sanctorum* وتابعه على عمله جماعة من العلماء الكاثوليك . وقد جمع المواد لهذا العمل هريبرت روز فيده Heribert Rosweide (١٥٦٩ — ١٦٢٩) ، صاحب الفكرة الأولى فيه . وفى هذه المواد عمل بولاند يعاونه جودفراى هنشن Godfrey Henschen (١٦٠١ — ١٦٨١) ثم من بعده دانيل فان بابيروك Daniel van Papebroeck (١٦٢٨ — ١٧١٤) . وظهرت المجلدات الأولى فى سنة ١٦٤٣ والطبعة الأصلية الكاملة لكتاب « أعمال القديسين » تتضمن ثلاثة وستين مجلداً ، واستغرق نشرها أكثر من قرنين ونصف (من سنة ١٦٤٤ إلى ١٩٠٢) — جم .

فهرس عام للوثائق المتصلة بأخبار القديسين الموجودة فى مختلف المكتبات ، كما عملت الأكاديمية الامبراطورية فى فينا على إيجاد فهرس للآثار الأدبية ، أعنى المكتوبة ، التى خلفها آباء الكنيسة . وجمعية الآثار التاريخية الجرمانية قد أنشأت منذ عهد بعيد تحقيقات واسعة من هذا النوع ، وأمثال هذه التحقيقات فى متاحف أوربا ومكتباتها جميعاً هى التى جعلت من الممكن آنذاك وضع « محصل النقوش اللاتينية » Corpus inscriptionun latinarum . وأخيراً نجد كثيراً من الحكومات قد أخذت على عاتقها أن ترسل إلى الخارج أشخاصاً مكلفين بوضع أثبات بالوثائق التى تهم هذه الحكومات ، وذلك لحسابها الخاص ، فعلى هذا النحو تمنح انجلترا وهولندة وبلچيكا وسويسرة والولايات المتحدة إلخ منحاً مالية منظمة لعملائها الذين يفهرسون وينسخون ، فى خزائن أوربا الرئيسية ، الوثائق المتصلة بتاريخ انجلترا وهولندة وبلجيكا وسويسرة والولايات المتحدة ، إلخ[1] .

إلى أى مدى من السرعة فى الإنجاز والكمال فى العمل يمكن تحقيق هذه الأعمال النافعة اليوم ، إذا ما استخدم فيها ، منذ البداية ، منهج صالح ، واستعين فيها بعدد من المشتغلين الأكفاء الذين يوجهون توجيهاً صالحاً ويكافأون بالمال على أعمالهم ؟ — هذا ما يبينه تاريخ وضع « فهرس عام بالمخطوطات الموجودة فى المكتبات العامة بفرنسا » : فقد بدىء به فى سنة ١٨٨٥ وما لبث هذا الفهرس الوصفى الممتاز أن بلغت عدّته فى سنة ١٨٩٧ قرابة خمسين

(١) من المعلوم أنه منذ أن أصبحت مخطوطات الفاتيكان مفتوحة للجمهور ، أنشأت عدة حكومات وجمعيات علمية معاهد لها فى روما يشتغل معظم أعضائها فى الفهرسة والتعريف بالوثائق الموجودة فى هذه المخطوطات ، بالتعاون مع موظفى الڤاتيكان . فالمدرسة الفرنسية بروما ، والمعهد النمساوى ، والمعهد البروسى ، والبعثة البولونية ، ومعهد « جمعية جيروس » Goerresgesellschaft ، وعلماء من البلجيكيين والدانيمركيين والأسبان والبرتغاليين والروس الخ قد أنجزوا وينجزون فى مخطوطات الڤاتيكان أعمالا جبارة للفهرسة ووضع الأثبات .

مجلداً ، وسيكمل كله عما قليل . ولو جرى الأمر على هذا النحو فى وضع «محصّل النقوش اللاتينية » لكان قد تم فى أقل من خمسين عاماً . والنتائج التى ظفرت بها جماعة البولانديين والأكاديمية الإمبراطورية فى ڤينا ليست أقل على هذا دلالة . إذ يكفى قطعاً أن يتكلف الناس المؤونة لتجهيز الدراسات التاريخية فى مدى قصير بوسائل البحث اللازمة . والمنهج للعمل قد أصبح محدداً ، وسيكون من الميسور إيجاد العاملين المختصين . — وهذه الهيئة العاملة ستتألف ، كما هو ظاهر ، من جماعة أغلبها من أمناء المحفوظات والمكتبات والموظفين ، وكذلك من المشتغلين الأحرار ذوى العزم الصادق على صنع الفهارس ولوحات الفهارس . وهؤلاء العاملون أكبر عدداً مما يخيل إلى المرء لأول وهلة ، لا لأن عمل الفهارس أمر هين : وإنه لأمر يقتضى الصبر والانتباه الأدق والتحصيل érudition الأوسع ، ولكن لأن كثيراً من العقول تلذ لها الأعمال التى من هذا النوع لأنها أعمال محددة ، قابلة لأن تنتجز على نحو تام ، كما أنها ظاهرة الفائدة . وبين الأسرة الكبرى المنوعة المكونة من أولئك العاملين على تقدم الدراسات التاريخية ، يحتل واضعو الفهارس الوصفية والأثبات مكانة خاصة . وطبيعى أنهم يحصّلون مهارة فائقة فى ممارسة صناعتهم ، إذا ما تفرغوا لها واقتصروا عليها .

وإلى أن تتضح فى الأذهان الفائدة المرجوة من إحصاء الوثائق التاريخية فى كل البلدان إحصاءاً عاماً ، هناك علاج موقت نشير به هو : أن من الواجب أن يحيط العلماء المحصّلون والمؤرخون ، وبخاصة الناشئة منهم ، إحاطة دقيقة بمجال أدوات البحث التى فى متناولهم ، وأن يكونوا على علم متجدد بما يدخل على هذه الأدوات من إصلاح . — ولقد طالما ركن القوم إلى التجربة أنى اتفقت ، بيد أن المعارف التجريبية ، فضلا عن أنها لا تحصّل إلا بنفقات باهظة كما قلنا ، فإنها دائماً تقريباً يعتورها النقص . — ومنذ عهد قريب قام الناس بوضع كشافات ، منطقية ونقدية ، عن الأثبات الموجودة ، هى بمثابة فهارس . وقليل من أعمال المراجع له من النفع العام ما لذلك العمل .

بيد أن العلماء المحصّلين والمؤرخين كثيراً ما يكونون فى حاجة إلى معلومات عن الوثائق لا تهيؤها الأثبات والفهارس الوصفية عادة ، مثل أن يعرفوا هل هذه الوثيقة معروفة أو غير معروفة ، وهل تناولها النقد والشرح وانتفع بها[1] . وأمثال هذه المعلومات هم لا يجدونها إلا فى مؤلفات العلماء المحصلين والمؤرخين السابقين . وللعلم بهذه المؤلفات ، لا بد من الرجوع إلى ما نشر عنها من « كشافات المراجع » المعتبرة ، من كل الأنواع ، والتى تؤلف من وجهات نظر واسعة التباين . فكشافات المراجع للكتب التاريخية يجب إذن أن ينظر إليها ، هى وكشافات أثبات الوثائق الأصلية ، على أساس أنها أدوات لا غنى عنها للهورسطيقا .

ووضع قائمة منطقية لكل هذه الكشافات (كشافات الأثبات ، وكشافات المراجع بالمعنى الحقيق) مع التنبيهات الملائمة — حتى يوفر على جمهور الدارسين الوقت والأخطاء — هذا هو موضوع ما يحق لنا أن نسميه ، إن شئنا ، باسم «علم الكشافات » أو « علم المراجع التاريخية » . وقد وضع ارنست برنهيم مجملا[2] أولياً لهذا العلم ، حاولنا نحن التوسع فيه[3] . وهذا المجمل الموسع تاريخه فى نيسان ١٨٩٦ : ومع ذلك فقد أصبح فى حاجة إلى زيادات عديدة ، فضلا عن التنقيحات ، لأن جهاز المراجع فى العلوم التاريخية يتجدد فى هذه الآونة بسرعة مدهشة . ويمكن أن يقال ، كقاعدة عامة ، إن كتاباً عن الكشافات لاستعمال المحصلين والمؤرخين لهو قديم غداة اليوم الذى صنف فيه .

---

(١) تشير فهارس الوثائق أحياناً ، لا دائماً ، إلى كون هذه الوثيقة أو تلك قد نشرت ونقدت وانتفع بها . والقاعدة المتبعة عامة هى أن واضع الفهرس يشير إلى الأمور التى من هذا النوع إذا كان على علم بها ، دون أن يكلف نفسه مؤونة التحرى عنها . وهى مؤونة شاقة ، فى الأحوال التى لا يكون على علم بأمرها .

(٢) أرنست برنهيم : كتاب المنهج التاريخى ط ٢ ص ١٩٦ — ص ٢٠٢ .

(٣) ش. ف لانجلوا : كتاب علم المراجع التاريخية ، ١ : أدوات علم المراجع : باريس سنة ١٨٩٦ فى حجم $\frac{1}{16}$:

Ch.-V. Langlois : *Manuel de Bibliographie historique*.

ﺣ — والعلم بالكشافات علم مفيد للجميع ، والبحث التمهيدى عن الوثائق عمل شاق عند الجميع ، لكن لا بدرجة واحدة . — فبعض أقسام التاريخ ، مما عنى به منذ عهد بعيد ، قد بلغ مرتبة من النضوج جعل من الممكن القيام الآن بالعمل التأريخى فى هذه الأمور داخل مكتب المؤرخ ، بعد أن أصبحت الوثائق المحفوظة كلها معروفة مجموعة مصنفة فى نشرات كبيرة خاصة . ودراسات التاريخ المحلى لا تستلزم عادة غير تحقيقات محلية . وهناك كتب مفردة مهمة تقوم على أساس عدد قليل من الوثائق ، موجودة كلها فى خزانة واحدة ، على نحو لا يجعل ثم حاجة إلى البحث عن غيرها فى مظان أخرى . وفى مقابل هذا نشاهد رسالة مفردة متواضعة ، أو نشرة عادية لنص مخطوطاته القديمة ليست نادرة ، وتوجد موزعة فى كثير من مكتبات أوربا ، قد اقتضت مراجعات وإجراءات وانتقالات لا نهاية لها . ولما كانت معظم وثائق تاريخ العصور الوسطى فى الدور المتأخر منها ووثائق العصر الحديث غير منشورة أو نشرت نشراً سيئاً ، فيمكن أن نضع بمثابة مبدإ أنه : لتحقيق فصل جديد حقاً اليوم من فصول التاريخ الوسيط أو الحديث لا بد من التردد المتواصل على الخزائن الكبرى التى تحتوى على وثائق أصلية ، ولا بد من إنهاك الفهارس ، إن صح هذا التعبير .

فليختر كل امرىء إذن بكل عناية موضوع أعماله ، بدلا من أن يترك الأمر تحت رحمة الصُّدف . فمن الموضوعات مالا يمكن ، فى الحالة الراهنة التى عليها أدوات البحث ، أن يعالج إلا بفضل تنقيبات هائلة يستنفد فيها العقل والعمر بلا فائدة ولا عائدة ، وليست هذه الموضوعات أفيد بالضرورة من غيرها ، ولعل يوماً ، يمكن أن يكون غداً ، يأتى فتصبح فيه ميسّرة سهلة ، لا لشىء إلا بفضل إصلاح أدوات البحث . ولا بد أن نختار ، عن قصد وروية ومعرفة بالعلة أو القضية ، بعضاً من موضوعات الدراسات التاريخية بدلا من بعضها الآخر ، وفقاً لكون بعض كشافات الوثائق وبعض كشافات المراجع توجد أو لا توجد ، ووفقاً لكون الدارس يميل أو لا يميل إلى العمل فى المكتب أو إلى التنقيب

فى الخزائن ، وكذلك وفقاً لكونه لديه أو ليس لديه الوسائل للتردد بسهولة على بعض الخزائن . ولقد تساءل رينان فى مؤتمر الجمعيات العلمية المنعقد بالسوربون سنة ١٨٨٩ ، قائلا : « أيمكن العمل فى الأقاليم ؟ » . وأجاب عن نفسه بحكمة تامة قائلا : « إن نصف العمل العلمى ، على الأقل ، يمكن أن ينجز فى داخل المكتب ... ولنضرب مثلا بالفيلولوچيا المقارنة : فبنواة أولية قدرها بضعة آلاف من الفرنكات ، والاشتراك فى ثلاثة أو أربعة مجاميع خاصة ، يمكن الظفر بكل الأدوات الضرورية ... ومثل هذا يقال عن الأفكار الفلسفية العامة . . . وإن عدداً ضخما جداً من فروع الدراسة ليمكن أن يعالج على هذا النحو بطريقة شخصية تماماً ، وفى أشد الأماكن عزلة[1] » . من غير شك ، لكنّ هناك « دراسات نادرة وخاصة ، وأبحاثاً تقتضى أدوات قوية » . حقاً ، إن نصف العمل التاريخى يمكن ، منذ الآن فصاعداً ، أن ينجز فى داخل المكتب ، بوسائل محدودة . ولكن نصفه فحسب ، أما النصف الآخر فيفترض كذلك الانتفاع بالموارد والذرائع ، من كشافات ووثائق ، مما لا يوجد إلا فى المراكز الكبرى للدراسة ، بل يحدث أحياناً كثيرة أن يكون من الضرورى أن يزور الباحث عدداً كبيراً من المراكز الكبرى للدراسة زيارات متوالية . وبالجملة ، فالأمر فى التاريخ كالأمر فى الجغرافيا : لدينا عن بعض مواطن الأرض وثائق مصنفة فى نشرات ميسّرة تكفى لتيسر للمرء التفكير تفكيراً مثمراً وهو إلى جوار موقد النار دون أن يتحمل عناء الانتقال ، بينما نجد من ناحية أخرى أن أقل رسالة مفردة عن إقليم غير مستكشف أو أسىء استكشافه تقتضى بذلا هائلا من القوى المادية وإنفاقاً لزمان طويل . وإن اختيار موضوع للدراسة دون تقدير لطبيعة الأبحاث التمهيدية التى يقتضيها ودون تقدير لمداها ، كما يحدث غالباً ، لهو أمر ينطوى على خطر : وكأين من نفر غرقوا طوال سنوات فى أمثال

---

(١) ارنست رينان : أوراق منثورة (باريس سنة ١٨٩٢ ، فى حجم $\frac{1}{8}$) ، ص ٩٦ وما يتلوها .

E. Renan : ***Feuilles détachées.***

هذه البحوث ، وكانوا أقدر على الإفادة لو أنهم اشتغلوا بأعمال من نوع آخر ودرءاً لهذا الخطر ، الأبلغ ضرراً بالنسبة إلى الناشئة بقدر ما هم أوفر نشاطا وأشد حماسة ، فإنه لا شك فى أن الفحص عن الأحوال الراهنة للهورسطيقا عامة ، وعن المعانى الإيجابية فى علم المراجع التاريخية ، هو أمر يعود بالفائدة الصالحة .

الفصل الثانى

« العلوم المساعدة »

والآن فلنفرض أن الأبحاث الأولية التى تحدثنا عنها فى الفصل السابق ، قد أنجزت بنجاح وفقاً للمنهاج : فجمعنا ، عن موضوع معلوم ، معظم الوثائق المفيدة إن لم تكن كلها . فالأمر بين إحدى خصلتين : فإما أن تكون هذه الوثائق قد خضعت لتمحيص نقدى ، وإما أن تكون على حالها . وعلم هذا إنما يكون بأبحاث « مرجعية » تكون ، كما قلنا ، جزءاً من التحقيق الممهد لكل عملية منطقية . — وفى الحالة الأولى (أى التى تكون الوثائق فيها قد خضعت لتمحيص) يجب أن نكون قادرين على التحقق مما إذا كان النقد قد تم على الوجه السليم ، وفى الحالة الثانية (أى التى تكون المواد فيها على حالها) ، يجب أن نقوم نحن بأنفسنا بالنقد . وفى كلتا الحالتين ، لا غنى عن بعض المعارف الإيجابية ، السابقة والمساعدة Vor-und Hulfskenntnisse ، كما يقال ، لها من الأهمية ما لعادة التفكير المستقيم ، إذ لو أخطأنا ، أثناء العمليات النقدية ، بإساءة التفكير فإن من الممكن كذلك أن نخطىء بسبب الجهل . ومهنة العالم المحصل أو المؤرخ تشبه ، فى هذا . معظم المهن : فمن المستحيل ممارستها دون أن تكون لدى المرء بضاعة خاصة من المعلومات الفنية لا تغنى عنها المواهب الطبيعية ولا المنهج . — من أى الأشياء إذن يجب أن يتكون التعليم الفنى للعالم المحصل أو المؤرخ ؟ وبعبارة ألفاظها أكثر استعمالا وإن كانت ، كما سنحاول أن نبينه ، غير ملائمة تماماً : ما هى « العلوم المساعدة » للتاريخ ، إلى جانب وبعد معرفة الكشافات ؟

لقد تساءل دونو Daunou فى كتابه : « محاضرات فى الدراسات التاريخية »[1] على نحو مشابه فقال : « ما هى الدراسات التى سيحتاج إليها من

(١) ف ٧ ، ص ٢٢٨ وما يتلوها . Daunou : *Cours d'études.*

يكرس نفسه لكتابة التاريخ ، وما هى المعارف التى لا بد له أن يكون قد حصلها كيا يبدأ العمل وهو آمل فى النجاح » ؟ ومن قبله اعترف مابلى Mably فى كتابه : «مبحث فى دراسة التاريخ»[1] «بأن هناك دراسات تحضيرية لا يمكن المؤرخ ، أياً كان شأنه ، أن يستغنى عنها » .

بيد أن مابلى ودونو كانت لديهما فى هذا الباب آراء تبدو اليوم غريبة . ومن المفيد أن نعين بالدقة المسافة التى تفصل بين وجهة نظرها ووجهة نظرنا نحن . قال مابلى : « ألا فلتدرسوا أولاً القانون الطبيعى ، والقانون العام ، والعلوم الأخلاقية والسياسية» . أما دونو — وقد كان رجلاً راجح العقل ، وكان الأمين الدائم لأكاديمية النقوش والآداب ، وكان يكتب حوالى سنة ١٨٢٠ — فقد قسم إلى ثلاثة أجناس الدراسات التمهيدية التى تكون ، فى رأيه ، « تعليم المؤرخ » ، هى : دراسات أدبية، وفلسفية ، وتاريخية . — أما الدراسات «الأدبية» فقد توسع فيها توسعاً ضخما : أولاً أن يكون المرء قد قرأ بعناية «النماذج الكبرى» — أية نماذج كبرى ؟ و « لا يتردد » السيد دونو فى أن يشير فى المقام الأول إلى « روائع الشعر الملحمى » ، لأن « الشعراء هم الذين خلقوا فن القصص ، ومن لم يتعلمه منهم لا يعلمه إلا قليلا » . ثم قراءة القصصيين ، القصصيين المحدثين : « فهم يعلمون كيف توضع الوقائع والأشخاص ، وتوزع التفاصيل ، ويقتاد مجرى الأحداث ببراعة ، وأن يوقف ، وأن يستأنف ، وأن يغذى اهتمام القراء بقلق الاستطلاع » . وأخيراً قراءة الكتب الجديدة فى التاريخ : « هيرودوتس ، ثيوكيديدس ، أكسانوفون ، پولوبيوس وفلوطرخس، من اليونان ؛ — وقيصر، سلوستيوس ، تيتوس ليڤيوس ، وتاسيت من الرومان ؛ — ومن بين المحدثين ماكياڤلى ، جويتشرديني ، چنونى ، هيوم ، روبرتسون ، جبون ، الكاردينال رتز ،ڤرتو ، ڤولتير ، رينال ، وروليير . ولا أقصد من هذا أبداً استبعاد الآخرين ولكن هؤلاء يكفون لتمثيل كل الألوان التى يمكن أن تلائم التاريخ ، لأن بين

---

(١) Mably : *Traité de l'étude de l'histoire.*

مؤلفاتهم تنوعاً كبيراً فى الأشكال » . — وثانياً الدرسات الفلسفية : وذلك بتعمق دراسة « الأفكار ، والأخلاق ، والسياسة » . « أما فيما يتصل بالكتب التى يمكن أن نحصل فيها المعارف التى من هذا النوع ، فقد أشار علينا داجيسو Daguesseau : بأرسطو وشيشرون وجروتيوس : وأضيف إليهم أعلام الأخلاقيين القدماء والمحدثين ، وما كتبه عن العلم السياسى : إجمالا وتفاصيل وتطبيقاً ، رجال هم : مكيافلى وبودان ولوك ومونتسكييه وروسو ، بل ومابلى نفسه ، والأفاضل من تلاميذهم وشراحهم». — وثالثاً ، قبل البدء فى التاريخ ، « يجب ، كما هو واضح ، أن نكون على علم به » . « فلا سبيل إلى إغناء هذا النوع من العلم إلا إذا بدأ المرء بحصله كما هو فى وضعه الراهن » . فمن يكتب التاريخ فى المستقبل لا بد أن يكون قد قرأ أحسن كتب التاريخ وأن يكون قد درسها بوصفها نماذج فى الأسلوب ، « وسيكون من المفيد إعادة قراءتها مرة أخرى ، بقصد أن نستقصى خصوصاً كل ما تتضمنه من وقائع وأن نستوعبها إلى درجة تسمح بأن نستظهر منها أشياء نتذكرها ولا ننساها » .

تلك هى الأفكار « الإيجابية » التى كانت تعد منذ ثمانين عاماً ، أموراً لا غنى عنها للمؤرخ عامةً . ومع ذلك فقد كان ثمة شعور غامض بأنه « للحصول على معرفة عميقة بالموضوعات الجزئية» ، هناك أفكار أخرى مفيدة . قال دونو : « إن الموضوعات التى يتعرض المؤرخون لدراستها ، والتفصيلات التى يصادفونها تقتضى معارف واسعة جداً ومتنوعة كل التنوع » . هل سيقوم هو بتحديد هذه المعارف ؟ هذا ما يقوله فى هذا الصدد : « فى الأغلب : فهم لغات عديدة ، وأحياناً أيضاً معلومات فى الفزياء وفى الرياضيات » . ثم أضاف : « ومع ذلك فإنه فيما يتصل بهذه الموضوعات ، يكفى التعليم العام ، المفروض أنه مشترك بين جميع أهل الآداب ، يكفى لمن يتصدى للكتابة فى التاريخ ... » .

وجميع المؤلفين الذين حاولوا ، على نحو ما فعل دونو ، أن يعدد المعارف الإعدادية ، والمواهب الأخلاقيــة أو العقلية ، المطلوبة ممن « يكتب التاريخ » ،

قد انساقوا إلى أن يقولوا أموراً مبتذلة أو أن يقدموا مطالب مضحكة . فعند ادورد أوجستس فريمن[1] ، أن المؤرخ يجب أن يعرف كل شيء : الفلسفة ، والقانون ، والمالية ، والأجناس ، والجغرافيا ، وعلم الإنسان ، والعلوم الطبيعية ، إلخ ، أو ليس المؤرخ معرضاً لأن يصادف ، في دراسته للماضي ، مسائل في الفلسفة والقانون والمالية إلخ ؟ وإذا كان علم المالية ، مثلا ، يعد لا غنى عنه لمن يعالج المسائل المالية الحالية ، أفيكون أقل ضرورةً بالنسبة إلى من يستبيح لنفسه حق التعبير عن رأى في المسائل المالية التي وقعت في الماضي ؟ قال إ . أ . فريمن : « ما من موضوع خاص لا يمسه المؤرخ ولو عرضاً : ولهذا ، فإنه بقدر ما تتعدد الفروع الخاصة في المعارف التي يكون حجة فيها ، يكون أكثر استعداداً لعمله الذي اتخذه مهنة له » . والحق أن فروع المعارف الإنسانية ليست بنسبة واحدة في الفائدة : فبعضها لا يفيد إلا نادراً ، عَرَضاً : « فإني لا أتردد في أن أقدم نصيحة لتمام عمل المؤرخ أن يصبح كيمائياً كاملا ، نظراً إلى إمكان وجود مناسبة فيها تفيده الكيمياء في دراساته » ، ولكن ثمة اختصاصات أخرى أقرب رحماً بالتاريخ : « مثل الچيولوچيا ومجموع العلوم الطبيعية كلها المتصلة بها . . . فمن الواضح أن المؤرخ سيكون أقدر على العمل إذا كان يعرف الچيولوچيا . . . »[2] — كذلك تساءل القوم ما إذا « كان التاريخ واحداً

---

(١) [ادورد أوجستس فريمن Edward Augustus Freemen (١٨٢٣ — ١٨٩٢) : مؤرخ انجليزى ولد في هاربون Harborne باقليم ستفوردشير في ٢ أغسطس سنة ١٨٢٣ ، وكان زميلا في كلية التثليث بأكسفورد ، ومن ثم أصبح كاتباً . وبلغ شأواً بعيداً في كتابة التاريخ ، وامتاز بالأصالة والاستقصاء في البحث . وأشهر مؤلفاته : « الحكومة الاتحادية » وقد ظهر سنة ١٨٦٣ ، ولم يتم ؛ « وتاريخ الفتح النورماندى » ، وقد ظهر من سنة ١٨٦٧ — ١٨٩٩ . وعين أستاذاً للكرسى الملكى للتاريخ الحديث في أكسفورد سنة ١٨٨٤ ، وتوفى في لقنت Allcante بأسبانيا في ١٦ مارس سنة ١٨٩٢ . وله من المؤلفات أيضاً : تاريخ المعمار ، سنة ١٨٤٩ ؛ مقالات تاريخية ، ١٨٧١ — ١٨٩٢ ؛ تاريخ صقلية ، ١٨٩١ — ١٨٩٤ ؛ (وقد أتمه آرثر جون إيفانز A. G. Evans المولود سنة ١٨٥١) — المترجم] .

(٢) إ . أ . فريمن : مناهج الدراسة التاريخية ص ٤٠ ، لندن سنة ١٨٨٥ في حجم الثمن =

من بين تلك الدراسات التى نعتها القدماء بعلوم الخلوة umbratiles ، وهى التى لا تحتاج إلا إلى هدوء العقل والجد » ، أو كان من النافع للمؤرخ أن يكون قد شارك فى الحياة العملية وأن يكون قد ساهم فى صنع تاريخ عصره قبل أن يكتب تاريخ الماضى . — وكم من مسائل أثاروها ! وكم من بحار من المداد أريقت حول هذه المسائل التى أسىء وضعها وانتفت فائدتها ولا حل لها ، وطالما ثار الجدل حولها دون جدوى ، مما أدى كثيراً إلى احتقار الكتب التى ألفت فى علم المناهج . — ولا شىء ناجعاً يمكن أن يقال فى هذا الباب مما ليس من شأن الذوق السليم ، فيما يتصل بتعلم « فن كتابة التاريخ » ، اللهم إلا أن هذا التعلم يجب أن يكون خصوصاً دراسة مبادىء المنهج التاريخى ، وهى دراسة ظلت مهملة بوجه عام حتى اليوم .

ولسنا نقصد هنا إلى « المؤرخ الأديب » ، والمؤرخ الأخلاق ، وحامل قلم التاريخ ، من نوع ذلك الذى قصد إليه دونو وأضرابه : وإنما الأمر هنا هو أمر

=

E. A. Freeman : *The methods of historical study.*

ومنذ زمن بعيد والجغرافيا تعد ، فى فرنسا ، علماً قريب الصلة جداً بالتاريخ . ولا يزال لدينا حتى اليوم شهادة الاجريجاسيون فى التاريخ والجغرافيا معاً ، والذين يدرسون التاريخ ، فى مدارسنا الثانوية ، هم بأنفسهم الذين يدرسون الجغرافيا . ولايزال كثير من الناس يعتقدون أن هذه المزاوجة (بين التاريخ والجغرافيا) مز وجة مشروعة لها ما يبررها ، بل ويجزعون من إمكان قيام فرقة بين هذه المعارف التى يقولون عنها إنها ، أعنى المعارف التاريخية والجغرافية ، متحدة تؤلف بينها أواصر ضرورية . — ولكن من العسير على المرء أن يثبت ، ببراهين وجيهة ، وبوقائع من التجربة ، أن مدرس التاريخ أو المؤرخ يكون أقدر فى فنه هذا إذا كان أعلم بالجيولوجيا والأوقيانوغرافيا وعلم الأقاليم [الإقليم = المناخ] ، وبكل مجموعة العلوم الجغرافية . والواقع أن الطلاب الذين يدرسون التاريخ يدرسون ، بصبر نافد وبدون فائدة ، الدراسات الجغرافية التى تفرضها البرامج عليهم ؛ والطلاب الذين يميلون بصدق وإخلاص إلى الجغرافيا يطرحون بارتياح التاريخ وراءهم ظهرياً . — وهذا المزج المفتعل بين التاريخ والجغرافيا يرجع ، عندنا [فى فرنسا] ، إلى العهد الذى كانت فيه الجغرافيا يعدها الناس جميعاً علماً يمكن إهماله ، إذ كانت فى ذلك العهد سيئة التحديد ناقصة التكوين . فهذا المزج المفتعل إذن أثر من آثار حالة وجدت فى الماضى ، ولا بد من القضاء عليه .

أولئك المؤرخين أو العلماء المحصّلين ، الذين يعتزمون دراسة الوثائق من أجل التحضير للعمل التاريخي أو تحقيقه على نحو علمي . أولئك فى حاجة إلى **التعليم الفنى**. فماذا نعنى بهذا القول؟

لنفرض أن لدينا وثيقة مكتوبة ، فكيف نستفيد منها إذا كنا لا نستطيع قراءتها ؟ إن الوثائق المصرية القديمة المكتوبة بالحروف الهيروغليفية ، ظلت فى الواقع حروفاً ميتة حتى جاء فرانسوا شامپليون . ومن المقرر أن الاشتغال بتاريخ أشور القديم يستدعى بالضرورة معرفة قراءة الكتابات المسمارية . ولذلك إذا أراد المرء القيام بأبحاث أصيلة تعتمد على الأصول فى ميدان التاريخ القديم أو ميدان التاريخ الوسيط ، فمن الحكمة أن يدرس كيف يقرأ النقوش والمخطوطات . وهذا هو السبب فى أن علم النقوش اليونانية واللاتينية وقراءة الخط المستعمل فى العصور الوسطى ، أعنى مجموع المعارف الضرورية لقراءة النقوش والمخطوطات المتخلفة عن العصر القديم والعصر الوسيط — كل هذا يعد بمثابة « علوم مساعدة » للتاريخ ، أو بعبارة أدق للدراسات التاريخية المتعلقة بالعصر القديم والعصر الوسيط . — أما أن قراءة الخطوط القديمة اللاتينية فى العصور الوسطى هى جزء من الجهاز الضرورى لمؤرخى العصور الوسطى ، كما أن قراءة الخطوط المصرية القديمة الهيروغليفية هى جزء من الجهاز الضرورى للعلماء بمصر القديمة — فهذا أمرٌ بين . لكن ثمت فارقاً مع ذلك . إن أحداً لا يخطر بباله أن يتخصص فى الدراسات المصرية قبل أن يعرف كيف يقرأ الكتابات المصرية القديمة ، لكن ليس من النادر أن يقوم المرء بدراسات عن الوثائق المحلية المتعلقة بالعصور الوسطى ، دون أن يتعلم كيف يقدر تاريخها التقريبى وأن يجيد قراءة اختصاراتها : ذلك لأن التشابه بين معظم كتابات العصر الوسيط وكتابات العصر الحديث كبير إلى حد أن يتوهم المرء أنه يستطيع أن يقرأها بنوع من الذوق والتعود وبوسائل تجريبية . وهذا التوهم خطير : فالعلماء المحصلون الذين لم يتلقوا تعليما منتظما فى الخطوط القديمة يمكن تمييزهم فى أغلب الأحيان

بارتكابهم من حين إلى آخر أخطاء فاحشة فى القراءة ، من شأنها فى بعض الأحوال أن تفسر ما يقومون به بعد ذلك من العمليات فى النقد والتفسير . أما الذين تعلموا بأنفسهم حتى تفوقوا ، من كثرة الممارسة والتدرب ، فإن التعلم المنتظم لعلم الخطوط القديمة كان كفيلاً لو لم يحرموا منه أن يوفر عليهم على الأقل ألوان التعثر وساعات طويلة ومضايقات .

ولنفرض أن الوثيقة أمكن قراءتها . فكيف نستفيد منها إذا كنا لا نستطيع فهمها ؟ إن النقوش المكتوبة بالأوترسكية وتلك المكتوبة بلغة كبوديا القديمة أمكن قراءتها ، لكن أحداً لا يفهمها . وطالما لم تفهم ، فستظل بلا فائدة : ومن البين أنه للاشتغال بالتاريخ اليونانى لابد من الرجوع إلى وثائق مكتوبة باللغة اليونانية ، ولا بد تبعاً لذلك من معرفة اللغة اليونانية . هذه حقيقة بينة بنفسها — هكذا يقال . لكن يلاحظ مع ذلك أن الكثيرين يعملون وكأنهم لا علم لهم بها . فكثير من الشباب يخوضون فى دراسات التاريخ القديم وهم لا يعرفون من اللغتين اليونانية واللاتينية غير القشور . وكم من الناس يخيل إليهم — دون أن يدرسوا اللغة الفرنسية واللغة اللاتينية المستعملتين فى العصور الوسطى — أنهم يعرفونهما لأنهم يفهمون اللاتينى الكلاسيكى والفرنسى الحديث ، ويستبيحون لأنفسهم تفسير النصوص التى لا يدركون معناها الحرفى ، أو التى يبدو معناها غامضاً مع أنه واضح كل الوضوح ! وما أكثر الأخطاء التاريخية التى ترجع إلى سوء الفهم أو التفسير التقريبى للنصوص الصريحة ، من جانب باحثين لا يحسنون معرفة نحو اللغات القديمة وألفاظها أو معانيها الدقيقة . إن الواجب منطقياً هو أن تسبق الأبحاث التاريخية بدراسات فيلولوجية راسخة ، فى جميع الأحوال التى لا تكون فيها الوثائق المستند إليها غير مكتوبة بلغة حديثة ، ومفهومه بغير مشقة .

ولنفرض أن الوثيقة مفهومة . هنالك يكون من غير المشروع أخذها بعين الاعتبار قبل التحقق من صحتها ، وقبل أن تثبت صحتها بصورة قاطعة . لكن

تحقيق الصحة والمصدر لوثيقة ما يقتضى توافر شرطين : البرهنة والمعرفة . وبعبارة أخرى : نحن نبرهن ابتداءً من معطيات إيجابية بمعينة تمثل النتائج المركزة لأبحاث سابقة ، من المستحيل أن ترتجل ارتجالاً ، بل لا بد من تعلمها . فالتمييز بين رقعة صحيحة ورقعة مزيفة قد لا يكون فى طاقة المنطق المتضلع ، الذى لا يعرف العادات الجارية فى ديوان من الدواوين فى زمان من الأزمنة ، أو الخصائص المشتركة بين كل الرقاع التى من نوع معين والتى ثبت يقيناً أنها صحيحة . إن عليه أن يحدد لنفسه السمات التى تميز الصحيحة يقيناً من الأخرى كما فعل المحصلون الأول ، وذلك عن طريق عقد مقارنة بين عدد كبير جداً من الوثائق المتشابهة قبل أن يحكم فى حالة معينة أمامه . لكن كم سيكون عمله أسهل لو وجدت مجموعة من الآراء وكنز من الملاحظات المجمعة ، ونظام من النتائج حصلها الباحثون الذين قاموا قبل ذلك بعقد ، وحل ، وضبط المقارنات الدقيقة التى يلزم القيام بها ! إن هذه المجموعة من الآراء والملاحظات والنتائج ، التى من شأنها تسهيل نقد الشهادات الكتابية (الدبلومات) والرقاع — موجودة : إنها علم الشهادات الكتابية la Diplomatique . ولهذا نقول إن علم الشهادات الكتابية ، شأنه شأن علم النقوش وعلم الخطوط القديمة ، وعلم الفيلولوجيا (علم اللغات) ، هو علم مساعد للأبحاث التاريخية .

على أن علم النقوش وعلم الخطوط القديمة والفيلولوجيا (علم اللغات) وعلم الشهادات الكتابية وملحقاته (الكرونولوجيا الفنية وعلم الأختام) ليست وحدها العلوم المساعدة للأبحاث التاريخية . — ولن يكون من الإنصاف القيام بنقد الوثائق الأدبية التى لم تنقد بعد دون أن يكون المرء على علم بالنتائج التى وصل إليها أولئك الذين نقدوا وثائق من نفس النوع من قبل ؛ فإن مجموع هذه النتائج يؤلف علماً قائماً برأسه ، يسمى باسم : « التاريخ الأدبى »[1] . — ونقد الآثار

(١) كتابة التاريخ Historiographie نوع من فروع « التاريخ الأدبى » Histoire littéraire ؛ فهذا الأخير هو جماع النتائج التى وصل إليها النقاد الذين درسوا حتى الآن المكتوبات التاريخية القديمة ، مثل الحوليات والمذكرات والأخبار والتراجم ، الخ .

التصويرية ، مثل أعمال العمارة والنحت والتصوير ، والأدوات بمختلف أنواعها (من أسلحة وملابس وأوانى ونقود وأنواط ورنوك ، الخ) يفترض معرفة عميقة بالملاحظات والقواعد التى وضعها علم الآثار وفروعه من نميات ورنكيات . Numismatique et Héraldique

وفى وسعنا الآن أن نفحص على نحو مفيد فكرة « العلوم المساعدة للتاريخ العلمى» ، وتسمى أيضاً «العلوم الخادمة» sciences ancillaires و « العلوم التابعة » sciences satellites لكن هذين التعبيرين غير موفقين .

فنلاحظ أولا : أن جميع العلوم التى تسمى « علوماً مساعدة » ليست « علوماً » بالمعنى الدقيق . فعلم الشهادات المكتوبة ، والتاريخ الأدبى مثلا ليسا غير كشافات منهجية بالوقائع التى حصلها النقد والتى من طبعها أن تسهل نقد الوثائق التى لم تنقد بعد . وعلى العكس نجد أن الفيلولوجيا (علم اللغات) علم منظم له قوانينه .

ثانياً : يجب التمييز فى داخل المعارف المساعدة — لا للتاريخ بالمعنى الصحيح بل للأبحاث التاريخية — بين المعارف التى ينبغى على كل باحث أن يحصلها ، وبين تلك التى يحتاج إلى معرفة أين توجد فقط ، ليرجع إليها عند الحاجة ؛ بين تلك التى يجب أن تصبح ملكة راسخة فيه وتلك التى يمكن أن تبقى على هيئة معلومات يتزود بها كلما أراد . فالباحث فى العصر الوسيط يجب عليه أن يعرف قراءة وفهم نصوص العصور الوسطى ، ولن يفيده شيئاً أن يكدس فى ذاكرته معظم الوقائع الجزئية الخاصة بالتاريخ الأدبى وبعلم الشهادات الكتابية المسجلة فى مكانها ضمن المتون الكشافة للتاريخ الأدبى ولعلم الشهادات الكتابية .

وأخيراً لا توجد معارف مساعدة للتاريخ (وللأبحاث التاريخية) بوجه عام ، أى تفيد كل الباحثين على السواء أياً كان الجزء من التاريخ الذى يتناولونه

بالدرس[1] . ولهذا يبدو أنه ليس هناك جواب عام عن السؤال الذى وضعناه فى أول هذا الفصل ، وهو : مم يجب أن يتألف الاعداد الفنى للعالم المحصل

(١) لا يصدق هذا إلا بشروط ؛ إذ توجد أداة للعمل لا غنى عنها لجميع المؤرخين وجميع العلماء المحصلين ، أياً كان موضوع دراساتهم الخاصة . وشأن التاريخ هنا شأن معظم العلوم فكل الذين يريدون القيام بأبحاث أصلية فى أى باب كان ، يحتاجون إلى معرفة عدة لغات حية، هى لغات البلاد التى تتزعم ، من الناحية العلمية ، المدنية المعاصرة ، وفيها مفكرون وباحثون .

وفى أيامنا هذه لم يعد الاهتمام بالعلوم مقصوراً على بلد ممتاز ، ولا على أوربا . لقد أصبح دولياً . فكل المشاكل ، تدرس فى نفس الوقت فى كل مكان . ومن الصعب اليوم ، ومن المستحيل غداً العثور على موضوعات يمكن البحث فيها دون معرفة بالأبحاث المكتوبة بلغات أجنبية . والآن أصبحت معرفة اللغة الألمانية تكاد أن تكون ضرورية ضرورة معرفة اليونانية واللاتينية ، وذلك فيما يتعلق بدراسة التاريخ القديم : اليونانى والرومانى . ولم يبق غير موضوعات التاريخ المحلى الصرف هى التى يستطيع تناولها أولئك الذين أغلقت دونهم الآداب الأجنبية . فالمشاكل الكبرى ممنوعة عليهم ، لسبب بائس مضحك هو أنهم ، أمام الكتب المؤلفة فى هذه الموضوعات بلغة غير لغتهم ، وكأنهم أمام كتب مختومة .

والجهل التام باللغات التى كانت حتى الآن اللغات المعتادة للعلم (الألمانية ، الانجليزية ، الفرنسية ، الإيطالية) هو مرض يصبح مع السن غير قابل للعلاج . وليس من الشطط أن نطلب من كل من يرشح نفسه لممارسة مهنة علمية أن يكون على علم بثلاث لغات على الأقل ، أى أن يفهم بغير عناء لغتين حديثتين ، بخلاف لغته الأصلية . وهذا تكليف كان العلماء المحصلون فى الماضى معفيين منه (حينما كانت اللاتينية لا تزال هى اللغة المشتركة بين العلماء) ، تكليف تزداد وطأته عاماً بعد عام ، نتيجة الأوضاع الحديثة للعمل العلمى ، بالنسبة إلى العلماء المحصلين فى جميع الدول . وربما سيأتى يوم يصبح من الضرورى فيه معرفة أهم اللغات السلافية : وثمت علماء محصلون يفرضون على أنفسهم معرفة اللغة الروسية . — وفكرة إعادة اللغة اللاتينية إلى مكانتها القديمة بوصفها لغة عالمية ، هى فكرة خيالية . أنظر مجموعة **Phoenix seu nuntius latinus internationales** ، لندن سنة ١٨٩١ فى حجم الربع .

والعلماء المحصلون الفرنسيون غير القادرين على قراءة ما هو مكتوب باللغة الألمانية والانجليزية ، هم بهذا فى وضع أدنى مستمر بالنسبة إلى زملائهم فى فرنسا والخارج الذين يحسنون هاتين اللغتين ؛ فمهما يكن مواهبهم فإنه مقضى عليهم أن يعملوا بمواد ناقصة أو أن يخطئوا العمل . وهم شاعرون بذلك . ولكنهم يخفون نقصهم هذا ما استطاعوا وكأنه عار عليهم ، إلا أن يتباهوا بذلك ويصرحون به علناً ؛ لكن التباهى بهذا هو فى الواقع نوع من الشعور بالخجل والمعرّة . — ومهما قلنا فلن نكون مبالغين فى توكيد أهمية المعرفة العملية للغات الأجنبية كأداة مساعدة من الطراز الأول لجميع الدراسات التاريخية ، وجميع الأعمال التاريخية بوجه عام .

أو المؤرخ ؟ — مم يتألف الإعداد الفنى للعالم المحصل أو المؤرخ ؟ هذا يتوقف : يتوقف على الجزء من التاريخ الذى يريغ إلى دراسته . فلا فائدة من معرفة علم الخطوط القديمة لمن يريد أن يقوم بأبحاث تتعلق بتاريخ الثورة الفرنسية ، ولا من معرفة اللغة اليونانية لدراسة نقطة فى تاريخ فرنسا فى العصر الوسيط[1] . فانتقل إذن إن العدة الأولية لكل من يريد القيام بأبحاث أصلية فى التاريخ يجب أن تتألف (إلى جانب « التعليم المشترك » أعنى الثقافة العامة التى يتحدث عنها دونو Daunou) من جميع المعارف الكفيلة بتزويده بوسائل الكشف عن الوثائق وفهمها ونقدها . وهذه المعارف تختلف تبعاً لناحية التخصص فى هذا القسم أو ذاك من أقسام التاريخ العام . والإعداد الفنى قصير نسبياً وسهل بالنسبة إلى من يشتغل فى التاريخ الحديث أو المعاصر ، ولكنه طويل وشاق بالنسبة إلى من يشتغل فى التاريخ القديم أو فى تاريخ العصور الوسطى .

ودراسة المعارف الوضعية ، المساعدة فعلاً فى الأبحاث التاريخية ، بدلا من دراسة « النماذج الكبرى » الأدبية والفلسفية ، من ناحية إعداد المؤرخ ، تعد تقدماً حديث التاريخ . ففى فرنسا طوال الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر لم يكن طلبة التاريخ يتلقون غير ثقافة أدبية على النحو الذى أشار به دونو : وكلهم اكتفوا بذلك ولم يتطلعوا إلى شىء وراءه ، وبعضهم لاحظوا مع الأسف عدم كفاية إعدادهم الأولى ، لكن كان الأوان قد فات لعلاج الأمر ، وفيما عدا شواذ ممتازين ، فإن الأفاضل من بينهم ظلوا أدباء بارزين ، عاجزين عن القيام ببحث علمى . ولم يكن تعليم « العلوم المساعدة » والوسائل الفنية للبحث منظماً

---

(١) حينما أدخلت « العلوم المساعدة » لأول مرة عندنا فى المناهج الجامعية شوهد بعض الطلبة الذين يشتغلون فى تاريخ الثورة الفرنسية ولا يعنون بتاريخ العصر الوسيط ، شوهدوا يختارون علم الخطوط القديمة كعلم مساعد ، كما شوهد جغرافيون لا يعنون أبداً بالعصر القديم يختارون علم النقوش . وهؤلاء لم يفهموا قطعاً أن دراسة « العلوم المساعدة » ليست مطلوبة لذاتها ، ولكن لأنها مفيدة عملية لمن يتخصصون فى نواح معينة . (راجع « المجلة الجامعية » *Revue universitaire* سنة ١٨٩٥ ج ٢ ص ١٢٣) .

آنذاك إلا فيما يتصل بتاريخ العصور الوسطى (فى فرنسا) ، وذلك فى مدرسة خاصة ، هى مدرسة الوثائق Ecole des Chartes وهذا الوضع البسيط كفل لهذه المدرسة ، طوال خمسين سنة ، تفوقاً ظاهراً على باقى المعاهد الفرنسية (بل والأجنبية) فى التعليم العالى : فقد تكون فيها عمال ممتازون ، زودوا العلم بمعلومات جديدة ، بينما كان الآخرون يثرثرون حول المشاكل[1] . — ولا يزال حتى اليوم خير إعداد للباحث فى العصور الوسطى هو ذلك الذى يتم فى مدرسة الوثائق ، وعلى أوفى ما يكون ، وذلك بفضل دروس متدرجة طوال ثلاث سنوات ، تتألف من الفيلولوجيا الرومانسية romane وعلم الخطوط القديمة ، وعلم الآثار ، وعلم التاريخ والقانون فى العصور الوسطى . لكن « العلوم المساعدة » أصبحت تدرّس الآن فى كل مكان ، على نحو متفاوت فى الاتساع ، وأدخلت فى المناهج الجامعية . ومن ناحية أخرى فإن المتون التعليمية فى علم النقوش وعلم الخطوط القديمة وعلم الشهادات الكتابية الخ ، تكاثرت منذ خمس وعشرين سنة . وقبل ذلك كان المرء يبحث فى غير طائل للحصول على كتاب جيد يمكن أن يعوض فى هذه المواد عن نقص التعليم الشفوى ، فمنذ أن أنشئت كراسى ظهرت المتون[2] التى تكاد تغنى عن متابعة الدروس لولا أن التعليم الشفوى ،

---

(١) أنظر فيما يتعلق بهذه المسألة آراء ت . فون زيكل Th. v. Sickel و ج . هافيه J. Havet الواردة فى مجلة مكتبة مدرسة الوثائق *Bibliothèque de l'Ecole des Chartes* سنة ١٨٩٦ ص ٨٧ . — ومنذ سنة ١٨٥٤ نظم فى النمسا « معهد البحث التاريخى » على غرار مدرسة الوثائق الفرنسية . كذلك أنشئت مدرسة للوثائق حديثاً فى « معهد الدراسات العليا » فى فيرنتسه . وقد ورد فى Quarterly Review (عدد يوليو سنة ١٨٩٦ ، ص ١٢٢) ما يلى : « اعتدنا أن نسمع الشكوى من عدم وجود أى معهد فى هذه البلاد (انجلترا) يشبه مدرسة الوثائق فى فرنسا » .

(٢) كان المقام هنا ملائماً لسرد المتون الرئيسية التى ظهرت فى الخمس وعشرين سنة الأخيرة ، لكن يمكن أن نجد ثبتاً بها حتى سنة ١٨٩٤ فى كتاب ارنست برنهيم : « متن فى المنهج التاريخى » ص ٢٠٦ وما يليها . ونقتصر على ذكر المتون الرئيسية فى الفيلولوجيا (بالمعنى الواسع لهذا اللفظ فى الألمانية ويشمل تاريخ اللغة والأدب ، وعلم النقوش وعلم الخطوط القديمة ، وكل المعارف المساعدة فى نقد الوثائق) ، وهى لا تزال يجرى طبعها : « موجز الفيلولوجيا الهندية الآرية وعلم الأوائل » الذى ينشر تحت إشراف ج . بولر .

المستند إلى تمرينات عملية ، ذو فعّالية خاصة . وسواء أكان من حسن حظ الانسان أو لم يكن ، أن يتلقى تعليماً منظماً فى معهد للدراسات العليا ، فإنه لم يعد يحق له بعد أن يجهل ما تنبغى معرفته قبل الخوض فى الدراسات التاريخية . والواقع أن الجهل به أضبح أقل مما كانت الحال عليه فى الماضى . ونجاح «المتون»[1] التى سبقت الإشارة اليها والتى تتوالى طبعاتها ، بالغ الدلالة فى هذا الباب .

وهكذا يصبح المؤرخ فى المستقبل مسلحاً بالمعارف الإعدادية التى لا يستطيع إغفالها إلا إذا قدر عليه أن يظل عاجزاً أو معرضاً لأغلاط مستمرة ، ويصير فى أمان من الأخطاء (العديدة فى الواقع) التى مصدرها المعرفة الناقصة بخطوط الوثائق ولغاتها ، والجهل بالأبحاث السابقة والنتائج التى حصلها النقد ؛ لقد صار مالكا للعلم بالمعلوم وبما يمكن أن يعلم . على أن هذا افتراض متفائل جداً ، ونحن لا نخفى هذه الحقيقة . فلا يكفى أن يكون الانسان قد تابع دروساً منتظمة فى « العلوم المساعدة » ، أو أن يكون قد قرأ بانتباه خير المتون التعليمية فى علم

G. Bühler : *Grundriss der indo-arischen Philologie und Altertumskunde*
« موجز الفيلولوجيا الايرانية » الذى ينشر تحت إشراف ف جيجر W. Geiger و ا. كون E. Kuhn : *Grundriss der iranischen Philologie* « ؛ « متن علم الأوائل الكلاسيك » *Handbuch der Classischen Altertumswissenschaft* باشراف ا. فون ملر I. von Müller ؛ « موجز الفيلولوجيا الجرمانية » *Grundriss der germanischen Philologie* ، باشراف هـ . پاول H. Paul وقد ظهرت طبعته الثانية ابتداء من سنة ١٨٩٦ ؛ « موجز الفيلولوجيا الرومانية » *Grundriss der romanischen Philologie*, باشراف ج. جربجر G. Gröber ويجد المرء فى هذه الكشافات الواسعة ، إلى جانب عرض موجز للآراء ، إشارات للمراجع كاملة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة .

(١) « المتون » الفرنسية التى ألفها پرو Prou (فى علم الخطوط القديمة) ، وجيرى Giry (فى علم الشهادات الكتابية) ، وكانيا Cagnat (فى علم النقوش اللاتينية اللاتينية) ، الخ قد نشرت بين الجمهور فكرة العلوم المساعدة ومعرفتها . والطبعات الجديدة منها مكنت ، أو ستمكن ، من جعلها تماشى ما جدّ فى هذه العلوم ، وهذا أمر ضرورى لأن معظم هذه العلوم ، وإن كان قد تكون نملا ، فإنه يزداد دقة وغنى كل يوم . راجع ما قلناه من قبل ص ٢٣ .

المراجع ، وعلم الخطوط القديمة ، والفيلولوجيا الخ ، بل ولا أن يكون قد حصل بتمارين عملية دُربة شخصية — نقول لا يكفى هذا لكى يكون راسخ العلم ، ولا أن يكون معصوماً من الخطأ . — إذ يلاحظ أولاً أن أولئك الذين درسوا طويلاً وثائق من نوع معين أو من تاريخ معين يملكون ، فيما يتصل بالوثائق التى من نفس النوع ونفس التاريخ ، معلومات لا يمكن تلقينها للغير تسمح لهم على وجه العموم بنقد الوثائق الجديدة التى من نفس النوع والتاريخ والتى يعثرون عليها ، نقداً ممتازاً ، ولا شىء يمكن أن يقوم مقام « التحصيل الخاص » ، وهو جزاء المتخصصين الذين اشتغلوا كثيراً[1] . — كما يلاحظ ثانياً أن المتخصصين أنفسهم يخطئون : فعلماء الخطوط القديمة ينبغى عليهم الاحتراز دائماً حتى لا يخطئوا فى القراءة ، وهل يوجد فيلولوجيون برئت ضمائرهم من أخطاء فى الفهم ؟ إن بعض العلماء المحصلين الراسخين فى العلم عادة طبعوا نصوصاً على أنها لم تنشر من قبل مع أنها سبق نشرها ، وأهملوا وثائق كان فى وسعهم الاطلاع عليها . والعلماء المحصلون يقضون حياتهم فى تكميل معارفهم « المساعدة » باستمرار ، ويرون أنها لن تكون كاملة أبداً ، وهم فى هذا على صواب . لكن هذا كله لا يمنعنا من الإبقاء على الغرض الذى افترضناه . على أن يفهم أيضاً أنه فى الواقع العملى لا ينتظر الانسان ، من أجل العمل فى الوثائق ، حتى يكون متضلعاً تضلعاً تاماً من كل « المعارف المساعدة » : وإلا فلن يجرؤ أبداً على البدء فى العمل .

بقى أن نعرف كيف تنبغى معالجة الوثائق ، بعد أن افترضنا أننا أتممنا مقدماً الإعداد المناسب بنجاح .

---

(١) ماذا ينبغى أن يفهم حقاً من هذه « المعلومات التى لا يمكن تلقينها للغير » ؟ فى عقل المتخصص الضليع فى وثائق من نوع معين أو عصر معين تأتلف ارتباطات من الأفكار ، وتلتئم فجأة ألوان من الأشباه والنظائر عند فحصه لوثيقة جديدة من نفس النوع ونفس العصر ، وهى أمور تخفى على كل شخص آخر أقل دربة وممارسة ، حتى لو كان مزوداً بأكمل الكشافات ، ذلك أن كل خصائص الوثائق ليست قابلة لأن يفصل بعضها عن بعض ؛ وبعضها من المستحيل وضعه تحت باب واضح فلا تجده مبوباً فى أى كشاف ، لكن ذاكرة الانسان إذا كانت جيدة تحتفظ بها ؛ وأى استثارة ، حتى لو كانت ضعيفة بعيدة ، تكفى لإبراز فكرتها .

الكتاب الثاني

العمليات التحليلية

الفصل الأول

الأحوال العامة للمعرفة التاريخية

سبق أن قلنا إن التاريخ يتم بواسطة الوثائق ، وإن الوثائق هى الآثار التى خلفتها الوقائع الماضية[1] . وقد آن الأوان لبيان النتائج التى ينطوى عليها هذا القول وهذا التعريف .

إن الوقائع لا يمكن معرفتها تجريبياً إلا بطريقتين : إما مباشرة إذا لوحظت وهى تحدث ، أو بطريقة غير مباشرة بدراسة الآثار التى تركتها . فلنفرض حادثاً وليكن زلزالاً مثلاً : فإنى أعرفه مباشرة إذا أنا حضرت هذه الظاهرة ، وأعرفه بطريقة غير مباشرة إذا كنت لم أحضره ولكنى عاينت آثاره المادية (شقوق ، جدران متداعية) ، أو إذا قرأت وصفاً مكتوباً عنه ، بعد أن امحت آثاره ، كتبه شخص شاهد بنفسه هذه الظاهرة ، أو شاهد آثارها . — والخاصة المميزة « للوقائع التاريخية »[2] هى أنها لا تدرك مباشرة بل وفقاً لآثارها . ولهذا فإن المعرفة التاريخية هى بطبيعتها معرفة غير مباشرة . ولهذا السبب ينبغى أن يختلف منهج علم التاريخ اختلافاً أساسياً عن منهج العلوم المباشرة ، أعنى عن مناهج سائر العلوم (فيما عدا الجيولوجيا) التى تعتمد على

---

(١) راجع ما قلناه فى ص •

(٢) هذا التعبير الشائع الاستعمال يحتاج إلى توضيح إذ ينبغى ألا نظن أنه ينطبق على « نوع » من الوقائع ، فلا توجد وقائع تاريخية أو غير تاريخية تبعاً للطريقة التى تدرك بها ، وكل ما هناك هو عمليات المعرفة التاريخية . فجلسة لمجلس الشيوخ هى واقعة يشاهدها مباشرة من يحضرها ؛ ولكنها تصبح واقعة تاريخية بالنسبة إلى من يدرسها فى المحضر ، وانفجار بركان ڤيزوف فى زمان بلنيوس هو واقعة جيولوجية تعرف بطريقة تاريخية ، فالطابع التاريخى لا وجود له فى الواقع ، بل هو لا يوجد إلا فى طريقة المعرفة فحسب .

للملاحظة المباشرة . وعلم التاريخ ، مهما قيل فيه[١] ، ليس علم ملاحظة .

والوقائع الماضية لا نعرفها إلا بما بقى لنا من آثار عنها . صحيح أن المؤرخ يلاحظ هذه الآثار ، وتسمى « الوثائق » ، يلاحظها مباشرة ، لكنه ليس لديه بعد ذلك ما يلاحظه ، بل ابتداءً من هذه النقطة يسلك مسلك الاستدلال محاولاً أن يستنتج الوقائع من الآثار الباقية ، على أصح وجه ممكن . فالوثيقة هي نقطة الابتداء ، والواقعة الماضية هي نقطة الوصول[٢] . وبين نقطة الابتداء هذه ونقطة الوصول ينبغي المرور بسلسلة مركبة من الاستدلالات المرتبطة بعضها ببعض ، فيها فرص الخطأ عديدة ؛ وأقل خطأ ، سواء ارتكب في البداية أو الوسط أو في نهاية العمل ، يمكن أن يفسد كل النتائج . ومن هذا يتبين أن المنهج « التاريخي » ، أو غير المباشر ، أدنى مرتبة من منهج الملاحظة المباشرة ، لكن ليس أمام المؤرخ خيار : فهذا المنهج التاريخي هو وحده الموجود للوصول إلى الحقائق الماضية ، وسنرى فيما بعد[٣] كيف يمكنه الوصول إلى معرفة علمية ، رغم هذه الظروف السيئة .

والتحليل المفصل للاستدلالات التي تقود من المشاهدة المادية للوثائق إلى معرفة الوقائع ، هو جزء من الأجزاء الرئيسية في المنهج التاريخي . إنه ميدان النقد . وسنكرس له الفصول السبعة التالية . — ولنحاول أولا أن نرسم بغاية الايجاز الخطوط العامة والأقسام الكبرى .

(ا) يمكن التمييز بين نوعين من الوثائق . فأحياناً تترك الواقعة الماضية أثراً مادياً (تمثالاً أو معماراً أو شيئاً مصنوعاً) . وأحياناً وهو الأغلب يكون أثر الواقعة نفسانياً : وصف أو رواية مكتوبة . — والحالة الأولى أبسط من

---

(١) فوستيل دى كولانج قال ذلك .

(٢) فى علوم الملاحظة تكون نقطة الابتداء هى الواقعة التى تشاهد مباشرة .

(٣) راجع الفصل السابع .

الثانية بكثير ، فإن هناك علاقة ثابتة بين بعض الآثار المادية وأسبابها ، وهذه العلاقة معروفة جيداً أو تتحدد بقوانين فزيائية[١]. — أما الأثر النفسانى فعلى العكس من ذلك رمزىّ بحت : إنه ليس الواقعة نفسها ، وليس الأثر المباشر للواقعة على عقل الشاهد ، بل هو مجرد علامة اصطلح عليها تدل على الأثر الذى تركته الواقعة فى عقل من شاهدها . ولهذا فليس للوثائق المكتوبة قيمة بذاتها مثل الوثائق المادية ، بل قيمتها هى من حيث كونها علامات على عمليات نفسانية معقدة وصعبة التمييز . والغالبيــة العظمى من الوثائق ، التى تزود المؤرخ بنقطة ابتداء استدلالاته ، ليست فى جملتها غير آثار لعمليات نفسانية .

فإذا ما تقرر هذا ، فإنه لأجل الاستدلال من وثيقة مكتوبة على الواقعة التى كانت سببها البعيد ، أى لأجل معرفة العلاقة التى تربط بين هذه الوثيقة وتلك الواقعة ، ينبغى إعادة تركيب كل سلسلة العلل الوسطى التى أنتجت الوثيقة . ولا بد من تمثل كل سلسلة الأفعال التى قام بها مؤلف الوثيقة ابتداء من الواقعة التى شاهدها ، حتى المخطوط (أو المطبوع) الذى أمام أعيننا الآن . فهذه السلسلة علينا أن نستعيد تكوينها فى اتجاه عكسى بأن نبدأ بفحص المخطوطة (أو المطبوعة) ابتغاء الوصول إلى الواقعة القديمة . وتلك هى غاية التحليل النقدية وكيفية سيره[٢] .

وأول خطوة هى أن نلاحظ الوثيقة : هل هى كما كانت حين أنتجت ؟ ألم يطرأ عليها تغيير ؟ ينبغى أن نبحث كيف عملت من أجل أن نعيدها ، عند الحاجة ، إلى حالها الأصلية وأن نحدد مصدرها . وهذه المجموعة الأولى من الأبحاث الأولية التى تتعلق بالخط واللغة والأشكال والمصادر الخ ، تكون

---

(١) لن نبحث بحثاً دقيقاً فى نقد الوثائق المـادية (الأدوات والتماثيل والعمائر ، الخ) بوصفه يختلف عن نقد الوثائق المكتوبة .

(٢) فيما يتعلق بتفاصيل هذا المنهج وتبريره منطقياً راجع : شارل سنيوبوس : « الأحوال النفسانية المعرفة فى التاريخ » — مقال فى « المجلة الفلسفية » *Revue philosophique* سنة ١٨٨٧ ج ٢ ص ١ ، ١٦٨ .

الميدان الخاص للنقد الخارجي أو نقد التحصيل . — وبعد ذلك يتدخل النقد الباطني الذي يعمل ، مستعيناً بقياس النظير الذي يستمد مقدماته الكبرى من علم النفس العام ، يعمل على امتثال الأحوال النفسانية التي مر بها مؤلف الوثيقة . فإذا ما عرفنا ما قاله مؤلف الوثيقة ، تساءلنا :

١ — ماذا أراد أن يقول ؟
٢ — هل كان يؤمن بما قال ؟
٣ — هل كان محقاً في الإيمان بما آمن به .

وعندما نصل إلى هذا الحد تكون الوثيقة قد ردت إلى نقطة فيها تشبه إحدى العمليات العلمية التي بها يتقوم كل علم موضوعي : أي أنها تصبح ملاحظة ، ولا يبقى إلا معالجتها وفقاً لمنهج العلوم الموضوعية . وكل وثيقة لها قيمة تتناسب تماماً مع الدرجة التي بها ترد إلى ملاحظة جيدة ، بعد دراسة نشوئها .

(ب) ومما سبق تستخلص نتيجتان : التعقيد الشديد ، والضرورة المطلقة للنقد التاريخي .

لو قورن المؤرخ بغيره من العلماء لوجد في وضع سيء للغاية . ففضلاً عن أنه لا يتهيأ له أبداً أن يلاحظ الوقائع مباشرة ، مثل عالم الكيمياء ، بل أيضاً من النادر جداً أن تمثل الوثائق التي يضطر إلى استخدامها ملاحظات دقيقة . ولا يملك تلك المحاضر التي سجلت فيها الملاحظات العلمية المقررة التي يمكن ، بل هي فعلاً، تحل محل الملاحظات المباشرة في العلوم المشيدة . بل حاله كحال كيميائي لا يعرف سلسلة من التجارب إلا عن طريق التقريرات التي كتبها صبي المعمل . فالمؤرخ مضطر إلى الإفادة من تقريرات غليظة جداً ، لا يقنع بها أي عالم[1] .

---

(١) وأحسن الأحوال ، وهي تلك التي فيها تكون الوثيقة قد كتبها « شاهد » عيان كما يقال ، هي أيضاً بعيدة كثيراً عن المعرفة العلمية . وكلمة « شاهد » مستعارة من أعمال=

وهذا من شأنه أن يزيد فى أهمية الاحتياطيات الواجب اتخاذها من أجل استخدام هـذه الوثائق ، التى هى المواد الوحيدة لعلم التاريخ : ومن المهم طبعاً استبعاد الوثائق التى ليست بذات قيمة وتمييز ما هو صحيح المشاهدة فى الوثائق الأخرى .

خصوصاً وأن الميل الطبيعى للعقل الانسانى هو عدم الاحتياط والعمل فى هذه المواد ، التى لا غنى فيها عن الدقة المتناهية ، على نحو مختلط مشوش ، مما من شأنه أن يؤكد ضرورة التنبيه إلى مزالق الخطأ . — صحيح أن الناس جميعاً يقرون ، من حيث المبدأ ، بفائدة النقد . لكن هذه مسلمة من النادر أن نجد لها تطبيقاً فى الواقع العملى . فقد مرت قرون ، فى عصور من الحضارة الزاهرة ، قبل أن تلمع البوادر الأولى للنقد بين أزكى الشعوب فى العالم . فالشرقيون والعصور الوسطى لم تكن لديهم فكرة واضحة عنه[1] . وحتى فى أيامنا هذه نجد أناساً مستنيرين يهملون ، وهم يستخدمون الوثائق لكتابة التاريخ ، تقول إنهم يهملون اتخاذ الاحتياطات حتى الأولية منها ويسلمون من غير وعى بمبادىء زائفة . ذلك أن النقد مضاد للمسلك المعتاد للعقل . فالميل الطبيعى للانسان هو إلى تصديق التوكيدات وترديدها ، دون تمييزها حتى من ملاحظاته الخاصة . وفى الحياة اليومية ألا نسلم ، دون اكتراث ولا تحقق من أى نوع كان به بالشائعات والمعلومات المجهولة المصدر الخالية من الضمان ، وكل أنواع « الوثائق » الرديئة

= المحاكم ؟ فإن عبرنا عنها علمياً ، فإنها ترتد إلى كلمة « ملاحظ » . فالشهادة هى ملاحظته . لكن الشهادة التاريخية تختلف اختلافاً بارزاً عن الملاحظة العلمية . فالملاحظ يعمل وفقاً لقواعد ثابتة ويكتب بلغة دقيقة محكمة . وعلى العكس نجد أن « الشاهد » قد لاحظ بغير منهج وكتب بلغة لا دقة فيها ولا إحكام ؟ ولا ندرى هل اتخذ الاحتياطات اللازمة . وخاصية الوثيقة التاريخية هى أنها تتبدى على هيئة نتيجة لعمل تم بغير منهج ولا ضمانات .

(١) راجع ب . لاش : « يقظة وتطور النقد التاريخى فى العصور الوسطى » ، برسلاو سنة ١٨٨٧

B. Lasch : *Das Erwachen und die Entwickelung der historischen Kritik im Mittelalter*, **Breslau, in-8.**

الضئيلة القيمة ؟ ولا بد أن يكون لدى المرء أسباب خاصة تحمله على أن يكلف نفسه عناء فحص مصدر وثيقة تتعلق بتاريخ الأمس وقيمتها ، وإلا فإنها إن لم تكن غير محتملة إلى حد الفظاعة ، وطالما لم ينكرها أحد ، فإننا نبتلعها ونتمسك بها ونشيعها ، مزوّقين فيها عند اللزوم . وكل إنسان نزيه يقر بأنه لا بد من مجهود عنيف لزعزعة انعدام ملكة النقد ، الذى هو لون انتشر من ألوان الجبن العقلى ، ولا بد من تكرار هذا المجهود باستمرار ، وإنه ليقترن غالباً بألم حقيقى .

إن الغريزة الطبيعية لدى إنسان فى الماء هى أن يفعل كل ما يجب من أجل أن يغرق ، وتعلم السباحة هو اقتناء عادة كبت الحركات التلقائيـة ، والقيام بحركات أخرى غيرها . وكذلك عادة النقـد ليست عادة طبيعية ، بل لا بد من تلقينها ، ولن تصبح عضوية إلا بالمران المتكرر .

وهكذا نرى أن العمل فى التاريخ عمل نقدى من الطراز الأول ، فإذا أخذ المرء فيه قبل أن يتزود بما يدفع الغريزة الطبيعية ، فإنه يغرق . ولـكى ينبه للخطر لا شىء أشد تأثيراً وفعالية من امتحان الضمير ومحاسبة النفس ، وتحليل أسباب انعدام ملكة النقد بحيث نستبعدها ونخلى مكانها لموقف نقدى عقلى[1] . ومن النافع جداً أن يسترشد المرء بمبادىء المنهج التاريخى وأن يحلل ، نظرياً ، عملياته المتوالية الواحدة تلو الأخرى ، كما سنفعل فيما يلى « إن التاريخ » شأنه شأن أية دراسة أخرى ، ينطوى على أخطاء واقعية تنشأ عن نقص فى الانتباه ، لكنه أكثر تعرضاً من غيره للأخطاء الناشئة عن اختلاط الذهن الذى يؤدى إلى القيام بتحليلات ناقصة وعقد استدلالات باطلة ... ولو وجب على المؤرخين أن

---

(١) السبب العميق لقابلية الاعتقاد أسهل من المناقشة ، والتسليم أسهل من النقد ، وجمع الوثائق أسهل من تمحيصها ، فضلاً عن أنه ألطف وألذ : فإن الذى ينقد الوثائق يضحى بعضها ؛ والتضحية بوثيقة أمر يعده جامعها ضياعاً وخسارة .

يحللوا كل قول يدلون به ، لما ساقوا أقوالاً كثيرة بغير برهان ، ولو فرضوا على أنفسهم أن يصوغوا كل مبادئهم لأقروا بعــدد أقل من المبادىء الزائفة ، ولو أوجبوا على أنفسهم أن يعبروا عن كل استدلالاتهم فى صورة محددة لكان عدد استدلالاتهم الفاسدة أقل »[1] .

(١) سنيوبوس : مقال فى « المجلة الفلسفية » سنة ١٨٨٧ ، ج ٢ ، ص ١٧٨ .

القسم الأول

النقد الخارجي (نقد التحصيل)

الفصل الثاني

نقد التصحيح

إن من يكتب كتاباً اليوم يرسل إلى المطبعة المخطوط الذى كتبه بيده ، ويصحح تجارب الطبع بيده ، ويصدر أمر الطبع بنفسه . فإذا طبع الكتاب على هذا النحو فإنه من حيث هو وثيقة يكون فى حال مادية جيدة . فأياً من كان المؤلف ، وأياً ما كانت مشاعره ومقاصده ، فمن المؤكد — وهذا هو ما يهمنا فى هذا المقام الآن — أن بين أيدينا صورة دقيقة تقريباً للنص الذى كتبه . — وينبغى أن نقول « دقيقة تقريباً » ، لأنه إذا كان المؤلف قد تهاون فى تصحيح تجارب الطبع ، أو إذا أهمل جامعو الحروف والطابعون فى القيام بوضع تصحيحاته فإن صورة النص الأصلى ، حتى فى هذه الحالة الجيدة ، تكون ناقصة . وليس من النادر أن نجد جامعى الحروف والطابعين يجعلون المؤلف يقول أشياء غير التى أرادها ولا يفطن لها المؤلف إلا فيما بعد .

ولنأخذ الآن حالة كتاب مات مؤلفه ، وأصبح من المستحيل إرسال مخطوطه الذى كتبه بيده إلى المطبعة . وهى حالة حدثت مثلاً بالنسبة إلى « مذكرات للنشر بعد القبر » لشاتوبريان ، وتحدث كل يوم بالنسبة إلى الرسائل الخاصة المتبادلة بين الشخصيات المعروفة ، والتى يسارع الناس إلى طبعها إرضاءً لحب استطلاع الجمهور ، وأصولها سهلة التلف . فى مثل هذه الحالات ينسخ

النص أولاً ، ثم تجمع حروفه فى المطبعة وفقاً لهذه النسخة ، وهـذا بمثابة نسخة ثانية . وهذه النسخة الثانية (على شكل تجارب طبع) تراجع ، أو يجب أن تراجع ، بواسطة شخص (مادام المؤلف قد توفى) على النسخة الأولى ، أو — وهذا هو الأفضل — على الأصول . وضمانات الدقة أقل فى هذه الحالة منها فى الحالة الأولى السابقة ، لأنه يوجد بين الأصل والصورة النهائية وسيط (هو النسخة المخطوطة عن الأصول) ، وقد يحدث أن يكون الأصل عسير القراءة على غير المؤلف . وفى أحيان كثيرة يشاهد أن نص المذكرات والرسائل التى تنشر بعد وفاة أصحابها قد أصابه التحريف فى نشرات تبدو لأول وهلة معتنى بها ، والواقع أنه طرأ عليها تغيير من حيث النقل والترقيم[١] .

والآن فلنتساءل : على أى حال حفظت الوثائق القديمة ؟ فى كل الأحوال تقريباً نشاهد أن الأصول قد فقدت ، ولم يبق لدينا غير نسخ عنها . لـكن هل هذه النسخ منقولة عن الأصول مباشرة ؟ كلا ، إنها نسخ منقولة عن نسخ . والنساخ الذين كتبوها لم يكونوا جميعاً — فهذا بعيد عن الواقع — مهرة ذوى ضمائر ، إنهم فى الغالب ينسخون نصوصاً لا يفهمونها أو لا يحسنون فهمها . ولم يكن من العادة دائماً ، كما فى عهد النهضة الـكارولنجية ، مقابلة المخطوطات[٢] . فإذا كانت الـكتب المطبوعة ، برغم مراجعات المؤلف وملاحظ المطبعة ، هى نقول ناقصة ، فيجب أن نتوقع أن تكون الوثائق القـديمة ، المنسوخة والمعادة

---

(١) لذ لعضو من أعضاء « جماعة أنصار النزعة الإنسانية الفرنسية » (التى تأسست فى باريس سنة ١٨٩٤) أن يلتقط فى « مضبطة » هذه الجمعية الأخطاء الراجعة إلى النقد اللفظى الموجودة فى طبعات بعض الـكتب المنشورة بعـد وفاة أصحابها (خصوصاً فى طبعـة « مذكرات فيما بعـد القبر » لشاتوبريان) ؛ فبين أن من الممكن تبديد أنواع الغموض فى الوثائق الحديثة جداً بنفس المنهج المستخدم فى تصحيح النصوص القديمة .

(٢) فيما يتعلق بعادات النساخ فى العصور الوسطى ، وهم الذين وصلت إلينا عن طريقهم معظم كتب الأوائل الأدبية ، انظر المعلومات التى جمعها ف . ڤاتنباخ فى كتابه : « الـكتابة فى العصر الوسيط » ط ٣ برلين سنة ١٨٩٦

W. Wattenbach: *Das Schriftwesen im Mittelalter*.

النسخ طوال عدة قرون بعناية ضئيلة مما تتسبب عنه تحريفات جديدة في كل نقل — نقول يجب أن نتوقع أن تكون الوثائق القديمة التي وصلتنا قد صارت إلى حال انتفت فيها تماماً دقة النقل .

ومن هنا يقتضي الأمر اتخاذ الحيطة : فقبل استخدام وثيقة ، يجب أن نعرف أولاً هل نص هذه الوثيقة « صحيح » ، أي يتفق قدر الامكان مع نسخة المؤلف التي كتبها بخطه ؟ فإن كان النص « سقيماً » فيجب تصحيحه . ومن الخطر أن نعدل عن هذا المسلك . فإن استخدام نص سقيم ، أي نص حرفه النقل ، قد يفضي إلى أن ننسب إلى المؤلف ما هو في الحقيقة من تحريف الناسخ . ولكم شيدت نظريات استناداً إلى نصوص أفسدها تحريف النساخ ، ثم تهدمت كلها دفعة واحدة لما اكتشف النص الأصلي لهذه النصوص الفاسدة أو لما أصلح ! وليست كل « القواقع » المطبعية وكل أغلاط النساخ غير مهمة أو مضحكة ، فإن منها أنواعاً خبيثة تخدع حتى القارىء الفطن[1] .

ولقد يحسب المرء أن المؤرخين المعتبرين قد اتخذوا لأنفسهم قاعدة هي أن يعتمدوا دائماً على نصوص « صحيحة » ، صوبت وصفيت من الشوائب ، للوثائق التي يرجعون إليها . ولكن هذا وهم . فإن المؤرخين استعانوا طويلا بالنصوص التي تقع بين أيديهم ، دون أن يحققوا صحتها . وأكثر من هذا : فإن العلماء المحصلين أنفسهم — ومهمتهم أن ينشروا الوثائق — لم يكتشفوا فن تصحيح النصوص من أول وهلة : فمنذ عهد غير بعيد كانت الوثائق تنشر عادة وفقاً لأية مخطوطات اتفقت للناشر ، صحيحة كانت أو سقيمة . مختلطة ومصححة كما اتفق . إن نشرات النصوص القديمة صارت غالبيتها اليوم « نقدية » ، لكن « النشرات النقدية » الأولى لمؤلفات العصور الوسطى الرئيسية لم تتم إلا منذ أقل من ثلاثين

---

(١) راجع مثلا « القواقع المعجمية » التي أبرزها ا. توما A. Tromas في مجلة « الرومانيات » *Romania* جـ ٢٠ (سنة ١٨٩١) ص ٤٦٤ وما يليها . [تطلق كلمة « القواقع » مجازاً على أغلاط الطبع — المترجم] .

عاماً ، ولا يزال النص النقدى لبعض مؤلفات العصور القديمة الكلاسيكية (مثل نص كتاب[1] پاوسانياس) بحاجة إلى من يقوم بنشره .

ولم تنشر حتى الآن كل الوثائق التاريخية نشرة تتكفل للمؤرخين بالضمان الذى يحتاجون إليه ، ولا يزال بعض المؤرخين يعملون دون أن يدركوا أن النص السيء التحقيق هو لهذا السبب نفسه مظنة اتهام. بيد أنه قد تم تقدم هائل فى هذا الباب . واستخلص المنهج الصحيح لإصلاح النصوص وردها إلى حالتها الأصلية ، استخلص من التجارب العديدة التى قامت بها أجيال كثيرة من العلماء المحصلين ، حتى أصبح هذا القسم من المنهج التاريخى اليوم أوفر أقسامه حظاً من الرسوخ وانتشار المعرفة به بين الباحثين . وكثير من الكتب المبسطة فى الفيلولوجيا قد عرضته بوضوح[2] . — ولهذا السبب فسنقتصر هنا على تلخيص مبادئه الرئيسية وبيان نتائجه .

١ — فلتكن لدينا وثيقة غير منشورة أو لم تنشر بعد نشرة مطابقة لقواعد

---

(١) [هو كتاب « رحلة تاريخية فى بلاد اليونان » الذى ألفه پاوسنياس حوالى سنة ١٧٤ق . م ، ويعد من أهم الكتب القديمة فيا يتعلق بطوبوغرافيا اليونان وتاريخها القديم ، كما أن فيه وصفاً للأعمال الفنية والآثار التاريخية — المترجم] .

(٢) راجع [ا. برنهيم ج ١ ٢ ص ٣٤١ — ٣٥٤
E. Barnheim: *Lehrbuch der historischen Methode*
وراجع أيضاً ف . بلاس F. Blass فى كتاب « من علوم الأوائل الكلاسيكيين » الذى صدر تحت إشراف ا . فون ملر ج ١ ج ٢١ (١٨٩٢) ص ٢٤٩ — ٢٨٩ (مع ثبت مفصل بالمراجع) ؛ و ا . توبلر Tobler فى « موجز الفيلولوجيا الرومانسية » ج ١ (سنة ١٨٨٨) ص ٢٥٣ — ٢٦٣ ؛ و هـ . پاول فى « موجز الفيلولوجيا الجرمانية » ج ٢ ج ٢١ (سنة ١٨٩٦) ص ١٨٤ — ١٩٦ .

وراجع فى الفرنسية الفصل الخاص بـ « نقد النصوص » فى كتاب « مينرفا أو المدخل إلى دراسة الكتاب الكلاسيك اليونان واللاتين » تأليف J. Gow و S. Reinach . باريس سنة ١٨٩٠ ص ٥٠ — ٦٥ .

أما كتاب I. Taylor بعنوان « تاريخ نقل الكتب القديمة إلى العصر الحديث » (ليفرپول سنة ١٨٨٩) فلا قيمة له .

النقد . فماذا نعمل من أجل تحقيق نصها على خير نحو ممكن ؟ — أمامنا للنظر ثلاث أحوال :

(ا) الحالة الأبسط هي الحالة التي يكون لدينا فيها النسخة الأصلية التي كتبها المؤلف بخطه . فما علينا حينئذ إلا أن ننشر النص بدقة كاملة كما هو[1] .

وهذا أمر في غاية السهولة، نظرياً ، أما عملياً فإن هذه العملية الأولية تقتضي اهتماماً بالغاً لا يقدر عليه الكثيرون . فإن شككت في هذا ، فحاول . فإن النساخ الذين لا يخطئون أبداً في النقل ولا يسهون مطلقاً نادرون ، حتى بين العلماء المحصلين .

(ب) الحالة الثانية : الأصل مفقود ، ولا يعرف غير نسخة منه . هنا لا بد من أخذ الحيطة ، إذ من المحتمل مبدئياً أن تكون النسخة تحتوي على أغلاط .

إن النصوص تفسد وفقاً لقوانين معينة . ولقد قام الباحثون بتمييز وتصنيف الأسباب والأشكال المعتادة للفروق التي تلاحظ بين الأصول وبين النسخ المنقولة عنها ، ثم استخلصوا ، بقياس النظير ، قواعد قابلة للتطبيق على التصحيح التخميني للمواضع السقيمة يقيناً (لأنها غير مفهومة) أو احتمالا في نسخة فقد أصلها .

---

(١) ليست هذه قاعدة مطلقة . فمن المقرر عامة أن الناشر له الحق في توحيد رسم الكتابة في الوثيقة التي بخط مؤلفها — بشرط أن ينبه القارىء إلى ذلك — في كل الأحوال التي لا تكون فيها لأهواء المؤلف في رسم الكتابة « قيمة لغوية » كما هو الشأن في معظم الوثائق الحديثة . راجع « تعليمات بشأن نشر النصوص التاريخية » ، مقال في « مضبطة اللجنة الملكية لتاريخ بلجيكا » ، السلسلة الخامسة ، ج ٦ (سنة ١٨٩٦) ؛ و « مبادىء نشر وثائق التاريخ الحديث » ، التي وضعها المؤتمران الثاني والثالث للمؤرخين الألمان في سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩٥ ، والمنشورة في « المجلة الألمانية لعلم التاريخ » ج ١١ ص ٢٠ ، ج ١٢ ص ٣٦٤ . وقد بحثت هذه المسألة أيضاً في مؤتمري المؤرخين الايطاليين المنعقدين في جنوة (سنة ١٨٩٣) وروما (سنة ١٨٩٥) ، لكن لم يصلا الى نتائج . ما هو مدى الحرية ونوعها التي يحق للناشر أن يبيحها لنفسه وهو ينشر نصاً بخط المؤلف ؟ هذه مشكلة أعقد مما يتخيله الذين ليسوا من أهل المهنة

والتحريفات التى تطرأ على الأصل فى نسخة منقولة ، وهى التى تسمى باسم « اختلافات النقل » ، سببها إما التزييف أو الغلط . فبعض النساخ يحدثون عن عمد تعديلات أو يحذفون مواضع[1] . وكل النساخ تقريباً ارتكبوا أغلاطاً فى النقل ، مرجعها إلى الادراك ، أو قد تحدث عرضاً . فالأغلاط الراجعة إلى الإدراك تقع حينما يكونون أنصاف متعلمين أو أنصاف أذكياء ، فيخيل إليهم أن ثمت أغلاطاً فى الأصل فيصححونها ، لأنهم لم يفهموها[2] . والأغلاط العرضية تحدث حينما يسهون فى قراءة الأصل أو لا يعرفون أن يقرأوه ، أو حينما يسيئون السماع وهم يكتبون عن إملاء ، أو حينما يرتكبون عن غير قصد سقطات قلمية .

والتحريفات التى تنشأ عن التزييف وعن الأغلاط فى الإدراك غالباً ما تكون صعبة جداً فى التصحيح بل حتى فى اكتشافها . وبعض الأغلاط العرضية (حذف عدة أسطر ، مثلا) لا سبيل إلى تصحيحها فى الحالة التى نحن بصدد البحث فيها ، حالة النسخة المنقولة الوحيدة . لكن غالبية الأغلاط العرضية يمكن حزره ، إذا ما عرف المرء الأشكال المعتادة : اختلاط المعانى والحروف والكلمات ، نقل الكلمات والمقاطع والحروف من مواضعها ، والتكرار (تكرار الحروف أو المقاطع أو الكلمات) ، والإفراد بدل الازدواج (المقاطع أو الكلمات التى كان يجب كتابتها مرتين ولا تكتب إلا مرة واحدة) ، وسوء الفصل بين الكلمات ، وفساد الترقيم بين الفواصل والجمل ، الخ . — والأغلاط التى من هذه الأنواع المختلفة قد ارتكبها النساخ فى كل الأزمان والأماكن ، أياً كان خط الأصول ، وأياً كانت اللغة التى حررت بها . لكن بعض أنواع الخلط بين

---

(١) سنتحدث عن الحشو فى الفصل الثالث .

(٢) اهتم النساخ فى عصر النهضة الكارولنجية والنهضة الأوربية الحديثة منذ القرن الخامس عشر بتقديم نصوص مفهومة . وتبعاً لهذا كانوا يصححون كل ما لم يكونوا يفهمونه . ولهذا أفسدوا كثيراً من مؤلفات الأوائل فساداً لا سبيل أبداً إلى إصلاحه .

الحروف تكون شائعة فى النسخ المنقولة عن أصول مكتوبة بحروف إبهامية[1]، والبعض الآخر تحدث فى النسخ المنقولة عن أصول مكتوبة بحروف صغيرة . واختلاط المعانى والكلمات يفسر بألوان من النظائر فى الألفاظ والهجاء تختلف طبعاً وفقاً لكون الأصل كتب بهذه اللغة أو بتلك ، فى هذا العهد أو ذاك . والنظرية العامة للتصحيح التخمينى ترجع إذن إلى ما قلناه ، ولا يوجد تعليم عام لهذا الفن . فلا يتعلم المرء كيفية تصحيح أى نص كائناً ما كان ، بل يتعلم كيفية تصحيح النصوص اليونانية ، أو النصوص اللاتينية ، أو النصوص الفرنسية ، وهكذا ، لأن التصحيح التخمينى لنص ما يقتضى — إلى جانب أفكار عامة عن عملية اضمحلال النصوص — معرفة عميقة : (١) باللغة ، (٢) وبخط معين ، و(٣) بأنواع الخلط (فى الحروف والمعانى والألفاظ) التى اعتاد النساخ لنصوص محررة بنفس اللغة ومكتوبة بنفس الطريقة أن يقعوا فيها . ولتعلم التصحيح التخمينى للنصوص اليونانية واللاتينية وضعت كشافات (أبجدية ومنهجية) لاختلافات النقل ، وأنواع الخلط الشائعة الحدوث ، والتصحيحات المحتملة[2] . غير أنها

---

(١) [ابهامية uncialis : تطلق على الحروف الكبيرة التى كانت تكتب بها المخطوطات فى العصور الوسطى ، ولا تزال تستعمل فى أوائل الفصول أحياناً — المترجم] .

(٢) هذه المجاميع ترتب اما أبجدياً أو منهجياً . واشهرها بالنسبة الى اللغتين اليونانية واللاتينية ، الى جانب كتاب بلاس Blass (الذى أشرنا اليه آنفا) ، كتاب مدفج بعنوان *Adversaria critica* (كوبنهاجن سنة ١٨٧١ — سنة ١٨٧٤ ، فى ثلاثة مجلدات بحجم الثمن) . وفيما يتصل باللغة اليونانية ، كتاب ف . ى . باست Fr. J. Bast بعنوان *Commentatio Paleographica* الذى نشر ملحقاً لكتاب العالم النحوى غريغوريوس الكورنثى (ليبتسج ، سنة ١٨١١ فى حجم الثمن) ، ثم كتاب كوبيه Cobet بعنوان *Variae Lectiones* (ليدن سنة ١٨٧٣ فى حجم الثمن) . وبالنسبة الى اللغة اللاتينية : H. Hagen: *Gradus ad criticen* (Leiden, 1879); W. M. Lindsay: An Introduction to latin textual emendation based on the text of Plautus (London, 1896, in-16).

وقد أفصح كاتب فى « مضبطة جمعية أنصار النزعة الانسانية الفرنسيين » عن رجائه فى أن يوضع كشاف من هذا النوع بالنسبة إلى اللغة الفرنسية الحديثة .

لا تعوض عن التمرينات العملية التى تتم تحت إشراف أهل الاختصاص[1] ، ولـكنها مع ذلك تفيد أهل الاختصاص أنفسهم فوائد جلى .

ومن السهل أن نسوق أمثلة على التصحيحات البارعة . وأكثرها توفيقاً هى تلك التى تنبنى على بينة خطية ، مثل التصحيح المشهور الذى قام به مدفج لنص « رسائل » سنكا (٨٩ : ٤) . كان فى النص ما يلى :

"Philosophia unde dicta sit apparet; ipso enim nomine fatetur. Quidam et sapientiam ita quidam finierunt, ut dicerent divinorum et humanorum sapientiam ..."

لـكن هذا النص لا معنى له . فافترض وجود نقص بين ita وبين quidam . وجاء مدفج فرسم النص بحروف كبيرة من نوع الأصل الذى نقل عنه حيث جرت العادة قبل القرن الثامن بعد الميلاد بعدم الفصل بين الـكلمات scriptio continua ، ولم تـكن الجمل ترقم ، فتساءل لعل الناسخ ، وكان الأصل أمامه بحروف كبيرة ، قد قطع الـكلمات حيثما اتفق ، وبهذا توصل إلى الرسم الصحيح وهو :

"... ipso enim nomine fatetur quid amet. Sapientiam ita quidam finierunt..., etc"

وقد أشار بلاس وريناك Reinach ولندساى Lindsay فى الـكتب التى أشرنا إليها فى الهامش إلى كثير من التخمينات البديعة التى من هذا النوع . على أن هذا لم يكن احتـكاراً لعلماء اليونانيات واللاتينيات ، فهناك تخمينات وضاءة قام بها المستشرقون وعلماء الدراسات الرومانسية والجرمانية ، منذ أن أخضعت النصوص الشرقية والرومانسية والجرمانية لنقد اللفظى . ولقد قلنـا آنفاً إن تصحيحات « جميلة » يمكن إجراؤها حتى فى نص الوثائق الحديثة جداً ، والتى نشرت فى أحسن الظروف مواتاة .

---

(١) قارن *Revue Critique* سنة ١٨٩٥ جـ ٢ ص ٣٥٨ .

ولعل أحداً لم يتفوق فى هذه الأيام تفوق مدفج فى فن التصحيح التخمينى بيد أن مدفج لم يكن حسن الرأى فى أعمال الفيلولوجيا الحديثة . لقد كان يعتقد أن أصحاب النزعة الإنسانية humanistes فى القرنين السادس عشر والسابع عشر كانوا من هذه الناحية أحسن استعداداً من العلماء المحصلين فى هذا العصر الحالى . والواقع أن التصحيح التخمينى للنصوص اللاتينية واليونانية رياضة يبرع فيها المرء على نحو أحسن كلما كان ذا إدراك أسلم وأنفذ وألطف لدقائق اللغات الكلاسيكية ، مع ذهن أبرع وخيال فى إدراك الرسوم الخطية أرحب . ولاشك أن العلماء المحصلين القدماء كانوا أكثر جرأة ، غير أن اللغات الكلاسيكية (اليونانية واللاتينية) كانت مألوفة لهم أكثر مما هى مألوفة للعلماء المحصلين فى هذا العصر .

ومهما يكن من شىء ، فإن كثيراً من النصوص المحفوظة ، بصورة سقيمة ، فى نسخ وحيدة قد قاوم ، وسيقاوم دائماً ، جهود النقد . وفى كثير من الأحيان يسجل النقد أن النص محرف ، ويشير إلى مايقتضيه المعنى ، وأخذاً بالأحوط يقتصر على هذا ، ذلك أن آثار القراءة الأصلية قد امحت بسلسلة من الأغلاط والتصحيحات المتوالية التى لم تعد ثم وسيلة لردها إلى أصلها . — والعلماء المحصلون الذين ينكبون على الممارسة الشائعة للنقد التخمينى يتعرضون فى حماستهم لاتهام قراآت صحيحة واقتراح فروض جزافية بالنسبة إلى المواضع الميئوس منها . وهم لا يجهلون ذلك . ولهذا فهم يجعلون ناموسهم أن يميزوا بوضوح جداً فى نشراتهم بين قراآت المخطوطة أو المخطوطات ، وبين النص الذى أصلحوه وقدموه .

(ج) الحالة الثالثة : توجد نسخ عديدة مختلفة لوثيقة ضاع أصلها . وهنا نجد أن العلماء المحصلين المحدثين لهم ميزة على أسلافهم : ففضلا عن أنهم أوفر حظاً من المعلومات ، فإنهم يتبعون خطة منظمة لمقابلة النسخ . — والهدف ، كما فى الحالة السابقة ، هو الحصول على نص أقرب ما يمكن إلى الأصل .

لقد كان على العلماء المحصلين فى الماضى ، ومثلهم الناشئون فى هذه الأيام ، كان عليهم فى مثل هذه الحالة أن يكبحوا حركة أولية بغيضة تصدر عفواً ألا وهى : الاستعانة بأية نسخة تقع فى متناول اليد . والحركة الثانية ليست خيراً من الأولى : إذا كانت النسخ المختلفة ليست من عصر واحد ، فيستعان بأقدمها . والواقع أن الأقدمية النسبية للنسخ ليست لها نظرياً ، وواقعياً فى كثير من الأحيان ، أية أهمية ، لأن مخطوطة من القرن السادس عشر منقولة عن نسخة جيدة مفقودة من القرن الحادى عشر لها قيمة أكبر بكثير من نسخة مغلاطة معدلة من القرن الثانى عشر أو الثالث عشر . — والحركة الثالثة ليست هى الأخرى حسنة : وهى أن نستخرج القراآت المختلفة للموضع الواحد ونعدها ونقرر وفقاً للأغلبية . فلو كان لدينا مثلا عشرون نسخة من نص ما : وكانت القراءة (ا) تشهد عليها ١٨ مخطوطة ، والقراءة (ب) تشهد عليها مخطوطتان ، فإن تفضيل (ا) على هذا الأساس معناه أن كل النسخ لها نفس القيمة . وهذا الافتراض ينطوى على غلط فى الادراك ، لأنه إذا كانت ١٧ نسخة من النسخ الثمانى عشرة التى تشهد على القراءة (ا) قد نسخت كلها عن النسخة الثانية عشرة ، فإن القراءة (ا) لم يشهد عليها فى هذه الحالة غير نسخة واحدة فى الواقع ، وأصبح السؤال هو : هل القراءة (ا) أحسن أو أسوأ — من ناحية المضمون والمعنى — من القراءة (ب) .

وقد تقرر أن الموقف المعقول الوحيد هو أن نحدد أولا العلاقات بين النسخ بعضها وبعض . — وفى هذا السبيل نبدأ من مصادرة لا مشاحة فيها وهى : أن كل النسخ التى تحتوى فى نفس المواضع على نفس الأغلاط هى نسخ منقول بعضها عن بعض أو نقلت كلها عن نسخة كانت توجد فيها هذه الأغلاط . فليس من المعقول أن يرتكب نساخ مختلفون ، وهم ينقلون كل منهم من ناحيته عن الأصل الخالى من الأغلاط ، نفس الأغلاط تماماً : وإذن فالاتفاق فى الأغلاط شاهد على الاتفاق فى المصدر . — وعلينا دون ملامة أن نطرح كل

النسخ المنقولة عن نسخة محفوظة لدينا : إذ من الواضح أنه لا قيمة لها إلا قيمة هذه النسخة التي هي مصدرها المشترك ، ولا تختلف كلها عنها ، إذا كان ثمت اختلاف ، إلا بأغلاط إضافية ، فمن إضاعة الوقت أن نبين اختلافات القراءة الواردة فيها . — فإذا تم هذا ، فلا يكون أمام المرء غير نسخ مستقلة بعضها عن بعض ، منقولة مباشرة عن النسخة الأصلية ، أو نسخ فرعية مصدرها (وهو نسخة مأخوذة مباشرة عن الأصل) مفقود . — ولتصنيف النسخ الفرعية إلى أسر كل منها تمثل — على نحو متفاوت في النقاوة — نفس الرواية ، نلجأ إلى منهج مقارنة الأغلاط . فهذا المنهج يمكننا عادة بدون عناء من وضع جدول أنساب كامل stemma codicum للنسخ المحفوظة ، جدول يبرز بكل وضوح أهميتها النسبية . وليس ها هنا مجال البحث في الأحوال الصعبة التي فيها تصبح العملية شاقة إلى أقصى حد أو حتى غير ممكنة التنفيذ ، نتيجة سقوط عدد كبير من النسخ الوسطى ، أو بسبب ألوان من المزج الاعتباطي بين نصوص روايات كثيرة متمايزة . على أن المنهج ، في هذه الأحوال القصوى ، لا يتغير : فإن مقارنة المواضع المتناظرة أداة فعالة ، لا يملك النقد ها هنا أداة غيرها .

فإذا ما تم وضع شجرة أنساب النسخ ، نقارن الروايات المستقلة ابتغاء الوصول إلى نص الأصل . فإن اتفقت فيما بينها على تقديم نص مُرضٍ ، فلا صعوبة . وإن اختلفت ، كان علينا أن نقرر . فإذا اتفقت بالصدفة على تقديم نص سقيم ، لجأنا إلى التصحيح التخميني ، وكأنه ليست لدينا غير نسخة واحدة .

وتوافر عدة نسخ مستقلة من أصل مفقود هو مبدئياً أفضل كثيراً من وجود نسخة واحدة فقط ، لأن مجرد المقارنة البسيطة الآلية بين القراءات المستقلة تكفي غالباً لتبديد الغموض الذي قد لا يستطيع الضوء غير الوثيق للنقد التخميني أن ينفذ فيه . ومع ذلك فإن وفرة النسخ تكون عائقاً أكثر من أن تكون عوناً حينما لا يهتم الانسان بتصنيفها أو حينما يسيء تصنيفها : فلا شيء أوغل في الظن

والبعد عن التحقيق من التصحيحات الصادرة عن الهوى ، الملفقة المصنوعة من نسخ لم تحدد سابقاً علاقاتها بعضها ببعض وعلاقاتها بالأصل . ومن ناحية أخرى فإن تطبيق المناهج الفعليــة يقتضى فى بعض الأحوال انفاق مقدار هائل من الزمان والمجهود : فبعض الـكتب يوجد منها عـــدة مئات من النسخ المختلفة ، واختلافات القراآت المستقلة لنص غير كبير (مثل « الأناجيل ») تعد بالآلاف وإعداد « نشرة نقدية » لقصة من قصص العصور الوسطى يحتاج من الإنسان المجتهد المثابر جـداً سنوات طوالا من العمل المتواصل . ومع ذلك فهل من المؤكد أن نص مثل هذه القصة ، بعد كل هذه المقابلات والمقارنات والمجهود ، سيكون أفضل كثيراً ممـا ستكون الحال عليه لو لم يكن عندنا غير مخطوطين أو ثلاثة ؟ كلا . إن المجهود المادى الذى يتطلبه بعض النشرات النقدية ، نتيجة للغنى الظاهرى الفاحش فى مواد العمل ، لا يتناسب أبداً والنتائج الإيجابية الحاصلة عنه .

و « النشرات النقدية » التى تتم وفقاً لعدة نسخ منقولة عن أصل مفقود ، ينبغى أن تقدم للقراء ضوابط لجدول الأنساب الذى وضعه الناشر ، وأن تحتوى فى هوامشها على ثبت باختلافات القراآت التى استبعدها . فعند هذا الطريق يمكن المختصون أن يجدوا على أسوأ تقدير ما يحتاجون اليه لاصلاحه ، إن لم يجدوا فى الصلب النص السليم[1] .

٢ - ونتائج نقد التصحيح — وهو نقد تنظيف ورفو — نتائج سالبة

---

(١) كان العلماء المحصلون عندنا لعهد غير بعيد يهملون هـذا الاحتياط الأولى بدعوى تجنب التظاهر بالعلم وقد نشر ب هوريو B. Hauréau فى « حواش ومقتطفات من بعض المخطوطات اللاتينية فى المكتبة الأهلية » (ج ٦ ص ٣١٠) قطعة من الشعر الإيقاعى بعنوان : De Presbytero et logico وقال : « إننـا لا ننشرها لأول مرة ، فقد نشرها توماس رايت من قبل ... لـكن نشرته حافلة بالأخطاء والنص فى بعض الأحيان غير مفهوم إطلاقاً . ولهذا أجرينا فيها كثيراً من التصحيح ، مستعينين فى هذا بنسختين ليستا مع ذلك خاليتين من الغلط » — وبعد هذا يورد نشرته دون ذكر اختلافات القراءات . ومن المستحيل ضبط صحة عمله فيها .

كلها . إذ يحصل المرء ، إما عن طريق التخمين ، أو عن طريق المقارنة والتخمين ، على نص ليس بالضرورة سليما ، لكنه يعد أحسن نص يمكن الحصول عليه ، لوثائق فُقد أصلها . وأوضح مكسب له هو إطراح القراآت السقيمة ، الدخيلة ، التى من شأنها أن تتسبب فى أغلاط ، والتنبيه على المواضع المشكوك فيها . لكن لا حاجة بنا إلى القول إن نقد الاستعادة لايقدم أية بيانات جديدة . فنص وثيقة صححت بكل هذه المجهودات لا يساوى أكثر من نص وثيقة مماثلة بقى لنا أصلها ، بل هو أقل منه قيمة . فلو أن مخطوط « الانيادة » الذى كتبه فرجيل بخطه لم يضع ، لوفرنا قروناً من المقارنات والتخمينات ، ولكان نص « الانيادة » خيراً مما هو الآن . وهذه كلمة سقناها لأولئك الذين مهروا فى لعبة « التصحيحات »[٢] ولهذا أحبوها ، ويسوؤهم إذن ألا يمارسوها .

٣ — وسنظل فى حاجة إلى مزاولة نقد التصحيح حتى نحصل على نص دقيق لكل الوثائق التاريخية . وفى الحالة الراهنة للعلم ، قليل من الأعمال أكثر فائدة من تلك التى تنشر نصوصاً جديدة أو تصحح نصوصاً معروفة . وإن فى نشر الوثائق غير المنشورة وفقاً لقواعد النقد ، أو إعادة نشر السقيمة النشر ، وفقاً لقواعد النقد ، نقول إن فى ذلك لخدمة جوهرية للدراسات التاريخية . وفى كل الدول تكرس الجمعيات العلمية العديدة لهذا العمل الجليل الرئيسى أكبر جزء من مواردها وأكبر قسط من نشاطها . ولكن نظراً إلى العدد الهائل من النصوص التى تحتاج إلى أن تنشر نشرة نقدية[١] وإلى العناية البالغة التى تقتضيها

---

(١) « إن تصحيح النص كثيراً ما يخطىء هدفه بسبب الافتقار إلى معرفة ما يمكن أن يسمى بقواعد اللعبة » (و . م . لندساى ، الكتاب المشار اليه من قبل ، ص ه) .

(٢) كثيراً ما تساءل البعض هل كل النصوص تستحق أن تحقق وتنشر . ويقول جوزف بدييه J. Bédler : « من بين النصوص القديمة (المتعلقة بالأدب الفرنسى فى العصر الوسيط) ، ما الذى يستحق أن ينشر ؟ كلها وقد يتساءل البعض : كلها ؟ ألسنا نترنح فعلا تحت عبء الوثائق ؟ ... هذا هو السبب الذى يقضى بالنشر الكامل . فطالما ظل الكثير من المخطوطات أمامنا مغلقاً سرياً لم تفض أختامه ، فانها ستظل تغرينا وأمامها تختبىء كلمة السر التى ستفتح بها مغاليق الأمور ؟ وتقف عقبة فى انطلاق الاستدلال عند كل باحث أمين . لهذا =

عمليات نقد النصوص[١] فإن أعمال التحقيق والنشر النقدى لا تتقدم إلا ببطء. وسيمضى وقت طويل قبل أن يتحقق نشر النصوص المتعلقة بتاريخ العصور الوسطى والعصر الحديث نشراً نقدياً أو يعاد نشرها وفقاً لقواعد الفن، حتى لو افترضنا أن مجرى العمل، السريع نسبياً منذ بضع سنوات، سيزداد إسراعاً[٢]

= يحسن أن تنشر، على الأقل من أجل التخلص منها ولكى يكون فى الوسع مستقبلا أن نضرب عنهـا صفحاً ...» («مجلة العـالمين» *Revue des Deux Mondes*، فى ١٨٩٤/٢/١٠ ص ٩١٠). وينبغى وضع ثبت بكل الوثائق، كما قلنا تفادياً لخشية الباحثين من أن يكونوا يجهلون وثائق قد تفيدهم. لـكن فى كل الأحوال التى يأتى فيها تحليل موجز لمعرفة مضمون الوثيقة، فإنه إذا لم تكن لصورة الوثيقة أهمية، فلا فائدة فى نشرها بكاملها. ولا داعى لإتقال الـكاهل: وستحلل يوماً كل الوثائق؛ وعدد منها لن ينشر أبداً بكامله.

(١) أحياناً ما يزيد ناشرو النصوص عملهم صعوبة وطولا أكثر مما هو بأن يفرضوا على أنفسهم وضع شروح، بدعوى الإيضاح. والمصلحة تقضى بالانصراف عن ذلك وعدم وضع أى تعليق لا ينتسب إلى الجهاز النقدى بالمعنى الحقيق. أنظر فى هذه المسألة
Th. Lindner: Ueber die Herausgabe der geschichtlichen Quellen, in, *Mittheilungen des Instituts für oesterreichische Geschichtsforschung*, XVI, 1895, p. 501 sqq.

(٢) لإدراك ذلك تكفى مقارنة ما قامت به الجمعيات النشيطة، مثل جمعية «الآثار الجرمانية التاريخية» *Monumenta Germanica historica*، «والمعهد التاريخى الإيطالى»، مقارنته بما بقى بعد عمله. ومعظم الوثائق الأوغل فى القدم والأصعب فى التحقيق، والتى امتحنت مهارة العلماء المحصلين منذ زمان طويل، قد أصبحت فى حالة مرضية نسبياً. لـكن لا يزال هناك أعمال مادية هائلة تنتظر الإنجاز.

الفصل الثالث

نقد المصدر

من غير المعقول أن ننشد معلومات عن واقعة ما فى أوراق شخص لم يعرف عنها شيئاً ولم يكن فى وسعه أن يعرف عنها شيئاً . ولهذا ينبغى أن نتساءل أولا ، حينما نكون أمام وثيقة ما : « من أين أتت ؟ ومن مؤلفها ؟ وما تاريخها ؟ » فالوثيقة التى لا يعرف شىء عن مؤلفها وتاريخها ومكان كتابتها ، وبالجملة مصدرها ، هى وثيقة لا تفيد شيئاً .

وتلك حقيقة تبدو أولية ولكن لم تقدر حق قدرها إلا فى أيامنا هذه . فقد تمكنت ملكة عدم التمييز الطبيعية فى الناس حتى إن أول من جعلوا من اعادتهم الاستخبار عن مصدر الوثائق قبل استخدامها قد شعروا (ولهم الحق) بالفخر .

ومعظم الوثائق الحديثة تحمل إشارة دقيقة إلى مصدرها : ففى أيامنا هذه نجد أن الكتب ومقالات الصحف والأوراق الرسمية بل والكتابات الخاصة مؤرخة ومو قع عليها . وعلى العكس نجد كثيراً من الوثائق القديمة بلا تاريخ ولا اسم مؤلف ولا يعرف مكان صدورها بالدقة .

والميل التلقائى للعقل الإنسانى هو تصديق الإشارات إلى المصدر إذا وجدت . فعلى غلاف وفى مقدمة « العقوبات » يرد أن ڤكتور هوجو هو المؤلف ، إذن ڤكتور هوجوهومؤلف «العقوبات» Les Châtiments . وهذه لوحة فى المتحف غير ممهورة بتوقيع ، لكن على إطارها بطاقة مكتوب عليها اسم ليوناردو دافنشى : فهذه اللوحة لليوناردو دافنشى . ونجد تحت اسم القديس بوناڤنتورا ، فى كتاب « مقتطفات من الشعراء المسيحيين » التى نشرها كليمان

Clément ، وكذلك فى معظم طبعات « مؤلفات » القديس بو نا فنتورا ، وفى كثير من مخطوطات العصر الوسيط — نجد قصيدة تسمى *Philomena* : فالقصيدة المسماة *Philomena* هى للقديس بونا فنتورا ، « وفيها نجد قسمات دقيقة لروح » هذا القديس[1] . وفران — لوكا Vrain-Lucas قدم إلى شال Chasles كتابات بخط فرسنجيتورى وكليوبطره والقديسة مريم المجدلية موقعة توقيعاً صحيحاً ومختومة[2] : واعتقد شال أن هذه كتابات بخط فرسنجتورى Vercingétorix وكليوبطرة والقديسة مريم المجدلية — ونحن هنا بإزاء شكل من أكثر أشكال سذاجة الاعتقاد انتشاراً بين الناس .

ولكن التجربة والتفكير بينتا ضرورة كبح هذه الحركات الغريزية للاعتقاد عن طريق المنهج . وتبين أن الكتابات المزعومة المنسوبة إلى فرسنجيتورى وكليوبطره ومريم المجدلية إنما كتبها فران لوكا بخطه . أما قصيدة Philomena التى ينسبها النساخ فى العصور الوسطى إلى القديس بونافنتورا أحياناً ، ولويس الغرناطى Luis de Granada أحياناً ثانية، وجون هوفدن John Hoveden مرة ثالثة ، وجون بكام John Peckham مرة رابعة ، نقول لعل هذه القصيدة ليست لأى واحد من هؤلاء ، ومن المؤكد يقيناً أنها ليست للقديس بونافنتورا . وكثير من اللوحات التافهة تحمل دون أدنى دليل اسم ليونردو العظيم فى كثير من أشهر متاحف إيطاليا . ومن ناحية أخرى فمن المؤكد أن فكتور هوجو هو مؤلف « العقوبات » . — فلنستنتج من هذا أن الإشارات إلى مصادر الوثيقة حتى أشدها صراحة لا تكفى بنفسها أبداً . إنها مجرد دعاوى ، قوية أو ضعيفة : قوية جداً بوجه عام إذا كان الأمر يتعلق بوثائق حديثة ، وغالباً ما تكون ضعيفة جداً إذا تعلق الأمر بوثائق قديمة . فمنها ما يوضع على مؤلفات تافهة لرفع قيمتها ، أو على مؤلفات عظيمة لتمجيد شخص ما ، أو من أجل خداع

(١) ريمى دى جورمون : « اللاتينية الصوفية » ، باريس سنة ١٨٩١ ص ٢٠٨
R. de Gourmont : *Le Latin mystique*.

(٢) راجع هذه الكتابات التى بخط أصحابها المزعومين فى المكتبة الأهلية بباريس ، المقتنيات الجديدة الفرنسية ، تحت رقم ٧٠٩ .

الأجيال المقبلة ، أو لأى سبب آخر من مئات الأسباب التى يمكن تصورها والتى وضعت أثبات بها[1] : والكتب المنحولة فى العصر القديم والعصر الوسيط ضخمة العدد . وهناك أيضاً وثائق « زائفة » كلها ، والمزيفون الذى صنعوها قد زودوها طبعاً بإرشادات دقيقة جداً عن مصدرها المزعوم . — لهذا ينبغى أن نحقق . — لكن كيف ؟ — إن التحقق من المصدر الظاهر للوثائق ، حينما يكون مشتبهاً ، يتم بواسطة المنهج الذى يفيد فى تحديد مصدر الوثائق الخالية من كل إشارة إلى مصدرها ، حسب الإمكان . فالعمليات الواجب إجراؤها فى كلتا الحالتين واحدة ، بحيث لا يوجد ما يدعو إلى التمييز بينهما .

١ — الأداة الرئيسية لنقد المصدر هى التحليل الباطن للوثيقة موضوع البحث ، من أجل استخراج كل الدلائل التى تفيد فى تقديم ما يعرفنا بالمؤلف وعصره والبلد الذى عاش فيه .

فنفحص أولا خط الوثيقة : إن القديس بوناڤنتورا ولد سنة ١٢٢١ ، فإذا رأينا قصائد منسوبة إلى القديس بوناڤنتورا فى مخطوطات كتبت فى القرن الحادى عشر ، فهذه حجة دامغة على أن نسبتها إليه لا أساس لها : فكل وثيقة توجد منها نسخة بخط ينتسب إلى القرن الحادى عشر لا يمكن أن تكون متأخرة عن القرن الحادى عشر .

ونفحص لغتها : فبعض التراكيب لم يستعمل إلا فى بعض الأماكن وفى بعض العصور . ومعظم المزيفين يخونهم جهلهم فى هذه الناحية : فتبدر منهم ألفاظ وتراكيب حديثة . فأمكن مثلاً إثبات أن بعض النقوش الفينيقية التى وجدت فى أمريكا الجنوبية كانت أسبق من رسالة ألمانية موضوعها مسألة تتعلق بتراكيب اللغة الفينيقية .

ونفحص الصيغ ، إذا كانت الوثيقة ورقة رسمية . فالوثيقة التى تقدم على أنها شهادة كتابية diplôme ميروفنجية ولكنها لا تحتوى على الصيغ

---

(١) سرد ف . بلاس Blass الدوافع الرئيسية للانتحال فيما يتصل بالأدب المنحول فى العصر القديم (المصدر نفسه ، ص ٢٦٩ وما يليها) .

المعتادة المألوفة فى الشهادات الـكتابية الميروفنجية الصحيحة ، هى وثيقة مزيفة .

ونلاحظ كل المعلومات الايجابية الموجودة فى الوثيقة : الوقائع المذكورة فيها ، الإشارات إلى أحداث . فإذا كانت هذه الوقائع والأحداث معروفة عن طريق آخر ، بواسطة مصادر لم تـكن فى متناول من تنسب إليه الوثيقة ، فإنه بهذا تثبت صحتها ، ويحدد التاريخ بطريقة تقريبية بين الواقعة الأحدث عهداً التى عرفها المؤلف وبين الواقعة الأقرب من هذه والتى كان لا بد له أن يذكرها لو أنه عرفها . ونستدل أيضاً من كون بعض الوقائع تبرز بصفة خاصة أو كون بعض الآراء تؤكد — نستدل من هذا تخميناً على حالة المؤلف وأخلاقه والوسط الذى عاش فيه .

والتحليل الباطن لوثيقة ما ، إذا أنجز بعناية ، فإنه بوجه عام يقدم أفـكاراً كافية للدلالة على مصدرها . والمقارنة المنهجية بين مختلف عناصر الوثيقة المحللة والعناصر المناظرة فى الوثائق المشابهة لها والمعروف مصدرها — قد مكنت من الـكشف عن عدد كبير من المزيفات[1] ومن تحديد الظروف التى أنتجت فيها معظم الوثائق الصحيحة .

والنتائج التى حصلنا بواسطة التحليل الباطن تكمل وتحقق بواسطة جمع كل **المعلومات الخارجية** المتعلقة بالوثيقة موضوع النقد ، والتى توجد متفرقة فى وثائق من نفس العصر أو من عصر أحدث : اقتباسات ، تفاصيل عن ترجمة حياة المؤلف الخ . لـكن قد يحدث أحياناً أن نفتقر إلى معلومات من هذا النوع : فكون

---

(١) يقدم ا . برنهيم (كتابه السالف الذكر ، ص ٢٤٣ وما يليها) ثبتاً ضخماً بالوثائق الزائفة التى تبين اليوم أنها منحولة . ويكفى هنا أن نشير إلى بعض الانتحالات المشهورة : سانخونياثون ، وكلوتيلد دى سيرفيل ، وأوسيان **Sanchoniathon, Clothilde de Surville, Ossian** الذين نسبت إليهم منحولات . — وبعد نشر كتاب برنهيم أسقطت من سجل الوثائق الصحيحة عدة وثائق مشهورة لم يكن يشك فى صحتها من قبل . راجع خصوصاً ا . بياجيه : « أخبار قساوسة نيوشاتل » ، نيوشاتل سنة ١٨٩٦
A. Piaget : *La chronique des chanoines de Neuchâtel.*

شهادة كتابية ميروفنجية مزعومة لم يذكرها أحد قبل القرن السابع عشر ولم يرها غير عالم فى القرن السابع عشر ثبت أنه ارتكب تزييفات ، يوحى بأنها صنعت فى العصر الحديث .

٢ — ولم ننظر حتى الآن إلا فى الحالة الأبسط ، وهى التى فيها تكون الوثيقة من عمل مؤلف واحد . لكن كثيراً من الوثائق اعترتها فى مختلف العصور إضافات من المهم تمييزها من النص الأصلى ، حتى لا ننسب إلى س ، مؤلف النص ، ما كتبه ص أو ع اللذان أقحما أنفسهما عليه إقحاماً لم يكن متوقعاً[١] .

والإضافات على نوعين : الحشو ، والإكمال . أما الحشو interpolation فهو إدخال كلمات أو جمل فى نص لم تكن فيه من قبل[٢] . والحشو عادة عرضى إذ يرجع إلى إهمال الناسخ ، ويمكن تفسير وجوده بأنه يرجع إلى إدخال الناسخ فى الصلب تعليقات بين السطور أو هوامش . لكن قد يحدث أحياناً أن يكون الحشو متعمداً فيضاف (أو يستبدل) إلى عبارات المؤلف عبارات من عند الناسخ بقصد الإكمال أو التجميل أو التوكيد . فإن كان عندنا المخطوط الذى تم فيه الحشو المقصود ، فمن الممكن الكشف عنه بما هناك من ترميج أو تجميل كتابى على ما هو مكتوب . لكن الذى يحدث فى كل الأحوال تقريباً هو أن تكون النسخة الأولى التى أجرى فيها الحشو مفقودة ، وبهذا يختفى فى النسخ المنقولة عنها كل أثر مادى للاضافة (أو الإبدال) . — ونحن فى غنى عن تعريف الإكمال continuation . فنحن نعرف أن كثيراً من الإخباريين فى العصور الوسطى قد «أكملوا» بأيد أخرى ، دون أن يهتم المكمل بذكر أين ابتدأ إكماله وأين انتهى .

والحشو والإكمال يمكن تمييزهما بدون عناء ، من خلال العمليات الضرورية

---

(١) إذا كانت التغييرات التى أجريت فى النص الأصلى هى من عمل المؤلف الأصلى نفسه ، فإنها تسمى « تعديلات » remaniements. والتحليل الباطن ومقارنة نسخ النشرات المختلفة للوثيقة يكشفان عن هذه التعديلات .

(٢) راجع ف . بلاس ، المرجع نفسه ، ص ٢٥٤ وما يليها .

المطلوبة لتصحيح نص وثيقة توجد منها نسخ كثيرة ، حينما تكون لدينا بعض النسخ ممثلة للنص الأصلي قبل الحشو والإكمال . لكن إذا كانت جميع النسخ ترجع إلى نسخ قد تم فيها إجراء الحشو والإكمال ، فينبغي الالتجاء إلى التحليل الباطن فنتساءل : هل أسلوب كل أجزاء الوثيقة واحد ؟ وهل تسودها من أولها إلى آخرها روح واحدة ؟ وهل لا يوجد تناقض أو انقطاع في تسلسل الأفكار ؟ — وعملياً ، حينما تكون لواضعي الحشو والإكمال شخصية بارزة ومقاصد واضحة ، فإن من الممكن ، بواسطة التحليل ، فصل الوثيقة الأصلية وكأننا نستعمل مقصاً . لكن حينما يموج الكلام بعضه في بعض ، لا يمكن المرء أن يميز مواضع الالتحام . وفي هذه الحالة يكون من الحكمة أن يعترف المرء بعجزه عن تمييزها بدلاً من افتراض الفروض بعد الفروض .

٣ — لكن عمل نقد المصدر لا ينتهي بتحديدها ، بالدقة أو بالتقريب ، في الزمان والمكان ، وبمعرفة كل ما يمكن معرفته عن المؤلف أو المؤلفين[1] . فها هو ذا كتاب ما : فهل يكفي ، من أجل معرفة « مصدر » المعلومات الموجودة فيه ، أي من أجل تقدير قيمته ، أن نعرف أنه ألف في سنة ١٨٩٠ في باريس ، وأن مؤلفه فلان ؟ لنفترض أن فلاناً هذا قد نقل حرفياً (دون أن يشير إلى ذلك) عن كتاب سابق مكتوب في سنة ١٨٥٠ . ففيما يتعلق بالمواضع المنقولة فإن المسئول والضمان ليس هو فلاناً ذاك ، بل المؤلف الذي كتب سنة ١٨٥٠ وحده . إن انتحال الكتب اليوم نادر ، يحرمه القانون ويلطخ صاحبه بالعار ، أما قديماً فقد كان عادة جارية ، مقبولة لا يعاقب صاحبها . فكثير من الوثائق التاريخية

---

(١) لا يهم ، من حيث المبدأ ، هل نجح الإنسان أو لم ينجح في اكتشاف اسم المؤلف . ومع ذلك نجد في كتاب « تاريخ فرنسا الأدبي » ج ٢٦ ص ٣٨٨ ما يلي : « لقد صربنا صفحاً عن ذكر المواعظ المجهولة الأصحاب : فهذه الأعمال السهلة جداً لا أهمية لها حقاً بالنسبة الى التاريخ الأدبي إذا كان مؤلفوها مجهولين » . لكن هل لو كانوا معروفين بالاسم تكون لها أهمية أكبر ؟ !

التى تبدو فى الظاهر أصيلة ، ليس إلا انعكاساً (دون ذكر لذلك) لوثائق أقدم منها ، ولهذا السبب يتعرض المؤرخون لمصاعب جمة غريبة .

فبعض الفصول الواردة فى أجنهرد Eginhard ، وهو إخبارى من القرن التاسع ، منقولة عن سويتون Suétone ، فلا فائدة منها بالنسبة إلى تاريخ القرن التاسع ، لكن ماذا عسى أن يحدث إن لم ندرك ذلك ؟ وهاك مثلا آخر : حادث شهد به ثلاثة إخباريين ثلاث مرات : لكن هذه الشهادات الثلاث ، التى نعجب باتفاقها ، ليست فى الواقع غير شهادة واحدة ، إذا تبين أن اثنين من الإخباريين الثلاثة قد نقلا عن الثالث ، أو أن الروايات المتوازية عند الإخباريين الثلاثة قد أخذت عن نفس المصدر . وبعض الرسائل البابوية والشهادات الكتابية الامبراطورية فى العصور الوسطى تحتوى على قطع بليغة يجب ألا تؤخذ مأخذ الجد بحروفها ، إنما اقتضاها الأسلوب ، وقد نقلها بحروفها محرروها عن الصيغ المستعملة فى الدواوين .

ومن واجب نقد المصدر أن يميز قدر المستطاع المصادرَ التى استعان بها مؤلفو الوثائق .

والمشكلة المطلوب حلها هنا ليست عارية عن الشبه بمشكلة تصحيح النص التى تحدثنا عنها من قبل . ففى كلتا الحالتين يجرى العمل ابتداءً من هذا المبدأ ألا وهو : القراآت الواحدة مصدرها واحد . فالكتاب المختلفون إذا رووا نفس الوقائع لا يتخذون نفس وجهات النظر فى روايتها ، ولا يقولون تماماً وبالدقة نفس الأشياء بنفس الألفاظ . فإنه لما كانت الأحداث التاريخية شديدة التعقيد ، فمن غير المحتمل مطلقاً أن يرويها مشاهدان مستقلان بنفس الطريقة . وعلينا أن نأخذ فى تكوين أسر من الوثائق ، على نفس النحو الذى نكون به أسراً من المخطوطات . وبهذا نصل إلى وضع جداول أنساب .

والممتحنون الذين يصححون أوراق الطلاب فى البكالوريا يتبين لهم أحياناً

أن أوراق إجابة طالبين (أحدهما مقعده بجوار مقعد الآخر) بينهما صلة نسب . فإذا طاب لهم أن يبحثوا أيهما نقل عن الآخر ، فإنهم يكتشفون ذلك بسهولة ، برغم الحيل الصغيرة (التغييرات الخفيفة فى بعض الكلمات ، بعض التوسع ، الاختصار ، الإضافات ، الحذف ، النقل من موضع إلى آخر) التى أكثر منها الناقل (الغشاش) منعاً من الاشتباه . فالأخطاء المشتركة تكفى لاكتشاف الجانبين . والأغلاط الغبية ، وخصوصاً الأغلاط الخاصة بالناقل والتى ترجع إلى خصائص فى أوراق إجابة المنقول عنه تكشف عن أكثرهما جناية . — وكذلك فلنفترض وثيقتين قديمتين : فإذا كان مؤلف إحداهما قد نقل عن الآخر مباشرة بغير وسيط ، فمن السهل جداً على وجه العموم معرفة التسلسل فى النقل (الإسناد filiation) ، فإن الاختصار والحذف يكشفان دائماً تقريباً عن الناقل ، فى أى موضع حدثا[1] .

وإذا كان بين ثلاث وثائق صلة نسب ، فإن صلاتها المتبادلة تكون فى بعض الأحوال عسيرة التحديد . فليكن لدينا ا ، ب ، جـ . ولنفرض أن ا هى المصدر المشترك : فمن الممكن أن تكون ب قد نقلها كل من ب ، جـ على انفراد أو أن جـ لم يعرف المصدر المشترك إلا بواسطة ب ، أو أن ب لم يعرف المصدر المشترك إلا بواسطة جـ . فإذا كان كل من ب ، جـ قد اختصر المصدر المشترك بطريقة مختلفة عن طريقة الآخر ، فإن هاتين النسختين الجزئيتين مستقلتان الواحدة عن الأخرى قطعاً . فإذا كانت ب ، جـ كل منهما تعتمد على الأخرى ، فإننا نرتد بهذا إلى الحالة الأبسط ، وهى التى ذكرناها فى الفقرة السابقة . لكن لنفترض أن مؤلف جـ مزج بين ا ، ب ، وأن ا قد أفاد منها ب : فإن صلات النسب تتقاطع وتزداد غموضاً . — ويزداد الأمر تعقيداً فى الحالات التى تكون

---

(١) فى بعض الأحوال المواتية أمكن أحياناً ، بواسطة فحص ألوان الخلط التى وقع فيها الناقل ، تحديد حتى نوع الخط والحجم والترتيب المادى للمخطوط المصدر الذى كان أمام عينيه . واستدلالات « نقد المصدر » تسندها أحياناً البينة المستمدة من الخط ، كما هو الشأن فى استدلالات « نقد النصوص » .

فيها بإزاء أربع أو خمس وثائق بينها صلة نسب ، أو أكثر من هذا ، لأن عدد عمليات المزج الممكنة يزيد بسرعة كبيرة جداً . — ومع ذلك فإن النقد — بشرط ألا تكون هناك نسخ وسطى عديدة — ينجح فى تمييز العلاقات بفضل المقارنة والصبر البارع ، وذلك بالقيام بعمليات مقارنة تكرر إلى غير نهاية . وبعض العلماء المحصلين المحدثين (ب . كروث مثلا ، الذى اهتم خصوصاً بالكتب التى تتناول أخبار القديسين فى عصر الميروفنجيين) قد وضعوا حديثاً جداول أنساب ذوات دقة ومتانة بالغتين[١] .

ونتائج نقد المصدر ، بوصفه يعنى بتقرير إسناد الوثائق ، على نوعين : فهو من ناحية يستعيد الوثائق المفقودة . هل الإخباريان ، ب ؟ حـ ، استخدم كل منهما على انفراد مصدراً مشتركا هو س لم يعثر عليه ؟ من الممكن أن نكون فكرة عن س بأن نفصل ثم نعيد ضم المقتطفات المدمجة فى ب ؟ حـ ، كما أننا نكون فكرة عن مخطوط مفقود بالتقريب بين النسخ الجزئية التى حفظت لنا . — ومن ناحية أخرى فإن نقد المصدر يقضى على سلطة كثير من الوثائق « الصحيحة » ، أعنى غير المتهمة بالتزييف ، وذلك بإثبات أنها فرعية ، ثانوية تساوى ما تساويه مصادرها ، فإن زينت مصادرها بتفاصيل خيالية أوجمل بلاغية فإنها لا تساوى شيئاً . وفى ألمانيا وانجلترا اتخذ ناشرو الوثائق عادة جميلة هى طبع المواضع المنقولة بحروف صغيرة ، وطبع المواضع الأصلية ، أو التى مصدرها مجهول ، بحروف أكبر . وبهذه الطريقة يرى المرء من أول نظرة أن كتب أخبار مشهورة ، يقتبس منها مراراً (خطأ) ، هى فى الواقع مجرد نقول لا قيمة لها فى ذاتها : فمثلا «أزهار التواريخ» *Flores historiarum* لماتيو الوستمنسترى

---

(١) إن أعمال چوليان هاڤيه Julien Havet التى جمعت فى مجلد مؤلفاته بعنوان « مسائل ميروفنجية » (باريس ، سنة ١٨٩٦) تعد نماذج تحتذى فى هذا الباب . وفيها حلت مشاكل عويصة جداً بلباقة لا تثريب عليها . — كذلك فان قراءة مذكرات ل . دليل L. Delisle التى اهتم فيها بتوضيح مسائل المصدر — هى قراءة مفيـدة كل الإفادة . والمسائل التى من هذا النوع هى التى يتفصر فيها العلماء المحصلون الأوفر براعة .

Mathieu de Westminster ، وهو أكثر كتب الأخبار الانجليزية شيوعاً وشعبية ، هو كتاب مأخوذ كله تقريباً من كتب أصيلة لوندوفر Wendover وماتيو الباريسى Mathieu de Paris [(١)].

٤ — ونقد المصدر يحمى المؤرخين من الوقوع فى أغلاط هائلة . والنتائج التى يصل إليها نتائج بالغة الأهمية . والخدمات التى قدمها باستبعاده الوثائق الزائفة ، وكشفه عن المنحولات والمنسوبات كذباً ، وتحديده للظروف التى نشأت فيها الوثائق التى شوهها الزمان ، وتقريبها من مصادرها[(٢)] ، — نقول إن هذه الخدمات عظيمة إلى درجة أن هذا النوع من النقد أصبح يعد اليوم « النقد » بالمعنى الأرفع . ونقول عادة عن مؤرخ إنه « يعوزه النقد » حينما لا يشعر أبداً بالحاجة إلى التميز بين الوثائق ، ولا يشكك أبداً فى النسبة التقليدية (نسبة الكتب إلى مؤلفين) ، ويأخذ بكل المعلومات القديمة والحديثة ، السليمة والسقيمة ، من أين جاءت[(٣)] ، وكأنه يخشى أن يفقد منها شيئاً .

---

(١) راجع نشرة هـ . ر . لوارد H. R. Luard (جـ ٢١ لندن سنة ١٨٩٠) فى مجموعة « الكتاب عن الشئون البريطانية فى العصور الوسطى » *Rerum britannicarum medii aevi scriptores* ، وكتاب « أزهار التاريخ » لماتيو الوستمنسترى مقيد فى « دليل الكتب المحرمة » بأمر البابا ، بسبب المواضع المأخوذة من « الأخبار الطوال » *Chronica majora* لماتيو الباريسى ، بينما « الأخبار الطوال » نجا من التحريم !

(٢) من المفيد وضع ثبت بالكتب التاريخيه الشهيرة ، مثل « تاريخ غزو النورمانديين لانجلترا » . تأليف أوجستان تييرى Augustin Thierry ، التى قضى على مكانتهامنذ دراسة مصدر ينابيعها . — ولا شىء أدعى إلى الضحك والسخرية من رؤيه مؤرخ يثبت عليه أنه سند نظرية ما بوثائق مزيفة . ولا شىء أدعى إلى سربلة المؤرخ بالخجل من أن يرى مخدوعاً بوثائق أخذها مأخذ الجد وهى فى الحقيقه زائفة .

(٣) من الأشكال الغليظة (والأكثر شيوعاً) « للافتقار إلى ملكة النقد » ذلك الذى يقوم على استخدام ما يقوله المؤلفون المحدثون عن الوثائق كأنه وثائق وله نفس قيمة الوثائق . والناشئون لا يميزون جيداً ، فى أقوال المؤلفين المحدثين ، بين ما يضاف إلى المصادر الأصلية وما هو مأخوذ منها .

وهذا حق : لـكن ينبغى ألا نقنع بهذا اللون من النقد . وينبغى أيضاً ألا نسىء استعماله .

ينبغى ألا نسىء استعماله : — فإن الإفراط فى الشك والاتهام ، فى هذه الأمور ، يكاد أن يكون له نفس النتائج الضارة التى للافراط فى الثقة والاعتقاد . والأب هاردوان Hardouin الذى نسب إلى رهبـان فى العصور الوسطى مؤلفات ڤرجيل وهوراس ليس أقل مدعاة إلى السخرية من ضحية ڤران — لوكا. وإنه لمن سوء استعمال عمليات نقد المصدر أن نطبقها — كما حدث أحياناً — لمجرد اللذة ، وحيثما اتفق . والأغبياء الذين استغلوها لإدعاء زيف وثائق ممتازة ، مثل كتابات هروسڤيتا Hroswitha ، و *Ligurinus* والرسالة البابوية[1] unam sanctam ، أو من أجل إثبات أسانيد خيالية بين بعض « الحوليات » Annales ، إستناداً إلى دلائل سطحية — من شأنهم أن يزعزعوا الثقة بها لو كان ذلك مستطاعاً . — ثم إنه من المندوب القيام برد فعل ضد أولئك الذين لا يشكون أبداً فى مصدر الوثائق . لـكن من الشطط ألا يهتم الإنسان — من باب رد الفعل — إلا بعصور التاريخ التى تـكون وثائقها مشكوكا فى مصدرها. فوثائق التاريخ الحديث والمعاصر ليست أقل جدارة بالاهتمام من وثائق العصر القديم أو أوج العصر الوسيط ، لأن مصدرها ، الظاهرى ، صحيح دائماً تقريباً فلا يثير مشاكل دقيقة تتعلق بنسبتها ، مشاكل تتجلى فيها مهارة النقاد[2] .

وينبغى ألا نقنع بهذا اللون من النقد . — فإن نقد المصدر ، مثل نقد

---

(١) أنظر أسميتانا بأمثـلة على ذلك فى كتاب ا برنهيم *Handbuch* ، ص ٢٨٣ ، ٢٨٩ .

(٢) تعد دراسة العصر القديم والوسيط أكثر « علمية » من دراسة العصر الحديث لأنه من الضرورى اخضاع وثائق تاريخ العصر القديم والوسيط لأشد أنواع نقد المصدر قسوة وشدة . والواقع أن هذه الدراسة هى فقط أكثر حظاً من المشاكل الأولية .

التصحيح ، تحضيرى ، ونتائجه سلبية . ويفضى فى نهاية التحليل إلى استبعاد الوثائق التى ليست حقاً وثائق وكان من شأنها أن توهمنا : هذا كل ما فى الأمر . « إنه يعلمنا أن لا نستعمل وثائق سقيمة ، لكنه لا يعلمنا كيف نفيد من الوثائق السليمة »[١] . وعلى هذا فإن نقد المصدر ليس هو كل « النقد التاريخى » ، إنه مجرد مدماك منه[٢] .

---

(١) « المجلة الفلسفية *Revue Philosophique* سنة ١٨٨٧ جـ ٢ ص ١٧٠ .

(٢) تم إنشاء نظرية نقد المصدر الآن بلا تغيير ؛ وقد عرضها تفصيلا ، ا . برنهيم فى كتابه *Lehrbuch* ص ٢٤٢ — ٣٤٠ . ولهذا لم نشعر بأية غضاضة فى مجرد تلخيصها بإيجاز . — وفى الفرنسية نجد مقدمة . ج . مونو G. Monod لكتابه « دراسات نقدية فى مصادر تاريخ الميروفنجيين » (باريس سنة ١٨٧٢) تحتوى على نظرات أولية (راجع « المجلة النقدية » *Revue critique* ١٨٧٣ جـ ١ ص ٣٠٨) . [المدماك : الصف من البناء] .

الفصل الرابع

الترتيب النقدى للمراجع

بفضل العمليات السابقة ، « وجدنا » الوثائق ، كل الوثائق التى من نوع معين أو تتعلق بموضوع معين ، أو هكذا نفترض : فنحن نعرف أين هى . ثم إن نص كل واحدة منها قد صحح ، ما احتاج إلى تصحيح . وكل منها قد أخضعت لنقد المصدر : فعرفنا عمن صدرت . وقد بقى علينا أن نجمع ونرتب منهجياً هذه المواد التى حققناها على هذا النحو . وهذه العملية هى آخر العمليات التى يمكن عدها عمليات تحضيرية لأعمال النقد العالى (الباطن) والتشييد .

إن كل من يدرس نقطة فى التاريخ مضطر إلى البدء بترتيب مراجعه . وترتيب المواد المحققة قبل استعمالها ، ترتيباً عقلياً وسهلاً فى وقت واحد ، هو جزء يبدو فى الظاهر متواضعاً جداً ولكنه فى الواقع مهم جداً ، من مهنة المؤرخ. والذين تعلموا كيف يقومون به يضمنون لأنفسهم بهذا وحده مزية ظاهرة : فهم يبذلون مجهوداً أقل ويحصلون على نتائج أفضل ، أما الآخرون فيبددون أوقاتهم وجهودهم : إذ يحدث أن يختفوا تحت التقييدات والاقتطافات والنسخ والأوراق التى جمعوها فى غير نظام . من ذا الذى تحدث عن أولئك الناس المشغولين الذين ينقلون طوال حياتهم أحجاراً لا يعرفون أين يضعونها ، ويثيرون بهذا أمواجاً من الغبار الذى يعشى الأبصار ؟!

١ — ولا خفاء هاهنا ، كما فى المواضع الأخرى ، أن الحركة الأولى ، الحركة الطبيعية ، ليست هى الأحسن. والحركة الأولى التى تبدو عن معظم الناس، حينما يراد جمع النصوص ، هى تقييدها الواحدة بعد الأخرى ، وفقاً لترتيب علمنا بها . وكثير من العلماء المحصلين القدماء (الذين لا تزال أوراقهم باقية بين أيدينا) ، وكل الناشئة تقريباً من غير المتنبهين الفهمين يشتغلون على هذا النحو :

لديهم كراسات يقيدون فيها النصوص التى يعدونها مهمة ، يقيدونها الواحد بعد الآخر كلما عرضت لهم . وهذه الطريقة كريهة . إذ ينبغى الوصول إلى ترتيب للنصوص المجموعة ، فإذا أريد بعد ذلك فصل ما يتعلق بنقطة ما عن المجموع ، فلا يمكن المرء أن يستغنى عن إعادة قراءة كراساته ، ويضطر إلى إعادة استقصائها فى كل مرة يحتاج فيها إلى نقطة جديدة . فإذا كانت هذه الطريقة تغرى فى بداية الأمر ، فذلك لأنها تبدو نافعة فى اقتصاد الكتابة ، لكن هذا الاقتصاد أسىء فهمه ، لأن نتيجته هى الاكثار من الأبحاث التالية إلى غير نهاية والتضييق على المزج بين النصوص .

وثمت آخرون يفهمون جيداً مزايا الترتيب المنظم ، وهم لهذا يبادرون إلى جمع النصوص التى تهمهم فى إطارات يرسمونها مقدماً . ومن أجل هذا يأخذون تعليقات فى كراسات ، كل صفحة منها مزودة مقدماً بعنوان باب . وهكذا تضم معاً النصوص التى من نوع واحد . — وهذه الطريقه لا تخلو من نقص ، لأن الإضافات تضايق ، وإطار الترتيب بعد وضعه يصبح جامداً ، ومن الصعب إصلاحه أو تعديله . وكثير من أمناء المكاتبات كانوا يضعون الفهارس بهذه الطريقة التى أصبحت مرذولة اليوم .

وهناك طريقة أوغل فى الوحشية لن نذكرها إلا من باب الإضراب . وتتلخص فى تسجيل الوثائق فى الذاكرة ، دون تقييد شىء كتابةً . وهناك من استخدموها . فبعض المؤرخين الذين وهبوا ذاكرة ممتازة ، وكسولاً ، قد لذ لهم هذا الوهم : وكانت النتيجة أن معظم اقتباساتهم وإشاراتهم إلى المراجع غير دقيقة . فالذاكرة جهاز تسجيل بالغ اللطافة ، لكنه قليل الدقة ، ولهذا فإن مثل هذه المخاطرة ليس لها أى مبرر .

والناس جميعاً اليوم يقرون بأنه ينبغى تقييد الوثائق فى جزازات . فيقيد كل نص فى ورقة منفصلة ، متحركة ، مزودة بإشارة إلى مصدرها دقيقة قدر الإمكان . ومزايا هذه الطريقة واضحة : فإن قابلية الجزازات للحركة تمكن من

ترتيبها كما يريد الإنسان ، على أى نحو يشاء من ألوان المزج ، وتحريكها من مكانها إلى أى مكان آخر : فيسهل جمع كل النصوص التى من نوع واحد، وإضافة الزيادات فى داخل كل مجموعة مع توالى البحث والتنقيب والكشف . وفيما يتعلق بالوثائق المهمة من وجهات نظر متعددة ويحق لها أن تقيد فى عدة مجموعات ، يكفى تحرير عدة من النسخ من نفس النص ، أو وضع جزازات إحالة إلى النص فى موضعه الذى اختير أن يوضع فيه . وفضلاً عن ذلك فإن ثمت استحالة مادية فى تقييد وترتيب والاستفادة من الوثائق بغير طريقة الجزازات ، حينما يتعلق الأمر بمجموعات واسعة . وهذا أمر أقر به علماء الإحصاء ورجال المال و — فيما يقال — الأدباء الذين يلاحظون ، كما أقر به العلماء المحصلون .

وطريقة الجزازات لا تخلو من مضايقات . فكل جزازة يجب أن تزود بإشارات دقيقة إلى المرجع الذى نقل عنه مضمونها ، وتبعاً لذلك فإنه إذا حللت وثيقة إلى خمسين جزازة مختلفة ، فينبغى تكرار نفس الإشارات خمسين مرة . وهذا يزيد فى عملية الكتابة : ولا شك فى أن هذا التعقيد البسيط هو الذى جعل بعض الناس يصرون على تفضيل طريقة الكراسات ، رغم أنها طريقة معيبة . — وفضلا عن ذلك فإن الجزازات ، بسبب قابليتها للحركة ، وكذلك الأوراق الطيارة ، عرضة للضياع . وإذا ضاعت جزازة ، فكيف يمكن تعويضها ؟ بل لا يتبين الإنسان أنها ضاعت ، وإذا تبين ذلك بمحض الصدفة فالعلاج الوحيد هو استئناف كل العمليات التى سبق إجراؤها من أولها إلى آخرها — والحق أن بعض الاحتياطات البسيطة جداً ، والتى توحى بها التجربة — ولكن ليس هذا موضع عرضها بالتفصيل — تمكن من نقص متاعب هذه الطريقة إلى أقل درجة . فيوصى باستعمال جزازات من حجم واحد ، ومن ورق مقوى ؛ وبترتيبها فى أبكر وقت ممكن ، ووضعها فى « قمصان » أو فى أدراج الخ . — على أن لكل إنسان فى هذه المسائل الحرية فى أن يخلق لنفسه العادات التى تلائمه بيد أنه يجب أن يلاحظ مقدماً أن هذه العادات ، وفقاً لكونها

أوفر حظاً من التوفيق والعملية ، لها تأثير مباشر على نتائج النشاط العلمى . ولقد قال رينان : « هذه الترتيبات الشخصية للمكتبة ، التى هى نصف العمل العلمى ... »[1] . وهذا قول لامبالغة فيه . فبعض العلماء المحصلين يدينون بشطر من شهرتهم التى نالوها عن جدارة لفنهم فى الجمع والترتيب ، والبعض الآخر يكاد يشله عدم حذقه فى هذه الناحية[2] .

وبعد جمع الوثائق ، إما بنصها الكامل ، أو مختصرة ، وتقييدها فى جزازة أو أوراق طيارة ، ترتب ، فى أية إطارات ؟ ووفقاً لأى نظام ؟ من الواضح أن المسألة تتوقف على الأنواع ، وأن دعوى وضع قواعد لجميع الأحوال هى دعوى غير معقولة . لكن ها نحن أولاء نقدم بعض الملاحظات العامة .

٢ — فلنميز حالة المؤرخ الذى يرتب الوثائق المحققة من أجل عمل تاريخى وحالة العالم المحصل الذى يضع « سجلا » . والسجلات corpus والمحصلات regestes هى مجاميع ، مرتبة بطريقة منهجية ، مؤلفة من وثائق تاريخية . والوثائق تثبت بكاملها فى « المحصل » corpus ، وتحلل وتوصف فى « السجل » regeste .

والمحصلات والسجلات يقصد منها مساعدة الباحثين فى جمع الوثائق . وقد كرس بعض العلماء المحصلين أنفسهم للقيام ، مرة واحدة وإلى الأبد ، بأعمال بحث وترتيبٍ سيعفى من القيام بها جمهور القراء من بعد ، بفضل عملهم هذا .

والوثائق يمكن أن تجمع وفقاً لتاريخها ، أو مكان صدورها ، أو مضمونها

---

(١) ارنست رينان E. Renan : «أوراق متناثرة» س١٠٣ *Feuilles détachées*

(٢) من المفيد الحصول على معلومات عن طرائق العمل التى استخدمها العلماء المحصلون الكبار ، خصوصاً أولئك الذين كرسوا أنفسهم لأعمال ضخمة فى الجمع والترتيب . ويمكن أن نجد بعضها فى أوراقهم ، وأحياناً فى رسائلهم . وفيما يتعلق بطريقة دى كانج Du Cange انظر كتاب ل . فيجير بعنوان : « دراسة عن حياة دى كانج ومؤلفاته » (باريس سنة ١٨٥٨) س ٦٢ وما يليها :

L. Feugère : *Etude sur la vie et les ouvrages de Du Cange*

أو شكلها[1] . وتلك هى الأبواب الأربعة للترتيب : الزمان ، المكان ، النوع ، الشكل . فإذا مزجنا بينها وصلنا إلى أبواب أقل . فمثلا إذا أردنا تجميع كل الوثائق التى من شكل معين وتتعلق ببلد واحد من سنة كذا إلى سنة كذا (الرقاع الملكية فى فرنسا إبان حكم فيليب أوجيست) ، أو كل الوثائق التى من شكل معين (نقوش لاتينية) أو نوع معين (أناشيد لاتينية) فى عصر معين (فى العصر القديم ، أو العصر الوسيط) . — وابتغاء الإيضاح نذكر أنه يوجد :

« محصل النقوش اليونانية » Corpus insoriptionum graecarum —

« محصل النقوش اللاتينية » Corpus inscriptionum latinarum

« محصل كتاب الكنيسة اللاتين »

— Corpus scriptorum ecclesiasticorum latinorum

« السجلات الامبراطورية » Regesta imperii —

وهذا الأخير تصنيف ى. ف. بومر J.F. Böhmer ومن تابعوا عمله بعد

---

(١) أنظر ى . ج . درويزن J. G. Droysen : « موجز علم التاريخ » ، ص ٢٥ : « إن الترتيب النقدى ليس له أن يهتم فقط بترتيب السنوات ... فكلما تعددت أوجه النظر التى منها يتوجه النقد إلى تجميع المواد كانت النقط التى يحددها تقاطع الخطوط أرسخ » .

وقد تخلى الناس الآن عن تجميع الوثائق على هيئة « محصلات » و « سجلات » كما كانوا يفعلون من قبل ، لأنهـا تتصف بصفة مشتركة وهى أنهـا غير منشورة أو منشورة . وقديماً كان جامعو الـ *Analecta* (الفتات) والـ *Reliquiae* (البقايا) المخطوطة ، وكنوز النوادر *Analecta* والشوارد spicilèges الخ — ينشرون كل الوثائق التى من نوع معين والتى تشترك فى كونها غير منشورة ومفيدة ؛ وعلى العكس من ذلك نجد جيورجنش Georginsch : *Regesta chronologica-diplomatica* وبريكنى (Bréquigny : *Table Chronologique des diplômes, chartes et actes imprimés concernant l'histoire de France*) وفوترز (Wauters : *Table Chronologique des chartes et diplômes imprimés concernant l'histoire de Belgique*). قد رتبوا كل الوثائق التى من نوع واحد وتشترك فى أنها مطبوعة .

Regesta pontificum romanorum — (سجلات بابوات روما) . وهذا من تصنيف ف . جافيه و ا . بوتاست Ph. Jaffé & A. Potthast .

ومهما يكن التبويب الذى نختاره ، فالأمر بين إحدى خصلتين : فإما أن تكون الوثائق التى نريد ترتيبها فى داخل هذا الباب مؤرخة ، وإما أن تكون غير مؤرخة .

فإن كانت مؤرخة ، كما هى الحال مثلاً فى الرقاع الصادرة عن ديوان أمير من الأمراء ، فينبغى أن نثبت فى أعلى كل جزازة تاريخ الوثيقة الموجودة (بعد رد هذا التاريخ إلى التقويم الحديث) . ولن يكون هناك أسهل من ترتيب كل الجزازات بحسب تاريخها ، أى كل الوثائق التى نكون قد جمعناها . فالترتيب التاريخى يفرض نفسه من حيث المبدأ كلما كان تحقيقه ممكناً . — غير أن ثمت صعوبة ، عملية . فحتى فى الأحوال الأكثر مواتاة ، فإن بعض الوثائق قد عرض لها أن تفقد تاريخها ؛ وعلى مصنف السجل أن يحدد هذه التواريخ أو يحاول ذلك ؛ ولا بد من القيام بأبحاث طويلة شاقة فى هذا السبيل .

أما إذا لم تكن الوثائق مؤرخة ، فينبغى أن نختار بين الترتيب الأبجدى والترتيب الجغرافى والترتيب الموضوعى . — وتاريخ « محصل » النقوش اللاتينية شاهد على ما فى الأمر من صعوبة . « لقد كان الترتيب بحسب التواريخ مستحيلاً ، لأن معظم النقوش مجهولة التاريخ . ومنذ اسمتيوس Smetius تم التقسيم إلى أصناف ، أى بحسب المضمون ، دون اعتبار للمصدر ، فقسمت إلى نقوش دينية ومقبرية وعسكرية وشعرية ، وعامة وخاصة (أى ذات طابع عام ، أو لا تتعلق إلا بالأشخاص) الخ . وبوك Boeckh ولو أنه كان يفضل بالنسبة إلى مصنفه « محصل النقوش اليونانية » الترتيب الجغرافى ، كان من رأيه أن الترتيب بحسب الموضوعات ، الذى كان مستعملاً حتى ذلك الحين ، هو وحده الممكن فى « محصل لاتينى » [وأولئك الذين اقترحوا فى فرنسا الترتيب الجغرافى] «أرادوا أن يستثنوا النصوص المتعلقة بالتاريخ العام لبلد ما ، وللامبراطورية قطعاً ؛

وفى سنة ١٨٤٥ دافع اتسوموت Zumut عن نظام تلفيقى من هذا النوع معقد كل التعقيد . وفى سنة ١٨٤٧ لم يوافق تيودور مومسن Mommsen آنذاك على الترتيب الجغرافى إلا بالنسبة إلى النقوش المتعلقة بالمدن ذات الحكم الذاتى municipes ، وفى سنة ١٨٥٢ حينما نشر نقوش مملكة نابلى لم يكن قد غير رأيه تماماً . وفقط حين عهدت إليه أكاديمية برلين نشر « محصل النقوش اللاتينية » وقد أفادته التجربة اطرح حتى الاستثناءات التى اقترحها إيجيه Egger بالنسبة إلى التاريخ العام لكل مقاطعة ، ورأى من الواجب الاقتصار على الترتيب الجغرافى الخالص »[1] . لكن نظراً إلى طابع الوثائق المنقوشة ، فإن الترتيب بحسب الأماكن كان وحده المعقول ، كما هو واضح . ومنذ خمسين سنة وهذه الحقيقة قد بينت صحتها ؛ لكن جامعى النقوش لم يتفقوا على الأخذ بها إلا بعد قرنين من المحاولات فى اتجاه عكسى . فطوال قرنين ، كانت تعمل مجموعات للنقوش اللاتينية دون أن يتبينوا « أن ترتيب النقوش تبعاً للموضوعات التى تتناولها هو بمثابة نشر مؤلفات شيشرون بتقطيع خطبه ورسائله ومباحثه وضم القطع الداخلة فى باب واحد بعضها إلى بعض » ؛ وأن « الشواهد المنقوشة التى تنتسب إلى بلد واحد ، إذا ما وضعت إلى جوار بعضها بعضاً ، يفسر بعضها بعضاً » ؛ وأنه « إذا كان من غير الممكن عملياً ترتيب مائة ألف نقش تتناول عدة أبواب ، ترتيبها بحسب الموضوعات ، فإن كل شاهد monument هو على العكس من ذلك لا يحتل غير مكان واحد ، محدد ، فى الترتيب الجغرافى »[2]

والترتيب الأبجدى ميسر جداً حينما لا يصلح الترتيب التاريخى والترتيب

---

(١) ى . ب . فالتسنج : « المجموعة العامة للنقوش اللاتينية » ، ص ٤١ . لوفان سنة ١٨٩٢ . J. P. Waltzing : *Recueil général des inscriptions latines*.

(٢) المرجع السابق . إذا اتخذ الترتيب الجغرافى ، فإنه تنشأ صعوبة من كون مصدر بعض الوثائق غير معروف : فكثير من النقوش ، المحفوظة فى المتاحف ، قد أتت من حيث لا يدرى أحد ، وهذه الصعوبة شبيهة بتلك الناشئة عن الوثائق الخالية من التاريخ ، فيما يتصل بالسجلات ذات الترتيب التاريخى .

الجغرافى . وتوجد وثائق ، مثل المواعظ ، والأناشـيد والأغانى غير الدينية فى العصور الوسطى ليست مؤرخة بالدقة ولا يعرف مكان صدورها . فترتب ترتيباً أبجدياً بحسب أوائلها incipit ، أعنى وفقاً للترتيب الأبجدى للـكلمات الأوائل فى كل منها[١] .

والترتيب الموضوعى أو التعليمى didactique لا يوصى به لوضع المحصلات أو السجلات ، لأنه اعتباطى ، ويؤدى إلى التكرار والخلط بالضرورة . وفضلاً عن ذلك فإنه ينبغى أن يضاف إلى المجموعات المرتبة ترتيباً تاريخيـاً أو جغرافياً أو أبجدياً « فهارس موضوعات » من أجل أن تؤدى كل الخدمات التى تؤديها المجموعات المرتبة موضوعياً . — ومن أهم قواعد فن عمل المحصلات والسجلات (« فن المحصـلات العظيم » الذى بلغ فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر درجة عالية من الإتقان)[٢] أن تزود هذه المجموعات ، أياً كانت قاعدة ترتيبها بفهارس منوعة من شأنها أن تسهل استعمالها : فهارس « الأوائل » فى السجلات التاريخية الترتيب والتى تسمح بذلك ، فهارس الأعلام والتواريخ فى السجلات المرتبة بحسب الأوائل ، الخ .

وواضعو المحصـلات والسجلات يجمعون ويرتبون للناس الوثائق التى لاتهمهم مباشرة ، أو على الأقل التى لاتهمهم كلهـا ، ويقضون عمرهم فى هذا

---

(١) لا صعوبة إلا بالنسبة الى تلك التى فقدت أوائلها . راجع الصفحة السابقة تعليق ٢ وفى القرن الثامن عشر كرس سجوييه Séguier شطراً كبيراً من عمره لوضع فهرس مرتب ترتيبـاً أبجدياً للنقوش اللاتينية التى نشرت حتى ذلك الحين وكان عددها خمسين ألفاً ؛ فاستقصى لذلك اثنى عشر ألف كتاب تقريباً . وهذا العمل الضخم قد بقى غير منشور ولا فائدة منه . لهذا ينبغى قبل القيام بمثل هذه المجموعات الضخمة أن يتأكد المرء من أن الخطة سليمة وأن العمل — وهو شاق جاهد — لن يضيع سدى .

(٢) أنظر ج . ڤايتس : « نشر السجلات وعملها » ، مقال فى « المجلة التاريخية » ج ٤٠ (سنة ١٧٧٨) ص ٢٨٠ — ص ٢٩٥

G. Waitz : "Ueber die Herausgabe und Bearbeitung von Regestern", in *Historische Zeitschrift*.

العمل . أما العاملون العاديون فلا يجمعون ولا يرتبون إلا المواد التى تفيدهم هم فى دراساتهم الخاصة . ومن هنا كان الفارق . فمثلاً الترتيب الموضوعى ، المحدد سابقاً ، ولا يخلق التوصية به بالنسبة إلى المجاميع الكبرى ، يزود غالباً أولئك الذين يشتغلون لحسابهم الخاص ابتغاء تأليف أبحاث مفردة monographies بإطار للترتيب أفضل من أى إطار آخر . لكن يحسن بارء أن يراعى العادات المادية التى أثبتت التجربة قيمتها لدى الجامعين المحترفين ، وهى : فى رأس كل جزازة يوضع التاريخ إن وجد ، وعلى كل حال يوضع الباب[1] الذى يدخل تحته ؛ الإكثار من الإشارات المتقاطعة والفهارس ، تقييد (على جزازات مرتبة على حدة) كل المراجع التى روجعت ، حتى لا يتعرض المرء لتكرار استقصاء ، سبق إنجازه ، عن عدم انتباه ؛ الخ . — فمراعاة هذه العادات بانتظام يفيد كثيراً فى تسهيل العمل فى التاريخ ذى الطابع العلمى وتثبيت دعائمه . وامتلاك جهاز جزازات جيد الترتيب (وإن كان ناقصاً) قد مكن ب . هوريو Hauréau من أن يكون حتى آخر حياته عمدة لا ينازع فى ميدان اختصاصه فى الدراسات التاريخية التى كان يقوم بها[2] .

---

(١) عند عدم وجود ترتيب موضوعى محدد من قبل ، وعندما لا يكون الترتيب بحسب التاريخ مواتياً ، فمن المفيد أحياناً ترتيب الجزازات ، أعنى الوثائق ، موقتاً بحسب الترتيب الأبجدى للكلمات المختارة كعنوانات أبواب Schlagwoerter . وهذه الطريقة تسمى باسم « طريقة المعاجم » .

(٢) راجع لانجلوا : « متن فى علم المراجع التاريخية » جـ ١ ص ٨٨
Langlois : *Manuel de bibliographie historique.*

الفصل الخامس

نقد التحصيل والعلماء المحصلون

مجموع العمليات التي ذكرناها في الفصول السابقة (تصحيح النصوص ، نقد المصدر ، جمع الوثائق المحققة وترتيبها) يؤلف الميدان الواسع للنقد الخارجي ، أو نقد التحصيل[1] .

ونقد التحصيل كله لا يثير غير الازدراء في نفس عامة الجمهور الغليظ السطحي . وبعض الذين يقومون به مستعدون على العكس من ذلك لتمجيده . لكن ثمة وسطاً عادلا بين الافراط في التمجيد وذلك التحقير .

والرأى الفظ الذى يبديه أولئك الذين يشفقون ويسخرون من التحليلات الدقيقة للنقد الخارجي لا يستحق في الواقع أن يفند . فهناك حجة واحدة لإثبات مشروعية التحصيل و بث احترام أعمال التحصيل المتعزلة في نفوس الناس ، ولكنها حجة بالغة حاسمة : هي أنها لا غنى عنها . فلا تاريخ بغير تحصيل érudition . وكما قال القديس أيرونيموس : لا يليق بنا أن نحتقر القليل إذا كان بدونه لا يقوم الكثير[2] .

---

(١) هنا نستعمل « نقد التحصيل » بمعنى « النقد الخارجي » . وفي اللغة العادية يطلق اللفظ érudits ليس فقط على المختصين في النقد الخارجي ، بل وأيضاً على المؤرخين الذين اعتادوا تأليف أبحاث مفردة في موضوعات فنية ، محصورة ، قليلة الأهمية عند الجمهور .

(٢) هذه الحجة من السهل التبسط فيها ، وكثيراً ما تناولها الباحثون ، ومن أحدثهم جوزف بدييه J. Bédier في مقال له « بمجلة العالمين » الصادرة في ١٥ فبراير سنة ١٨٩٤ ص ٩٣٢ وما يليها .

ويقر بعض الناس بأن أعمال التحصيل نافعة ، ولكنهم يتساءلون في ضيق هل « تحقيق نص » أو « التمكن من قراءة برشمان قوطي » يعد « المجهود الأسمى للعقل الإنساني » ، وهل الملكات العقلية التي تقتضيها ممارسة النقد الخارجي تستحق أو لا تستحق أن « تثار =

ويلاحظ من ناحية أن أهل المهنة ، وهم يسعون لإعطاء أنفسهم أسباب الافتخار بما يقومون به من أعمال ، لم يقتصروا على القول بأنها ضرورية ، بل اندفعوا فى المغالاة فى مناقبها ومداها . فقالوا إن الطرق الأمينة التى يتبعها نقد التحصيل قد رفعت التاريخ إلى مرتبة العلم ، « العلم الدقيق » ؛ وأن نقد المصدر « يمكن أكثر من غيره من النفوذ إلى أعماق المعرفة بالأزمان الماضية » ؛ وأن عادة نقد النصوص تدقق بل تمنح « الفهم للتاريخ » . واقتنعوا ضمنياً بأن نقد التحصيل هو كل النقد التاريخى ، وأنه لا شئ وراء تنقية الوثائق وتصحيحها وترتيبها . — وهذا الوهم ، الشائع الانتشار بين أهل الاختصاص ، من الفظاظة بحيث لا نرى فائدة من محاربته صراحة : فإن النقد النفسانى للتفسير والأمانة والدقة هو « الذى يمكن أكثر من غيره من النفوذ إلى أعماق المعرفة بالأزمان الماضية » ، وليس النقد الخارجى[1] . فالمؤرخ الذى يكون من حسن حظه أن يجد كل الوثائق النافعة له فى دراساته قد تم تصحيحها من قبل ونشرها ، ونقدها من حيث المصدر ، وترتيبها ، يكون أقل كفاية لاستعمالها من أجل كتابة التاريخ — مما لو كان هو الذى اضطر بنفسه أن يخضعها للعمليات التحضيرية السالفة . ومهما قيل فإنه من الممكن أن يكون لدى الانسان فهم تاريخى تام دون أن يكون قد نفض بنفسه — حقاً ومجازاً — التراب عن الوثائق الأصلية ، أى دون أن يكون قد اكتشفها وصححها بنفسه . ويجب أن لا نفسر حرفياً قول رينان : « لا أعتقد أن فى وسع المرء أن يحصل على فكرة واضحة عن التاريخ وحدوده ودرجة الثقة التى ينبغى أن تكون لدينا عن مختلف أنواع بحثه — دون أن

= الضجة حول من يحوزونها » . وفى « مجلة اللغات الرومانسية » *Revue des langues romanes* جرت مساجلات فى هذه المسألة ، العديمة الأهمية قطعاً ، بين برونتيير Brunetière الذى كان ينصح العلماء المحصلين érudits بالتواضع ، وبين بوشرى Boucherie الذى أكد الدوافع التى تدعو العلماء المحصلين إلى الفخر .

(١) بعض الذين مهروا فى النقد الذى لا يتعلق إلا بعمليات النقد الخارجى لم يرتفعوا أبداً إلى فكرة فى النقد العالى ، وتبعاً لذلك لم يرتفعوا إلى المستوى الواجب لفهم التاريخ .

يعتاد ممارسة الوثائق الأصلية »[١] ؛ بل ينبغى أن نفهم من هذا أنه يشير فقط إلى عادة الرجوع إلى المصادر المباشرة ومعالجة المسائل الدقيقة[٢] . وسيأتى يوم من غير شك ستكون فيه كل الوثائق المتعلقة بالتاريخ القديم الكلاسيكى (اليونانى والرومانى) قد نشرت ونقدت ، وهناك لن يكون ثم مجال ، فى ميدان تاريخ العصر القديم الكلاسيكى ، لنقد النصوص (التصحيح) ولا لنقد المصادر ؛ ولكن الظروف لن تكون بذلك أقل مواتاة لدراسة بعض التفاصيل ولدراسة مجموع التاريخ القديم . ولن نمل من تكرار هذا القول : إن النقد الخارجى تحضيرى كله ؛ إنه وسيلة ، وليس غاية ؛ والمثل الأعلى أن يكون قد أنجز منه ما يكفى لكى نتمكن آنفاً من الاستغناء عنه ؛ إنه مجرد ضرورة موقتة .

وليس من الضرورى ، نظرياً ، أن يكون الذين يريدون القيام بأبحاث تركيبية فى التاريخ هم أنفسهم الذين حصلوا المواد التى يشتغلون فيها بل يحق للمرء أن يتساءل ، وكم قد تساءل الناس ، هل هذه ميزة[٣] . أفليس الأفضل أن يتخصص العمال فى العمل التاريخى ؟ فيتخصص البعض — وهم العلماء المحصلون érudits — فى الأعمال الشاقة فى النقد الخارجى أو نقد التحصيل ؛ ويتخصص البعض الآخر ، وقد تخففوا من ثقل هذه الأعمال ، وصاروا أكثر حرية ، فى القيام بأعمال النقد العالى والمزج والتركيب . وقد كان هذا هو رأى مارك باتيسون Mark Pattison الذى قال : «التاريخ لا يمكن أن يكتب من المخطوطات» ، ومعنى هذا أنه من المستحيل كتابة التاريخ استناداً إلى وثائق على المرء أن يحققها ويرتبها بنفسه .

---

(١) ارنست رينان : « مقالات فى الأخلاق والنقد » ، ص ٣٦ .

(٢) « لو لم يكن إلا لمجرد الضبط الدقيق للعقل ، لما أقت كبير وزن للفيلسوف الذى لم يشتغل ، مرة واحدة على الأقل أثناء حياته ، فى ايضاح نقطة خاصة... » (رينان « مستقبل العلم » ، ص ١٣٦) .

(٣) فيما يتعلق بهل من الضرورى أن يقوم الباحث بنفسه بكل الأعمال التحضيرية أنظر ج . م . روبرتسون : « بكل وناقدوه » ، لندن سنة ١٨٩٥ ص ٢٩٩

J. M. Robertson : *Buckle and his critics*.

وفيما مضى كانت مهنة « العالم المحصل » و « المؤرخ » متمايزتين تماماً . « فالمؤرخون » كانوا يمارسون النوع الأدبى ، الأجوف الخاوى ، الذى كان يسمى آنذاك بـ « التاريخ » ، دون أن يكونوا على علم بما يقوم به العلماء المحصلون من أعمال . والعلماء المحصلون من جانبهم وضعوا بأبحاثهم النقدية أساس التاريخ ، لكنهم لم يهتموا بعملية التأريخ : فاقتصروا على الجمع والتنقية والترتيب للوثائق التاريخية ، ولم يهتموا بالتأريخ ولم يفهموا الماضى خيراً من فهم عامة الناس فى عصرهم . وتصرف العلماء المحصلون وكأن التحصيل érudition غاية فى ذاته ، وتصرف المؤرخون وكأنهم استطاعوا أن يستعيدوا الوقائع الماضية بقوة التفكير وحده وبالفن المتعلق بالوثائق السقيمة التى كانت ملكاً مشتركا . وهذا الانفصال شبه التام بين التحصيل وبين التأريخ يبدو اليوم أمراً لا يكاد يفهم ، وكان فى الواقع أمراً يدعو إلى الأسف . وأنصار تقسيم العمل فى التاريخ اليوم لا يطالبون أبداً بشىء من هذا . بل ينبغى إقامة اتصال وثيق بين عالم المؤرخين وعالم العلماء المحصلين ، لأن أعمال هؤلاء لا مبرر لوجودها غير كونها مفيدة لأولئك . وكل ما يقصد هو أن بعض عمليات التحليل وكل عمليات الترتيب لا تكون بالضرورة أسلم لو أن الذى قام بكلا النوعين شخص واحد ؛ وأنه إذا أمكن أن يجتمع فى شخص واحد دور العالم المحصل ودور المؤرخ فليس من غير المشروع أن نفصل بينهما ؛ وأنه ربما كان هذا الفصل مرغوباً فيه من حيث المبدأ ، ولا مفر منه غالباً فى الواقع .

أما عملياً فالأمر يجرى على النحو التالى : هناك ثلاث أحوال فقط ، أياً ما كان الجزء من التاريخ الذى يود المرء دراسته . فإما أن تكون المصادر قد نقيت ورتبت ؛ وإما أن الإعداد الأولى للمصادر ، وهو إعداد لم يتم حتى الآن ، أو لم يتم إلا جزئياً ، ليس فيه صعوبات كبيرة ؛ وإما أن المصادر التى ينبغى الرجوع إليها مشوشة تماماً ، وتحتاج إلى مجهودات كثيرة لجعلها صالحة للافادة منها . — ولنقل عابرين إنه لا توجد طبعاً أية علاقة بين الأهمية الذاتية للموضوعات و بين

كمية العمليات التحضيرية التى يحتاج إليها من أجل معالجتها : فالموضوعات ذات الفائدة والأهمية الكبرى ، مثل تاريخ نشأة المسيحية وتطوراتها الأولى ، لم تمكن دراستها دراسة كما يجب إلا بعد مباحث تحصيلية شغلت أجيالاً من العلماء المحصلين ؛ لكن النقد المادى لمصادر تاريخ الثورة الفرنسية ، وهو موضوع ذو أهمية بالغة هو الآخر ، قد احتاج إلى مجهودات أقل ؛ وبعض المشاكل التافهة نسبياً فى تاريخ العصور الوسطى لن تحل إلا بعد بذل مجهودات هائلة فى النقد الخارجى .

وفى الحالتين الأوليين لا محل لاثارة السؤال عن جدوى تقسيم العمل .

لكن لننظر فى الحالة الثالثة . لاحظ باحث معتبر أن الوثائق الضرورية لدراسة نقطة تاريخية فى حال سيئة جداً : مشتتة ، مهلهلة غير مأمونة . ومن هنا كان عليه أن يختار : فإما أن يترك الموضوع ، ما دام لا يود القيام بعمليات مادية يعرف أنها ضرورية لكنه يتوقع أن تمتص كل نشاطه ؛ وإما أن يقرر القيام بالأعمال النقدية التحضيرية ، دون أن يخفى عن نفسه أنه ربما لن يجد الوقت الكافى لاستغلال المواد التى يكون قد أنجز تحقيقها ، وهو بهذا سيعمل للمستقبل أى للغير . فإن أخذ بالوضع الثانى أصبح رغم أنفه عالماً محصلاً محترفاً . — ولا مانع يمنع ، قبلياً ، مع ذلك من أن يقوم أولئك الذين يضعون مجموعات واسعة من النصوص وينجزون نشرات نقدية — بالاستفادة من سجلاتهم هم ونشراتهم هم لكتابة التاريخ ؛ وإنا لنرى فعلاً أن كثيراً من الناس وزعوا أنفسهم بين الأعمال التمهيدية للنقد الخارجى وبين الأعمال الأسمى للتركيب التاريخى : ويكفى أن نذكر فايتس Waitz وممسن Mommsen وهوريو Hauréau ، لكن الجمع بين الناحيتين على هذا النحو نادر جداً ، وذلك لأسباب عديدة ، أولها أن الحياة قصيرة : فبعض الفهارس والنشرات والسجلات الكبيرة الحجم تحتاج فى إنجازها مادياً إلى عمل شاق يستنزف كل قوى أشد العاملين حماسة وغيرة . وثانيها أن أعمال التحصيل érudition لها لذتها عند كثير من الناس

وهم جميعاً تقريباً يجدون فيها فى نهاية الأمر متعــة فريدة ؛ وكثير منهم كرسوا كل قواهم لها وكان فى وسعهم على أسوأ الفروض أن يقوموا بغيرها .

هل من الخير أن يقصر بعض الباحثين أنفسهم ، عن رغبة أو عن غير رغبة ، على أبحاث التحصيل ؟ — نعم ، من غير شك . فنى الدراسات التاريخية كما فى الصناعة ، نجد أن نتائج تقسيم العمل واحدة ، ونافعة جداً : زيادة الجودة وحسن التنظيم . فالنقاد المدربون على تصحيح النصوص لطول خبرتهم بها يصححونها بمهارة ودقة لا نظير لها ؛ والذين يكرسون أنفسهم لنقد المصدر عندهم لمحات أعلى من غيرهم ممن لم يدربوا على هذه المهمة الشاقة ؛ والذين يقضون حياتهم فى وضع الأثبات أو تصنيف السجلات ، يضعونها و يصنفونها على نحو أيسر وأسرع وأفضل ممن لم يمارسوا ذلك من قبل . وهـكذا نجد أنه ليس فقط ليس ثمت فائدة فى أن يكون كل « مؤرخ » « عالماً محصلا » ممارساً فى وقت واحد ؛ لـكن يمكن تبين أصناف بين « العلماء المحصلين » أنفسهم الذين يكرسون حياتهم لأعمال النقد الخارجى ، كما أنه فى الورشة الواحدة لا فائدة ولا مصلحة فى أن يكون المهندس فى الوقت نفسه عاملا ، والعمال أنفسهم لا يقومون كلهم بأعمال واحدة . وعلى الرغم من كون معظم العلماء المحصلين لم يتخصصوا تخصصاً دقيقاً حتى الآن ، ولتنويع متعهم يقومون عن طيب خاطر بأعمال تحصيل مختلفة الأنواع ، فمن السهل ذكر بعض منهم يعملون فى الفهارس الوضعية والـكشافات (أمناء archivistes والمكتبات ، إلخ) وبعض آخر يقومون خصوصاً بعمل السجلات . — « وما دمنا قد سلمنا بأن التحصيل لا قيمة له إلا من أجل نتائجه ، فليس من المبالغة التوسع كثيراً فى تقسيم العمل العملى »[1] ، وتقدم العلوم التاريخية يتمشى مع التخصص المتزايد بين العاملين . فإذا كان من الممكن قديماً أن يقوم الباحث الواحد بكل العمليات التاريخية على التوالى ، فذلك كان لأن الجمهور الـكفء لم يكن يطالب بالـكثير : أما اليوم فإنه يتطلب ، من

---

(١) ارنست رينان : « مستقبل العلم » ص ٢٣٠ .

أولئك الذين يقومون بنقد الوثائق ، عناية بالغة و كالا مطلقاً يفترضان مهارة لا تتوافر حقاً إلا فيمن يتفرغ . والعلوم التاريخية وصلت إلى درجة من التطور لم يبق فيها محل لغير التدقيق فى التفاصيل ، بعد أن رسمت الخطوط العامة وتمت الاكتشافات الكبرى ؛ وأصبح الباحثون يشعرون بأن معرفة الماضى لا يمكن بعد أن تتقدم إلا بفضل تحقيقات واسعة جداً وتحليلات عميقة كل العمق لا يقدر عليها غير المختصين .

لكن لا شىء أنجع فى تبرير تقسيم العاملين إلى « علماء محصلين » و « مؤرخين » (وتوزيع العلماء الخاصين بين مختلف تخصصات نقد التحصيل) من الظرف التالى : بعض الأفراد عندهم نزوع طبيعى واستعداد لبعض الأعمال خاصة . وأحد الأسباب الرئيسية لتبرير وجود تعليم عال للعلوم التاريخية هو فى نظرنا أن الدراسة الجامعية تمكن الأساتذة (ومفروض أنهم أهل خبرة) من التمييز فى الطلاب بين من يملكون بذور الاستعداد لكى يكونوا علماء محصلين وبين من ليسوا بطبعهم أهلا للقيام بأعمال التحصيل[1] إن الناقد لا يصنع ، بل يولد كذلك criticus non fit, sed nascitur . فإن لم يولد وفيه استعداد طبيعى للتحصيل réudition ، فإن مهنة التحصيل الفنى لن تثير فيه غير النفور . وأكبر خدمة نسديها إلى الشبان الذين يترددون فى اتخاذها مهنة أن نصرفهم عنها . — والذين كرسوا أنفسهم حتى الآن للأعمال التمهيدية إنما اختاروها دون غيرها ، لأنهم يجدون فيها متاعاً ، أو أذعنوا للقيام بها لما أن عرفوا ضرورتها : والذين اختاروها أقل فضلا ، من الناحية الأخلاقية ، من أولئك الذى أذعنوا لها ، لكنهم أحرزوا نتائج أفضل ، لأنهم لم يعملوا أداء لواجب ، بل بلذة ودون

---

(١) إن الأستاذ فى الجامعة فى موضع يتمكن فيه جيداً من اكتشاف الاستعدادات وتشجيعها ؛ لكن « الهدف (وهو المهارة النقدية) لا يمكن أن « يحققه الطلاب إلا بمجهودات فردية » كما قال — وأجاد — ج . فايتس G. Waltz فى خطبة أكاديمية ؛ « ودور الأستاذ فى هذه العملية صغير ... » (« المجلة النقدية » سنة ١٨٧٤ ج ٢ ص ٢٣٢ Revue critique) .

فكرة خلفية . ولهذا فمن المهم أن يختار المرء التخصص الذى يتفق مع استعداده أكثر ، وهو عالم بذلك ، ففى هذا مصلحته ومصلحة المجموع .

فلنفحص الآن عن الاستعدادات الطبيعية التى تهيء ، والعيوب المانعة حقاً التى لا تهيء ، لأعمال النقد الخارجى . ولنذكر بعد ذلك شيئاً عن الاستعدادات التى تولدها الممارسة الآلية لمهنة العالم المحصل .

١ — الشرط الأساسى لإجادة أعمال التحصيل هو الشغف بها والاستمتاع . لكن يلاحظ أن الذين عندهم مواهب غير عادية للشعر والفكر ، وبالجملة للخلق العقلى ، يتبرمون بالأعمال الصغيرة الفنية للنقد التمهيدى : إنهم يتنعون من ازدرائها ، بل هم يحترمونها ، إذا كانوا مستنيرين ، لكنهم لا يزاولونها ، مخافة أن يقطعوا الحصى بموسى ، كما يقال . ولقد كتب ليبنتس Leibniz إلى بسناج Basnage الذى حثه على تأليف محصل ضخم يتضمن الوثائق غير المنشورة والمنشورة الخاصة بتاريخ القانون الدولى : « ليس عندى مزاج الناسخ . . . أولا ترى أنك تسدى إلىّ نصيحة شبيهة بنصيحة شخص يريد أن يزوج صديقه من امرأة شريرة ؟ لأن حث إنسان على تأليف كتاب يشغله طول حياته — أمر شبيه بتزويجه »[١] . كذلك قال رينان وهو يتحدث عن تلك « الأعمال الهائلة » الممهدة لإمكان القيام بأبحاث النقد العالى ومحاولات التركيب التاريخى : « إن الذى يقوم الآن بمثل هذا العمل الحافل بإنكار الذات تحدوه نزعة عقلية أشد إرهاقاً (من أصحاب هذه الأعمال) ، يعد بطلا . . .[٢] » . وعلى الرغم من كون رينان هو الذى أشرف على نشر « محصل النقوش السامية »[٣]

(١) أورده فر . فون فيجله فى « تاريخ التأريخ الألمانى » (منشن ، سنة ١٨٨٠) ص ٦٥٣

Fr. X. von Weyele: ***Geschichte der deutschen Historiographie.***

(٢) ارنست رينان : « مستقبل العلم » ص ١٢٥ .

(٣) ***Corpus inscriptionum semiticarum.***

وأن ليبنتس هو الذى نشر مجموعة «الكتاب الذين كتبوا عن شئون برونسفك»[1] فلا ليبنتس ولا رينان ولا أضرابهما لحسن الحظ قد كانت لديهم بطولة التضحية بملكاتهم الفائقة للتحصيل البحت .

وفيما عدا الممتازين (وأولئك — وهم أكثر بكثير جداً — الذين يظنون خطأ أنهم كذلك) ، فإن كل الناس ، كما قلنا ، يجدون فى نهاية الأمر منفعة فى دقائق النقد التمهيدى . ذلك أن ممارسة هذا النقد تستهوى وتنمى هوايات واسعة الانتشار : هواية الجمع ، وهواية حل الألغاز . فالجمع لذة محسوسة ليس فقط عند الأطفال ، بل وأيضاً عند الكبار ، أياً كانت الأشياء التى تجمع : طوابع بريد ، أو اختلافات فى الروايات والقراآت . وحل الألغاز والمسائل الصغيرة الواضحة الحدود شغل لذيذ فى نظر كثير من النفوس الطيبة . وكل اكتشاف يجلب لذة ؛ وفى ميدان التحصيل مالا يحصى من الاكتشافات التى يمكن إجراؤها إما على سطح الأرض ، أو بعد صعوبات جمة ، لمن يحبون الصعوبات ولمن لا يحبونها .

وكل العلماء المحصلين الأعلام كانت عندهم ، إلى درجة عالية ، غرائز الجامعين وفكاكى الألغاز ، وكثير منهم تبينوا لأنفسهم ذلك . قال هوريو : «كلما عثرنا بصعوبات فى الطريق الذى سلكناه ، ابتسمت لنا المغامرة . إن هذا النوع من العمل الذى يسمى علم المراجع (نقد المصدر ، خصوصاً فيما يتعلق بالانتحال) لا يمكن أن يتطلع إلى المجد عند الجمهور ... لكن فيه متعة كبيرة لمن يتفرغ له . نعم إنها دراسة متواضعة ، لكن كم من الدراسات يجزى عن التعب الذى تقتضيه ، ويسمح للمرء أن يقول مراراً : لقد وجدت ! »[2] وچوليان هافيه Julien Havet (المشهور عند علماء أوربا) كان يروح عن نفسه

---

(١) *Scriptores rerum Brunsvicensium.*

(٢) ب . هوريو : « تعليقات ومستخلصات عن بعض المخطوطات اللاتينية فى المكتبة الأهلية » ، ج ١ (باريس سنة ١٨٩٠) ص ٥ .

« بتسليات تبدو فى الظاهر هزلية ، مثل أن يحزر كلمة مربعة أو يفك لغزاً »[1] .
تلك غرائز عميقة ، ومفيدة إلى حد كبير ، بالرغم من ألوان الانحرافات الصبيانية أو المضحكة التى قد تؤول إليها عنـد بعض الأفراد ! وعلى كل حال فهذه هى الأشكال الأولية للروح العلمية . ومن عرى منها فلا عمل له فى ميدان العلماء المحصلين . لـكن المرشحين للأبحاث التحصيلية سيكونون دائماً عديدين جداً ؛ لأن أعمال التفسير والتركيب والعرض تتطلب مواهب أندر : وكل أولئك الذين يلقى بهم صدفة فى الدراسـات التاريخية ويودون أن يكونوا فيها مفيدين يعوزهم الذوق النفسانى الصائب ويشق عليهم أن يكتبوا ، ويقنعون باللذة السهلة الهادئة التى توفرها الأعمال التحضيرية .

لـكن لا يكفى أبداً أن يجـد المرء شغفاً واستمتاعا ، كيما ينجح فى أعمال التحصيل . بل لا بد من خصـال « لا تغنى الإرادة عنها شيئاً » . أية خصال ؟ إن الذين وضعوا هـذا السؤال أجابوا عنه بجواب غامض : « خصال أخلاقية أكثر منها عقلية ، الصبر ، وأمانة العقل . . . » أفلا يمكن تحـديد ذلك بصورة أدق ؟

وبعض الشبان الذين لا يشعرون نحو أعمال النقـد الخارجى بأى نفور مقدماً ، بل هم مستعدون لتفضيلها ، هم عاجزون عنها كل العجز ، كما تشهد التجربة بذلك . ولا تثريب فى ذلك إن كانوا ضعاف العقول ، لأن عجزهم فى هذه الناحيـة لن يكون إلا مظهراً من مظاهر بلاهتهم العامة ؛ أو إن كانوا لم يتلقوا أى تعليم فنى . لـكن الأمر يتعلق بأناس متعلمين أذكياء ، أكثر ذكاءً أحياناً من غيرهم ، بريئين عن النقص الذى أشرنا إليه — هؤلاء هم الذين نسمع

---

(١) « مكتبة مدرسة الوثائق » ، سنة ١٨٩٦ ، ص ٨٨ . قارن خصائص مماثلة فى الترجمـة العقلية الشائعة لحياة عالم اليونانيات والمراجع والخطوط القديمة شـارل جرو Charles Graux التى كتبها ارنست لافيس E. Lavisse وطبعت فى كتابه « مسائل فى التعليم القومى » ، باريس سنة ١٨٨٥ ص ٢٦٥ وما يليها .

من يقول عنهم : « إن عمله ردىء ، إنه عبقرى فى عدم الدقة » . فهارسهم ونشراتهم وسجلاتهم ورسائلهم المفردة حافلة بالنقائص ولا تدعو أبداً للثقة : ومهما عملوا فإنهم لا يصلون أبداً ، لا أقول إلى صحة مطلقة ، بل إلى درجة من الصحة مقبوله . إنهم مصابون بـ « داء عدم الدقة » الذى نجد فى المؤرخ الإنجليزى فرود J.A. Froude مثلاً نموذجياً مشهوراً للاصابة بهذا الداء . كان فرود كاتباً موهوباً جداً ، لكنه كان لايقرر شيئاً غير خطأ ؛ حتى قيل عنه إنه غير دقيق بفطرته Constitutionally inaccurate . فهو مثلاً ، زار مدينة أديلايد فى أستراليا ، فكتب عنها يقول : « شاهدت تحت أقدامنا ، فى السهل الذى يشقه نهر ، مدينة سكانها ١٥٠٠٠٠ نسمة لم يعرف ولن يعرف واحد منهم أقل قلق فيما يتعلق بعودة وجبات طعامه الثلاث يومياً بانتظام » ؛ ولكن أديلايد مبنيـة على مرتفع ، ولا يشقها أى نهر ، وسكانها لم يتجاوزوا ٧٥٠٠٠ نسمة وكانت فيها مجاعة فى الوقت الذى زارها فيه فرود ! وهكذا باستمرار[١] . وكان فرود يقر تماماً بفائدة النقد ، بل كان من أوائل من أسسوا فى انجلترا دراسة التاريخ على دراسـة الوثائق الأصلية ، المنشورة وغير المنشورة ، ولكن تركيب ذهنه لم يهيئه أبداً لتصحيح النصوص ، بل بالعكس كان إذا مسها أفسدها عن غير قصد . وكما أن داء الدالتونية ، الذى يصيب أعضاء الإبصار فيمنعها من التمييز الصحيح بين الأقراص الحمراء والأقراص الخضراء ، يمنع من التعيين فى السكك الحديدية ، فإن داء عدم الدقة ، أو داء فرود ، الذى ليس من العسير تشخيصه ، يجب أن يعد مانعاً من ممارسة مهنة العالم المحصل .

ويبدو أن داء فرود لم يكن أبداً موضوع دراسة علماء النفس ؛ ولاشك فى أنه ليس مرضاً ذا كيان خاص . فالناس جميعاً يرتكبون أخطاء (عن طيش

(١) أنظر مقال هـ . أ . ل . فشر H. A. L. Fisher فى ***Fortnightly Review***، عدد ديسمبر سنة ١٨٩٤ ، ص ٨١٥ .

أو غفلة .. إلخ) . لكن الشيء غير السوي هو ارتكاب أخطاء كثيرة باستمرار رغم ما يبذله من مجهود متواصل لكي يكون دقيقاً . وربما كانت هذه الظاهرة على ارتباط بضعف الانتباه وبإفراط نشاط المخيلة غير الإرادية (أو اللاشعورية) مما لا تستطيع إرادة الشخص الضعيف غير المتثبت ضبطها ضبطاً كافياً . والمخيلة اللاإرادية تتدخل في العمليات العقلية لتزييفها : فهي التي تسد بالتخمين ثغرات الذاكرة ، وتكبر أو تخفف الوقائع ، وتخلط بينها وبين ما هو اختراع بحت ، الخ . ومعظم الأطفال يشوهون الوقائع على هذا النحو بأقوالهم التقريبية ؛ ويصعب عليهم أن يلتزموا الدقة والأمانة في النقل ، أي أن يضبطوا خيالهم . وكثير من الناس يظلون أطفالا طوال حياتهم ، بهذا المعنى .

ومهما يكن من شأن الأسباب النفسانية لداء فرود ، فإن أصح الناس وأوقرهم اتزاناً معرض لإفساد أعمال التحصيل البسيطة جداً ، إذا لم يكرس لها الوقت اللازم . والعجلة والاندفاع ، في هذه المسألة ، مصدر لأخطاء لا تعد ولا تحصى . وقد صدق من قال إن الفضيلة الأساسية في العالم المحصل هي الصبر . لا تشتغل بسرعة جداً ، اعمل وكأن في الإبطاء فائدة دائماً ، امتنع خيراً من أن ترامق[1] — هذه نصائح سهل قولها ، أما اتباعها فيحتاج إلى مزاج رصين . فالناس العصبيون ، الشديدو الانفعال ، المتعجلون دائماً للانتهاء ، المتعطشون للتغيير بسرعة ، المولعون بالبهر وإحداث الضجيج حولهم — يمكنهم أن يعملوا عملاً حسناً في مهن أخرى غير مهنة التحصيل ، أما في هذه فقضي عليهم بتكديس الأعمال الوقتية ، التي تكون أحياناً ضارة أكثر مما هي مفيدة ، والتي ستجر عليهم المتاعب إن عاجلا أو آجلا . أما العالم المحصل الحقيقي فهادئ الطبع ، متحفظ محتاط ؛ لا يسرع أبداً في حومة تيار الحياة اليومية المتدفق من حوله . ولماذا يتعجل ؟ المهم أن يكون عمل الإنسان سديداً نهائياً راسخاً لا يفسد . و « تنقيح بحث صغير ممتاز من عشرين صفحة طوال عدة أسابيع » ، لإقناع عالمين أو ثلاثة علماء

---

(١) [رامق الأمر : لم يحكمه وأبقى من إصلاحه بقية bâcler] .

فى أوربا بعدم صحة رقعة charte ، أو قضاء عشر سنوات فى تحقيق أفضل نص ممكن لوثيقة سقيمة — أفضل من طبع عدة مجلدات غير منشورة ، رديئة التصحيح فى نفس المدة ، وسيضطر العلماء فى المستقبل أن يعيدوا تحقيقها بتكاليف جديدة .

وأياً ما كان التخصص الذى يختاره العالم المحصل فى ميدان التحصيل فينبغى أن يتحلى بالفطنة ، وبقوة انتباه نادرة وبالإرادة ؛ وفضلاً عن ذلك يجب عليه أن يتصف بالميل للتأمل العقلى وبالنزاهة التامة وقلة الميل إلى الحركة action ، إذ يجب عليه أن يختار العمل لغايات بعيدة احتمالية ، وللغير دائماً. — وفيما يتصل بنقد النصوص ونقد المراجع من المفيد جداً أن يتحلى بغريزة الولوع بحل المشاكل ، أى بعقل أحوذى مفتن خصب بالفروض ، سريع الإدراك ، مبادر إلى « حزر » الروابط . — أما بالنسبة إلى أعمال الوصف والجمع (كشافات، فهارس، محصلات ، سجلات) فلا غنى أبداً عن غريزة التجميع ، والشهوة المفرطة للعمل ، وحب الترتيب والنشاط والمثابرة[1] . — تلك هى الاستعدادات المطلوبة . وإن أعمال النقد الخارجى من المرارة فى نفوس من ليست لديهم هذه الاستعدادات — وفى هذه الحالة تكون النتائج المتحصلة لا تتكافأ مع الوقت الذى أنفق — حتى إن المرء لا يستطيع أن يستوثق من مواهبه وإن كثرت قبل الدخول فى ميدان التحصيل. ومصير أولئك الذين ضلوا طريقهم فيه ، لافتقارهم إلى النصائح المستنيرة التى تسرى فى إبانها ، واستنفدوا طاقتهم فيه دون طائل ، مصير حزين ، خصوصاً

---

(١) معظم العلماء المحصلين الأكفاء ذوو استعداد لحل المشاكل وميل الى الجمع . ومع ذلك فمن السهل تقسيمهم إلى طائفتين وفقاً لكونهم يفضلون إما أعمال فن نقد التصحيح أو نقد المصدر ، أو أعمال التجميع وهى أشق وأغلظ . وجوليان هافيه — وكان يعد شيخاً فى دراسة مسائل التحصيل — كان يأبى دائماً القيام بعمل مجموعة عامة للشهادات الكتابية الملكية الميروفنجية التى كان المعجبون به ينتظرونها منه ؛ وقال بتلك المناسبة إنه « قليل الميل الى الأعمال ذات النفس الطويل » (« مجلة مكتبة مدرسة الوثائق » ، سنة ١٨٩٦ ، ص ٢٢٢) .

إذا صدق اعتقادهم أنه كان من الممكن أن يفيدوا فى أعمال أخرى[1] .

٢ — ولما كانت أعمال التحصيل تلائم تماماً مزاج عدد كبير جداً من الألمان ، فإن ما أنجزه التحصيل الألمانى فى القرن التاسع عشر كان هائلاً ، وفى ألمانيا أكثر من غيرها يشاهد ما تجره الممارسة المعتادة لأعمال النقد الخارجى ، من تشويهات بطول المدة عند المختصين . ولا تمر سنة دون أن ترتفع صيحات الاحتجاج فى الجامعات الألمانية ومن حولها ، فيما يتعلق بالأضرار الناجمة لدى العلماء المحصلين من ممارسة أعمال التحصيل . فنى سنة ١٨٩٠ ندد فيليبى ، مدير جامعة جيسن ، بالموة التى قال إنها تفصل بين النقد التحضيرى والثقافة العامة : فنقد النصوص يضيع فى دقائق لا أهمية لها ؛ ويتم الجمع لمجرد الجمع ، ويجرى التصحيح لنصوص لا قيمة لها باحتياطات لا نهاية لها ؛ وبهذا يراد أن يبرهن على « إعارة أهمية لمواد الدراسة أكبر من نتائجها العقلية » ، ومدير جامعة جيسن يرى فى الأسلوب المسهب الذى يستخدمه العلماء المحصلون الألمان وفى حدة مساجلاتهم ، « أثراً من آثار الاهتمام البالغ المفرط بالأمور الصغيرة » مما أصبح عادة عندهم[2] . وفى نفس السنة صدرت صيحة مماثلة ، فى جامعة بازل ، أطلقها ى . ف . فلوك هارتونج ، فقال فى كتابه « تأملات فى التاريخ »[3] : « لقد ازدريت الأجزاء

---

(١) وعلى العكس يقال عادة إن أعمال التحصيل (النقد الخارجى) تمتاز عن سائر الأعمال التاريخية ، بأنها فى متناول أوساط الناس médiocres وأن العقول البسيطة جداً ، إذا ما دربت عليها تدريباً ملائماً ، يمكنها أن تشتغل بها . وصحيح أن بعض العقول غير الرفيعة وغير القوية يمكن استخدامها فى أعمال التحصيل ؛ لكن ينبغى أيضاً أن تتحلى بصفات خاصة . والخطأ هو فى الاعتقاد أنه بالنية الطيبة والتدريب الخاص يصلح كل إنسان بلا استثناء لأداء أعمال النقد الخارجى . إذ بين الذين يعجزون عنها ، كما بين القادرين عليها ، يوجد الأذكياء والأغبياء على السواء .

(٢) راجع أ . فيليبى : « ملاحظات على التعليم الفيلولوجى » ، جيسن سنة ١٨٩٠ .
A. Philippi : *Einige Bemerkungen über den Philologischen Unterricht.* Giessen, 1890, in-4.

قارن « المجلة النقدية » *Revue Critique* سنة ١٨٩٢ جـ ١ ص ٢٥ .

(٣) ى . ف . فلاك — هارتونج : « تأملات فى التاريخ » ، سنة ١٨٩٠ ، ص ٢١
J. v. Pflugk-Harttung, Geschichtsbetrachtungen, Gotha, 1890.

العليا من علم التاريخ ، ولم يعد يعد ذا قيمة إلا الملاحظات الدقيقة (الميكرولوجية) والتصحيح الكامل للتفاصيل عديمة الأهمية . وأصبح نقد النصوص والمصادر نوعاً من الألعاب الرياضية : فأى مخالفة لقواعد اللعب يعد أمراً لا يغتفر ، بينما يكفى مجرد التزامها كيما ينال المرء إطراء العارفين ، أيا ما كانت القيمة الذاتية للنتائج المتحصلة . وانتشر سوء النية والرغبة فى الأذى والسفالة بين معظم العلماء المحصلين ؛ وتبدى الغرور المضحك من العلماء المحصلين الذين يبنون خصاصاً ويحسبونها جبالاً : ومثالهم مثل مواطن من فرانكفورت كان يلذ له أن يقول : كل ما تراه من خلال هذا العقد ، هو من أرض فرنكفورت » .

أما نحن فإننا نميز بين ثلاثة مخاطر يتعرض لها العلماء المحصلون ، وهى : الهواية ، والإفراط فى النقد ، والعجز .

العجز : إن عادة التحليل النقدى لها فى بعض العقول تأثير هدام مشل . فبعض الناس المتخوفين بطبعهم يلاحظون أنه تند عنهم أخطاء يسيرة ، مهما بذلوا فى النقد من عناية ، حينما ينشرون أو يرتبون الوثائق ؛ فألهمتهم تربيتهم النقدية شعور الخوف من هذه الأخطاء اليسيرة حتى امتلأوا رهبة . فإذا تبينوا هذه الأخطاء فى عمل ممهور بتوقيعهم وفات الأوان لتلافيها تألموا ألماً شديداً ، وتنشأ من ذلك حالة مرضية من الجزع والوسوسة ، تمنعهم من عمل أى شىء ، خوفاً من احتمال حدوث أخطاء . وهذا الامتحان العسير examen rigorosum الذى يفرضونه على أنفسهم دائماً يشل حركتهم ؛ ويحملهم على فرضه أيضاً على إنتاج الغير ، فلا يعودون يرون فى كتب التاريخ غير الأسانيد والتعليقات — « الجهاز النقدى » — ولا يبصرون فى الجهاز النقدى غير الأخطاء مما ينبغى أن يصحح فيه .

الإفراط فى النقد : إن الإفراط فى النقد هو الذى يؤدى — شأنه شأن الجهل الناحش — إلى ارتكاب أخطاء . إنه تطبيق لعمليات النقد فى أحوال لا يرجع الحكم فيها إلى النقد . والإفراط فى النقد نسبته إلى النقد كنسبة الحذلقة إلى

الدقة . فبعض الناس يبصرون ألغازاً فى كل شىء ، حتى حيث لا توجد . فيتحذلقون فى نصوص واضحة إلى حد أنهم يجعلونها مشكوكاً فيها ، بدعوى تطهيرها من تحريفات موهومة . ويتقرون آثار تزييف فى وثائق صحيحة . وإنها لحال عقلية عجيبة ! فمن كثرة اتهام غريزة الاعتقاد ، يأخذون فى اتهام كل شىء[١] . — ومن الملاحظ أنه كلما حقق نقد النصوص والمصادر تقدماً إيجابياً ، ازداد خطر الإفراط فى النقد . والحق أنه حينما يتم نقد جميع المصادر التاريخية نقداً صحيحاً (وهذا أمر يمكن أن يحدث فى موعد قريب ، فيما يتعلق ببعض عصور التاريخ القديم) ، فإن الحكمة تقضى بالتوقف عن النقد . لكن هذا لن يسلم به الناس: بل سيتحذلقون ، والذين يتحذلقون يقعون قطعاً فى النقد المفرط . ولقد قال أرنست رينان[٢] : « إن خاصية الدراسات التاريخية والدراسات المساعدة لها وهى العلوم الفيلولوجيـة ، هى أنها حينما تبلغ كمالها النسبى تبدأ فى تدمير نفسها بنفسها » . وسبب ذلك هو الإفراط فى النقد .

الهواية dilettantisme : إن العلماء المحصلين من أهل المهنة والاستعداد يميلون إلى عد النقد الخارجى للوثائق لعبة مهارة ، صعبة ولكنها شائقة (مثل لعبة الشطرنج) بسبب تعقد قواعدها . ومنهم من لا يعنيه جوهر الأمور ، أعنى التاريخ ، فلا يكترثون له . إنهم ينقدون لمجرد النقد ، وفى نظرهم أن أناقة منهج البحث أهم كثيراً من النتائج أياً كانت . وهؤلاء المتفننون virtuoses لا يحفلون بربط عملهم بفكرة عامة ، كأن ينقدوا مثلا ، وبطريقة منظمة ، كل الوثائق المتعلقة بمسألة معينة ليصلوا إلى فهمها ؛ بل ينقدون فى غير اكتراث وثائق تتعلق بمسائل مختلفة كل الاختلاف ، بشرط أن تكون هذه النصوص سقيمة كل السقم . ويتجولون ، ومعهم آلتهم وهى النقد ، فى كل أراضى التاريخ التى يجذبهم إليها

---

(١) راجع ما قلناه من قبل فى ص صفحة ٧٤ .

(٢) ارنست رينان : « مستقبل العلم » ص ١٤ من المقدمة .

لغز محير ؛ فإذا انحل اللغز ، أو على الأقل محص ، بحثوا عن غيره فى مكان آخر ، وهكذا . وهم لا يتركون وراءهم عملا متماسكا cohérente ، بل أخلاطاً شتى من الأعمال فى مشاكل من كل نوع ، أخلاطاً تشبه كما يقول كارليل Carlyle دكان العاديات أو أرخبيلا من الجزر الصغيرة .

والهواة dilettantes يدافعون عن الهواية بحجج قد تبدو وجيهة . إذ يقولون أولا إن كل شىء مهم ؛ فلا وثيقة فى التاريخ عديمة القيمة : « لا عمل علمياً عقيم ، ولا حقيقة هى غير مفيدة للعلم . . . ؛ وليس فى التاريخ موضوع صغير » ؛ وتبعاً لذلك « فليست طبيعة الموضوع هى التى تعطى للعمل قيمته ، بل المنهج الذى استخدم فيه »[1] . والمهم فى التاريخ ليس « الأفكار التى نكدسها ، بل رياضة الذهن ، والعادة العقلية ، والروح العلمية بوجه عام » . وحتى لو افترضنا أن بين معطيات التاريخ ترتيباً فى الأهمية ، فإنه لا يحق لإنسان أن يقرر مقدماً a priori أن وثيقة ما « لافائدة فيها » . إذ ما هو مقياس الفائدة ، فى مثل هذه الأمور ؟ فكأين من نصوص بقيت مزدراة مدة طويلة ثم أبرز أهميتها فجأة تغير فى وجهة النظر أو اكتشافات جديدة : « إن كل استبعاد مجازفة . ولا يوجد بحث يمكن مقدماً أن ندمغه بالعقم . فما ليس له قيمة فى ذاته يمكن أن يكون له قيمة كوسيلة ضرورية » . وربما يأتى يوم فيه يلقى بالوثائق والوقائع غير المهمة فى البحر ، بعد أن يكون العلم قد شيد ؛ لكننا اليوم لسنا فى وضع يمكننا من التمييز بين ما هو نافل وما هو ضرورى ، والخط الفاصل بينهما من المحتمل جداً أن يظل دائماً من الصعب تحديده . — وهذا يبرر الأعمال المفرطة فى الخصوص ، والتى تبدو لا طائل تحتها . — وعلى أسوأ الفروض ، ماذا يهم لو كان ثم عمل سدى ؟ « إن قانون العلم ، مثل قانون كل الأعمال الإنسانية » ، وقانون كل أعمال الطبيعة « هو الإنفاق الواسع المحوط بكثير من الزوائد والنوافل »

---

(١) « المجلة التاريخية » .Revue critique جـ ٦٣ (سنة ١٨٩٧) ص ٣٢٠ .

ولن نحاول هاهنا تفنيد هذه الاعتبارات بالقدر الذى يمكن به تفنيدها . ولهذا فإن رينان ، بعد أن عرض الحجج المؤيدة والحجج المعارضة بقوة متساوية ختم المناقشة بهذه العبارات : « يمكن القول بأن ثمت أبحاثاً لا فائدة منها ، بمعنى أنها تستنفد وقتاً من الأفضل أن يستخدم فى موضوعات أكثر جدية ... وعلى الرغم من أنه ليس من الضرورى أن يكون الصانع على علم تام بالعمل الذى يؤديه ، فمن المرغوب فيه أن يكون الذين يقومون بأعمال خاصة الموضوع ، لديهم فكرة عن المجموع ، الذى يهب وحده لأبحاثهم قيمة . ولو أن أولئك العاملين المجتهدين الذين يدين لهم العلم الحديث بتقدمه كانوا على فهم فلسفى بما عملوا ، فكم كان من الوقت الثمين قد اقتصد ! ... وإنه لما يدعو إلى الأسف الشديد أن يضيع هذا القدر الهائل من القوى الإنسانية بسبب الافتقار إلى التوجيه وإلى الشعور الواضح بالهدف الذى يراد بلوغه »[1] .

والهواية لا تتفق مع الفكر العالى ورتبة معينة من « الكمال الأخلاقى » ، وقد تساير البراعة الفنية . وبعض النقاد ، ومنهم المبرزون ، ليسوا إلا مجرد صناع ولم يفكروا أبداً فى غايات الفن الذى يمارسونه — ولكن من الخطأ أن نستنتج من ذلك أن الهواية ليست خطراً على العلم نفسه . فالعلماء المحصلون الهواة ، الذين يعملون وفق أهوائهم وأمزجتهم و « حب استطلاعهم » ، تجذبهم صعوبة المشاكل أكثر مما تجذبهم أهميتها الذاتية ، لا يقدمون إلى المؤرخين (أعنى إلى العاملين الذين مهنتهم أن يمزجوا ويستثمروا الوثائق من أجل غايات التاريخ العليا) المواد التى يحتاج إليها هؤلاء أشد الاحتياج ، إنما يقدمون إليهم مواد أخرى . فإذا انحصر نشاط المختصين فى النقد الخارجى ، انحصر فى المسائل المهم حلها ، وإذا نظم ووجه من أعلى ، فإنه سيكون نشاطاً خصباً .

---

(١) ارنست رينان : « مستقبل العلم » ص ١٢٢ ، ٢٤٣ — ونفس الفكرة قد عبر عنها مراراً ارنست لافيس ، ولكن بعبارة مختلفة ، فى خطبه التى ألقاها فى طلبة باريس . (« مسائل فى التعليم القومى » ص ١٤ ، ٨٦ ، الخ) .

وفكرة تلافى أخطار الموالية بالتنظيم العقلى للعمل فكرة قديمة . فمنذ خمسين سنة كان الناس يتحدثون عادة عن « الضبط » ، و « تركيز القوى » المشتتة : وكانوا يحلمون بـ « ورش واسعة » منظمة على غرار ورش الصناعة الكبرى الحديثة ؛ فيها تنجز الأعمال التحضيرية للتحصيل بالجملة ، لصالح العلم . وفى الدول كلها تقريباً تعمل الحكومات (بواسطة اللجان التاريخية) ، والأكاديميات والجمعيات العلمية ما كانت تغفله ، فى العصر السالف ، الجماعات الديرانية : من حشد العلماء الحصلين المحترفين للقيام بأعمال جماعية وتنسيق الجهود . لكن تعبئة المختصين فى النقد الخارجى لخدمة وتحت مراقبة الأكفاء يؤدى إلى صعوبات مادية كبيرة . ومشكلة تنظيم « العمل العلمى » لا تزال تنتظر الحل[1] .

٣ — رأينا أنه يؤخذ على العلماء المحصلين غرورهم وعنفهم الشديد فى الأحكام التى يصدرونها على أعمال زملائهم ، وأن ذلك مرده إلى اهتمامهم المفرط « بالأمور الصغيرة » ، ويأخذ عليهم ذلك خصوصاً أولئك الذين نقدوا نقداً قاسياً . والحق أن من العلماء المحصلين من هم متواضعون رحماء : والأمر أمر خلق وطباع ؛ و « الاهتمام » المهنى بـ « الأمور الصغيرة » لا يكفى هنا لتغيير الاستعدادات الطبيعية . « فالرجل الطيب دى كانج » كما كان يقول البندكتيون ، كان متواضعاً للغاية ؛ وكان يقول عن أعماله : « تكفى العيون والأصابع لعمل مثلها وأكثر » ؛ وكان من مبدأه ألا يلوم أحداً : « إذا كنت أدرس ، فما ذلك إلا للذة

---

(١) ينوى أحدنا (لانجلوا) أن يعرض بالتفصيل ما تم عمله منذ ثلاثمائة سنة ، وخصوصاً فى القرن التاسع عشر ، من أجل تنظيم الأعمال التاريخية فى أهم بلاد العالم . وقد جمع ج . فرانكلين جيمسون بعض المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع فى بحث بعنوان: « ما أنفقته الحكومات الأجنبية لصالح التاريخ » ، ظهر فى « التقرير السنوى للجمعية التاريخية الأمريكية لسنة ١٨٩١ » ص ٣٨ — ص ٦١ .

J. Franklin Jameson: "The expenditures of foreign governments in behalf of history", in Annual Report of the American historical Association for 1891.

الدراسة ، لا لإيلام الآخرين ولا إيلام نفسي »[1] . لكن من المؤكد ، مع ذلك ، أن معظم العلماء المحصلين يفضحون علناً أقل هنات تصدر من بعضهم بعضاً دون أدنى شفقة ، وأحياناً بلهجة فظة غليظة ، ويبدون غيرة مرة . فإذا اطرحنا المرارة والقسوة جانباً ، فليسوا مخطئين فى سلوكهم هذا المسلك . ذلك أن لديهم شعوراً مرهفاً بالحقيقة العلمية — شأنهم شأن « العلماء » بالمعنى الحقيقى أى الفزيائيين والكيميائيين ، إلخ — حتى تعودوا على هتك كل اعتداء على المنهج . وبهذا يصلون إلى تحريم الدخول فى مهنتهم على العاجزين والعابثين الذين كانوا فى الماضى كثيرين .

ومن بين الشبان الذين يقومون بالدراسات التاريخية نفر تدفعهم روح تجارية أكثر منها علمية ، ويبتغون تحقيق نجاح إيجابى ، بطريقة غليظة ، يقولون فى أنفسهم : « إن العمل التاريخى يتطلب ، حتى يتم وفقاً لقواعد المنهج ، احتياطات ومجهودات لانهاية لها . ولكن ، ألسنا نشاهد بعض الأعمال التاريخية التى ارتكب أصحابها مخالفات ، متفاوتة فى الشدة ، ضد القواعد ؟ فهل قلل هذا من شأنهم ؟ وهل أشد المؤرخين تدقيقاً وأمانة هم الذين يحظون باعتبار أكبر ؟ أفلا يمكن أن تقوم البراعة مكان المعرفة ؟ » ولو كانت البراعة savoir-faire يمكن أن تعوض عن المعرفة savoir ، فإنه لما كان العمل الردىء أسهل من العمل الجيد وكان المهم فى نظرهم هو النجاح ، فإنهم يستنتجون من هذا كله أنه لا يهم أن يكون العمل رديئاً ، ما دام يؤدى إلى النجاح — ولماذا لا يكون الأمر هنا كالأمر فى الحياة ، حيث لا يكون النجاح من حظ أهل الفضل دائماً ؟ ولكنا نقول : إنه بفضل قسوة العلماء المحصلين التى لا ترحم أصبحت مثل هذه الأفكار خساسة وتقديراً كريهاً .

وقرب نهاية الامبراطورية الثانية لم يكن فى فرنسا أفكار عامة واضحة بشأن الأعمال التاريخية . فقد نشرت كتب رديئة فى التحصيل التاريخى دون أن

(١) راجع L. Feugère ، المرجع المذكور ، ص ٥٥ ، ٥٨ .

تلقى عقابها ، وكانت أحياناً تحقق لأصحابها تقديراً لا يستحقونه . هنالك قام مؤسسو « المجلة النقدية للتاريخ والأدب » Revue critique d'histoire et de littérature بحركة رد فعل ضد هذه الحالة التي رأوها ، ولهم الحق، ضارة مفسدة . ومن أجل هـذه رشقوا المحصلين عديمي الضمير والمنهج بتصحيحات فاضحة من شأنها أن تكرههم فى التحصيل érudition إلى الأبد . وأخذوا يطعنون طعنات لا تنسى ، لا من أجل لذة الطعن ، بل بقصـد خلق رقابة ، و بالتالى ، عدالة ، وذلك بالإرهاب فى ميدان الدراسات التاريخية ، فطورد ذوو الأعمال الرديئة . صحيح أن هذه المجلة لم تنفذ فى أعماق الجمهور ، لـكنها مارست رقابتها الصارمة فى نطاق واسع سعة كافية لتلقين جل من يعنيهم الأمر ، طوعاً أو كرهاً ، عادة الأمانة واحترام المنهج . ومن خمس وعشرين سنة والدفعة التى أطلقتها تنتشر إلى أبعد مما كان يرجى .

واليوم أصبح من العسير جداً ، فى ميدان دراسات التحصيل ، إيهام الناس أو على الأقل إيهامهم لمدة طويلة . ومنذ الآن فصـاعداً لم يعد من الممكن ، فى ميدان العلوم التاريخية ، أن يتوطد الخطأ أو يضيع الصـواب . نعم قد تمر أشهر بل وسنوات قبل أن يكتشف أن تجربة كيميائية غير مستوفاة أو أن نشرة نيئة ، لـكن النتائج غير الدقيقـة التى قبلت موقتاً حين يحين فحصها بدقة لا بد يوماً إن عاجلا أوآجلا أن تظهر وتدمغ وتستبعد ، ويتم ذلك بسرعة عامةً . ونظرية عمليات النقد الخارجى قد رسخت إلى حد أن عدد المختصـين الذين تمكنوا منها من الوفرة فى كل البلاد إلى حد أنه من النادر جداً الآن أن ينشر فهرس وصفى للمخطوطات ، أو نشرة édition أو سجل أو رسالة مفردة monographie دون أن يتناول فوراً بالفحص والتشريح والتقويم . فليحـذر كل امرىء إذن وليعلم أنه من التهور مستقبلاً أن يخاطر بنشر عمل من أعمال التحصيل دون أن يكون قد اتخـذ كل الإجراءات الفردية كى يكون بمنأى عن النقد والهجوم ، لأنه سيهاجم ويحطم فوراً أو فى مدة قصيرة . ولا يزال بعض السذج الغافلين

يخاطرون من حين إلى آخر ، ودون استعداد كاف ، يخاطرون بأنفسهم فى ميدان النقد الخارجى ، بنوايا طيبة ، راغبين فى « أداء خدمة » ومقتنعين ظاهرياً بأن من الممكن السير فيه كما فى غيره (فى ميدان السياسة مثلاً) فى مدى الأنف ، أعنى بالتقريب و « دون معرفة خاصة » ؛ ولكنهم سيندمون قطعاً على هذا المسلك . أما الماكرون فلا يخاطرون : لأن أعمال التحصيل ، وهى بطبعها شاقة ولا تحقق مجداً ظاهراً ، لا تغريهم ؛ ويعرفون جيداً أن اختصاصيين بارعين ، هم فى العادة قليلو الرأفة بالدخلاء ، يترصدون لهم ؛ ويدركون أنه لا أمل لهم فى هذا الباب . وهكذا نرى أن التشدد القاسى الأمين عند العلماء المحصلين يصونهم عن مآزق غير سارة قد يقع فيها « المؤرخون » أنفسهم .

والواقع أن ذوى الأعمال الرديئة يسعون إلى جمهور أقل مراقبة من جمهور العلماء المحصلين ، فيلجأون طواعية إلى العرض التاريخى يلوذون به ، ففيه يشاهد أن قواعد المنهج أقل وضوحاً ، أو بالأحرى ، الناس أقل معرفة بها . ذلك لأنه بينما وضع نقد النصوص ونقد المصادر فى صورة علمية ، فإن الأعمال التركيبية فى التاريخ لا تزال تجرى حيثما اتفق . فالتشويش الذهنى ، والجهل ، والإهمال — التى تبرز بكل وضوح لدى فحص أعمال التحصيل — تتقنع إلى حد ما ، بالأدب وتختفى وراءه فى كتب التاريخ ، ولا ينزعج عامة الجمهور من ذلك لنقص تربيته فى هذه الناحية[1] . وبالجملة فلا يزال فى هذا الميدان مجال واسع للعمل دون محاسبة . ومع ذلك فإن هذا المجال يضيق شيئاً فشيئاً : وسيأتى يوم ، لن يكون بعيداً جداً ، يقل فيه تقدير العقول السطحية التى تركب تركيبات تاريخية غير صحيحة ، شأنهم شأن صناع النقد التحضيرى الذين تعروا من الضمير ومن المهارة . ومؤلفات أشهر

(١) إن المختصين فى النقد الخارجى أنفسهم وإن كانوا حصيفين حينما يتعلق الأمر بأعمال التحصيل ، فإنهم ينخدعون بنفس السهولة تقريباً التى ينخدع بها غيرهم ، إذا لم يجعلوا ديدنهم ازدراء كل تركيب مقدماً ، ينخدعون بالتركيبات غير الصحيحة ، وبمظاهر « الأفكار العامة » ، وبالحيل الأدبية .

مؤرخي القرن التاسع عشر ، الذين ماتوا بالأمس القريب ، مثل أوجيستان تييري Augustin Thierry ، ورانكه Ranke ، وفوستل دى كولانج Fustel de Coulanges ، وتين Taine .. الخ ، ألم يعترضها النقد ويفضح معايبها ؟ إن عيوب مناهجهم قد أظهرتْ وحدِّدتْ ودُمغتْ .

وما ينبغي أن يقنع أولئك الذين لا تؤثر فيهم اعتبارات أخرى للعمل بأمانة في التاريخ هو أنه قد مضى الزمن ، أو كاد ، الذي كان ممكناً فيه أن يعمل المرء عملا رديئاً دون أن يخشى المتاعب .

القسم الثانى

النقد الباطن

الفصل السادس

نقد التفسير (الهرمنوطيقا)

١ — حينما يصف عالم الحيوان شكل عضلة وطولها ، وحينما يمثل عالم وظائف الأعضاء مسار حركة ، فمن الممكن أن نسلم جملة بنتائجهم لأننا نعرف بأى منهج وبأية آلات وبأى نظام تسجيل حصلوا عليها[١] . لكن حينما يقول تاسيت Tacite عن الجرمان : arva per annos mutant ، فإننا لا نعرف مقدماً هل اتبع الطريق الصحيح فى الحصول على المعلومات ، ولا بأى معنى استعمل الكلمتين arva ، mutant؛ فللتأكد من ذلك لا بد من عملية نجريها مقدماً[٢] .

ومهمة النقد هى أن تميز فى الوثيقة ما يمكن قبوله على أنه حق . غير أن الوثيقة ليست إلا النتيجة الأخيرة لسلسلة طويلة من العمليات التى لا يعرفنا المؤلف تفاصيلها . فملاحظة الوقائع أو جمعها ، وتصور العبارات ، وكتابة الكلمات

---

(١) علوم الملاحظة تحتاج هى الأخرى الى نوع من النقد . فإننا لا نقبل دون تحقيق ملاحظات أى إنسان كان ؛ وإنما نقبل النتائج التى وصل إليها الذين « يعرفون العمل » . لكن هذا النقد يتم دفعة واحدة وجملة ، ويتناول المؤلف ، لا أعماله ؛ وعلى العكس من ذلك نجد أن النقد التاريخى مضطر الى العمل مفصلا فى كل جزء من أجزاء الوثيقة .

(٢) راجع ما قلناه من قبل فى الكتاب الثانى الفصل الخامس ص ٨٥ .

— كل هذه العمليات ، المتميزة بعضها من بعض ، يمكن ألا تكون قد أجريت بنفس الدرجة من الصحة . ولهذا ينبغي تحليل نتاج عمل المؤلف لتمييز العمليات غير الصحيحة ، حتى لا تقبل نتائجها . وهكذا نشاهد أن التحليل ضروري للنقد فكل نقد يبدأ بتحليل .

ولكي يكون التحليل كاملا من الناحية المنطقية ينبغي عليه أن يعيد تركيب كل العمليات التي لا بد أن يكون المؤلف قد أجراها ، وأن يفحصها الواحدة تلو الأخرى ، للبحث فيما إذا كانت كل منها قد تمت على الوجه الصحيح . فينبغي المرور من جديد بكل الأفعال المتوالية التي أنتجت الوثيقة منذ اللحظة التي شاهد فيها المؤلف الواقعة التي هي موضوع الوثيقة حتى حركة يده التي خطت حروف الوثيقة ؛ أو بالأحرى ينبغي الارتفاع في اتجاه مضاد ، درجة فدرجة ، منذ حركة اليد حتى الملاحظة . ولكن هذا المنهج سيكون من الطول والإرهاق بحيث لن يجد أحد من الوقت ولا من الصبر ما يستطيع به أن يطبقه .

والنقد الباطن ليس كالنقد الخارجي ، أداة يمكن استخدامها لمجرد لذة الاستخدام[1] ؛ فليس يحقق لذة مباشرة ، لأنه لا يحل أية مشكلة حلا نهائياً حاسماً . ولا يمارس إلا بحسب الضرورة وينبغي تضييقه إلى أضيق الحدود . والمؤلف الأحرص على الدقة يقتصر على منهج موجز يركز كل العمليات في طائفتين : (١) تحليل مضمون الوثيقة والنقد الإيجابي للتفسير اللازمان للتأكد مما أراد المؤلف أن يقوله ؛ (٢) تحليل الظروف التي أنتجت فيها الوثيقة والنقد السلبي اللازمان لضبط (أو مراقبة) أقوال المؤلف . على أن هذا الازدواج في العمل النقدي لا يمارسه إلا الصفوة المختارة . والميل الطبيعي حتى عند المؤرخين الذين يعملون حسب منهج هو إلى قراءة النص ابتغاء أن نجد فيه مباشرة معلومات ، دون أن نفكر في أن نتمثل ما كان في ذهن المؤلف[2] . وهذا المسلك لا يمكن تبريره

---

(١) راجع ما قلناه من قبل ص ٩٥ .

(٢) يبدو أن تين سلك هذا المسلك في كتابه « أصول فرنسا المعاصرة » ج ٢ ، =

إلا بالنسبة إلى وثائق القرن التاسع عشر على أحسن تقدير لأن الذين كتبوها لغتهم وطريقتهم فى الكتابة مألوفتان لنا ، فى الأحوال التى لا تحتمل غير تفسير واحد . لكنه يصبح مسلكا خطراً حينما تكون عادات اللغة أو الفكر عند المؤلف مباينة لعادات المؤرخ الذى يقرؤها ، أو حين يكون معنى النص ليس واضحاً وبمعزل عن الشك . وكل من يقرأ نصاً ولا يهتم بفهمه اهتماماً تاماً لا بد أن يحدث له أن يقرأه من خلال انطباعاته هو[٢] ؛ فيجتذب انتباهه فى الوثيقة الجمل أو الكلمات التى تتجاوب مع تصوراته هو أن تتفق مع الفكرة السابقة التى كونها مقدماً عن الوقائع ؛ ودون أن يتبين ذلك ، تراه يفصل هذه الجمل أو هذه الكلمات ويؤلف منها نصاً خيالياً يضعه مكان النص الحقيقى الذى كتبه المؤلف[٣] . préjugé

= « الثورة » ؛ لقد استخرج نصوصاً من وثائقها غير المنشورة ، وأدمج عدداً كبيراً منها فى كتابه ، لكن لا يتبين المرء أنه قام بتحليلها تحليلا منهجياً أولا لتحديد معناها .

(٢) فى الألمانية كلمة تدل على هذا المعنى بالدقة وهى hineinlegen (يقرأ هناك فيها) ؛ ولا مقابل لها فى الفرنسية .

(٣) أوضح فوستل دى كولانج خطر هذه الطريقة فقال : « بعض العلماء المحصلين يبدأون بتكوين رأى ... وبعد هذا فقط يقرأون النصوص . وهم بهذا فى خطر أن لا يفهموها ، أو يفهمونها فهماً خطأ ، ذلك أنه بين النص والعقل المستبق الرأى الذى يقرؤه يقوم نوع من النزاع غير الصريح ؛ ويرفض العقل أن يدرك ما هو مضاد لرأيه ، والنتيجة عادة لهذا النزاع ليست أن يسلم العقل ببينة النص ، بل على العكس النص نفسه يؤول ويكيف ويطوى ليتلاءم مع فكرة العقل السابقة ... وإقحام الأفكار الشخصية فى دراسة النصوص – ذلك هو المنهج الذاتى . فيخيل إلى المرء أنه يبصر شيئاً ، وهو فى الواقع لا يبصر إلا نفسه . ويخيل إليه أنه يشاهد واقعة ، وفوراً تتخذ هذه الواقعة اللون والمعنى اللذين يريد العقل أن يجدهما فيها . ويخيل إليه أنه يقرأ نصاً ، ولكن عبارات هذا النص تتخذ معنى خاصاً حسب الرأى السابق الذى كونه الإنسان عنه . وهذه الطريقة الذاتية هى التى أحدثت أكبر اضطراب فى كتابة تاريخ الميروفنجيين ... إذ ليس « يكفى قراءة النصوص » ، بل لا بد من قراءتها قبل تكوين الرأى » . (« الملكية الفرنكية » *La Monarchie franque* ص ٣١) . ولهذا السبب نفسه ندد دى كولانج بالادعاء الذى يزعم إمكان قراءة وثيقة من خلال وثيقة أخرى ؛ وندد بما جرى به العرف من تفسير « جرمانيا » لتاسيت بقوانين البرابرة . راجع =

٢ — وهنا ، كما فى موضع متعلق بالبحث فى التاريخ ، يقوم المنهج على مقلومة أول بادرة . ويجب أن يتشبع المرء بهذا المبدأ ، البين ولكنه كثيراً ماينسى، وهو أن الوثيقة لا تحتوى إلا أفكار كاتبها ، وينبغى أن يتخذ المرء قاعدة له أن يبدأ بفهم النص فى ذاته ، قبل أن يتساءل عما يمكن استخلاصه منه من أجل التأريخ : وهكذا نصل إلى هذه القاعدة المنهجية العامة وهى : دراسة كل وثيقة ينبغى أن تبدأ بتحليل مضمونها لغير غاية إلا تحديد فكرة المؤلف الحقيقية .

هـذا التحليل عملية تمهيدية منفصلة مستقلة . والتجربة تدعونا ، هنا كما فى أعمال التحصيل (راجع ما قلناه من قبل فى ص ٨٤) إلى اتخاذ نظام الجزازات وعلى كل جزازة نقيد تحليل الوثيقة ، كلها ، أو بعضها ، أو حادثة فى رواية منها؛ وينبغى للتحليل أن يتبين ، ليس فقط المعنى العام للنص ، ولكن أيضا بقدر الإمكان غرض المؤلف وكيفية تصوره للأمور . ويحسن بنا أن نورد العبارات المميزة لفكرة المؤلف بحروفها .

وقد يكفى أحياناً تحليل النص عقلياً : إذ لا يحتاج المرء دائماً إلى أن يكتب مادياً جزازة للمجموع ، بل يقتصر على تقييد القسمات التى يظن أن من الممكن الاستفادة منها — لكى لا يوجد غير احتياط أمين واحد ضد الخطر الماثل

= الدرس فى المنهج الذى أعطاه فوستيل فى مقال له بعنوان : « تحليل النصوص التاريخية » نشر فى « مجلة المسائل التاريخية » سنة ١٨٨٧ ج ١ ، بمناسبة شرح مونو Monod على جريجوار دى تور . قال فوستيل : « يجب أن يبدأ المؤرخ عمله بالتحليل الدقيق لكل وثيقة ... وتحليل نص ... معناه تعيين معنى كل كلمة ، واستخلاص فكرة الكاتب الحقيقية ... وبدلا من البحث عن معنى كل عبارة من عبارات المؤرخ والفكرة التى أراد التعبير عنها ، كان مونو يشرح كل عبارة بالاستعانة بما يجده عند تاسيت أو فى القانون السالى ... وينبغى أن نتفاهم على المقصود من التحليل . فالكثيرون يتحدثون عنه وقليلون هم الذين يمارسونه ... إن التحليل يجب ، عن طريق الدراسة الواعية لكل تفصيل ، أن يستخلص من النص كل ما يوجد فيه ؛ ويجب ألا يدخل فيه ما لا يوجد فيه » . — وبعد قراءة هذه النصائح التالية ، من المفيد أن يقرأ المرء رد مونو (فى « المجلة التاريخية » ؛ ففيه نرى أن فوستيل نفسه لم يتبع دائماً الطريقة التى ينصح هو باتباعها) !

دائماً ، خطر وضع الانطباع الشخصى مكان النص ، ولهذا يحسن أن نضع هذا الاحتياط قاعدة عامة هى : ينبغى أن يلتزم الإنسان بعدم عمل مستخرجات أو تحليلات جزئية لوثيقة إلا بعد القيام بتحليل لمجموع الوثيقة[١] ، تحليل عقلى إن لم يكن مادياً .

وتحليل الوثيقة معناه تمييز وعزل كل الأفكار التى عبر عنها المؤلف . وهكذا يرجع التحليل إلى نقد التفسير .

والتفسير يمر بمرحلتين : المعنى الحرفى ، والمعنى الحقيقى .

٣ — وتحديد المعنى الحرفى للنص عملية لغوية ؛ ولهذا عدت الفيلولوجيا (علم اللغات) من بين العلوم المساعدة للتاريخ . فلفهم نص ما — ينبغى أولاً معرفة اللغة التى كتب بها . لكن المعرفة العامة باللغة لا تكفى . فلتفسير جريجوار دى تور ، لا تكفى معرفة اللاتينية بصورة عامة ؛ بل لا بد أيضاً من تفسير تاريخى خاص لتكييف هذه المعرفة العامة مع لاتينية جريجوار دى تور Grégoire de Tours .

والميل الطبيعى هو أن نعطى الكلمة الواحدة معنى واضحاً أينما وجدناها . فالإنسان بالطبيعة يعامل اللغة وكأنها نظام ثابت من الرموز . فإن هذا هو طابع العلامات الموضوعة للاستعمال العلمى ، كما فى الجبر والرموز الكيميائية ؛ وفيها لكل تعبير معنى محدد ، واحد ، مطلق ، لا يتغير ، ويعبر عن فكرة تحلل وتحدد بالدقة ، فكرة واحدة ، تظل هى هى ، أياً كان موضعها ، وأياً كان المؤلف الذى يستعملها . أما اللغة العادية ، التى تكتب بها الوثائق ، فهى لغة عائمة ؛ وكل كلمة تعبر عن فكرة مركبة لم تحدد بالدقة ، ولها معان عديدة ،

---

(١) يمكن أن يقوم بالتحليل شخص معين يختص به ؛ وهذا هو ما يحدث فى حالة السجلات وفهارس الوثائق ؛ فإن كان عمل التحليل قد تم على النحو الصحيح بفضل صانع السجلات ، فلا داعى لإعادة عمله .

نسبية ، متغيرة . فاللفظ الواحد يدل على أشياء كثيرة مختلفة ؛ ويتخذ معانى مختلفة عند المؤلف الواحد تبعاً للسياق ، ويتغير معناه من مؤلف إلى آخر وعلى مجرى الزمان . فكلمة vel تدل فى اللاتينية الكلاسيكية دائماً على معنى « أو » ، ولكنها تدل فى بعض الفترات فى العصر الوسيط على معنى « و » (واو العطف) ؛ وكلمة suffragium تدل فى اللاتينية الكلاسيكية على « التصويت » ، ولكنها فى العصر الوسيط تدل على « النجدة » . ولهذا ينبغى أن نتعلم كيف نقاوم الغريزة التى تدفعنا إلى تفسير كل عبارات النص بالمعنى الكلاسيكى أو المعنى العادى . والتفسير النحوى ، القائم على القواعد العامة للغة ينبغى أن يكمل بالتفسير التاريخى القائم على فحص كل حالة على حدة .

والمنهج يقضى بتعيين المعنى الخاص للكلمات فى الوثيقة ؛ ويقوم على بعض مبادىء بسيطة جداً :

١ — إن اللغة فى تطور مستمر من شأنه أن يفسدها . ولكل عصر لغته الخاصة التى ينبغى النظر اليها على أنها نظام خاص من الرموز والعلامات . وعلى هذا فإنه لفهم وثيقة ما ، ينبغى معرفة لغة العصر ، أعنى معنى الألفاظ والصيغ فى العصر الذى كتبت فيه الوثيقة . — ومعنى اللفظ يتعين بجمع المواضع التى استعمل فيها ، وسنجد دائماً أو غالباً موضعاً فيه باقى الجملة لا يدع شكاً فى المعنى المقصود حقاً[1] . وتلك مهمة المعاجم التاريخية مثل « كنز اللغة اللاتينية » *Thesaurus linguae latinae* أو معاجم دى كانج Du Cange ، ففى هذه الكشافات

---

(١) نجد نماذج عملية لهذه الطريقة فى كتاب *La trustis et l'antrustion royal* تأليف Deloche ، باريس سنة ١٨٧٣ ؛ وخصوصاً لدى فوستل دى كولانج : راجع خصوصاً الدراسات التى كتبها عن الكلمات : marca (ص٣٢٢ — ٣٠٦) ، mallas (ص ٣٧٢ — ٤٠٢) فى كتابه *Recherches sur quelques problèmes* ثم الكلمة alleu و portio فى كتابه l'alleu et le domaine rural (صفحات ١٤٩ — ١٧٠ ، ٢٣٤ — ٢٥٢ على التوالى) .

نجد أن الفقرة المخصصة لكل كلمة هي مجموعة من الجمل التي ترد فيها الكلمة مصحوبة باسم المؤلف ، مما يمكن من تحديد العصر .

فإن كانت اللغة ميتة بالنسبة إلى مؤلف الوثيقة ويكون قد نقلها من الكتب ، — كما هو الشأن في النصوص اللاتينية في نهاية العصر الوسيط — ، فيجب أن نحتاط إذ من الممكن أن تكون الكلمات مستعملة بمعنى اعتباطى ولم تختر إلا للتزويق والبديع : فمثلا كلمة Consul كان معناها « كونت » ، وكلمة Capite census بمعنى خاضع لضريبة الريع ، وكلمة agellus بمعنى الضيعة الكبيرة .

٢ — والاستعمال اللغوى يمكن أن يختلف من إقليم إلى آخر ، ولهذا ينبغى معرفة لغة الإقليم الذى كتبت فيه الوثيقة ، أعنى المعانى الخاصة المستعملة بها الألفاظ فى الأقاليم المختلفة .

٣ — ولكل مؤلف طريقته الخاصة فى الكتابة ، ولهذا يجب أن ندرس لغة المؤلف ، والمعنى الخاص الذى استعمل به الكلمات[١] . وتلك مهمة قواميس لغات المؤلفين ، مثل « قاموس يوليوس قيصر » *Lexicon Caesarianum* الذى وضعه موزل Meusel وجمع فيه كل المراجع التى استخدم فيها قيصر كل كلمة كلمة .

٤ — والتعبير يختلف معناه بحسب الموضع الذى يوجد فيه ، ولهذا ينبغى أن تفسر كل كلمة وكل جملة لا مفردة ، بل بحسب المعنى العام للفقرة (السياق) . وقاعدة السياق هذه[٢] هى قاعدة أساسية فى التفسير . وتقضى بأنه قبل أن استعمل

(١) يوجد عرض لهذه الطريقة نظرياً وعملياً فى كتاب « أبحاث فى بعض مشاكل التاريخ » *Recherches sur quelques problèmes d'histoire* لفوستيل دى كولانج (ص ١٨٩ — ٢٨٩) ، بشأن معلومات تاسيت عن الجرمان . أنظر خصوصاً فى الصفحات من ٢٦٣ إلى ٢٨٩ ، مناقشة الفقرة الشهيرة الخاصة بطريقة الألمان فى الزراعة .

(٢) يعرفها فوستيل دى كولانج هكذا : « ينبغى ألا نفصل كلمتين عن سياقهما ، وإلا فهذه هى الوسيلة للغلط فى معنييهما » (« الملكية الفرنجية » ص ٢٢٨ ، تعليق ١) .

جملة من نص أن أقرأ النص كله أولاً ، وتحظر التقاط الاقتباسات وإدراجها في عمل حديث ، أي التقاط شذرات من جمل منتزعة من فقرة لا ندري ما المعنى الخاص الذي لها فيها[1].

وهذه القواعد ، لو طبقت بدقة ، تؤلف منهجاً دقيقاً في التفسير ، لا يكاد يترك أي مجال للخطأ ، لكنه يقتضي إنفاق وقت هائل . فكأين من عمل إذا كان ينبغي أن نحدد لكل كلمة بعملية خاصة معناها في لغة العصر والبلد والمؤلف والسياق ! وهذا هو العمل الذي تقتضيه الترجمة الجيدة ، وقد تم بالنسبة إلى بعض المؤلفات القديمة ذات القيمة الأدبية العظيمة ؛ أما بالنسبة إلى جمهرة الوثائق التاريخية فيقتصر في الواقع العملي على عملية مختصرة .

وليست كل الكلمات على السواء خاضعة للتغيير في المعنى ، فالغالبية منها تحتفظ عند كل المؤلفين وفي كل العصور بمعنى مطرد تقريباً . ومن هنا يمكن الاكتفاء بدراسة التعبيرات التي بطبعها تتعرض لاتخاذ معاني متغيرة وهي :

١ — التعبيرات الجاهزة التي لما كانت قد ثبتت ، فإنها لا تتطور على نفس النحو الذي تتطور عليه الكلمات التي تتألف منها ، (٢) وخصوصاً الكلمات التي تدل على الأشياء المعرضة بطبعها للتطور : طبقات الناس (miles, colonus, servus) ، — النظم (conventus, justitia, judex) العرف (الملكية الوراثية المعفاة من كل التزام alleu والمنافع bénéfice ،

---

(١) هاهي ذي عبارة فوستيل في تنديده بهذا المسلك : « إني لا أتحدث عن العلماء المحصلين المزيفين الذين ينقلون عن اقتباسات غيرهم ولا يكلفون أنفسهم أكثر من أن يتحققوا هل الجملة التي رأوها مقتبسة توجد فعلاً في الموضع المشار إليه . وتحقيق الاقتباسات شيء مختلف تماماً عن قراءة النصوص ، وأحياناً يفضي كل منهما إلى نتائج تعارض النتائج التي يفضي إليها الآخر . (« مجلة المسائل التاريخية » سنة ١٨٨٧ ج ٦) . وراجع أيضاً (في كتابه ... *l'alleu* ص ١٧١ — ١٩٨) الدرس الذي أقنه لجلاسون Glasson ، إذ ناقش ٤٠ موضعاً درسها حسب سياقها لبيان أنه لا موضع منها يدل على المعنى الذي قال به جلاسون . وراجع رد جلاسون بعنوان: *Les Communaux et le domaine rural à l'époque franque* باريس سنة ١٨٩٠

والانتخاب élection) ؛ العواطف ؛ — والأشياء المستعملة فى الحياة اليومية . فمن المخاطرة أن نفترض معنى ثابتاً لكل هذه الكلمات وأشباهها ؛ ولابد من الاحتياط والتأكد من المعنى الذى أريد فهمها به فى سياقها .

وقال فوستيل دى كولانج : « إن لدراسات الكلمات أهمية بالغة فى علم التاريخ . فاللفظ الذى يفسر تفسيراً خطأ يمكن أن يكون مصدراً لأغلاط فاحشة »[١] . فلقد كفاه أن يطبق منهجياً نقد التفسير على مئات من الكلمات ليحدد دراسة عصر الميروفنجيين .

٤ — وبعد تحليل الوثيقة وتحديد المعنى الحرفى للجمل ، لا يكون المرء واثقاً بعد من الوصول إلى فكرة المؤلف الحقيقية . فربما يكون قد استعمل بعض التعبيرات بمعنى ملتو ، وهذا يقع لعدة أسباب متباينة كل التباين : المثل أو الرمز symbole ، allégorie — الفكاهة والتمويه ، — التعريض أو الإضمار ، — أو مجرد المجاز اللغوى (الاستعارة ، المبالغة ، التلميح)[٢] . فى كل هذه الأحوال ينبغى أن ننفذ ، من خلال المعنى الحرفى ، إلى المعنى الحقيقى الذى أخفاه المؤلف عن قصد تحت تعبير غير مطابق .

وهذه المسألة تحير منطقياً : إذ لا يوجد معيار خارجى ثابت لمعرفة المعنى الملتوى معرفة أكيدة . وجوهر التمويه ، وقد أصبح نوعاً أدبياً فى القرن التاسع عشر ، هو فى محو كل العلامات والدلائل التى قد تكشف عن المقصود . وفى

---

(١) وأصالة فوستل تنحصر كلها فى نقده للتفسير ؛ فهو لم يقم شخصياً بأى عمل فى النقد الخارجى . ونقده للأمانة والدقة عوقه احترامه لأقوال الأقدمين احتراماً بلغ حد الاعتقاد الساذج .

(٢) وتوجد صعوبة مماثلة لهذه فى تفسير القواعد التذكارية الرمزية ؛ إذ ينبغى عدم تفسيرها حرفياً . فداريوس فى تمثال بهستون يطأ بأقدامه الرؤساء المغلوبين ؛ وهذا تصوير مجازى . ومصغرات العصور الوسطى تصور أشخاصاً راقدين فى فراشهم وعلى رؤوسهم تيجان : وهذا رمز لرتبتهم ولم يرد المصور أن يقول إنهم يحتفظون بتيجانهم أثناء النوم !

الواقع العملى من المؤكد أن المؤلف لا يستخدم المعنى اللغوى إذا أراد أن يكون مفهوماً ، ولهذا فمن النادر أن نجـد المعنى الملتوى فى الوثائق الرسمية والرقاع والأخبار التاريخية . فنى هذه الأحوال كلها نجد أن الشكل العام للوثيقة يؤذن بافتراض أنها مكتوبة بالمعنى الحرفى .

وعلى العكس ينبغى أن نتوقع وجود معنى ملتو حينما لا يهم المؤلف أن يكون مفهوماً ، أو حينما يكتب لجمهور يمكنه أن يفهم تلميحاته ومضمراته ، أو لمريدين (دينيين أو أدباء) ينبغى عليهم أن يفهموا رموزه ومجازاته . وهذا هو الشأن فى النصوص الدينية ، والرسائل الخاصة ، وفى جميع الأعمال الأدبية ، وهى تؤلف شطراً كبيراً من الوثائق المتعلقة بالعصر القديم . ولهذا فإن فن إدراك وتحديد المعنى المختبىء فى النصوص كان يشغل دائماً مكانة عظيمة فى نظرية الهرمنوطيقا[٤] (هذه هى الكلمة اليونانية الدالة على نقد التفسير) ، وفى تأويل النصوص المقدسة والمؤلفين القدماء .

والطرق المستخدمة فى إيلاج المعنى الملتوى تحت المعنى الحرفى من التنوع والتوقف على ظروف فردية عديدة بحيث لا يمكن ردفن تحديدها إلى قواعد عامة. ولا يمكن إلا أن نكتفى بصياغة مبدأ كلى وهو : حينما يكون المعنى الحرفى غير معقول أو مضطرباً أو غامضاً ، أو منافياً لأفكار المؤلف أو للوقائع التى عرفها ، فينبغى أن نفترض وجود معنى ملتو .

ولتحديد هذا المعنى ينبغى اتخاذ نفس المسلك الذى سلكناه لتقرير لغة المؤلف . فنقارن المواضع التى توجد فيها العبارات التى نظن أن فيها معنى ملتوياً ، ابتغاء أن نجد موضعاً يمكن السياق فيه من حزر المعنى . ومن الأمثلة المشهورة

---

(١) قدم ا . بوك فى « دائرة معارف العلوم الفيلولوجية ومناهجها » جـ ٢١ سنة ١٨٨٦

A. Boeckh : *Encyclopaedie und Methodologie der Philologischen Wissenschaften.*

نظرية فى التفسير اقتصر ا . برنهيم على الإحالة إليها .

على هذا المسلك اكتشاف المعنى الرمزى لـ « الوحش » فى « رؤيا يوحنا »..
لكن لما كان لا توجد طريقة سليمة للحل ، فلا يحق للمرء أن يؤكد أنه اكتشف كل المقاصد الحقيقية أو كشف عن الإشارات التى يومىء إليها النص ، وحتى حين يعتقد الإنسان أنه وجد المعنى ، فيحسن به ألا يستخلص نتائج من تفسير هو بالضرورة حزرى .

وفى مقابل ذلك ينبغى أن يحذر الإنسان من تفقد معنى رمزى باستمرار كما فعل الأفلاطونيون المحدثون بمؤلفات أفلاطون ، وأنصار سويدنبورج بالكتاب المقدس . والناس قد أفلتوا اليوم من هذه المبالغة فى التأويل ، لكنهم ليسوا بمأمن من اتجاه مماثل هو السعى لإدراك إيماءات فى كل نص . وهذا اللون من البحث عن الإشارات الخفية ، ويقوم كله على الحزر ، قد يعطى المفسر ما يتملق أهواءه الذاتية ولكنه لا يقدم نتائج مفيدة للتاريخ .

٥ — فإذا وصلنا أخيراً إلى المعنى الحقيقى للنص انتهى التحليل الإيجابى. والنتيجة هى التمكن من معرفة تصورات المؤلف ، والصور التى كونها فى ذهنه والأفكار العامة التى بها امتثل العالم . وهكذا نصل إلى آراء ، ومذاهب ، ومعلومات . وهذه طبقة من المعلومات المهمة جداً التى يتألف منها مجموعة من العلوم التاريخية[١]: تواريخ الفنون التشكيلية والآداب ، — تاريخ العلوم ، — تاريخ المذاهب الفلسفية والأخلاقية ، علم الأساطير وتاريخ المذاهب (المسماة خطأً باسم العقائد الدينية ، إذ تدرس المذاهب الرسمية دون البحث فيما إذا كانت معتقدة أو لا) ، — تاريخ القانون ، تاريخ النظم الرسمية (بوصف أنه لا يبحث كيف كانت تطبق عملياً) ، — مجموع الخرافات والنقول traditions

(١) المنهج الخاص باستخراج معلومات الوقائع الخارجية من التصورات ، يؤلف جزءاً من نظرية البرهنة التركيبية — راجع الكتاب الثالث .

والآراء والتصورات الشعبية (التي تسمى تسمية غير دقيقة بـ « معتقدات ») ، التي يجمعها اسم « الفولكلور » .

وكل هذه الدراسات لا حاجة بها إلى النقد الخارجي للمصدر وإلى نقد التفسير وتقتضي درجة في الإعداد أقل من تاريخ الوقائع المادية ، ولهذا كانت أسرع في التكون منهجياً .

الفصل السابع

النقد الباطن السلبي للأمانة والدقة

١ — إن التحليل والنقد الإيجابي للتفسير لا ينفذان إلى العمل الباطن الذى قام به عقل مؤلف الوثيقة ولا يطلعاننا إلا على أفكاره وحدها ، ولا يعرفاننا مباشرة شيئاً عن الوقائع الخارجية . وحتى لو كان قد استطاع مشاهدتها ، فإن النص الذى قدمه لنا لا يدل إلا على كيفية تصوره لها ، لا كيف شاهدها فعلاً وعلى نحو أقل ماذا كانت حقاً . وما يعبر عنه المؤلف ليس بالضرورة ما كان يعتقده ، فلعله كذب ، وما اعتقده ليس بالضرورة هو ما حدث فعلاً ، فلعله أخطأ . هذه قضايا بينة ، ومع ذلك فإن أول نادرة طبيعية تصدر عنا تحملنا على أن نقبل كل قول وارد فى وثيقة على أنه صحيح ، ومعنى هذا الإقرار ضمنياً بأنه لا مؤلف كذب أو أخطأ ، ولا بد أن تكون قابلية الاعتقاد التلقائية هذه قوية جداً ، لأنها قائمة فينا رغم ما تدل عليه التجربة اليوميـة من أحوال من الخطأ والكذب لا تعد ولا تحصى .

والممارسة العملية حملت المؤرخين على التفكير لما أن وضعتهم أمام وثائق يناقض بعضها بعضاً ، فأدى هذا التعارض إلى وجوب الشك ، وبعد الفحص أدى إلى الإقرار بوجود الخطأ والكذب فى الوثائق ، وهكذا اقتضى الأمر بالضرورة قيام النقد السلبي ابتغاء نبذ الأقوال الواضحة الكذب أو الخطأ . بيد أن غريزة الثقة من القوة والثبات إلى حد أن منعت ، حتى أهل المهنة ، من تشييد النقد الباطن للأقوال على هيئـة منهج منظم ، كما فعلوا بالنسبة إلى النقد الخارجى للمصدر . فاقتصر المؤرخون فى أعمالهم ، بل وواضعو نظريات المنهج التاريخى[١]

(١) مثل P. de Smedt و Tardif و Droysen وحتى برنهيم Bernheim .

على آراء عامية وصيغ غامضة ، على العكس تماماً مما فعلوا بالنسبة إلى دقتهم فى نقد المصادر . ويكتفون بالبحث عما إذا كان المؤلف ، على وجه العموم ، كان معاصراً للوقائع ، وعما إذا كان شاهد عيان لها ، وعما إذا كان أميناً وحسن الاطلاع على الأخبار ، وعما إذا كان قد عرف الحقيقة أو عما إذا كان أراد أن يقولها ، وبالجملة يبحثون عما إذا كان المؤلف جديراً بالثقة (أو ثقةً) .

ومن المؤكد أن هذا النقد السطحى أفضل كثيراً من انعدام النقد ، وكان كافياً لإعطاء الذين مارسوه شعوراً بالتفوق لا مراء فيه . لكنه إنما هو فى منتصف الطريق بين قابلية الاعتقاد العامية وبين المنهج العلمى . فهنا كما فى كل علم ، ينبغى أن تكون نقطة الابتداء هى الشك المنهجى[1] . فكل ما لم يثبت بعد ينبغى أن يظل موقتاً موضوعاً للشك ، ولتوكيد قضية ما ينبغى تقديم الأسباب التى تبرر الاعتقاد بأنها صحيحة صادقة . فإذا طبق الشك المنهجى على أقوال الوثائق ، أصبح ارتياباً منهجياً .

فينبغى على المؤرخ قبلياً أن يرتاب فى كل أقوال المؤلف ، لأنه لا يدرى لعل قوله كذب أو خطأ . إن أقواله لا يمكن أن تكون أكثر من دعاوى . فإذا أضافها المؤرخ إلى حسابه هو الخاص وكررها باسمه ، ففى هذا إقرار ضمنى بأنه يعدها حقائق علمية . وهذه الخطوة الحاسمة لا يحق له القيام بها إلا لأسباب جيدة . لكن العقل الإنسانى فطر على أن يقوم بهذه الخطوة دون أن يتبين (راجع الكتاب الثانى ، الفصل الأول) . — ولا وسيلة أمام الناقد لحماية نفسه من هذا الميل الخطر غير وسيلة واحدة ، وهى أن لا ينتظر لنشك أن يضطره إلى ذلك التناقض القائم بين أقوال الوثائق ، بل عليه أن يبدأ أولاً بالشك . ويجب أن لا ينسى أبداً المسافة القائمة بين قول المؤلف ، أياً من كان ، وبين الحقيقة

---

(١) لما كان ديكارت قد نشأ فى عصر لم يكن التاريخ فيه غير ترديد الأخبار السابقة ، فإنه لم يجد ذريعة لتطبيق الشك المنهجى عليه ؛ ولهذا رفض أن يعترف بأن للتاريخ طابعاً علمياً . [راجع الملحق رقم ١ — المترجم] .

الثابتة علمياً ، وبهذا يحتفظ دائماً بالشعور التام بالمسئولية التى تقع على عاتقه حين يردد قولاً ورد فى وثيقة .

وحتى لو قدر المرء مبدئياً أن يمارس هــذا الارتياب المنافى للطبيعة ، فإنه يميل بغريزته إلى التخلص منه بأسرع ما يستطاع . فالحركة الطبيعية هى أن يقوم بنقد المؤلف كله فى مجموعه أو على الأقل نقد الوثيقة بكاملها ، والتقسيم إلى طائفتين : النعاج على اليمين ، والـكباش على اليسار ، المؤلفين الجـديرين بالثقة أو الوثائق الجيدة فى جانب ، والمؤلفين المرتاب فيهم أو الوثائق السقيمــة فى جانب آخر . وبعد أن يستنفد المرء كل ما لديه من قوة الارتياب ، يردد بغير نقاش كل أقوال « الوثيقة الجيدة » . فيوافق على الارتياب فى سويداس Suidas أو ايموان Aimoin فــكلاهما يدعو إلى الريبة ، لـكن يصدق كل ما قاله ثوكيديدس أو جرجوار دى تور[١] . ونطبق على المؤلفين الإجراءات القضــائية التى تقسم الشهود إلى شهود عدول وشهود زور : فإذا ما وافقنا على شاهد ، التزمنا بالأخذ بكل أقواله ، ولا يجرؤ المرء على الشــك فى شىء من أقواله إلا إذا كانت لديه أسباب خاصة تدعو إلى ذلك . ويميل المرء بغريزته إلى الدفاع عن المؤلف الذى قال عنه إنه ثقة ، وينتهى إلى القول ، كما فى المحاكم ، بأن « عبء الدليل » يقع على عاتق المنـكر لشهادة مقبولة[٢] .

---

(١) وفوستيل دى كولانج نفسه لم يكن بريئاً من هذا الضعف . فبمناسبة خطبة نسبها جريجوار دى تور إلى الأمبراطور كلوفيس يقول : « ولا شك فى أنه لا يمكن توكيد أن هــذه الـكلمات قد قيلت حقاً . لـكن ينبغى أيضاً ألا نؤكد بجسارة ضــد جريجوار دى تور أنها لم تقل — والموقف الأحكم هو الإقرار بصحة نص جريجوار » (« الملـكية الفرنجيــة » ص ٢٦) . الموقف الأحكم ، أو بالأحرى الموقف العلمى الوحيد هو أن نقول إننا لا نعرف شيئا من أقوال كلوفيس ، لأن جرجوار نفسه لم يعرفها .

(٢) وقد وجدنا واحداً من أبرز مؤرخى العصر القديم خبرة بالنقد ، وهو ادورد ماير فى كتابه « نشأة اليهودية » ، هله سنة ١٨٩٦ ، قد استند إلى هذه الجهة القضائية الغريبة لصالح الأقوال الواردة فى سفر « نحميا » . وبوشيه لوكلير Bouché-Leclercq ، فى دراسة ممتازة عن « حكم سلوقس الثانى كالينيكوس والنقد التاريخى » ، « مجلة جامعات الجنوب » =

ويزداد الأمر اختلاطاً بسبب العبارة : «صحيح» Authentique المستعارة من لغة القضاء ، وهى لا ترجع إلا إلى المصـــدر ، لا إلى المضمون . فالقول بأن وثيقة ما «صحيحة» لا يعنى إلا أن مصدرها وثيق ، لا أن مضمونها صحيح دقيق لـكن الصحة تولد شعوراً بالإقدام يهيىء المرء لقبول المضمون دون مناقشة . فالشك فى أقوال وثيقة صحيحة يبدو عليه رائحة الادعاء ، أو على الأقل يعتقد المرء أنه مضطر إلى انتظار ظهور أدلة قاطعة قبل «تجريح» شهادة المؤلف : والمؤرخون أنفسهم يستخدمون هـــذه العبارة المستعارة من لغة الفقه والقضاء استعارة لا محل لها .

ولا بد من مقاومة هـــذه النوازع الغريزية بطريقـــة منهجية . فالوثيقة (وبالأحرى مجموع مؤلفات الـكاتب) لا تؤلف كلا ، بل تتألف من عدد كبير جداً من الأقوال المستقلة ، وكل منها يمكن أن تـكون كاذبة أو زائفة بينما باقى أقواله أمينة أو دقيقة (أو العكس) ، ما دام كل قول منها هو ثمرة عملية يمكن أن تـكون غير صحيحة بينما الأخرى صحيحة . ولهـذا لا يكفى فحص الوثيقة «فى جملتها» ، بل ينبغى فحص كل قول وارد فيها ، فـ «النقـــد» لا يمكن أن يتم بدون «تحليل» .

وهكذا فإن النقد الباطن يفضى إلى قاعدتين عامتين :

(١) الحقيقة العلمية لا تتقرر بمجرد الشهادة . فلتوكيد قضية ما ينبغى أن

= أبريل — يونيو سنة ١٨٩٧ ، يبدو أنه يميل — كرد فعل ضد الإفراط فى النقد عند نيبور Niebuhr ودرويزن Droysen — إلى نظرية مماثلة ، قال : خوفاً من الوقوع فى اللاأدرية وهى بمثابة انتحار بالنسبة الى النقد — أو فى الهوى الفردى ، ينبغى على النقد التاريخى أن يولى بعض النقد الشهادات التى لا يستطيع ضبطها ، إذا كانت لا تتنافى مع شهادات أخرى ذات قيمة مساوية » . وبوشيه لا يكد على حق ضد المؤرخ الذى « بعـد أن يجرح كل الشهود ، يدعى لنفسه الحق فى أن يستبدل نفسه بهم وأن يرى بأعينهم شيئاً آخر مختلفاً عما شاهدوه هم » . لـكن حينما لا تـكون « الشهادات » كافية للتعريف علميا بواقعة ، فالموقف السليم الوحيد هو « اللاأدرية » ، أى الإقرار بالجهل ؛ وليس من حقنا تجنب هـذا الإقرار بدعوى أن الصدفة قضت على الوثائق التى تتناقض مع هذه الشهادات .

نستند إلى أسباب خاصة لاعتقاد أنها صحيحة صادقة . فمن الممكن فى بعض الأحوال أن يكون توكيد المؤلف سبباً كافياً ، لكن لا يمكن معرفة ذلك مقدماً . فالقاعدة إذن هى أن نفحص كل قول للتأكد من أنه من النوع الذى ينطوى على سبب كاف لتصديقه .

(٢) ونقد الوثيقة لا يمكن أن يتم جملةً . بل القاعدة ينبغى أن تكون : تحليلها إلى عناصرها لاستخلاص كل الأقوال المستقلة التى تتألف منها وفحص كل منها على حدة . وفى كثير من الأحوال نشاهد أن الجملة الواحدة تحتوى على عدة أقوال ، لهذا ينبغى فصلها بعضها عن بعض لنقد كل منها على حدة . ففى عقد البيع مثلاً ينبغى أن نميز التاريخ والمكان والبائع والمشترى والسلعة والثمن وكل شرط من شروط العقد .

والنقد والتحليل يتمان عملياً فى وقت واحد ، ويمكن — إلا فيما يتصل بالنصوص ذات اللغة الصعبة — أن يتما فى وقت واحد مع التحليل والنقد الخاصين بالتفسير . فحالما تفهم العبارة ، تحلل وينقد كل عنصر من عناصرها .

ومعنى هذا أن النقد يتألف منطقياً من عدد هائل من العمليات . فإذا وصفناها بالتفصيل اللازم من أجل فهم تركيبها وأسباب وجودها ، فإننا نعطيها مظهر عملية فيها من البطء ما يجعل من غير الميسور الوفاء بها عملياً . وهذا هو الأثر الذى لا مفر منه والذى يحدثه كل وصف بالقول لفعل مركب عملياً . قارن مثلاً الزمن اللازم لوصف حركة المسابقة ولتنفيذها ، وقارن طول النحو والقاموس بسرعة القراءة . فالنقد ، ككل فن عملى ، يقوم على التعود على بعض الأفعال ، وأثناء التعلم ، وقبل أن تتمكن العادة ، يضطر المرء إلى التفكير فى كل فعل على حدة قبل أدائه وتفصيل الحركات : ولهذا تؤدى كلها ببطء وعناء ، أما إذا تمكنت العادة ، فإن الأفعال — وقد أصبحت غريزية غير مشعور بها — تصبح سهلة سريعة. فلا يقلق القارىء إذن من بطء عمليات النقد ، فسنرى فيما بعد أنها ستكون موجزة فى الممارسة العملية .

٣ — وها هو ذا النحو الذى عليه تتبدى مشكلة النقد . فإذا كان لدينا قول صادر عن رجل لم نره يعمل ، وقيمة القول إنما تتوقف على الطريقة التى عمل بها ، فعلينا أن نتبين هل العمليات التى قام بها قد قام بها على الوجه الصحيح الدقيق . — ووضع المشكلة نفسه يدل على أنه ليس فى المستطاع الطمع فى حل مباشر نهائى ، إذ تنقص البينة الجوهرية ، وهى الطريقة التى عمل بهـا المؤلف . ولهذا فإن النقد يتوقف عند حـلول غير مباشرة وموقتة ، و يقتصر على تقديم بيانات تقتضى معالجة نهائية .

والغريزة الطبيعية تدفع إلى الحـكم على قيمة الأقوال تبعاً لصورتها . فيخيل إلى المرء أنه يتبين لأول نظرة ما إذا كان المؤلف أميناً أو ما إذا كانت الرواية دقيقة . وهذا ما يسمى بـ « لهجـة الأمانة » أو « انطباع الشعور بالحقيقة » . وهو انطباع لا يكاد من الممكن مقاومته ، لـكنه مع ذلك وهم . فليس ثم معيار خارجى للأمانة ولا للدقة . « ولهجة الأمانة » هى مظهر الاقتناع ، والخطيب والممثل والـكذاب المعتاد على الـكذب أقدر على الظهور بهذا المظهر وهم يكذبون من الرجل المتردد حينما يقول ما يعتقده . فقوة التوكيد لا تدل دائماً على قوة الاقتناع ، بل على المهارة أو الوقاحة[١] . وكذلك نجد أن وفرة التفاصيل والتدقيق فى ذكرها ، وإن تركا أثراً حاداً فى نفوس القراء غير المدربين ، فإنهما لا يضمنان دقة الوقائع[٢] ، ولا يخبران إلا عن خيال المؤلف حين يكون أميناً ، أو وقاحته

---

(١) و « مذكرات » الـكاردينال دى رتز De Retz تقدم مثلا بارزاً على هـذا ، وهو حكاية الأشباح التى لقيها رتز وتورن Turenne . وقد بين ناشر هذه المذكرات ، ضمن مجموعة « كتاب فرنسا الـكبار » وهو ا . فييه A. Feillet (ج ١ ص ١٩٢) أن هذه الحـكاية المروية بحماسة ، كلها كذب من أولها إلى آخرها .

(٢) ومن الأمثلة الجيدة على التأثير الذى تحدثه رواية مفصلة — أسطورة نشـأة رابطة القاطعات السويسرية الثلاث الأولى Ligue (جسلر Gessler والمتحالفين فى جروتلى Grütli) ، فقد صنع هـذه الأسطورة تشودى Tschudi فى القرن السادس عشر ، وأصبحت كلاسيكية منذ مسرحية « ڤلهلم تل » للشاعر الألمانى شـلر ، وأصبح من الصعب انتزاعها من العقول . راجع :

Rilliet : *Origines de la Confédération Suisse*, Genève, 1869, in-8.

حين لا يكون أميناً . والمرء يميل أن يقول عن رواية مفصلة : « إن أموراً كهذه لا تخدع » نعم ! إنها لا تخدع ، لكنها تنتقل بسهولة جداً من شخص إلى آخر ، ومن بلد إلى بلد ومن زمان إلى زمان . — وعلى هذا فليس ثم أى طابع خارجى لوثيقة يمكن أن يعفى من نقدها .

إن قيمة قول المؤلف تتوقف على الظروف التى عمل فيها فحسب . وليس أمام النقد من وسيلة غير أن يفحص هذه الظروف . لكن لا محل لتمثلها كلها ، بل تكفى الإجابة عن سؤال واحد : هل كان عمله صحيحاً ، أو لا ؟ — وهذا السؤال يمكن معالجته من ناحيتين :

(ا) فنحن نعرف غالباً عن طريق نقد المصدر الظروف العامة التى عمل فيها المؤلف . ومن المحتمل أن بعضها أثر فى كل عملية من العمليات الجزئية التى قام بها . لهذا ينبغى أن نبدأ بدراسة المعلومات التى لدينا عن المؤلف وعن كتابة الوثيقة ، مهتمين بالبحث فى عادات المؤلف ومشاعره ومركزه الشخصى ، أو فى ظروف كتابته لها — عن كل الدوافع التى يمكن أن تكون قد مالت به إلى العمل عملاً غير صحيح ، أو على العكس إلى العمل بصحة وافرة . ولتبين هذه الدوافع الممكنة ينبغى توجيه الانتباه اليها مقدماً . والمسلك الوحيد هو إذن وضع ثبت أسئلة questionnaire عام عن أسباب عدم الصحة ، ثم تطبيقه على الظروف العامة التى كتبت فيها الوثيقة لاكتشاف الظروف التى عسى أن تكون قد أدت إلى عدم الصحة فى العمليات وإلى إفساد النتائج . لكننا لا نحصل بهذه الوسيلة — حتى فى أفضل الظروف مواتاة وهى التى تكون فيها ظروف صدور الوثيقة معروفة تماماً — إلا على إشارات عامة غير كافية للنقد ، لأنه ينبغى أن يعمل عمله فى كل قول جزئى .

(ب) ونقد الأقوال الجزئية لا يمكن أن يتم إلا بعملية واحدة ، تتسم بالمفارقة العجيبة ، وهذه العملية هى : دراسة الظروف الكلية لتأليف الوثائق .

فالمعلومات التى لا نحصل عليها من الدراسة العامة للمؤلف ، يمكن الحصول عليها من معرفة العمليات الضرورية للعقل الإنسانى ، لأنها لما كانت كلية ، فيجب أن توجد فى كل حالة جزئية . فنحن نعرف ما هى الأحوال التى يميل فيها الإنسان عامة إلى تغيير الوقائع عن قصد أو تشويهها . فعلينا إذن أن نفحص ، بالنسبة إلى كل قول ، هل أنشىء فى حالة من تلك الأحوال التى يمكن أن نتوقع فيها — وفقاً لعادات الإنسانية عامة — أن تكون العملية فيها غير صحيحة . والمسلك العملى هو وضع ثبت أسئلة عن الأسباب المعتادة لعدم الصحة .

وهكذا نجد أن النقد كله يرجع إلى وضع ثبتى أسئلة والإجابة عنها : أحدهما لتمثل الظروف العامة لتأليف الوثيقة مما تنتج عنها الدوافع العامة للارتياب أو للثقة ، والثانى لتمثل الظروف الخاصة بكل قول ، مما تنتج عنها الدوافع الخاصة للارتياب أو الثقة . وهـذا الثبت المزدوج من الأسئلة يجب أن يوضع مقدماً بحيث يوجه فحص الوثيقة عامة بطريقة منهجية ، وكذلك فحص كل قول خاص . ولما كان هذا الثبت المزدوج واحـداً بالنسبة إلى كل الوثائق ، فمن المفيد وضعه مرة واحدة وإلى الأبد .

٤ — وثبت الأسئلة النقدى يتضمن سلسلتين من الأسئلة ، تناظران سلسلتين من العمليات التى بها تتألف الوثيقة . ونقد التفسير يعرفنا فقط بما أراد المؤلف أن يقوله ، ويبقى أن نحدد : (ا) ما اعتقده فعلاً ، إذ يمكن ألا يكون أميناً ؛ (ب) وما عرفه فعلا ، إذ يمكن أن يكون قد أخطأ . — ولهذا يمكن التمييز بين نقد الأمانة وهدفه معرفة ما إذا كان مؤلف الوثيقة لم يكذب ، وبين نقد الدقة وهدفه معرفة ما إذا كان لم يخطىء .

ومن النادر جـداً فى الواقع العملى أن نكون فى حاجة إلى أن نعرف ماذا اعتقد المؤلف . فاللهم إلا إذا قمنا بدراسة خاصة لطباعه ، لا يعنينا المؤلف مباشرة لأنه ليس إلا وسيطاً للوصول إلى الوقائع الخارجية التى رواها . وهدف النقد هو تحديد ما إذا كان المؤلف قد تمثـل هذه الوقائع بدقة . فإذا كان قد أعطى

معلومات غير دقيقة ، فيستوى أن يكون قد فعل ذلك كذباً أو خطأ : وتتعقد العملية دون داع ولا فائدة إذا بحثنا فى التمييز بين كلا النوعين . ولهذا نقلما نجد فرصة لممارسة نقد الأمانة على حدة ، ويمكن اختزال العمل بأن نجمع فى ثبت أسئلة واحد كل دوافع عدم الدقة . لكن الأوضح أن نعرض فى سلسلتين منفصلتين الأسئلة التى ينبغى أن نضعها .

والسلسلة الأولى من الأسئلة تفيد فى البحث عما إذا كان ثم دافع للارتياب فى أمانة القول . فنتساءل هل كان المؤلف فى ظرف من شأنه أن يميل بالمرء عادة إلى عدم الأمانة . ويجب أن نبحث ماهى هذه الظروف ، بالنسبة إلى مجموع الوثيقة بوجه عام ، وبالنسبة إلى كل قول بوجه خاص . والجواب تقدمه التجربة . فكل كذبة ، صغيرة كانت أو كبيرة ، سببها القصد الخاص عند المؤلف لإحداث تأثير خاص فى قارئه . وهكذا يرد ثبت الأسئلة إلى ثبت بالمقاصد التى يمكن أن تدفع المؤلفين عادة إلى الكذب . وها هى ذى الأحوال الأكثر أهمية :

(الحالة الأولى) أن يحاول المؤلف أن يجتلب لنفسه منفعة عملية ، ويريد أن يخدع القارىء للوثيقة لدفعه إلى القيام بعمل أو صرفه عنه ، فيقدم عن قصد معلومات كاذبة : وفى هذه الحالة نقول إن المؤلف كان له مصلحة فى الكذب وتلك حالة معظم الوثائق الرسمية . وحتى فى الوثائق التى لم تحرر بدافع عملى ، فإن كل قول مغرض يمكن أن يكون كاذباً . ولتحديد الأقوال المتهمة ، ينبغى أن نتساءل : ماذا كان يمكن أن يكون هدف المؤلف عامة وهو يكتب الوثيقة كلها وبخاصة وهو يحرر كل قول من الأقوال التى تتألف منها الوثيقة . لكن ينبغى أن نقاوم ميلين طبيعيين . — أحدهما أن نبحث عن مصلحة المؤلف فى الكذب ومعنى هذا أن نبحث عن المصلحة التى ستكون لنا نحن لو كنا فى مكانه ، بل يجب على العكس من ذلك أن نتساءل عن المصلحة التى اعتقد هو نفسه أنها له وينبغى أن نتلمسها فى ميوله ومثله العليا . — والميل الآخر هو أن نحسب فقط

حساب المصلحة الفردية للمؤلف ، بل ينبغى على العكس أن نتوقع أن يكون المؤلف قد أعطى معلومات كاذبة لمصلحة جماعية . وتلك إحدى صعوبات النقد . فالمؤلف عضو فى عدة جماعات معاً : الأسرة ، الإقليم ، الوطن ، الفرقة الدينية ، الحزب السياسى ، الطبقة الاجتماعية ، وهذه الجماعات تتعارض مصالحها أحياناً ، فينبغى أن نعرف كيف نميز الجماعة التى يتشيع لها أكثر من غيرها والتى كان يعمل لها .

(الحالة الثانية) أن يكون المؤلف فى موقف أرغمه على الكذب . وهذا يقع فى كل الأحوال التى يكون فيها فى حاجة إلى كتابة وثيقة وفقاً للقواعد أو العادات ، فيجد نفسه فى ظروف مضادة فيما يتعلق بنقطة ما ، لهذه القواعد أو تلك العادات ، فكان عليه حينئذ أن يؤكد أنه عمل فى ظروف عادية ، وهكذا يصرح تصريحاً كاذباً عن كل النقط التى لم يكن فيها متفقاً مع القواعد . ففى كل محضر تقريباً بعض الكذب الخفيف فيما يتعلق باليوم أو الساعة أو المكان أو عدد الحاضرين أو أسمائهم . وكلنا شاهدنا بأنفسنا ، إن لم نكن شاركنا فعلا فى بعض هذه التزويرات الصغيرة . لكننا ننسى هذا كثيراً حينما يتعلق الأمر بنقد وثائق الماضى . فطابع الصحة فى الوثيقة يسهم فى إحداث الوهم ، وبالغريزة نجعل كلمة « صحيح » مرادفة لكلمة « أمين » . والقواعد الجامدة المفروضة على تحرير كل وثيقة صحيحة تبدو ضماناً للأمانة ، ولكنها فى الواقع تدفع إلى الكذب لا فيما يتعلق بأساس الوقائع ، ولكن فى الظروف الجانبية . فتوقيع الشخص على وثيقة يمكن أن نستنتج منه أنه صدق عليها ، لا أنه كان حاضراً فعلاً فى الوقت الذى تذكر فيه الوثيقة أنه حضره .

(الحالة الثالثة) أن يكون المؤلف يستشعر عطفاً أو كراهية لجماعة من الناس (أمة ، حزب ، فرقة ، إقليم ، مدينة ، أسرة) أو لمجموع من المذاهب أو المؤسسات (دين ، فلسفة ، فرقة سياسية) حمله على تشويه الوقائع ابتغاء أن يعطى فكرة حسنة عن أصدقائه ، وسيئة عن خصومه . وتلك اعتبارات عامة

تؤثر فى كل أقوال المؤلف ، وهى من الوضوح بحيث أن الأقدمين أطلقوا عليها أسماء (studium, odium) ، ومنذ العصر القديم كان من الشائع عند المؤرخين أن يتباهوا بأنهم تجنبوا هذا وذاك (أى التحيز مع أو ضد) .

(الحالة الرابعة) أن يكون المؤلف قد انساق وراء غرور فردى أو جماعى فكذب ابتغاء تمجيد شخصه أو الجماعة التى ينتمى اليها . وقال ما اعتقد أن من شأنه أن يحدث فى القارىء تأثيراً ينطوى على ما يؤكد أنه هو أو بنى جلعته كانوا ذوى مناقب جليلة . ولهذا ينبغى أن نتساءل ما إذا كان قوله قد دفع اليه هذا الغرور . لكن يجب ألا نتصور غرور المؤلف وفقاً لغرورنا نحن أو غرور معاصرينا . فالغرور لا يستهدف فى كل زمان ومكان نفس الأهداف ، ولهذا ينبغى أن نبحث عن هدف غرور المؤلف ، فلعله إنما كذب ابتغاء أن ينسب لنفسه (أو لقومه) أفعالاً تبدو فى نظرنا نحن شائنة . فشارل التاسع تباهى كذباً وزوراً بأنه هو الذى حضّر لمذبحة سانت بارتلمى . على أنه يوجد دافع كلى إلى الغرور ، هو الرغبة فى الظهور بمظهر من هو فى مرتبة رفيعة وأنه يلعب دوراً خطيراً . ولهذا ينبغى دائماً أن نرتاب فى القول الذى ينسب إلى المؤلف ، أو الجماعة التى ينتمى اليها ، مكانة عظيمة فى الدنيا[1] .

(الحالة الخامسة) أن يكون المؤلف قد أراد تملق الجمهور أو على الأقل أراد أن يتجنب صدمه ، فتراه يعبر عن العواطف والأفكار المتفقة مع أخلاق جمهوره أو البدع السائد عنده ؛ وحتى لو كان هو شخصياً ذا عواطف وأفكار مخالفة ، فإنه يشوه الوقائع ابتغاء تكييفها مع أهواء جمهوره وأحكامه السابقة . والأنماط الأوضح لهذا النوع من الكذب نجدها فى أشكال الرسميات ؛ والعبارات الشعائرية ؛ والتصريحات التى يقتضيها « الاتيكيت » ؛ والخطب الرسمية ؛ وصيغ المجاملة . والأقوال التى ترد فيها تدعو إلى الشك بحيث لا يمكن أن نستخلص

---

(١) فى « الاقتصاديات الملكية » لسلى Sully ومذكرات الكاردينال دى رتز Retz أمثلة عجيبة على الكذب الصادر عن الغرور .

منها أى معلومات عن الوقائع المذكورة فيها . وإننا لنشاهد ذلك فيما يتصل بالصيغ المستعملة فى هذا العصر كل يوم ، ولكننا ننسى ذلك غالباً أثناء نقد الوثائق ، خصوصاً فيما يتعلق بالعصور التى لم يبق لدينا عنهـا غير وثائق نادرة . فلا يخطر ببال أحد منا أن يبحث عن المشاعر الحقيقية لإنسان فى توكيدات الاحترام التى يكتبها فى خاتمة رسائله . ومع ذلك فقد اعتقد زمناً طويلا فى تواضع بعض رجال الكهنوت فى العصور الوسطى لأنهم فى يوم انتخابهم يبدأون برفض الوظيفة معلنين أنهم لا يستحقونها ؛ لكن تبين بعد حين ، بواسطة المقارنة ، أن هذا الرفض كان مجرد صورة شكلية من صور اللياقة . ولا يزال يوجد من بين العلماء المحصلين من يبحث فى الصيغ الديوانية التى يستعملها كتاب أحـد الأمراء عن معلومات عن تقواه وكرمه ، كما فعل البندكتيون فى القرن الثامن عشر[1] .

ولتبين أقوال المجاملة واللياقة هذه ينبغى القيام بدراستين شاملتين : إحداهما تتناول المؤلف لمعرفة أى جمهور يخاطبه ، إذ يوجد فى البلد الواحد فى العادة أنواع عديدة من الجمهور موضوع بعضها فوق بعض أو إلى جوار بعض ، ولكل منها ناموسه الأخلاقى أو الأدبى ؛ والدراسة الثانية تتناول الجمهور لمعرفة بأى نوع من نواميس الأخلاق والآداب يدين .

(الحالة السادسة) أن يكون المؤلف قد حاول تملق الجمهور بحيل أدبية ، فشوه الوقائع لجعلها أجمل حسب تصوره للجمال . لهذا ينبغى أن نبحث عن مثل المؤلف الأعلى أو المثل الأعلى عند رجال عصره من أجل الارتياب فى الجمل التى

---

(١) وفوستيل دى كولانج نفسه إنساق وراء البحث فى صيغ النقوش المكتوبة على شرف الأباطرة عن دليل على حب الشعوب للنظام الإمبراطورى . قال : « لنقرأ النقوش ، فستجد أن الشعور المتجلى فيها هو دائماً شعور عرفان الجميل وتحقق المصلحة ... أنظر مثلا مجموعة أورلى Orelli . فالتعبيرات الأكثر شيوعاً فيها ... » — وتعداد ألقاب التوقير المعطاة للأباطرة تنتهى بهذه الكلمة الجامعة : « وسيكون من سوء العلم بالطبيعة الإنسانية أن يعتقد المرء أنه ليس ثم فى هذا كله غير التملق » .

إن هذا ليس تملقاً أيضاً ، بل مجرد شكليات .

شوهت وفقاً لهذا المثل الأعلى . لكن من الممكن أن نتبين الأنواع المعتادة فى التشويه الأدبى . — فالتشويه الخطابى هو أن ننسب إلى الأشخاص مواقف وأعمالا وعواطف وخصوصاً كلمات نبيلة ؛ وهذا ميل طبيعى لدى الشباب الذى يبدأون فى ممارسة فن الكتابة ولدى الكتاب نصف المتبربرين : وهذا عيب مشترك عن إخباريى العصر الوسيط[١] . — والتشويه الملحمى يجمّل الحكاية بإضافة تفاصيل جذابة مشوقة ، وخطب يدعى أن ناساً ألقوها ، وأرقام ، وأحياناً أسماء أشخاص ؛ وهذا التشويه خطر لأن التفاصيل الدقيقة توهم الصدق[٢] . — والتشويه الدرامى هو حشد الوقائع ابتغاء زيادة قوتها الدرامية وذلك بأن تركز على لحظة واحدة أو شخص واحد أو جماعة واحدة وقائع مشتتة . وهذا هو ما يسمى « جعل الشيء أكثر حقاً من الحقيقة » . وهذا أخطر أنواع التشويه ، ونجده عند المؤرخين الفنانين وعند هيرودوت وتاسيت والإيطاليين فى عصر النهضة . — والتشويه الغنائى lyrique يبالغ فى وصف عواطف المؤلف وأصدقائه وانفعالاتهم ، لكى تظهر قوية شديدة ؛ وينبغى أن نحسب حسابه فى الدراسات التى تدّعى استخلاص « نفسية » الشخص .

والتشويه الأدبى قليل التأثير على وثائق المحفوظات archives (وإن كنا نجدها فى معظم رقاع chartes القرن الحادى عشر) ، لكنه يغير فى النصوص الأدبية تغييراً عميقاً ، بما فى ذلك رواية المؤرخين .

والميل الطبيعى يتجه إلى الاعتقاد فيما يقوله الكتاب الموهوبون أكثر من غيرهم ، وقبول القول المعروض فى قالب جميل أسهل من قبول غيره . لهذا ينبغى للناقد أن يدفع هذا الميل بأن يطبق هذه القاعدة المتسمة بالمفارقة وهى أنه يجب

---

(١) وسوجيه Suget فى كتابه « حياة لويس السادس » نموذج لهذا النوع .

(٢) والمثل الواضح على هذا : تشودى فى كتابه الأخبار السويسرية
Tschudi : *Chronicon Helveticum*.

أن نعد القول أدعى إلى الارتياب كلما كان أكثر تشويقاً من الناحية الفنية[١] وينبغى الارتياب فى كل رواية جذابة جداً أو درامية جداً ، فيها يتخذ الأشخاص مواقف نبيلة أو يبدون عواطف عنيفة جداً .

وهذه السلسلة الأولى من الأسئلة تفضى إلى نتيجة موقتة هى تمييز الأقوال التى قد يصدف أن تكون كاذبة .

٥ — والسلسلة الثانية من الأسئلة تفيد فى الفحص عما إذا كان ثم دافع إلى الارتياب فى دقة القول: هل وجد المؤلف فى ظرف من الظروف التى تسوق الإنسان إلى الخطأ ؟ — وكما فى مسألة الأمانة ، علينا أن نبحث عن هذه الظروف عامة بالنسبة إلى مجموع الوثيقة ، وخاصة بالنسبة إلى كل قول وارد فيها .

والخبرة العملية المستفادة من العلوم المتكونة تعرفنا ماهى ظروف المعرفة الدقيقة بالوقائع. وليس ثم غير مسلك علمى واحد لمعرفة واقعة ما ، هو « الملاحظة » ؛ لهذا ينبغى أن يعتمد كل قول ، مباشرة أو بطريق غير مباشر ، على ملاحظة ، وأن تكون هذه الملاحظة قد تمت على وجه صحيح .

ويمكن وضع ثبت الأسئلة الخاصة بدوافع الخطأ ابتداءً من التجربة التى تبين لنا الأحوال المعتادة لوقوع الخطأ .

(الحالة الأولى) أن يكون المؤلف فى موضع يسمح له بملاحظة الواقعة وأنه خيل إليه أنه لاحظها فعلا ؛ لكن منعه من ذلك دافع باطن لم يكن على شعور به : هلوسة ، أو وهم ، أو حكم سابق . ولا فائدة (كما أنه أيضاً من غير الممكن) من تحديد : أى دافع من هذه الدوافع هو الذى أثر ؛ بل يكفى أن نتبين هل المؤلف قد حُمل على إساءة الملاحظة . — وليس من الممكن أن نتبين أن قولا

---

(١) أرسطوفانس وديموستينس مثلان بارزان على القدرة التى لدى الكتاب الكبار على شل النقد وإحداث البلبلة فى معرفة الوقائع . ولم يعترف صراحة بافتقارهما إلى الأمانة إلا عند نهاية القرن التاسع عشر .

خاصاً قد كان نتيجة هلوسة أو وهم . وقصارى ما نستطيع هو أن نصل ، فى بعض الأحوال القصوى ، إلى معرفة أن المؤلف له ميل عام إلى مثل هذه الألوان من الخطأ ، معرفة ذلك إما بما لدينا من معلومات عنه أو بإجراء مقارنات .

وأسهل من ذلك إمكان تبين أن قولا ما كان نتيجة حكم سابق préjugé إذ نستطيع أن نجد فى حياة المؤلف أو مؤلفاته آثار الأحكام السابقة préjugés السائدة لديه ، فينبغى بالنسبة إلى كل قول خاص التساؤل عما إذا كان هذا القول صادراً عن فكرة سابقة فى ذهن المؤلف عن الناس أو عن نوع معين من الوقائع . وهذا البحث يتطابق جزئياً مع البحث عن دوافع الكذب : فالمصلحة ، والغرور ، والعطف ، والكراهية تحدث أحكاماً سابقة تغير الحقيقة كالكذب المقصود . فيمكن إذن الاقتصار على الأسئلة التى وضعناها من قبل لمعرفة أمانته . لكن ينبغى أن نضيف سؤالا واحداً وهو : هل المؤلف ، وهو يصوغ القول ، لم يَنسق دون شعور إلى تحريفه لأنه كان يجيب عن سؤال ، وتلك حال كل الأقوال الحاصلة من التحقيقات والاستجوابات والمساءلات . وحتى بخلاف الأحوال التى يحاول فيها المسئول أن يعمل على إرضاء السائل بأن يجيب بما يعتقد أنه يرضيه ، فإن كل سؤال هو بنفسه يوحى بالجواب ، أو على الأقل يفرض ضرورة إدخال الوقائع فى إطار مرسوم مقدماً ، رسمه شخص يشاهدها . فلا بد إذن من إخضاع كل قول حاصل عن سؤال لنقد خاص بأن نتساءل ماذا كان السؤال الموضوع وأى حكم سابق يمكن أن يكون قد ولّده فى عقل من كان عليه أن يجيب عنه .

(الحالة الثانية) أن يكون المؤلف فى موضع لا يسمح له بالملاحظة . والخبرة العملية المستفادة من العلوم تعلمنا ما هى شرائط الملاحظة الصحيحة . فالملاحظ يجب أن يكون فى وضع يسمح له بأن يرى بالدقة ، وبدون أية مصلحة عملية أو أية رغبة فى الوصول إلى نتيجة معلومة أو أية فكرة سابقة عن النتيجة . ويجب أن يسجل مشاهداته فوراً ، وبنظام محدد للتسجيل ، وأن يحدد منهجه

بالدقة . وهذه الشروط ، الواجب توافرها فى علوم الملاحظة ، لا يحققها مؤلفو الوثائق كلها باستمرار .

فمن غير المفيد إذن أن نتساءل هل كان ثم مجال لعدم الدقة ، لأن ثم مجالا دائماً لذلك (وهذا هو ما يميز الوثيقة من الملاحظة) . وعلينا إذن أن نتلمس الأسباب الواضحة للخطأ فى ظروف الملاحظة : هل كان الملاحظ فى موضع لم يكن يستطيع منه أن يرى جيداً أو يسمع (مرءوس يدعى رواية المداولات السرية التى جرت فى مجلس رؤساء) ، — وهل تحول انتباهه فسها باضطراره إلى الفعل (مثلا فى ميدان المعركة) ، أو أهمل لأن الوقائع التى كان عليه أن يشاهدها لم تكن تهمه ، — وهل افتقر إلى خبرة خاصة أو إدراك عام لفهم الوقائع ، — وهل أساء تحليل انطباعاته وخلط بين وقائع متمايزة . وخصوصاً ، ينبغى أن نتساءل متى سجل مارأى أو سمع . فتلك هى النقطة الرئيسية ، ذلك أن الملاحظة الدقيقة الوحيدة هى تلك التى تسجل بمجرد وقوعها ، وهذا هو المسلك الذى يراعى فى العلوم المكونة ، والانطباع الذى لم يسجل إلا فيما بعد يعد مجرد ذكرى ، معرضة للاختلاط فى الذاكرة بذكريات أخرى . و « المذكرات » — التى كتبت بعد الوقائع بعدة سنوات ، وأحياناً عند نهاية حياة المؤلف — قد أدخلت فى التاريخ أخطاء لا تعد ولا تحصى . ولذا ينبغى أن نتخذ قاعدة هى أن ننظر إلى « المذكرات » بارتياب خاص ، وعلى أنها وثائق من الدرجة الثانية على الرغم من تبديها بمظهر الشهادات المعاصرة .

(الحالة الثالثة) أن يؤكد المؤلف وقائع كان فى استطاعته أن يلاحظها ، لكنه لم يكلف نفسه عناء مشاهدتها . فعن كسل أو إهمال أعطى معلومات تخيلها بالتخمين ، أو بمجرد الصدفة ، معلومات كاذبة زائفة . وهذا السبب من أسباب الخطأ شائع جداً وإن لم نفكر فيه كثيراً ، ويمكن تبينه فى كل الأحوال التى اضطر فيها المؤلف ، لملء الإطار ، أن يحصل على معلومات لا تهمه كثيراً . ومن هذا القبيل الإجابات عن الأسئلة التى توجهها السلطات (ويكفى أن نشاهد

كيف تم فى هذه الأيام التحقيقات الرسمية) ، والروايات المفصلة عن المراسم أو المراسيم العامة . فهناك إغراء شديد لتحرير الرواية وفقاً للبرنامج المعلوم مقدماً، أو وفقاً للاجراءات المعتادة فى المراسم وكم من محاضر جلسات من كل نوع نشرها مخبرون لم يحضروها ! ويظن ، بل يعتقد يقيناً أن ثمت خيالات من هذا النوع لدى إخباريى العصر الوسيط[١] . فالقاعدة إذن هى أن نرتاب فى الروايات المنطبقة على الصيغ الرسمية كل الانطباق .

(الحالة الرابعة) أن تكون الواقعة المروية من طبعها ألا يمكن أن تعرف بالملاحظة وحدها : بأن تكون واقعة خفية (مثل أسرار الحياة الزوجية) . إنها واقعة تعبر عن حالة باطنة لا يمكن أن تشاهد : عاطفة ، دافع ، تردد باطن ومن هذا النوع كذلك الواقعة الجماعية الواسعة الانتشار أو الطويلة البقاء ، مثل فعل مشترك فى جيش بأكمله ، أو عرف مشترك فى شعب بأسره أو فى قرن ، أو عدد إحصائى حاصل عن جمع عدة وحدات ؛ أو حكم عام على خلق شخص أو جماعة أو عرف أو حادثة . فتلك هى جمل من الملاحظات أو نتائج لها : ولم يستطع المؤلف أن يحصل عليها إلا بطريق غير مباشر ، مبتدئاً بمعطيات ملاحظات أعدتها عمليات منطقية ، أو تجريد ، أو تعميم ، أو برهنة ، أو حساب . فينبغى هنا وضع سؤالين : هل يبدو أن المؤلف عمل وفقاً لمعطيات غير كافية ؟ وهل عمل فى هذه المعطيات عملاً غير صحيح ؟

أما فيما يتعلق بعدم الصحة الذى يرتكبه المؤلف فيمكن أن تكون لدينا معلومات عامة ؛ ويمكن بفحص عمله أن نشاهد كيف عمل ، وهل أحسن التجريد والبرهنة والتعميم ، وأى غلط ارتكب . — ولتقدير قيمة المعطيات ينبغى نقد كل قول على حدة : وينبغى أن نتمثل الظروف التى وجد فيها المؤلف وأن نتساءل هل استطاع أن يزود نفسه بالمعطيات اللازمة لما أدلى به من أقوال . ولا بد من أخذ

---

(١) مثل رواية انتخاب أوتون الأول فى كتاب « أعمال أوتون » *Gesta Ottonis* ليفيتوكند Witukind

الخيطة فى كل الأرقام الضخمة وكل الأوصاف المتعلقة بالعرف عن شعب من الشعوب ؛ فمن المحتمل أن يكون المؤلف قد حصل على أرقامه عن طريق عملية تخمينية للتقدير (وهى حالة معتادة فيما يتصل بتقدير عدد المحاربين أو القتلى فى المعارك) ، أو عن طريق جمع أرقام جزئية ليست كلها صحيحة ؛ ومن المحتمل أيضاً أن يكون قد سحب إلى شعب بأسره وأمة بكاملها وعصر بتمامه ما ليس صحيحاً إلا بالنسبة إلى مجموعة صغيرة عرفها[١].

٦ — وهاتان السلسلتان الأوليان من الأسئلة عن الأمانة والدقة فى أقوال الوثيقة تفترضان أن المؤلف شاهد الواقعة بنفسه . وهـذا شرط مشترك فى الملاحظات فى كل العلوم المتكونة . أما فى التاريخ فإن قلة الملاحظات المباشرة ، حتى لو تمت على نحو ناقص ، قلة شديدة بحيث يضطر المؤرخ إلى استخدام وثائق لا يرضى أى علم آخر أن يلجأ إلى مثيل نوعها[٢]. فلنأخذ بالصدفة أية رواية ، حتى لو كانت رواية معاصر ، فسنجد أن الوقائع التى شاهدها المؤلف لا تؤلف أبداً غير جزء من مجموع هذه الرواية . وفى كل الوثائق تقريباً نجد أن العدد الأكبر من الأقوال لا يصدر عن المؤلف مباشرة ، بل هو ترديد لأقوال الغير . والقائد ، حتى وهو يروى أخبار المعركة التى قادها ، لا يروى ملاحظاته التى قام بها هو ، بل ملاحظات وأقوال ضباطه ، فروايته إذن فى قسم كبير منها « وثيقة من الدرجة الثانية »[٣].

---

(١) مثلا الأرقام عن السكان والتجارة وثروة البلاد الأوربية التى قدمها سفراء البندقية فى القرن السادس عشر ، وأوصاف عادات الجرمان وتقاليدهم التى نجدها فى كتاب « جرمانيا » لتاسيت Tacite .

(٢) ومن الشائق أن نفحص ماذا عسى أن يبقى من التاريخ الرومانى أو تاريخ الميروفنجيين لو اقتصرنا على الوثائق التى تروى مشاهدات مباشرة .

(٣) ومن هذا يتبين لماذا لم نحدد ولم ندرس على حدة « الوثيقة التى من الدرجة الأولى » ذلك أن السؤال قد أسىء وضعه نتيجة ما يجرى عليه المؤرخون . فالتمييز ينبغى أن يتعلق بالأقوال لا بالوثائق . فليست الوثيقة هى التى من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة ، بل القول =

ولنقد قول من الدرجة الثانية[١] ، لا يكفى أن نفحص الظروف التى عمل فيها مؤلف الوثيقة : فإن هذا المؤلف لم يعد غير أداة للنقل ؛ والمؤلف الحقيقى للقول هو من أتى بالخبر أو المعلومات . ولهذا ينبغى تغيير ميدان النقد ، وأن نتساءل هل مؤلف الخبر أو المعلومات قد عمل على النحو السليم ؛ وإذا كان هذا قد تلقى الخبر أو المعلومات عن غيره ، — وهذه الحالة هى الأكثر شيوعاً ، فينبغى أن نرتفع من وسيط إلى وسيط بحثاً عن أول من صدر عنه القول وأن نتساءل هل عمل على نحوٍ سليم .

وهذا البحث عن الشاهد الأصلى ليس غير معقول من الناحية المنطقية ؛ فجاميع الروايات العربية القديمة تعطى أسانيد الرواية . لكننا فى الواقع العملى نفتقر دائماً تقريباً إلى معلومات عن السند تصعد بنا إلى الشاهد الأصلى ؛ فتظل الشاهدة مجهولة الصاحب . هنالك يقوم سؤال هام وهو : كيف يمكن نقد قول مجهول صاحبه ؟ ولا يتعلق الأمر فقط بـ « وثائق مجهولة الصاحب » تحريرها العام من عمل شخص مجهول ؛ بل يمتد الأمر أيضاً إلى مؤلف معلوم فيما يتعلق بكل قول على حدة يظل صاحبه مجهولاً .

والنقد يعمل بتمثل ظروف عمل المؤلف ؛ فإن كان القول مجهول المؤلف فقد خرج من يد النقد تقريباً ، ولا يبقى أمامه إلا أن يفحص الظروف العامة للوثيقة . — فمن الممكن أن نفحص : هل هناك طابع مشترك لكل الأقوال الواردة فى الوثيقة ، يدل على أنها كلها صادرة عن أشخاص عندهم نفس الأحكام السابقة أو نفس الوجدانات ؟ وفى هذه الحالة « تتلون » الرواية التى أخذ بها

= ومايسمى « وثيقة من الدرجة الأولى » يتألف دائماً تقريباً فى بعض أجزائه من أقوال من الدرجة الثانية عن وقائع لم يعرفها المؤلف نفسه . وتسمى « وثيقة من الدرجة الثانية » الوثيقة التى لا تشتمل على شىء من الدرجة الأولى ، مثل مؤلفات تيتيوس ليفيوس Tite Live ؛ لكن هذه التفرقة من العموم بحيث لا تكفى لإرشاد نقد الأقوال .

(١) [من الدرجة الثانية de seconde main أى غير صادرة عن مشاهدة مباشرة قام بها الراوى ، بل منقولة عن غيره] .

المؤلف ؛ فرواية هيردوت ذات لون أثيني ولون دلفي . ويجب بالنسبة إلى كل واقعة من الوقائع المذكورة في هذه الرواية أن نتساءل عما إذا لم تشوهها المصلحة أو الغرور أو الأحكام السابقة السائدة في الجماعة التي ينتسب إليها . — ويمكن أيضاً أن نتساءل ، دون أن ننظر في المؤلف ، هل كان ثم دافع إلى التحريف ، أو بالعكس دافع للملاحظة الدقيقة ، مشترك بين كل أهل العصر أو أهل الإقليم الذي وقعت فيه الملاحظة : فمثلا ، ما هي وسائل الاستعلام والأحكام السابقة الشائعة عند اليونان فيما يتعلق بالاسقوزيين Scythes في عصر هيرودوت ؟

وأكثر هذه المباحث العامة فائدة تلك التي تتعلق بانتقال الأقوال المجهولة الأصحاب ، وهو ما يسمى باسم « المنقول » tradition . فكل قول من الدرجة الثانية لا قيمة له إلا بمقدار ما يردد مصدراً ؛ وكل ما نضيفه يعد تحريفاً ينبغي نبذه ؛ وكذلك نجد أن كل المصادر الوسطى لا قيمة لها إلا كنتيجة عن القول الأصلي الصادر مباشرة عن ملاحظة . والنقد في حاجة إلى أن يعرف هل هذه النقول المتوالية قد حافظت على القول الأصلي أو حرّفته ؛ وخصوصاً هل المنقول الذي سجلته الوثيقة كان مكتوباً أو شفوياً . فالكتابة تقيد المنقول وتجعل نقله أميناً ؛ وعلى العكس نجد أن القول الشفوي يظل انطباعاً خاضعاً للتحريف في ذاكرة المشاهد نفسه ، باختلاطه بانطباعات أخرى ؛ وبمروره شفوياً بوسطاء يحرف في كل نقل[1] ؛ ولما كان تحريفه راجعاً إلى دوافع شتى ، فإنه ليس من الممكن تقويم التحريف ولا تقديره .

والنقل الشفوي فيه بالطبع تحريف مستمر ؛ ولهذا فإنه لا يعتد في العلوم المتكونة إلا بالنقل المكتوب . وليس لدى المؤرخين داع صريح لكي يسلكوا على نحو آخر غير هذا المسلك، على الأقل حينما يتعلق الأمر بتقرير واقعة جزئية . لهذا ينبغي أن نبحث في الوثائق المكتوبة عن الأقوال الواردة بطريق

---

(١) ويقل التحريف بالنسبة إلى الانطباعات المعبر عنها بعبارة منتظمة التركيب أو مثيرة كالشعر والأمثال والحكم .

النقل الشفوى حتى نضعها موضع الارتياب . ومن النادر أن أكون على بينة مباشرة يقينية ، فإن المؤلفين الذين يستقون من المنقول الشفوى لا يصرحون بذلك[١] . فلم يبق غير مسلك غير مباشر : هو أن يكون ثمة نقل مكتوب ، فنوقن حينئذ بأن الواقعة لم يكن من الممكن أن تصل إلى المؤلف إلا بنقل شفوى ولهذا ينبغى أن نتساءل : هل فى ذلك العصر وفى تلك الجماعة من الناس كان من المعتاد تسجيل الوقائع التى من هذا النوع كتابةً ؟ فإن كان الجواب بالسلب فمعنى هذا أن الواقعة وردت إلينا عن منقول شفوى .

وأبرز صور المنقول الشفــوى — الأسطورة légende . وتنشأ فى جماعات الناس التى لا وسيلة عندهم للنقل غير الــكلام ، كالجماعات المتبربرة أو الطبقات القايلة الثقافة ، كالفلاحين والجنود . هنالك نرى جماع الوقائع ينتقل شفوياً و يتخذ شكلا أسطورياً . وفى بداية كل شعب نجد عصراً أسطورياً فى اليونان ، وروما ، ولدى كل الشعوب الجرمانية والسلافية نجد أن أقدم الذكريات للشعب تؤلف طبقة من الأساطير . وفى العصور المتمدينة يستمر الشعب محافظاً على أسطورته الشعبية فيما يتصل بالحوادث التى تبهر خياله[٢]. والأسطورة légende هى المنقول الشفوى الخالص .

---

(١) يتجه المرء أحياناً إلى ذلك عن طريق « شكل » الجملة ، حينما نجد فى ثنايا حكايات مفصلة من الواضح أن أصلها خرافى -- نجد عبارة موجزة ذات أسلوب كأسلوب أصحاب الحوليات ، مما يكشف عن أنها منقولة عن وثيقة مكتوبة . وهذا ما وقع عند تيتيوس ليفيوس Tite Live (راجع *Nitsch : Die römische Annalistik* ، ليبتسك سنة ١٨٧٣) وعند جريجوار دى تور (راجع Loebell : *Gregor von Tours*, 1868) .

(٢) إن الحوادث التى تبهر خيال الشعب وتنتقل بالأسطورة ليست فى العادة الحوادث التى تبدو لنا أكثر الحوادث أهمية . — وأبطال « أناشيد الفعال » chansons de geste لا يكاد التاريخ يعرف عنهم شيئاً — والأناشيد الملحمية البريتونية bretons تتعلق ، لا بالأحداث التاريخية الكبرى ، كما أوهمت اعتقاد ذلك مجموعة فيلماركيه Villemarqué ، بل الحوادث المحلية الغامضة . والأمر كذلك بالنسبة إلى الساجات Sagas (الأساطير الشعبية الملحمية) الاسكندناوية ، فمعظم حوادثها تتعلق بمنازعات بين أهالى القرى فى أيسلنده أو الاوركاد Orcades

وحتى لو خرج الشعب من عصره الأسطورى بتقييد الوقائع كتابة ، فإن المنقول الشفوى لا يتوقف ، لكن ميدانه يضيق : فيقتصر على الوثائق غير المسجلة ، سواء أكانت أسراراً بطبعها ، أو لم يكلف الناس أنفسهم مشقة تسجيلها : الأفعال الباطنة والكلمات وتفصيلات الأحداث . وتلك هى النوادر *anecdotes* ، وقد سميت باسم «اسطورة المتمدينين» . وتتألف، مثل الأسطورة، من ذكريات غامضة وإشارات وتفسيرات خاطئة وتخيلات من كل نوع وأصل تتناول أشخاصاً أو أحداثاً .

والأساطير والنوادر ليست فى الواقع غير معتقدات شعبية ، منسوبة اعتباطاً إلى أشخاص تاريخيين ، وتؤلف جزءاً من « الفولكلور » ، لا من التاريخ[١] . لهذا ينبغى الاحتراز من إغراء النظر إلى الأسطورة على أنها مزيج من الوقائع الصحيحة والأغلاط ، يمكن أن نستخرج منه بالتحليل « شذرات » من الحقيقة التاريخية . فالأسطورة تؤلف كتلة لعل فيها بعض الحقيقة ، ويمكن أيضاً تحليلها إلى عناصرها ؛ لكن ليست لدينا أية وسيلة لتمييز ماصدر عن الواقع مما صدر عن الخيال . إنها ، على حد تعبير نيبور Niebuhr « سراب أحدثه شيء غير منظور وفقاً لقانون انكسار مجهول » .

وأبسط عمليات التحليل هى أن ننبذ من الرواية الأسطورية التفاصيل التى تبدو مستحيلة أو خارقة للعادات ، أو متناقضة أو غير معقولة ، وأن نحتفظ بالباقى المعقول على أنه تاريخى . فعلى هذا النحو سار البروتستنت العقليون فى معالجتهم للروايات الواردة فى « الكتاب المقدس » ، فى القرن الثامن عشر . وهذا شبيه بصنيع من يبتر من حكايات العفاريت الجوانب العجيبة فيها ، أو يلغى القط المنتعل ليجعل من مركيز كاراباس شخصاً تاريخياً . — وهناك مسلك أبرع ولكنه لا يقل خطراً عن الأول ، وهو أن نقارن بين مختلف الأساطير لنستخلص

---

(١) نظرية الأسطورة هى من الأجزاء المدروسة جيداً فى النقد . وبرنهيم فى كتابه المذكور (ص ٣٨٠ — ٣٩٠) يلخصها جيداً ويعطى ثبتاً بالمراجع عنها .

منها الأساس التاريخى المشترك . — وجروت[1] Grote ، فيما يتصل بالنقول اليونانية ، أثبت أن من المستحيل أن نستخلص من الأسطورة ، بأية عملية كائنة ما كانت ، معلومات مؤكدة[2] . وينبغى الإذعان للنظر إلى الأسطورة على أنها نتاج خيال الشعب ؛ ويمكن أن نجد فيها تصورات الشعب ، لا الوقائع الخارجية، التى شارك فيها . وهكذا فإن القاعدة ينبغى أن تكون نبذ كل قول مصدره الأسطورة ؛ ولا يتعلق الأمر فقط بالروايات ذات «الشكل» الأسطورى ؛ فالرواية ذات المظهر التاريخى المصنوعة من معطيات الأسطورة ، مثل الفصول الأول فى ثيوكيديدس ، يجب أيضاً اطراحها .

وفى حالة النقل المكتوب ينبغى أن نبحث هل المؤلف ردد مصدره دون تغيير . وهذا البحث يدخل فى نقد المصادر[3] ، بالقدر الذى به نستطيع المقارنة بين النصوص . لكن إذا اختفى المصدر ، فلا يبقى ممكناً غير النقد الباطن . فينبغى أن نتساءل أولا هل كان فى وسع المؤلف أن يحصل على معلومات دقيقة ، وإلا كانت أقواله عديمة القيمة — ثم ينبغى أن نبحث ، بوجه عام ، هل كان من عادته تحريف مصادره وفى أى اتجاه ، وخصوصاً فى كل قول من الدرجة الثانية ، هل يبدو هذا القول ترديداً دقيقاً أو مرتباً arrangé . ويمكن تبين ذلك من الشكل : بأن تكون القطعة بأسلوب غريب عن أسلوب باقى الوثيقة — فهذا يؤذن بأن هذه القطعة مأخوذة عن وثيقه سابقة . وكلما كان النقل أكثر انطباقاً ، كانت القطعة أكبر قيمة ، لأنها لا تتضمن من المعلومات الصحيحة غير تلك التى كانت فى مصدرها .

---

(١) « تاريخ اليونان » ترجمة فرنسية ، ج ٢ . ويمكن أيضاً النظر فى مقدمة رينان لكتابه « تاريخ شعب اسرائيل » ج ١ ، باريس سنة ١٨٨٧ .

(٢) لكن هذا لم يمنع نيبور من أن يصنع من الأسطورة الرومانية — المتعلقة بالنزاع بين الأعيان وعامة الشعب — بناء كان من الواجب هدمه ، ولا كورتيوس Curtius — بعد جروت بعشرين عاماً — من البحث عن وقائع تاريخية فى الأسطورة اليونانية .

(٣) راجع ما قلناه من قبل ، فى ص ٦٧ وما تليها .

٧ — وعلى الرغم من كل هذه الأبحاث فإن النقد لا يصل أبداً إلى تحديد أوضاع كل المعلومات بحيث نعرف عن كل واقعة من كان مشاهدها ، أو من قيدها . ففى معظم الأحوال نرى أن النتيجة هى أن القول قد بقى مجهول القائل .

وها نحن أولاء قد أصبحنا أمام واقعة شاهدها من لا نعرف ؛ ولا ندرى أيضاً كيف شاهدها ، ولا متى قيدها من قيدها ولا كيف قيدها . وليس ثم علم آخر يقبل وقائع فى مثل هذه الظروف ، دون ضابط ممكن ، ومع فرص للخطأ لا تعد ولا تحصى . بيد أن التاريخ يمكن أن يفيد منها ، لأنه لا حاجة به — كسائر العلوم — إلى الوصول إلى وقائع من الصعب التحقق منها .

وفكرة « الواقعة » إذا ما حددت بدقة ، ترجع إلى حكم إيجابى عن الواقع الخارجى . والعمليات التى نصل بها إلى هذا الحكم تتفاوت صعوبة ، وفرص الخطأ تتفاوت فى المقدار وفقاً لطبيعة الوقائع المشاهدة ولدرجة التدقيق التى يراد إعطاؤها للصيغة . والكيمياء وعلم الحياة فى حاجة إلى إدراك وقائع دقيقة وحركات سريعة ، وأحوال عابرة ، وقياسها بأرقام دقيقة . والتاريخ يمكن أن يعمل فى وقائع أكثر غلظاً ، وقائع باقية أو واسعة الانتشار جداً (وجود عرف ، أو شخص ، أو جماعة أو شعب) ، يعبر عنها بكلمات غامضة ليس فيها مقياس دقيق . ففى ما يتعلق بهذه الوقائع الأسهل جداً فى الملاحظة لا يتشدد التاريخ كثيراً فى شروط الملاحظة . ويعوض عن نقص وسائل الاستعلام بميله إلى الاكتفاء بالمعلومات السهلة التحصيل .

والوثائق لا تقدم إلا وقائع أسيئت مشاهدتها ، عرضة لإمكان الكذب أو الغلط على أنحاء عدة . لكن ثمت وقائع يصعب جداً معها الكذب أو الغلط والسلسلة الأخيرة من الأسئلة التى يجب أن يضعها النقد لنفسه تهدف إلى تمييز الوقائع التى من المحتمل جداً أن تكون صحيحة لأنها لا تتعرض لإمكان التحريف إلا نادراً جداً جداً ، تمييزها وفقاً لطبيعة الوقائع . ونحن نعرف بوجه عام أنواع

الوقائع التى فى هذه المرتبة ، فيمكن إذن وضع ثبت أسئلة عام ، يطبق على كل حالة جزئية فى الوثيقة ، بأن نتساءل هل تدخل فى إحدى الأحوال المقدرة :

(الحالة الأولى) أن تكون الواقعة من شأنها أن تجعل الكذب غير محتمل . فالمرء يكذب لإحداث تأثير ، لكن لا يكون ثم داع إلى الكذب فى مسألة يعتقد فيها أن كل تأثير كاذب هو لا فائدة منه أو أن كل كذب لن يؤتى أثراً . فلمعرفة هل كان المؤلف فى مثل هذه الحالة — هنالك أسئلة كثيرة يضعها المرء لنفسه :

١ — هل القول يؤدى إلى عكس الأثر الذى أراد المؤلف إحداثه ؟ هل هو مضاد للمصلحة أو الفرد أو العواطف أو الذوق الأدبى — التى لدى المؤلف أو الجماعة التى ينتمى اليها ؟ أو إلى الرأى الذى سعى لبثه ؟ هنالك تكون الأمانة محتملة . بيد أن هذ المعيار صعب الاستعمال ، ولقد أسىء استعماله على نحوين : أن يؤخذ على أنه اعتراف ماليس فى الواقع إلا مباهاة (مثل شارل التاسع لما صرح بأنه هو الذى رتب مذبحة سانت بارتلمى) ، أو يوثق — دون فحص — بما يقوله آثينى من ذم للآثينيين ، أو ما يقوله بروتستنتى يتهم بروتستنت آخرين . على أنه من الممكن أن يكون لدى المؤلف عن مصلحته أو شرفه فكرة تختلف تماماً عن فكرتنا نحن[1] ، أو يمكن أن يكون قد أراد الزراية بمواطنين من فريق معارض أو بمن هم على دينه ولكنهم من شيعة أخرى . لهذا ينبغى قصر هذا المعيار على الأحوال التى نعرف فيها بالدقة ما هو الأثر الذى اعتقد المؤلف أنه خليق بأن يحدثه وما هى الجماعة التى كان يحفل بها .

٢ — هل الواقعة المذكورة كانت معروفة جيداً للجمهور إلى درجة أنه حتى

(١) راجع ما قلناه من قبل ص ١٢٩ .

لو حاول المؤلف الكذب لمنعه من ذلك اليقين بأن كذبه سيفتضح ؟ وهذه حالة الوقائع التي من السهل تحقيقها ، وهي الوقائع المادية القريبة في الزمان والمكان والطويلة المدى والمدة ؛ خصوصاً إذا كان من مصلحة الجمهور مراقبتها وضبطها . لكن الخوف من المراقبة والضبط ليس إلا معوقاً موقوتاً ، تعاكسه المصلحة في كل النقاط التي للمؤلف دافع إلى الخداع فيها . وهذا الحذف يتفاوت تأثيره في القول ، فيؤثر تأثيراً شديداً في المثقفين الماديين الذين يتصورون جمهورهم بوضوح ، وتأثيراً ضعيفاً في العصور المتبربرة — في النفوس الشديدة الانفعالات[1] . لهذا ينبغي قصر هذا المعيار على الأحوال التي نعرف فيها كيف تصور المؤلف جمهوره وهل حسب حسابه .

٣ — هل الواقعة المذكورة مما لا يكترث له المؤلف ، بحيث لم يكن لديه أدنى داعٍ لتحريفها ؟ وتلك حالة الوقائع العامة ، والعرف ، والمؤسسات ، والموضوعات ، والأشخاص الذين يذكرهم المؤلف عرضاً . فالرواية ، حتى لو كانت كاذبة ، لا يمكن أن تتألف من أكاذيب فقط ؛ فالمزيف ، لوضع وقائعه في إطارها المكاني ، يحتاج إلى أن يحيطها بظروف دقيقة . وهذه الوقائع لم تكن تهمه ، وكان الناس جميعا في عصره يعرفونها . لكنها بالنسبة إلينا مفيدة ومؤكدة ، لأن المؤلف لم يحاول أن يخدعنا .

(الحالة الثانية) أن تكون الواقعة من شأنها أن تجعل الخطأ أمراً غير محتمل . ومهما كثرت احتمالات الخطأ ، فإن ثمت وقائع من «الضخامة» بحيث يصعب النظر إليها عن عرض ، أي النظر إليها نظراً خطأ ؛ لهذا ينبغي أن نتساءل : هل الواقعة كان من السهل مشاهدتها ؟

---

(١) كثيراً ما يقال : « إن المؤلف ما كان يجرؤ على أن يكتب هذا لو لم يكن حقاً » — هذه الحجة لا يمكن تطبيقها على الجماعات القليلة الحظ من المدنية . فقد جرؤ لويس الثامن على أن يقول إن يوحنا العديم الأرض قد أدانه حكم أتباعه .

(١) — هل بقيت مدة طويلة جداً بحيث أمكنه أن يراها مراراً (مثل أثر تاريخى أو رجل أو عرف أو حادث استمر مدة طويلة) ؟ — (٢) هل كانت واسعة الانتشار جداً بحيث رآها كثير من الناس (معركة ، حرب ، عرف شائع عند شعب بأسره) ؟ — (٣) هل عبر عنها بعبارات عامة بحيث تكفى الملاحظة السطحية لإدراكها (وجود إنسان ، أو مدينة ، أو شعب ، أو عرف) ؟ وهذه الوقائع الغليظة هى التى تؤلف الجزء الراسخ من المعرفة التاريخية .

(الحالة الثالثة) أن تكون الواقعة من شأنها ألا تؤكد إلا إذا كانت صحيحة . فالمرء لا يؤكد أنه رأى أو سمع واقعة غير متوقعة ومضادة لعاداته إلا إذا اضطر إلى الإقرار بها تحت ضغط الملاحظة. فالواقعة التى تبدو غير محتملة أبداً فى نظر من يرويها أوفر حظاً من إمكان أن تكون صحيحة . لهذا ينبغى أن نتساءل هل الواقعة المذكورة تتناقض مع الأفكار الأخرى التى تملأ ذهن المؤلف ؟ وهل هى ظاهرة من نوع مجهول للمؤلف ، أو فعل أو عرف يبدو له غير مفهوم ؟ وهل هى مما يتجاوز عقل المؤلف (مثل أقوال المسيح فى « الأناجيل » أو أجوبة جان دارك على أسئلة المحققين معها أثناء نظر قضيتها) . — لكن ينبغى أن نحترز من الميل إلى الحكم على آراء المؤلف وفقاً لآرائنا نحن : فحينما يتحدث الناس المتادون على اعتقاد العجائب ، عن الوحوش والمعجزات والسحرة فإن هذه الأمور ليست فى نظرهم وقائع غير متوقعة ، وعلى هذا فلا ينطبق هذا المعيار الذى اتخذناه .

٤ — وها نحن أولاء قد بلغنا الغاية من هذا الوصف لعمليات النقد . وقد أطلنا فيه لأنه كان ينبغى أن نصف واحدة بعد أخرى عمليات تتم فى الواقع العملى معاً . وها نحن أولاء نذكر الآن كيف يجرى العمل فى الواقع .

إذا كان النص ذا تفسير متنازع عليه ، فإن الفحص ينقسم إلى فعلين : الفعل الأول يتلخص فى قراءة النص لتحديد معناه قبل السعى لاستخراج

أية معلومات منه ، والدراسة النقدية للوقائع المتضمنة فى الوثيقة تؤلف الفصل الثانى .
وفيما يتصل بالوثائق ذات المعنى الواضح البين ، — فيما عدا المواضع ذات المعنى المختلف ، فهذه ينبغى أن تدرس على حدة ، — يمكن من أول قراءة أن نشرع فى الفحص النقدى .

فنبدأ بجمع معلومات عامة عن الوثيقة والمؤلف ، مع الحرص على البحث عن الظروف التى ربما أثرت فى إنتاج الوثيقة : العصر ، المكان ، الغاية ، حوادث التأليف ، — الحالة الاجتماعية ، الوطن ، الحزب، الشيعة أو الأسرة ، المصالح ، الوجدانات ، الأحكام السابقة ، الاستعمالات اللغوية المعتادة ، طرائق العمل ، وسائل الاعلام والاستعلام ، الثقافة ، مواهب المؤلف أو معايبه ، كيفية نقل الوقائع والشكل الذى يتم عليه هذا النقل . وكل هذه المعلومات نجد نقد المصدر قد هيأها وأعدها ، وتجمع باتباع ثبت الأسئلة النقدى العام عقلياً ، لكن ينبغى هضمها سابقاً ، فثم حاجة إلى أن تكون حاضرة فى الذهن طوال المدة التى تستغرقها عمليات النقد .

فإذا ما أخذنا هذه الأهبة ، شرعنا فى نقد الوثيقة . فكلما تقدمنا فى القراءة نقوم بتحليل عقلى ، ونقضى على كل تركيبات المؤلف ، ونستبعد كل صوره الأدبية ، ابتغاء الوصول إلى الواقعة التى ينبغى صياغتها بلغة بسيطة دقيقة . وبهذا نتحرر من الاحترام الفنى artistique ومن الخضوع لأفكار المؤلف مما كان من شأنه أن يجعل النقد مستحيلاً .

فإذا حللت الوثيقة على هذا النحو انحلت إلى سلسلة طويلة من تصورات المؤلف وأقواله فى الوقائع .

وفيما يتصل بكل قول نتساءل :هل كان ثمت فرص للكذب أو الخطأ ، أو فرص استثنائية للأمانة أو الدقة ؟ متابعين ثبت الأسئلة النقدى الذى وضعناه للأحوال الجزئية . وينبغى أن نجعل هذا الثبت حاضراً فى الذهن باستمرار . أجل

إنه سيبدو فى أول الأمر عبثاً ، بل منطوياً على حذلقة ، لكن نظراً إلى تطبيقه أكثر من مائة مرة على صفحة واحدة من صفحات الوثيقة فإنه سينتهى بأن يصبح غير مشعور به ، فحين يقرأ النص ، تبدو دفعة واحدة كل دواعى الارتياب أو الثقة ، مجتمعة فى انطباع كلى .

وهكذا يصبح التحليل وتصبح مسائل النقد غريزية ، فيكتسب الإنسان - نهائياً مسلكاً عقلياً تحليلياً منهجياً مرتاباً لا يوقر شيئاً مقدماً ، وهذا المسلك هو المسمى عادة باسم مستتر هو «الحس النقدى» وما هو إلا عادة النقد اللاشعورية .

الفصل الثامن

تحديد الوقائع الجزئية

إن التحليل النقدى لا يؤدى إلا إلى التحقق من التصورات والأقوال مصحوبة بملاحظة عن احتمال الدقة فى الوقائع المذكورة فى الوثيقة . وبقى أن نفحص كيف يمكن استخلاص الوقائع التاريخية الجزئية التى بها ينبغى أن نشيد العلم . والتصورات والأقوال نوعان من النتائج ينبغى تناولهما بمنهجين مختلفين .

(ا) كل تصومعبر عنه إما فى مكتوب أو بواسطة تصوير تشكيلى ، هو واقعة مؤكدة مستفادة نهائياً . فإذا كان التصور معبراً عنه فما هذا إلا لأنه أدرك (إن لم يكن بواسطة المؤلف الذى ربما يردد صيغة دون أن يفهمها ، فعلى الأقل بواسطة منشىء هذه الصيغة) . وتكفى حالة واحدة لمعرفة وجوه التصور ووثيقة واحدة تكفى للبرهنة عليه . فالتحليل والتفسير يكفيان إذن لوضع ثبت بالوقائع التى تؤلف مادة تواريخ الفنون والعلوم والمذاهب[1] . — والنقد الخارجى يقوم بتحديد هذه الوقائع من حيث الزمان والمكان ومؤلف كل تصور . — والمدة ، والمدى الجغرافى ، والأصل ، والتسلسل فى التصورات — كل أولئك من شأن التركيب التاريخى . ولا محل هنا للنقد الباطن ، فالواقعة تستخرج من الوثيقة مباشرة .

ويمكن أن نتقدم خطوة أخرى فنقول إن التصورات ليست بنفسها وقائع نفسانية ، بيد أن الخيال لا يخلق موضوعاته ، بل يأخذ عناصرها من الواقع . وأوصاف الوقائع المتخيلة تشيد بالوقائع الخارجية التى شاهدها المؤلف من حوله .

---

(١) أنظر ما قلناه من قبل فى ص ١١٨ . وكذلك نجد أن الوثائق الجزئية التى تتألف منها تواريخ الأشكال (علم الخطوط القديمة ، علم اللسان) تتقرر مباشرة عن طريق تحصيل الوثيقة .

ويمكن أن نسعى لاستخلاص هذه المواد التى تكوّن المعرفة . وفيما يتصل بالعصور ، أو أنواع الوقائع ، التى تقل عندنا الوثائق عنها ، كالعصور القديمة ، وعادات الحياة الخاصة ، حاول المؤرخون استخدام الأعمال الأدبية ، من أشعار ملحمية وقصص ومسرحيات[1] . وهذه العملية ليست غير مشروعة ، لكن بشرط تقييدها بتقييدات عديدة يميل المرء كثيراً إلى نسيانها :

١ — فهذه العملية لا تنطبق على الوقائع الاجتماعية الباطنة ، أو الأخلاق أو المثل الأعلى فى الفنون ، فالتصور الأخلاقى أو الجمال فى وثيقة ما لا يعبر إلا عن المثل الأعلى الشخصى لمؤلف الوثيقة على أقصى تقدير ، ولا يحق للمرء أن يستنتج من ذلك أخلاق عصره أو الذوق الفنى فى عصره . بل ينبغى على الأقل أن ننتظر حتى نقارن بين عدة مؤلفين فى نفس العصر .

٢ — ووصف الوقائع المادية نفسه يمكن أن يكون من بنات أفكار المؤلف ، وإبداع خياله ، وعناصره وحدها هى الحقيقة ، فلا نستطيع إذن أن نؤكد غير الوجود المستقل لعناصر لا يردّ بعضها إلى بعض : الشكل ، المادة ، اللون ، العدد . فحينما يتحدث الشاعر عن أبواب من ذهب أو دروع من فضة ، فليس من المؤكد أنه وجدت أبواب من ذهب أو دروع من فضة ، بل وجدت فقط أبواب ودروع وذهب وفضة . لهذا ينبغى أن ننزل فى التحليل حتى العنصر الذى لا بد أن المؤلف قد استمده من التجربة (الموضوعات ، استعمالها ، الأعمال المعتادة).

٣ — وتصور موضوع أو فعل يدل على أنه وجد ، لا على أنه كان كثير الشيوع ، فربما يكون موضوعاً (أى شيئاً) وحيداً أو فعلاً وحيداً ، أو على الأقل مقصوراً على دائرة ضيقة جداً ، فالشعراء والقصاصون يلزمهم أن يستمدوا نماذجهم من عالم استثنائى .

(١) تدرس حياة اليونان الأولى فى قصائد هوميروس . — والحياة الخاصة فى العصور الوسطى وضعت خصوصاً وفقاً لما ورد فى « أناشيد الفعال » (راجع لانجلوا : « الدراسات عن تاريخ المجتمع الفرنسى فى العصر الوسيط وفقاً للمصادر الأدبية » — مقالة فى « المجلة التاريخية » *Revue historique* ، مارس — ابريل سنة ١٨٩٧) .

٤ — والوقائع التى تدرك بهذه العملية ليست محدودة لا فى الزمان ولا فى المكان : فربما يكون المؤلف قد أخذها من عصر آخر وبلد آخر غير عصره وبلده .

وكل هذه التقييدات يمكن تلخيصها فيما يلى : قبل أن نأخذ من عمل أدبى معلومات عن المجتمع الذى عاش فيه المؤلف ، ينبغى أن نتساءل إلى أى مدى يمكن أن نستمد من القصص المعاصرة معلومات عن العصر الذى نعيش فيه .

والوقائع الخارجية التى حصلناها بهذه الطريقة يمكن ، شأنها شان التصورات ، أن تتقرر بوثيقة واحدة . لكنها تظل محصورة سيئة التحديد إلى درجة أنه إذا أريد الإفادة منها فينبغى أن ننتظر حتى نقارن بينها وبين وقائع مشابهة لها ، وهذا هو عمل التركيب .

ويمكن أن نشبه بالوقائع الناتجة عن التصورات تلك الوقائع الخارجية العادية الغايظة التى ذكرها المؤلف دون أن يجهد نفسه فى التفكير فيها . ولا يحق لنا منطقياً أن نقرر أنها مؤكدة ، إذ نشاهد ناساً يخطئون حتى فى الوقائع الغايظة ، بل ويكذبون أيضاً فى رواية الحوادث المعتادة indifférentes لكن هذه الأحوال من الندرة إلى حد أنه ليس من المجازفة قبول الوقائع التى من هذا النوع المتقررة عن طريق وثيقة واحدة ، قبولها على أنها وقائع صحيحة ، وهذا ما يتم عملياً بالنسبة إلى العصور غير المعروفة تماما . فنحن نصف نظم الغاليين Gaulois أو الجرمان وفقا للنص الوحيد الذى كتبه قيصر أو تاسيت Tacite . وهذه الوقائع السهلة الإدراك لا بد أنها فرضت نفسها على مؤلفى الأوصاف كما تفرض الوقائع نفسها على الشعراء .

(ب) وعلى العكس من ذلك نجد أن توكيد وثيقة لواقعة خارجية[1] لا يمكن أن يكفى أبداً لتقرير هذه الواقعة . فثمت فرص عديدة للكذب أو

---

(١) نطلق هنا كلمة « واقعة خارجية » فى مقابل « التصور » ، الذى هو واقعة تحدث فى الواقع الموضوعى .

الخطأ والظروف التي يحدث فيها توكيد القول لا تعرف معرفة تسمح بالتأكد من أن القول قد نجا من كل تلك الفرص . فالفحص النقدى لا يقدم إذن حلولا نهائية ، إنه لا غنى عنه لتجنب الأخطاء ، ولكنه لا يقود إلى الحقيقة .

فالنقد لا يمكنه البرهنة على أية واقعة ، إنه لا يقدم غير احتمالات . ولا يفضى إلا إلى حل الوثيقة إلى أقوال كل قول منها مزود ببطاقة تحدد قيمته المحتملة وهو قول لا قيمة له ، قول متهم (قليلا أو كثيراً) ، قول محتمل أو محتمل جداً ، قول مجهول القيمة .

ومن كل هذه الأنواع من النتائج نجد نتيجة واحدة فقط هى القاطعة : إن قول المؤلف الذى لم يمكنه أن يتلقى معلومات عن الواقعة التى يؤكدها — هو قول لا قيمة له أبداً ، وينبغى رفضه كما نرفض وثيقة منحولة[1] . لكن النقد لا يفعل هاهنا أكثر من أنه يقضى على المعلومات الوهمية ، دون أن يقدم معلومات يقينية . والنتائج الثابتة الوحيدة للنقد هى نتائج سلبية . وكل النتائج الإيجابية تظل موضوع شك ، وترجع إلى القول التالى : « هناك فرص تؤيد أو تعارض صدق هذا القول » . لكنها ليست إلا فرصاً ، أى إمكانيات فحسب : فالقول المشكوك فيه يمكن أن يكون صحيحاً ، والقول المحتمل يمكن أن يكون كاذباً ؛ وإنا لنشاهد على هذا أمثلة لا تنتهى ، ولا نعرف ظروف الملاحظة معرفة كاملة تمكننا من أن نعرف هل تمت على الوجه السليم .

وللوصول إلى نتيجة قاطعة لابد من القيام بعملية أخيرة . فعند الخروج من عملية النقد تتبدى الأقوال إما محتملة أو غير محتملة . لكن أكثرها احتمالا ، لو أخذت على حدة ، لبقيت مجرد احتمالات فحسب : والخطوة الحاسمة التى يجب

(١) معظم المؤرخين ينتظرون ، من أجل رفض أسطورة ، أن يبين المرء زيفها ، وإذا تصادف ولم يتبق لدينا وثائق تناقضها ، فإنهم يقبلونها موقتاً ؛ وهذا ما لا يزال يجرى عليه العمل بالنسبة إلى القرون الخمسة الأولى من تاريخ روما . وهذا المسلك ، ولا يزال مع الأسف عاماً منتشراً ، يسهم فى منع التاريخ من أن يصبح علماً .

أن تحولها إلى قضايا علمية لا حق لنا فى القيام بها ؛ فالقضية العلمية قول لا نزاع فيه ، أما هذه فليست كذلك . — وفى كل علم من علوم الملاحظة هناك مبدأ كلى يقول بأن الإنسان لا يمكن أن يصل إلى نتيجة علمية عن طريق ملاحظة وحيدة : بل ينبغى ، من أجل توكيد قضية ما ، أن نتحقق من الواقعة بواسطة عدد كبير من الملاحظات المستقلة . والتاريخ ، مع وسائله القاصرة للاستعلام ، أقل من غيره حقاً فى عدم التقيد بهذا المبدأ . فالقول التاريخى فى أحسن الأحوال ليس إلا ملاحظة واهية القيمة ، تحتاج ، لتأييدها ، إلى ملاحظات أخرى .

وكل علم إنما يتكون بالمقارنة بين ملاحظات عديدة : والوقائع العلمية هى النقاط التى تترافأ عليها ملاحظات مختلفة[١] . وكل ملاحظة عرضة لفرص الخطأ لا يمكن استبعادها كلها ، لكن إذا اتفقت عدة ملاحظات ، فليس من الممكن أن يكون اتفاقها عن ارتكاب لنفس الخطأ ، بل إن السبب الأكثر احتمالا لهذا الاتفاق هو أن المشاهدين شاهدوا نفس الحقيقة ووصفوها جميعاً بالدقة . والأخطاء الشخصية تنحو نحو الاختلاف ، بينما الملاحظات الدقيقة تتفق فيما بينها .

فإن طبقنا هذا المبدأ على التاريخ ، فإنه يفضى إلى سلسلة أخيرة من العمليات تتوسط بين النقد التحليلى الخالص وبين عمليات التركيب : ونعنى بها مقارنة الأقوال .

نبدأ بتصنيف نتائج التحاليل النقدى ، بحيث نجمع الأقوال المتعلقة بواقعة واقعة على حدة . ولتسهيل هذه العملية ماديا تستخدم طريقة الجذاذات fiches (سواءاً قيدنا كل قول على جذاذة ، أو خصصنا لكل واقعة جذاذة واحدة نقيد عليها الأقوال المختلفة كلما صادفناها) . وهذا التقريب بين الأقوال

---

(١) فيما يتصل بالتبرير المنطقى لهذا المبدأ فى التاريخ ، راجع ش. سنيوبوس فى « المجلة الفلسفية » يوليو — أغسطس سنة ١٨٨٧ . — واليقين العلمى الكامل لا يتم إلا بالاتفاق بين الملاحظات التى نحصل عليها بمناهج مختلفة ؛ ومكانه فى نقطة التقاطع بين طريقتين مختلفتين للبحث .

عن الواقعة الواحدة يبين مدى معرفتنا بالواقعة ، والنتيجة النهائية تتوقف على العلاقة بين الأقوال . وينبغى إذن أن ندرس الأحوال التى تظهر لنا كلا منها على حدة .

(حـ) والوثائق لا تقدم لنا فى الغالب — اللهم إلا فيما يتصل بالتاريخ المعاصر — عن الواقعة غير قول واحد . وسائر العلوم فى مثل هذه الحالة تتبع قاعدة لا تتبدل ، وهى أن الملاحظة الوحيدة لا تدخل فى العلم ، بل تذكر (مع اسم من لاحظها) لكن دون أن نستنتج منها شيئاً . وليس لدى المؤرخين داع صريح للسير على نحو آخر . فإن لم يكن لديهم ، من أجل تقرير واقعة غير قول شخص واحد ، مهما يكن أميناً ، فإنه ينبغى عليهم لا أن يؤكدوا الواقعة ولكن أن يذكروا الخبر ، كما فعل علماء التاريخ الطبيعى (فيقولون : يؤكد ثوكيديدس ، أو قيصر يقول الخ) : فهذا كل مالهم الحق فى توكيده . فالواقع أنهم حافظوا على العادة الجارية فى العصر الوسيط من التوكيد وفقاً لثوكيديدس أو قيصر ، وبعضهم تصل بهم السذاجة إلى حد أن يقولوا ذلك بألفاظ صريحة . وهكذا يسلمون أنفسهم دون ضابط لسذاجة الاعتقاد الطبيعية ، فيقرون ، بناء على دعوى ناقصة لوثيقة وحيدة ، بكل قول لا تنفيه وثيقة أخرى . ومن هنا هذه النتيجة غير المعقولة وهى أن التاريخ أكثر إيجابية affirmative وتوكيداً ، ويبدو أكبر نصيباً من التشييد فى العصور المجهولة التى لم يبق لدينا فيها غير مؤلف واحد ، منه فيما يتصل بالوقائع المعروفة عن طريق آلاف من الوثائق التى يناقض بعضها بعضاً . فالحروب الميدية التى لا نعرف عنها غير ما ذكره هيرودوت ، ومغامرات فريد يجوند التى لم يحدثنا عنها غير جريجوار دى تور هى أقل عرضة للمناقشة من حوادث الثورة الفرنسية التى رواها مئات من المعاصرين لها . — ولإنقاذ التاريخ من هذا الوضع الشائن ، ينبغى إحداث ثورة فى عقل المؤرخين .

(د) وحينما تكون لدينا عن الواقعة الواحده أقوال عديدة ، يحدث أنها إما أن تتناقض أو تتوافق . — وللتأكد من أنها تتناقض حقاً ، لابد أن

نتأكد أنها تتعلق بنفس الواقعة : فإن قولين متناقضان فى الظاهر يمكن ألا يكونا غير متوازيين ، ويمكن ألا ينطبقا على نفس اللحظات ونفس الأماكن ونفس الأشخاص ، ونفس فصول الحادث الواحد ، ويمكن أيضاً أن يكونا صحيحين معاً[١] . لكن ينبغى ألا نستنتج من ذلك أن كليهما يؤيد الآخر ، فكل منهما يدخل فى باب الأقوال الوحيدة .

فإذا كان التناقض حقيقياً ، فمعنى هذا أن أحد القولين على الأقل كاذب . والميل الطبيعى إلى التوفيق قد يدفع حينئذ إلى البحث عن حل وسط Compromis واتخاذ حد وسط . وهذه الروح التوفيقية تتعارض مع الروح العلمية . لأنه إذا قال أحد ٢+٢= ٤ ، وقال آخر ٢+٢= ٥ ، فيجب ألا تقول ٢+٢= ٤ ½ ، بل ينبغى أن نفحص أيهما هو الصواب . وتلك مهمة النقد . وفى كل الأحوال تقريباً نجد أن أحد هذه الأقوال المتناقضة على الأقل مريب ، فيجب أن نطرحه إذا كان الآخر المتعارض معه محتملا جداً . أما إذا كان الآخر مريباً هو الآخر فينبغى أن نمسك عن الاستنتاج ، وكذلك إذا كانت عدة أقوال مريبة تتفق ضد قول واحد غير مريب[٢] .

(هـ) فإذا اتفقت جملة أقوال ، فينبغى أيضاً أن نقاوم الميل الطبيعى لاعتقاد أن الواقعة قد برهن على صحتها . وأول بادرة تبدر من الإنسان فى هذه الحالة هى أن يعد كل وثيقة مصدراً للمعلومات . ونحن نعرف جيداً فى الحياة الواقعية أن الناس معرضون لأن يقلد بعضهم بعضاً ، وأن رواية واحدة يتناقلها عدة رواة ، وأنه يحدث لكثير من المخبرين reporters أن يتفاهموا على أن يكلوا لواحد منهم

---

(١) هذه الحالة درسها برنهيم فى كتابه المذكور ، ص ٤٢١ وقدم شاهداً قوياً عليها .

(٢) ولسنا فى حاجة إلى التحذير من المسلك الصبيانى القائم على عدّ مقدار الوثائق فى كل ناحية والحكم وفقاً للأغلبية ؛ فقول مؤلف واحد على علم بالواقعة من الواضح أنه أفضل من مئات الأقوال الصادرة من أناس لا علم لهم بها . والقاعدة فى هذا الشأن قد صيغت منذ زمان بعيد ، وهى : « العبرة بالوزن ، لا بالعدد » **Non numerantur, sed ponderentur.** .

رواية الخبر وتحريره . هنالك يكون لدينا كثير من الوثائق ، بل لدينا كثير من الأقوال ، لكن هل معنى هذا أن لدينا نفس العد من الملاحظات ؟ من الواضح أن الجواب بالسلب . فالقول الذى يردد قولاً آخر لا يؤلف ملاحظة جديدة ، حتى لو ردد مائة من المؤلفين المختلفين ملاحظة ما ، فإن هذه الوثائق المائة لا تمثل غير ملاحظة واحدة . فعدها مائة يساوى تماماً اعتبار مائة نسخة مطبوعة من كتاب هى مائة وثيقة ! بيد أن احترام « الوثائق التاريخية » يكون أحياناً أقوى من البينة الواضحة . فإن القول الواحد الوارد فى عدة وثائق منفصلة وبأقلام مؤلفين مختلفين يوهمنا أننا بإزاء أقوال مختلفة ، والواقعة الواحدة المروية فى عشر وثائق مختلفة تبدو أنها قد تقررت بعشر ملاحظات اتفقت عليها ولهذا ينبغى التخلص من هذا الانطباع والإحساس . فالاتفاق لا ينتج إلا بمقدار ما تعبر الأقوال المتفقة عن ملاحظات مستقلة بعضها عن بعض . فقبل استخراج أية نتيجة من اتفاق بين أقوال ينبغى أن نفحص هل هذا الاتفاق بين ملاحظات مستقلة . — وهذا يقتضى القيام بعمليتين :

١ — فنبدأ بأن نبحث هل الأقوال مستقلة ، أو ليست إلا نسخاً تردد ملاحظة وحيدة . وهذا العمل بعضه من شأن النقد الخارجى للمصادر[1] ؛ لكن نقد المصادر لا يدرس إلا العلاقات القائمة بين الوثائق المكتوبة ، ويتوقف بعد أن يقرر أى المواضع استعارها المؤلف من غيره من المؤلفين . والمواضع المستعارة تستبعد دون مناقشة . لكن يبقى القيام بنفس العمل فى الأقوال التى لم تتخذ صورة الكتابة . فينبغى المقارنة بين الأقوال المتعلقة بالواقعة الواحدة للبحث عما إذا كانت صادرة عن شاهدين مختلفين أو على الأقل عن ملاحظات مختلفة . والمبدأ هنا مماثل لمبدأ نقد المصدر . فتفصيلات الواقعة الاجتماعية من التعدد وثمة من الطرق المختلفة للنظر إلى نفس الواقعة حتى إن مشاهدين مستقلين لا يمكن أن يتفقا فى كل النقط ؛ فإذا وجدنا قولين يمثلان نفس التفصيلات

---

(١) راجع ما قلناه من قبل ص ٧٣ .

بنفس الترتيب فذلك لأنهما صادران عن نفس الملاحظة ؛ أما الملاحظات المختلفة فتختلف دائماً فى بعض النقط . ويمكن فى أحيان كثيرة الإفادة من مبدأ قبلى إذا كانت الواقعة من شأنها ألا تمكن ملاحظتها أو روايتها إلا عن طريق مشاهد واحد ، فذلك لأن كل المصادر مستمدة من هذه الملاحظة الوحيدة . وهذه المبادىء[1] تمكن من تعرف كثير من أحوال الملاحظات المختلفة ، أكثر من تعرف كثير من أحوال ملاحظات يردد بعضها بعضا .

وتبقى أحوال مشكوك فيها كثيرة العدد . والميل الطبيعى هو إلى عدها مستقلة . ولكن العكس هو الصحيح من الناحية العلمية : فمتى لم يثبت استقلال الأقوال بعضها عن بعض ، فلا يحق للمرء أن يقرر أن اتفاقها منتج .

بل فقط بعد أن تتقرر العلاقة بين الأقوال يمكن عد الأقوال مختلفة حقاً والفحص عما إذا كانت متفقة فيما بينها . وهنا أيضاً ينبغى أن ننبذ أول بادرة : فالاتفاق القاطع فعلا ليس ، كما يتصور طبيعياً ، التشابه التام بين روايتين ، بل هو التقاطع بين روايتين مختلفتين لا تتشابه إلا فى بعض النقط . والميل الطبيعى هو إلى النظر إلى الاتفاق على أنه تأييد يكون أوثق بقدر ما يكون أتم ؛ بل ينبغى على العكس أن تتخذ هذه القاعدة التى يبدو فيها شىء من المفارقة وهى أن الاتفاق يثبت أكثر إذا كان مقتصراً على عدد قليل من النقط . فنقط الاتفاق بين هذه الأقوال المختلفة هى التى تكون الوقائع التاريخية المتقررة بطريقة علمية .

٢— وقبل الاستنتاج يبقى علينا أن نتأكد من أن الملاحظات المختلفة لنفس الواقعة مستقلة عن بعضها بعضاً تمام الاستقلال ، إذ يمكن أن يكون بعضها قد أثر فى بعض ، بحيث عينت الأولى باقى الملاحظات التالية ، وفى هذه الحالة لن يكون الاتفاق إذن منتجاً . فينبغى أن نحتاط للأحوال التالية :

---

(١) ليس من الممكن أن ندرس هنا الصعوبات الناشئة عن التطبيق : وذلك حين يسعى المؤلف إلى ستر ما أخذه من الغير فيدخل اختلافات لتضليل الجمهور ؛ أو حينما يمزج المؤلف بين تفصيلات مأخوذة من ملاحظتين (أعنى من مصدرين مختلفين) .

(الحالة الأولى) أن تكون الملاحظات المختلفة قد قام بها نفس المؤلف الذى قيدها إما فى نفس الوثيقة أو فى وثائق مختلفة ، فلا بد إذن من أسباب خاصة للاقرار بأن المؤلف قد أعاد الملاحظة من جديد ولم يقتصر على مجرد تكرار نفس الملاحظة .

(الحالة الثانية) أن يكون ثمت مشاهدون عديدون ، لكنهم كلفوا واحداً منهم بتحرير وثيقة وحيدة : وهذه حالة محاضر جلسات الجمعيات ، واللجان ، فينبغى أن نتأكد : هل الوثيقة لا تمثل إلا توكيد محررها ، أو راجع الآخرون تحريرها وأقروه ؟

(الحالة الثالثة) أن يكون كثير من الشاهدين قد قيدوا ملاحظتهم فى وثائق مختلفة ، لكن ذلك تم فى ظروف متشابهة : فهنا ينبغى أن نطلق ثبت الأسئلة النقدى للبحث عما إذا كانوا جميعاً لم يتأثروا بنفس اسباب الكذب أو الخطأ (نفس المصلحة ، نفس الغرور ، نفس الأحكام السابقة ، الخ) .

وليس ثم وثائق مستقلة بكل تأكيد غير الملاحظات الواردة فى وثائق مختلفة وصادرة عن مؤلفين مختلفين ينتسبون إلى جماعات مختلفة ويعملون فى ظروف مختلفة . ومعنى هذا أن أحوال الاتفاق المنتجة تماما نادرة ، إلا فى العصور الحديثة .

وإمكان البرهنة على واقعة تاريخية يتوقف على عدد الوثائق المستقلة المحفوظة عندنا عن هذه الواقعة ، وبقاء الوثائق يتوقف على المصادفة. وهكذا يفسر دور المصادفة فى تكوين التاريخ .

والوقائع التى يمكن تقريرها وإثباتها هى خصوصاً الوقائع الواسعة الانتشار الطويلة المدى (وتسمى أحياناً الوقائع العامة) ، من أعراف[1] ومذاهب ونظم

---

(١) [جمع عُرف = usages] .

وأحداث كبرى . فقد كانت أسهل فى الملاحظة وأسهل فى الإثبات . ومع ذلك فإن المنهج التاريخى ليس بذاته عاجزاً عن تقرير وقائع قصيرة ومحدودة (وتسمى باسم الوقائع الجزئية) كـكلمة أو فعل جرى فى لحظة . فيكفى أن يشهد عـدة أشخاص الواقعة ، وأن يسجلوها وأن تصلنا كتاباتهم عنها . ونحن نعرف الـكلمة التى قالها لوتر فى مجمع (دياط Diète) ڤورمس ، ونعرف أنه لم يقل ما ينسبه النقل إليه . وهذا التعاون بين ظروف مواتية يزداد توثقاً بتنظيم الصحف والـكتابة بالاختزال وبمستودعات الوثائق .

والمعرفة التاريخية فيما يتعلق بالعصر القديم والعصر الوسيط — تقتصر على الوقائع العامة نظراً لفقرنا فى الوثائق . أما فى العصر الحديث فقد ازدادت معرفتنا حتى شملت الوقائع الجزئية . — والجمهور يتخيل العكس ؛ فهو يرتاب فى الوقائع المعاصرة التى يرى عنها روايات متناقضة ، ويعتقد دون تردد فى الوقائع القديمة التى لا يرى ما ينفيها . وثقته تبلغ أوجها فيما يتعلق بالتاريخ الذى لا وسيلة لدينا لمعرفته وشكه يزداد بازدياد وسائل المعرفة .

٤ — والاتفاق بين الوثائق يؤدى إلى نتائج ليست نهـائية كلها . ويبقى أن ندرس الاتفاق بين الوقائع لإتمام النتائج أو تصحيحها .

وكثير من الوقائع التى لو أخذت على حدة فإنها لا تثبت إلا على نحو ناقص — نقول إن كثيراً من الوقائع التى من هذا النوع يمكن أن يؤيد بعضها بعضاً على نحو يعطى يقيناً إجمالياً . والوقائع التى تقدمها الوثائق منعزلةً — كانت أحياناً متقاربة فى الواقع إلى حد أن كانت الواحدة مرتبطة بالأخرى . ومن هذا القبيل الأفعال المتتالية الصادرة عن نفس الشخص أو نفس الجماعـة ، وعادات الجماعة الواحدة فى عصور متقاربة أو عادات جماعات متشابهة من نفس العصر . وكل واحدة من هـذه الوقائع يمكن حقاً أن تحدث دون الأخرى ؛ واليقين بأن إحداها وقعت لا يسمح بتوكيد الأخرى . ومع ذلك فإن الاتفاق بين كثير من هذه الوقائع ، وكل منها بطريقة ناقصة ، يعطى نوعاً من اليقين ؛ إنهـا لا يثبت

بعضها بعضاً بالمعنى الدقيق ، وإنما يؤيد بعضها بعضاً[١] . والشك الذى كان يدور حول كل منهـا يتبدد ، ونصل إلى نوع من اليقين الناشىء عن تسلسل الوقائع . وهكذا يتقرر مجموع مؤكد معنوياً ، بواسطة التقريب بين نتائج لا تزال موضوعاً للشك . — فسفرة السلطان تتأيد عنها الأيام والأماكن التى مر بها حينما تتفق فيما بينها بحيث تؤلف كلا متماسكا . — والنظام أو العرف القائم لدى شعب ما يتقرر باتفاق المعلومات المتعلقة بالأماكن أو اللحظات المختلفة ، بينما كل معلوم منها كان محتملا فحسب .

وهذا المنهج صعب التطبيق . فالاتفاق accord فكرة أكثر غموضاً من المطابقة concordance . فلا نستطيع أن نحدد بوجه عام ماهى الوقائع التى ترتبط فيما بينها بحيث تكوّن مجموعا اتفاقه منتج ، ولا أن نعين مقدما مدة وانتشار ما يكون كلا . فربمـا اتفقت وقائع مأخوذة عن نصف قرن مضى وعن مسافة مائة ميل بحيث يتحدد عرف شعب من الشعوب (عند الجرمان مثلا) ؛ لـكنها لا تثبت شيئا إذا أخذت عن مجتمع غير متجانس وسريع التطور (مثلا المجتمع الفرنسى فى سنة ١٧٥٠ وفى سنة ١٨٠٠ ، فى الألزاس والبروڤانس) . فهنا يجب أن ندرس الروابط القائمة بين الوقائع . وتلك بداية التركيب التاريخى ؛ وبهذا يتم الانتقال من العمليات التحليلية إلى العمليات التركيبية .

٧ — لـكن بقى علينا أن ندرس الحالة التى يحدث فيها **عدم اتفاق** بين الوقائع التى تقررها الوثائق وبين وقائع أخرى تتقرر بعمليات أخرى . إذ يحدث أن واقعة حصلنا عليها بالاستنتاج التاريخى تكون فى تناقض مع مجموع من الوقائع المعروفة تاريخياً ، أو مع مجموع ما نعرف عن الانسانية مما عرفناه بالملاحظة المباشرة أو مع قانون علمى يتقرر بالمنهج المنتظم الذى لعلم متكون . ففى الحالتين الأوليين لا تكون الواقعة فى اصطدام وتعارض إلا مع التاريخ أو علم النفس وعلم الاجتماع

(١) نحن لا نبين هنا إلا مبدأ منهج التأييد ؛ أما التطبيقات فإنها تقتضى دراسة طويلة جداً .

وهى علوم سيئة التكوين ، وحينئذ تدعى غير محتملة ، وإذا كانت فى تعارض مع علم فإنها تصبح معجزة . — فماذا عسى أن نعمل بواقعة غير محتملة أو معجزة ؟ هل ينبغى أن نقبلها بعد فحص الوثائق ، أو نرفضها بوصفها مستحيلة دون فحصها وبمجرد سؤال أولى ؟

إن « عدم الاحتمال » ليس فكرة علمية ؛ ويتفاوت بحسب الأفراد وما يجده كل إنسان غير محتمل ، هو ما لم يتعود رؤيته ؛ فبالنسبة إلى فلاح : التليفون أوغل فى عدم الاحتمال من الشبح ؛ وقد رفض أحد ملوك سيام الاعتقاد بوجود الثلج . ولهذا يجب أن نحدد « لمن » تبدو الواقعة غير محتملة — أتبدو غير محتملة فى نظر العامة المجردة من كل ثقافة علمية ؟ إن العلم فى نظر العامة أوغل فى عدم الاحتمال من المعجزة ، والفسيولوجيا فى نظره أوغل فى عدم الاحتمال من تحضير الأرواح ؛ وفكرة العامة فى عدم الاحتمال لا قيمة لها . — أو تبدو غير محتملة فى نظر الإنسان المثقف ثقافة علمية ؟ هنالك يكون عدم الاحتمال بالنسبة إلى ذهن علمى ، وسيكون من الأدق حينئذ أن يقال إن الواقعة مضادة لمعطيات العلم ، وأن ثمة عدم اتفاق بين الملاحظات المباشرة التى أجراها العلماء ، وبين المعلومات غير المباشرة التى تقدمها الوثائق .

كيف ينبغى إذن أن نفصل فى هذا التعارض ؟ إن هذه المسألة ليست بذات فائدة علمية كبيرة ؛ فكل الوثائق تقريباً التى تروى وقائع معجزة ، تدعو إلى الارتياب لأسباب أخرى ، وتطرح بفضل النقد الصحيح . لكن مسألة المعجزة أثارت من الانفعالات ما يجعل من المفيد أن نشير إلى الكيفية التى بها تظهر للمؤرخين[1] .

والاعتقاد العام فى العجائب ملأ الوثائق عند الشعوب كلها تقريباً بوقائع

(١) كرس الأب دى سمدت de Smedt لهذه المسألة قسما من كتابه « مبادىء النقد التاريخى » (باريس ، سنة ١٨٨٧) .

معجزة . فالشيطان أرسخ ثبوتاً تاريخياً من فيسستراتوس[1] : فليست لدينا كلمة واحدة من معاصر يقول إنه شاهد فيسستراتوس ، بينما نجد آلافاً من « شهود العيان » يصرحون بأنهم شاهدوا الشيطان ، وقليل من الوقائع التاريخية ما قد تقرر استناداً إلى مثل هذا العدد من الشهادات المستقلة . ومع ذلك فإننا لا نتردد أبداً في إنكار وجود الشيطان والإقرار بوجود فيسستراتوس . وذلك لأن وجود الشيطان لا يتفق مع قوانين جميع العلوم المشيّدة .

وحل المشكلة واضح في نظر المؤرخ[2] . إن الملاحظات الوارده في الوثائق التاريخية لا تساوي أبداً ملاحظات العلماء المعاصرين (وقد بينا السبب في ذلك) والمنهج التاريخي غير المباشر لا يساوي أبداً الملاحظات المباشرة لعلوم الملاحظة فإذا كانت نتائجه لا تتفق مع نتائجها ، فعليه هو أن يسلم لها ؛ إنه لا يستطيع أن يدعي ، بوسائله القاصرة ، لنفســـه الحق في مراقبة أو مناقضة أو تصحيح نتائج تلك العلوم ؛ بل عليه ، بالعكس ، أن يستعين بنتائجها في تصحيح نتائجه . وتقدم العلوم المباشرة يعدل أحيانا التفسير التاريخي ؛ والواقعة المقررة بالملاحظة المباشرة تفيد في فهم الوثائق ونقدها : فحالات الندوب[3] المعجزة وفقدان الشعور

---

(١) [Pisistrate : طاغية آثيني من أسرة صولون . استولى على السلطة في آثينية في سنة ٥٦١ ق. م. ، ولكنه طرد ثم استعاد سلطانه نهائياً في سنة ٥٣٨ ، وتوفي سنة ٥٣٨ ق. م. وهو الذي جمع قصائد هوميروس ونشرها نشرة أصبحت الأساس فيما بعد لكل نشرات « الإليادة » و « الأوديسة » — المترجم] .

(٢) لكن حل المسألة فيما يتصل بعلوم الملاحظة المباشرة يختلف عن هذا الحل ، خصوصاً العلوم البيولوجية . فالعلم لا يعرف الممكن أو المستحيل ، إنه لا يعرف إلا الوقائع التي تلاحظ على نحو سليم أو غير سليم ؛ فالوقائع التي قيل إنها مستحيلة ، مثل الرجم تبين أنها صحيحة . وفكرة المعجزة نفسها فكرة ميتافيزيقية ؛ وتفترض فكرة عامة عن العالم تتجاوز نطاق الملاحظة . راجع والاس Wallace : « المعجزات والروحانيات الحديثة » ، ترجمة فرنسية ، باريس سنة ١٨٨٧ .

(٣) [الندوب المعجزة stigmates هي علامات الجروح الخمسة التي أصابت جسد السيد المسيح لما صلب ، وادعى بعض الصوفية مثل فرنشسكو الأسيزي أنها ظهرت على جسمه وفي نفس المواضع — المترجم]

العصى ، التى لوحظت علمياً جعلتنا نقبل الروايات التاريخية المتعلقة بوقائع من هذا القبيل (ندوب بعض القديسين ، مجنونات لودان)[١] . لـكن التاريخ لا يمكن أن يعاون على تقدم العلوم المباشرة . فوسائله غير المباشرة للاستعلام بعيداً عن الواقع تجعله يقبل القوانين التى تضعها العلوم ذات الاتصـــال المباشر بالواقع. ولرفض قانون من هذه القوانين لا بد من ملاحظات جديدة مباشرة وتلك ثورة يمكن أن تقوم ، لـكن فى الوسط فحسب ؛ فليس للتاريخ قدرة على أن يكون هو البادىء بها .

والحل أقل وضوحا فيما يتصل بالوقائع المتعارضة مع مجموع من المعارف التاريخية أو مع أجنة علوم الإنســـان . ويتوقف على مالنا من رأى فى قيمة هذه المعارف . ويمكن على الأقل أن نضع هذه القاعدة العلمية وهى أنه من أجل مناقضة التاريخ أو علم النفس أو علم الاجتماع ، فينبغى أن تكون لدينا وثائق متينة ؛ وهو أمر لا يحصل أبداً .

---

(١) [Laudun بلد فى فرنسا على بعد ٤٤ كم شمال غربى پواتييه فيها دير لراهبات أرسولا اللواتى ادعين أن القسيس أربان جرانديه قد سحرهن ، فحكم على هذا الكاهن المسكين بالإحراق] .

الكتابُ الثالثُ

العمليات التركيبية

الفصل الأول

الأحوال العامة للبناء التاريخى

إن نقد الوثائق لايقدم غير وقائع منفردة . فلتنظيمها فى بناء علمى ينبغى القيام بسلسلة من العمليات التركيبية . ودراسة هذه العمليات التى تؤلف البناء التاريخى تكوّن النصف الثانى من علم المناهج .

والبناء ينبغى ألا يوجه وفقاً للخطة المثالية للعلم الذى نود تشييده ، بل يتوقف على المواد الفعلية التى لدينا . ومن الإغراق فى الخيال أن نضع خطة لا تمكن المواد من تحقيقها ، وإلا لكان مثلنا فى هذا مثل من يريد تشييد برج ايفل بأحجار غير منحوتة . والعيب الأساسى فى فلسفات التاريخ هو نسيان هذه الضرورة العملية .

(ا) فلننظر أولاً فى مواد التاريخ : ما شكلها وما طبيعتها ؟ وبماذا تختلف عن مواد سائر العلوم ؟

إن الوقائع التاريخية تصدر عن التحليل النقدى للوثائق ؛ تصدر عنه على الحالة التى وضعها فيها التحليل ، مقطعة قطعاً صغيرة إلى أقوال أولية ، لأن العبارة الواحدة تحتوى على كثير من الأقوال ، وفى كثير من الأحيان قبل البعض واطرح البعض الآخر ، وكل قول من هذه الأقوال يؤلف واقعة .

والوقائع التاريخية تشترك فى كونها تستمد كلها من الوثائق ، لكنها متباينة جداً .

١ — فإنها تمثل ظواهر من طبيعة مختلفة كل الاختلاف . فمن وثيقة واحدة يمكن أن نستخرج وقائع متعلقة بالخط واللغة والأسلوب والمذاهب

والأعراف والحوادث. فنقش ميشع[1] يقدم معلومات عن كتابة الموابين ولغتهم، وعن اعتقادهم فى الإله خاموش وطقوس عبادته، والحروب بين الموابين واسرائيل. وهكذا نرى أن الوقائع تصل الينا مختلطة بعضها ببعض، دون تمييز بين طبائعها. وهذا الخليط من الوقائع غير المتجانسة هو من الخصائص التى تميز التاريخ من سائر العلوم. فعلوم الملاحظة المباشرة تختار الوقائع التى تريد أن تدرسها، وتقتصر بطريقة منظمة على ملاحظة الوقائع التى من نوع واحد. وأما العلوم الوثائقية فتتلقى الوقائع بعد أن تمت ملاحظتها، تتلقاها من يد مؤلفى الوثائق الذين يسلمونها مختلطة بغير نظام. ولتخليصها من سوء النظام، ينبغى غربلتها وتجميعها بحسب أنواعها. لكن غربلتها تقتضى أن نعرف بالدقة ما ينبغى فى التاريخ أن يؤلف نوعا من الوقائع، ولجمعها لابد من مبدأ للترتيب ملائم للوقائع التاريخية. بيد أن المؤرخين لم يصلوا فيما يتصل بهاتين المسألتين الرئيسيتين إلى صياغة قواعد دقيقة.

٢ — والوقائع التاريخية تتبدى على درجات من العموم مختلفة كل الاختلاف، من الوقائع العامة جداً المشتركة بين شعب بأسره والتى دامت قرونا (نظم، عادات، معتقدات) حتى الأفعال العابرة الصادرة عن فرد ما (كلمة أو حركة). وهذا اختلاف آخر بين التاريخ وبين علوم الملاحظة المباشرة التى تبدأ بانتظام من وقائع جزئية وتعمل بانتظام على تركيزها فى وقائع عامة. ولتكوين مجموعات، ينبغى رد الوقائع إلى نفس الدرجة من العموم، وهذا يلزمنا بالبحث عن درجة العموم التى يمكن وينبغى أن ترد إليها مختلف أنواع الحقائق. وهذا أمر لم يتفاهم المؤرخون بشأنه.

٣ — الوقائع التاريخية محددة المكان والزمان، فقد وجدت فى عصر وفى

(١) [نقش ميشع نقش مكتوب بلغة مواب حوالى سنة ٨٥٠ ق. م، اكتشفه ف. كلين F. Klein وديبان، قرية شرق البحر الميت فى سنة ١٧٦٨، وفيه تسجيل لانتصارات ميشع، ملك مواب، ضد اسرائيل. ولهذا النقش علاقة وثيقة بسفر «الملوك» فى الكتاب المقدس، ويدل على صلة قوية بين ديانة مواب وفكرة اليهود عن يهوا — المترجم].

مكان معلومين ، فإن سلبنا منهما ذكر الزمان والمكان اللذين فيهما حدثت فقدت صفتها التاريخية ، ولا يمكن الإفادة منها بعد إلا فيما يتعلق بمعرفة الإنسانية الكلية (كما يقع لوقائع الفولكلور التي نجهل مصدرها) . وضرورة التحديد زماناً ومكاناً هذه تجهلها العلوم العامة ، إنها مقصورة على العلوم « الوصفية » التي تدرس التوزيع الجغرافي وتطور الظواهر . وتفرض على التاريخ وجوب دراسة وقائع مختلف البلدان ومختلف العصور دراسة منفصلة .

٤ — والوقائع المستخرجة من الوثائق بالتحليل النقدي تبدى مصحوبة بإشارة نقدية عن احتمالها[١] . وفي كل الأحوال التي لا نصل فيها إلى يقين كامل وفي كل الأحوال التي تكون فيها الواقعة محتملة فحسب — وبالأحرى والأولى إذا كانت متهمة ، فإن عمل النقد يسلمها للمؤرخ مزودة ببطاقة لا يحق للمرء أن يسحبها وتمنع الواقعة من الدخول في العلم النهائي . وحتى الوقائع التي لو قوربت من وقائع أخرى تقررت ، فإنها تمر بتلك الحالة الانتقالية ، مثل الأحوال الإكلينيكية التي تكدس في المجلات الطبية قبل أن يبرهن عليها البرهنة اللازمة لكي تصبح وقائع علمية .

وهكذا نرى أن التركيب التاريخي ينبغي أن يتم بواسطة كتلة غير محكمة من الوقائع الصغيرة ، بواسطة غبار من المعلومات التفصيلية وهي مواد غير متجانسة تختلف من حيث الموضوع والموضع ودرجة العموم ودرجة اليقين . والخبرة العملية المستفادة من المؤرخين لا تقدم لنا منهجاً لترتيبها ؛ فالتاريخ ، وقد انبثق من لون أدبي ، فانه ظل أقل العلوم منهجية .

(ب) وفي كل علم يحدث أنه بعد الاطلاع على الوقائع نضع لأنفسنا أسئلة بطريقة منظمة[٢] ، وكل علم يتألف من سلسلة من الإجابات عن سلسلة من

---

(١) راجع ما قلناه من قبل في ص ١٥٢

(٢) إن الفرض في العلوم التجريبية نوع من السؤال المصحوب بجواب موقت .

الأسئلة المنهجية . وفى كل علوم الملاحظة المباشرة ، حتى لو لم نفكر فيها مقدما ، نجد الوقائع الملاحظة توحى بأسئلة وتلزم بالتدقيق فيها وتحديدها . لكن ليس لدى المؤرخين هذا النظام ؛ لقد اعتادوا محاكاة الفنانين ، ولهذا فان الكثيرين منهم لا يفكرون حتى فى التساؤل عما يبحثون ؛ إنهم يأخذون من الوثائق القسمات التى لفتت انتباههم ، غالبا لأسباب شخصية ، ويرددونها مع تغيير اللغة وإضافة الخواطر التى تعن لهم .

وخوفاً من أن يضل التاريخ فى خليط مواده فان عليه أن يضع لنفسه قاعدة دقيقة وهى أن يسلك دائماً بواسطة أسئلة مثل سائر العلوم[1]. لكن كيف نضع الأسئلة فى علم يختلف عن سائر العلوم ؟

تلك هى المشكلة الأساسية فى المنهج ولا يمكن حلها إلا بأن نبدأ فنحدد الطابع الجوهرى للوقائع التاريخية ، الذى يميزها من وقائع سائر العلوم .

إن علوم الملاحظة المباشرة تعمل فى موضوعات واقعية كاملة . والعلم الأقرب إلى التاريخ من حيث الموضوع ، وهو علم الحيوان الوصفى ، يسلك سبيله بأن يفحص حيواناً واقعياً كاملا : تنظر فيه حقاً فى مجموعه ، ونشرحه بحيث نحلله إلى أجزائه ، والتشريح تحليل بالمعنى الصحيح (فكلمة analuein اليونانية معناها فى الأصل التحليل) . ويمكن بعد ذلك أن نعيد الأجزاء معاً بحيث نرى تركيب المجموع ، وهذا هو التركيب الواقعى . ويمكن أن نتأمل الحركات الواقعية التى تكون وظيفة الأعضاء بحيث نلاحظ رد الفعل المتبادل لأجزاء الكائن العضوى . ويمكن أن نقارن المجموعات الواقعية وأن نشاهد بأى الأجزاء تتشابه بحيث نصنفها وفقا لمشابهاتها الواقعية .

والعلم معرفة موضوعية قائمة على التحليل والتركيب والمقارنة الواقعية ؛

---

(١) فوستل دى كولانج استشعر هذه الحاجة . ففى مقدمة كتابه « مباحث عن بعض مشاكل التاريخ » (باريس سنة ١٨٨٥ فى حجم الثمن) يعلن أنه سيقدم أبحاثه « على الشكل الذى ظهرت عليه كل أعمالى ، أعنى على شكل أسئلة أضعها لنفسى وأحاول إيضاحها » .

والرؤية المباشرة للأشياء تقود العالم وتملى عليه الأسئلة التى يضعها .

لكن لا شىء من هذا القبيل فى التاريخ . — ويلذ للناس أن يقولوا إن التاريخ « رؤية » للوقائع الماضية ، وإنه يسلك مسلك « التحليل » ؛ وهاتان عبارتان مجازيتان ، خطيرتان إذا ما انخدع المرء بها[1] . وفى التاريخ لا يرى المرء شيئاً واقعياً غير الورق المكتوب ، وأحياناً آثاراً أو منتجات صناعية . فليس أمام المؤرخ شىء ليحلله تحليلاً واقعياً ، شىء يمكنه أن يحطمه ثم يعيد بناءه . « والتحليل التاريخى » ليس واقعياً كما أن رؤية الوقائع التاريخية ليست حقيقية ؛ إنه ليس إلا عملية مجردة ، وعملية عقلية خالصة . وتحليل وثيقة معناه أن نبحث عقلياً mentalement عن المعلومات التى تتضمنها ابتغاء نقدها واحدة بعد أخرى وتحليل واقعة معناه أن نميز عقلياً بين التفاصيل المختلفة لهذه الواقعة (أدوار حادثة ، خصائص نظام) ابتغاء توجيه الانتباه إلى كل تفصيلة الواحدة بعد الأخرى ؛ وهذا ما يسمى باسم فحص «الأوجه» المختلفة لواقعة ما — وهذا مجاز أيضاً . — والنفس الإنسانية ، وهى بطبعها مشوشة ، لا تملك تلقائياً غير انطباعات إجمالية مشوشة ، وينبغى من أجل إيضاحها أن نتساءل ما هى الانطباعات الخاصة التى تكون انطباعاً إجمالياً ، من أجل تحديدها بالنظر فيها واحدة بعد أخرى . وهذه عملية لا غنى عنها ، لكن ينبغى ألا نغالى فى أهميتها . فهى ليست منهجاً موضوعياً يمكن من الكشف عن موضوعات واقعية ، إنما هو منهج ذاتى لإدراك العناصر المحددة التى تؤلف انطباعاتنا . والتاريخ بحكم طبيعة مواده نفسها هو بالضرورة علم ذاتى ومن غير المشروع أن نطبق على هذا التحليل العقلى لانطباعاتنا الذاتية قواعد التحليل الواقعى لموضوعات واقعية .

---

(١) ويظهر أن فوستيل دى كولانج نفسه قد انخدع بهما : « التاريخ علم ؛ إنه لا يتخيل ، بل يبصر فقط » (« المملكة الفرنجية » ، ص ١) . « التاريخ ، مثل كل علم ، يقوم على مشاهدة الوقائع وتحليلها وعقد المقارنات بينها ، وبيان الرابطة التى تربطها .. والمؤرخ ... يبحث عن الوقائع ويصل إليها عن طريق الملاحظة الدقيقة للنصوص ، كما أن علم الكيمياء ينشد الوقائع فى تجارب يقوم بها بالدقة » (الكتاب نفسه ، ص ٣٩) .

لهذا ينبغى على التاريخ أن ينأى بنفسه عن إغراء محاكاة منهج العلوم البيولوجية . والوقائع التاريخية تختلف عن وقائع سائر العلوم اختلافا إلى حد وجوب اتخاذ منهج مختلف عن سائر المناهج فى دراسة الوقائع التاريخية .

(حـ) والوثائق ، وهى المصدر الوحيد للمعرفة التاريخية ، تفيدنا فى ثلاثة أنواع من الوقائع :

١ — الكائنات الحية والموضوعات المادية : — الوثائق تدلنا على وجود كائنات إنسانية وأحوال مادية وموضوعات صناعية . و كل هذه الوقائع قد كانت ظواهر مادية أدركها مؤلف الوثيقة ماديا . أما بالنسبة إلينا فإنها ليست بعد غير ظواهر عقلية ، أو وقائع مرئية « من خلال مخيلة المؤلف » ، أو بتعبير أدق ، هى صور تمثل انطباعات المؤلف ، صور نكونها بالقياس إلى نظير صوره . فمعبد أورشليم كان شيئاً مادياً يشاهد بالعين ، أما الآن فلا يمكننا أن نراه ، ولا نملك إلا أن نكون لأنفسنا صورة عنه مماثلة لتلك التى كانت لدى الذين رأوه ووصفوه .

٢ — أفعال الناس : — الوثائق تروى أفعال (وأقوال) الناس الماضين ، التى كانت هى الأخرى وقائع مادية شاهدها المؤلفون أو سمعوها ، لكنها لم تعد بالنسبة إلينا الآن غير ذكريات للمؤلفين ، تمثل بصور ذاتية فحسب . فطعنات الخنجر التى طعنها قيصر قد شوهدت ، وأقوال القتلة سمعت فى عصرهم ، أما بالنسبة إلينا فليست إلا صوراً . — والأفعال والأقوال لها جميعاً هذه الصفة وهى أنها كانت فعلا أو قولا لفرد ، والمخيلة لا تستطيع أن تتمثل غير أفعال فردية ، على غرار ما تمثله لنا الملاحظة المباشرة ماديا . ولما كانت أموراً صادرة عن ناس يعيشون فى مجتمع ، فان الغالبية منها يؤديها عدة أفراد معا أو بالتناسق من أجل هدف مشترك ، فهى أفعال جماعية ، لكنها بالنسبة إلى المخيلة و إلى الملاحظة المباشرة ترجع دائما إلى مجموع من الأفعال الفردية . و « الواقعة الاجتماعية » كما يعرفها كثير من علماء الاجتماع ، هى تركيب فلسفى ، وليست واقعة تاريخية .

٣ — الدوافع والتصورات : — الأفعال الانسانية علتها ليست في نفسها بل لها دافع. وهذه الكلمة الغامضة تدل في وقت واحد على الحافز الذى يحفز على إنجاز فعل وعلى الامتثال الواعى الذى لدينا عن الفعل فى لحظة إنجازه . ولا نستطيع أن نتخيل دوافع إلا فى ذهن إنسان ، على شكل امتثالات باطنة غامضة ، مماثلة لتلك التى لدينا عن أحوالنا الداخلية الخاصة ، ولا نستطيع أن نعبر عنها إلا بكلمات ، فى العادة مجازية . وتلك هى الوقائع النفسية (التى تسمى باللغة العامة : العواطف والأفكار) . والوثائق تكشف لنا عن ثلاثة أنواع منها : (١) دوافع وتصورات المؤلفين الذين عبروا عنها ، (٢) الدوافع والأفكار التى نسبها المؤلفون إلى معاصريهم الذين عاينوا أفعالهم ، (٣) دوافع يمكن أن نفترضها لأفعال واردة فى الوثائق ونتمثلها نحن لأنفسنا على غرار أفعالنا .

فالوقائع المادية ، والأفعال الإنسانية الفردية والجماعية ، والوقائع النفسية — تلك هى كل موضوعات المعرفة التاريخية ، وهى لا تشاهد مباشرة ، بل كلها « تتخيل » . والمؤرخون — كلهم تقريباً دون أن يشعروا ، معتقدين أنهم يشاهدون حقائق واقعة — لا يعملون إلا فى صور .

(د) كيف نتخيل إذن وقائع ليست كلها خيالية ؟ إن الوقائع التى يتخيلها المؤرخ هى ذاتية بالضرورة ، وهذا من بين الأسباب التى تساق لتبرير إنكار أن يكون التاريخ علماً . لكن الذاتى subjectif ليس مرادفاً لما ليس بحقيقى واقعى irréel . فالذكرى ليست إلا صورة لكنها ليست مع ذلك وهماً ، بل هى امتثال لحقيقة واقعية مضت . صحيح أن المؤرخ ، وهو يشتغل فى الوثائق ، ليس فى خدمته ذكريات شخصية ، لكنه يضع لنفسه صوراً على غرار ذكرياته . إنه يفترض أن الوقائع التى زالت (أشياء ، أفعال ، دوافع) ، والتى لاحظها مؤلفو الوثائق قديماً ، كانت شبيهة بالوقائع المعاصرة التى رآها هو نفسه واحتفظ بذكراها . وتلك مصادرة تقول بها كل العلوم القائمة على الوثائق . فإن كانت الإنسانية الماضية ليست شبيهة بالإنسانية الحالية ، فلن نفهم شيئاً فى الوثائق .

وابتداءً من هذه المشابهة ، فإن التاريخ يكوّن لنفسه صورة عن الوقائع الماضية التاريخية شبيهة بذكرياته هو عن الوقائع التى شاهدها .

وهذا العمل ، الذى يتم بغير وعى ، هو فى التاريخ أحـد فرص الخطأ الرئيسية . فالأمور الماضية التى ينبغى تصورها لا تشبه كل الشبه الأمور الحاضرة التى نشاهدها ، فإننا لم نشاهد رجلا مثـل قيصر أو كلوفيس ، ولم نمر بنفس الأحوال الباطنة التى مرت فى داخل نفوسهم . وفى العلوم المشيدة يجرى العمل على وقائع شاهدها ملاحظون آخرون وينبغى تصورها بالتمثيل وقياس النظير ، لـكن هذه الوقائع تتحدد بألفاظ دقيقة تبين ما هى العناصر غير المتغيرة التى ينبغى أن تدخل فى الصورة . وحتى فى علم وظائف الأعضاء نجد أن الأفكار مستقرة إلى حد أن الكلمة الواحدة تثير عند جميع علماء التاريخ الطبيعى صورة متشابهة لعضو أو حركة . والسبب فى ذلك أن كل فكرة يدل عليها لفظ قد تكونت بمنهج من الملاحظة والتجريد حدد ووصف كل الصفات المشتركة لهذه الفكرة .

لـكن كلما اقتربت المعرفة من الوقائع الباطنة غير المرئية ، فإن الأفكار تصبح أكثر غموضاً واللغة أقل دقة . فنحن لا نستطيع أن نعبر عن الوقائع الإنسانية ، حتى العادية منها ، من أفعال ودوافع وعواطف إلا بألفاظ غامضة (ملك ، محارب ، حارب ، انتخب) . وبالنسبة إلى الظواهر الأشد تركيباً نجد أن اللغة هى من عدم التحديد بحيث لا تتفق بعد على العناصر الضرورية للظاهرة . ما القبيلة ، والجيش ، والصناعة ، والسوق ، والثورة ؟ هنا يشارك التاريخ فى غموض كل علوم الإنسانية ، نفسانية كانت أو اجتماعية . ثم إن طريقته غير المباشرة فى الامتثال بواسطة الصور تجعـل هذا الغموض أكبر خطورة . — ولهذا فإن صورنا التاريخية ينبغى أن تردد على الأقل القسمات الجوهرية للصور التى كانت فى عقول من لاحظوا هذه الوقائع مباشرة : غير أن الألفاظ التى عبروا بهـا عن صورهم لا تعلمنا أبداً بالدقة ماذا كانت عناصرها الجوهرية .

وقائع لم نشاهدها نحن ، وصفت بألفاظ لا تمكننا من امتثالها بالدقة — تلك هي معطيات التاريخ . والمؤرخ ، وقد اضطر إلى امتثال صور الوقائع ، فينبغي أن يعنى . شغله الشاغل ألا يبني صورة إلا من عناصر وثيقة صحيحة ، بحيث يتصور الوقائع كما كان سيراها لو أنه شاهدها بنفسه[1] . لكنه في حاجة ، لتكوين الصورة ، إلى عناصر أكثر مما تقدمه الوثائق . فلنحاول أن نتصور معركة أو احتفالا مستعينين بمعطيات رواية ، مهما كانت مفصلة ، وسنجد كم من القسمات لابد أن نضيفه نحن من عندنا . وهذه الحاجة محسوسة ماديا في ترميم الآثار القائم على الوصف (مثل معبد أورشليم) ، وفي اللوحات التي تزعم أنها تمثل مناظر تاريخية ، وفي رسوم الجرائد المصورة .

فكل صورة تاريخية تحتوى إذن على نصيب كبير من الخيال . ولا مندوحة للمؤرخ عنه ، لكنه يستطيع أن يحسب حساب العناصر الواقعية الداخلة في صورة وأن لا يبني إلا على أساسها ؛ وهذه العناصر هي تلك التي استخلصها من الوثائق فاذا احتاج ، ليفهم المعركة بين قيصر واريوفيست ، إلى تصور جيشيهما ، فليعتن بألا يستنتج شيئاً من المظهر العام الذي يتخيلهما به ، بل يجب عليه ألا يبرهن إلا بالتفاصيل الحقيقية التي تقدمها إليه الوثائق .

(هـ) وهكذا تتحدد مشكلة المنهج التاريخي : فمن الملامح المتناثرة في الوثائق نؤلف صوراً . وبعض هذه الصور ، وهذا البعض مادي كله ، قد أمدتنا به الآثار ، وتمثل مباشرةً أحد الأوجه الحقيقية للأمور الماضية . ومعظمها — ومن هذا النوع كل صور الوقائع النفسية — تكون حسب شبهها بالأشكال المرسومة قديماً ، وخصوصاً شبهها بالوقائع المادية التي نشاهدها . غير أن الأمور الماضية لم تكن تشابه الأمور الحاضرة إلا جزئيا فحسب ، والأجزاء المختلفة هي بالفعل ما يجعل أهمية للتاريخ . فكيف نتمثل هذه اللمحات المختلفة التي يعوزنا

---

(١) وهذا ما قاله كارليل Carlyle وميشليه Michelet بشكل خطابي فصيح . وهذا هو معنى عبارة رنكه Ranke المشهورة : « أعني كيف كانت في الواقع wie es eigentlich gewesen » .

نموذجها ؟ إنا لم نشاهد جيشاً شبيهاً بالمحاربين الفرنجة ولم نشعر شخصياً بالعواطف التى جاشت فى نفس كاوفيس وهو يغدو للحرب ضد القوط الغربيين . فكيف نتصور هذه الوقائع على النحو الذى كانت عليه فى الواقع ؟

ما يحدث عملياً هو ما يلى : إذا قرأنا عبارة فى وثيقة ، تتكون فى عقلنا صورة بعملية تلقائية لا نملك ضبطها . وهذه الصورة ، الناتجة عن مماثلة سطحية هى فى العادة زائفة زيفاً غليظاً . وكل منا يمكنه أن يجد فى ذكرياته الطريقة الحالة التى تصور بها الأشخاص والمناظر الماضية . وعمل التاريخ هو تصحيح صورنا تدريجياً بأن نضع مكان اللمحات الزائفة لمحات صحيحة . فقد رأينا ناساً شعرهم أشقر ، ودروعاً ، وبلطات فرنجية fracisques (أو رسوماً لهذه الأشياء) ، فنقرب هذه الملامح لتصحيح الصورة التى كوناها عن المحاربين الفرنجة . وهكذا تصبح الصورة التاريخية مزيجاً من الملامح المستعارة من تجارب مختلفة .

ولا يكفى أن نمتثل كائنات وأفعالا منفردة . فالناس والأفعال يؤلفون جزءاً من مجموع ، جماعة أو تطور : لهذا ينبغى أن نتمثل أيضاً الروابط بين الناس والأفعال (الأمم ، الحكومات ، القوانين ، الحروب) .

لكن لتخيل روابط ينبغى تصور مجموع ، بينما الوثائق لا تقدم لنا إلا ملامح منفردة . وهنا يضطر المؤرخ إلى اللجوء إلى عملية ذاتية . فيتخيل جماعة أو تطوراً ، وفى هذا الإطار المتخيل يرتب الملامح التى قدمتها الوثائق . — وهكذا نجد أنه بينما الترتيب البيولوجى ينبنى على مجموع حقيقى شوهد موضوعياً فإن الترتيب التاريخى لا يمكن أن يتم إلا فى داخل مجموع يتخيل ذاتياً .

إننا لا نلاحظ الحقيقة الواقعية الماضية ، ولا نعرفها إلا بمشابهتها بالحقيقة الواقعية الحاضرة . فلتصور الظروف التى حدثت فيها الوقائع الماضية ينبغى أن نبحث ، بملاحظة الإنسانية الحاضرة ، فى أى ظروف تحدث نظائرها من الوقائع فى الحاضر . وعلى هذا فإن التاريخ تطبيق للعلوم الوصفية للانسانية (علم النفس

الوصفى ، علم الاجتماع) ، لكنها جميعاً علوم سيئة التكوين ، ونقصها يؤخر من تكوين علم للتاريخ .

ومع ذلك فإن ثمت ظروفاً للحياة الإنسانية ضرورية وواضحة إلى درجة أن أغلظ أنواع الملاحظة يكفى لتحديدها وتقريرها ، وهى الظروف المشتركة بين الإنسانية جمعاء ، وهى مستمدة من النظام الفسيولوجى الذى يخلق الحاجات المادية للناس أو النظام النفسانى الذى يخلق عاداتهم فى السلوك . فيمكن إذن أن نحددها مقدماً فى ثبت أسئلة عام يفيدفى جميع الأحوال . والبناء التاريخى ، كالنقد التاريخى ولنفس السبب — أعنى استحالة الملاحظة مباشرة — نقول إن البناء التاريخى مضطر إلى الالتجاء إلى استخدام منهج ثبت الأسئلة .

والأفعال الإنسانية التى تؤلف مادة التاريخ تختلف من عصر وبلد إلى آخر كما اختلف الناس والجماعات ، والموضوع الحقيقى للتاريخ هو دراسة هذه الاختلافات ، فلو كانت للناس دائماً نفس الحكومة ، أو تكلموا نفس اللغة ، لما كان ثم مجال لتاريخ الحكومات واللغات . لكن هذه الاختلافات محصورة بين حدود الظروف العامة للحياة الإنسانية ، إنها ليست غير تنويعات لأنواع معينة من العمل والوجود ، مشتركة بين الناس جميعاً أو على الأقل بين الغالبية العظمى من الناس . ولا نعرف مقدماً أية حكومة أو أية لغة كانت لشعب فى التاريخ ، ولكن من شأن التاريخ أن يقرر هذه الوقائع . لكن يمكن مقدماً وبالنسبة إلى جميع الأحوال أن نقرر أنه كانت لكل شعب فى التاريخ حكومة ولغة .

وبوضع ثبت الظواهر الأساسية التى نتوقع أن نجدها فى حياة كل إنسان وكل شعب ، نحصل على ثبت كلى بالأسئلة ، موجز لكنه كاف لترتيب كتلة الوقائع التاريخية فى مجموعة صغيرة من المجاميع الطبيعية ، كل منها يؤلف فرعاً خاصاً من فروع التاريخ . وهذا الإطار للتجميع العام يزودنا بجهاز البناء التاريخى .

وثبت الأسئلة الكلى لا يتناول غير الظواهر المعتادة ، ولا يستطيع أن

يحزر مقدماً آلاف الوقائع المحلية أو العرضية التى تؤلف حياة شخص أو أمة ، فهو لا يكفى إذن لوضع كل الأسئلة التى ينبغى على المؤرخ أن يجيب عنها ليقدم لوحة كاملة للماضى . والدراسة المفصلة للوقائع تقتضى استخدام أثبات أسئلة مفصلة تختلف تبعاً لطبيعة الوقائع أو الناس أو المجتمعات التى هى موضوع الدراسة . ولوضع هــذه الأثبات يمكن أن نبدأ بتقييد المسائل التفصيلية التى أوحت بها قراءة الوثائق ، لــكن ينبغى ، من أجل ترتيب هذه الأسئلة — وأحياناً كثيرة من أجل إتمام الثبت — أن نلجأ إلى طريقة المساءلة المنهجية . فمن بين أنواع الوقائع والأشخاص والمجتمعات المعروفة (إما عن طريق الملاحظة المباشرة ، أو عن طريق التاريخ) ، نبحث تلك التى تشابه الوقائع أو الشخص ، والمجتمع المراد دراسته . وبتحليل إطارات العلم المصنوعة لهذه الأحوال المعروفة . نشاهد ما هى الأسئلة التى ينبغى أن توضع بمناسبة الحالة المماثلة التى ندرسها . ولا حاجة بنا إلى القول إن اختيار الإطار النموذجى يجب أن يتم بذكاء ، فلا ينبغى أن نطبق على مجتمع همجى أسئلة مستمــدة من دراسة أمة متحضرة ولا أن ننشد أن نجد فى ميدان إقطاعى من هم العمال الذين يناظرون الوزراء عندنا اليوم ، — كما فعل بوتاريك Boutaric فى دراســته عن إدارة ألفونس دى پواتييه Alphonse de Poitiers.

ومنهج وضع أثبات الأسئلة هذا ، الذى يقيم كل البناء التاريخى على عملية قبلية ما كان ليــكون مقبولا لو كان التاريخ علم ملاحظة حقاً ، ولعلنا أن نجده حينئذ تافهاً لو قورن بالمناهج البعدية فى العلوم الطبيعية . لــكن تبريره بسيط : فهو المنهج الوحيد الممكن مزاولته ، وهو فى الواقع المنهج الوحيد الذى زوول فعلا . فحينما يحاول المؤرخ أن ينظم الوقائع المتضمنة فى الوثائق ، فانه يصنع مما لديه من معرفة (أو ما يعتقد أن لديه من معرفة) بالشئون الإنسانية إطاراً للعرض يساوى ثبت أسئلة ، — اللهم إلا إذا اتخذ إطاراً اخترعه مؤرخ سابق بنفس الطريقة . — لــكن حينما يكون هذا العمل غير مشعور به ، فان الإطار يظل ناقصاً مشوشاً . وهكذا ليس الأمر أمر اختيار بين أن يعمل المرء بثبت أسئلة أو

بدونه قبلاً — لأن المرء سيكون لديه إطارداثماً : — بل لامحل للاختيار إلا بين ثبت أسئلة غيرمشعور به ، مختلط ، وناقص أوثبت أسئلة مشعور به دقيق وكامل.

(و) ويمكننا الآن أن نرسم مخطط البنا التاريخى بحيث نحدد سلسلة العمليات التركيبية الضرورية لتشييد البناء .

إن التحليل النقدى قد أمدنا بالمواد ، غير أن هذه ليست إلا وقائع تاريخية متناثرة . فنبدأ **بتصورها** على غرار الوقائع الحالية التى نظنها مماثلة لها ، ونعمل على بلوغ أشبه صورة بتلك التى كانت ستعطينا إياها المشاهدة المباشرة ، وذلك بمزج شذرات مأخوذة من مواضع مختلفة فى الحقيقة الواقعية . تلك هى العملية الأولى ، وهى مرتبطة بقراءة الوثائق ارتباطاً لا انفصام له .

ولما كنا نعتقد أنه يكفى أن نحدد هنا طبيعتها ، فقد تخلينا عن فكرة تخصيص فصل لها .

والوقائع التى تصورناها على هذا النحو ، نجمعها فى إطارات نتخيلها على غرار مجموع مشاهد فى الحقيقة الواقعية نفترض أنه مماثل لما نحسب أن المجموع الماضى كان عليه . وتلك هى العملية الثانية . وتتم بواسطة ثبت من الأسئلة ، وتفضى إلى أن نقتطع من كتلة الوقائع التاريخية القطع التى من نوع واحد ونجمعها بعد ذلك فيما بينها حتى يترتب كل تاريخ الماضى فى إطار كلى .

فاذا ما رتبنا الوقائع المستخلصة من الوثائق فى هذا الإطار ، بقى ثم مناقص كبيرة دائماً ، هائلة فيما يتصل بكل الأجزاء التى ليس لدينا عنها وثائق وفيرة . فنحاول أن نكمل هذه المناقص **باستدلالات** تبتدىء من الوقائع المعروفة . وتلك هى (أو يجب أن تكون) العملية الثالثة ، وتزيد — بعمل منطقى — من كتلة المعارف التاريخية .

لكن ليس لدينا بهذا غير كتلة من الوقائع المرصوصة فى إطارات . فينبغى تركيزها فى **صيغ** formules ابتغاء محاولة استخلاص خصائصها العامة والروابط

القائمة بينها . وتلك هى العملية الثالثة ، وتفضى إلى النتائج الأخيرة للتاريخ وتتوج البناء التاريخى من الناحية العلمية .

لـكن لما كانت المعرفة التاريخية ، وهى مركبة ومضايقة بطبعها ، صعبة فى نقلها للغير صعوبة بالغة ، فينبغى أن نجد العمليات اللازمة لعرض نتائج التاريخ .

(ز) وهذه السلسلة من العمليات ، وإن كانت سهلة الإدراك ، فانها لم تتم أبداً إلا على نحو ناقص . وتعوقها صعوبات مادية لاتحسب النظريات المنهجية حسابها ، لـكن يحسن أن نراها مواجهةً لنشاهد هل ينبغى أن تبقى غير قابلة للتذليل .

إن العمليات التاريخية ، ابتداء من اكتشاف الوثيقة حتى الصياغة النهائية للنتيجة ، هى من التعدد وتقتضى احتياطات دقيقة واستعدادات طبيعية وعادات متنوعة بحيث لا يمكن فرداً واحداً أن يقوم هو نفسه بالعمل كله . فالتاريخ أقل العلوم استغناء عن تقسيم العمل ، ومع ذلك فهو أقلها ممارسة له . إذ يحدث أن يكتب علماء محصلون تواريخ عامة يشيدون فيها الوقائع على هوى خيالهم[1] ، و « البناءون » يعملون بمواد لم يختبروا قيمتها[2] .ذلك أن تقسيم العمل يتضمن تفاهماً بين العاملين ، وهذا التفاهم غير موجود فى ميدان التاريخ . فـكل مؤرخ اللهم إلا فى العمليات التحضيرية للنقد الخارجى ، يسلك سبيـله وفقاً لإلهامه الشخصى ، بغير منهج مشترك ، وبغير اهتمام بالمجموع الذى ينبغى أن يأتى عمله فيحتل مكانه فيه . وهـكذا نرى أن أحداً من المؤرخين لا يمكن بكل أمان

---

(١) مثل كورتيوس Curtius فى كتابه « تاريخ اليونان » ، ومومسن Mommsen فى كتابه « تاريخ الرومان » (قبل الأمبراطورية) ، ولمبرشت Lamprecht فى كتابه « تاريخ ألمانيا » .

(٢) يكفى هنـا أن نذكر أسماء : أوجيستان تييرى Augustin Thierry وميشليه Michelet وكارليل Carlyle .

أن يستفيد من نتائج عمل غيره ، كما يجرى عليه العمل فى العلوم المشيدة ، لأنه يجهل ما إذا كانت قد حصلت بطرق أمينة وثيقة . وأشدهم تدقيقاً يبلغ به الأمر حداً يجعله لا يقبل شيئاً قبل أن يقوم هو نفسه بإعادة العمل على الوثائق ، وذلك كان مسلك فوستيل دى كولانج . ولا نكاد نفى بهذا الاقتضاء فيما يتصل بالعصور غير المعروفة جيداً والتى ليس لدينا عنها من وثائق غير ما يندرج فى مجلدات قليلة ، ومع ذلك فقد أصبح من العقائد المقررة أن المؤرخ ينبغى ألا يعمل أبداً دون الرجوع إلى الأصول[1] . ومع ذلك فالضرورة تحتم أحياناً على المرء أن يعمل دون الرجوع إلى الأصول حينما تكون الوثائق الأصلية من الوفرة بحيث لا يستطيع المرء أن يقرأها كلها ، لكن المرء لا يصرح بذلك ، خوف الفضيحة .

لكن الأفضل أن يعترف المرء بالحقيقة صراحة . فان علماً مركباً مثل التاريخ ، فيه ينبغى أن نكدس الوقائع بالملايين قبل أن نستطيع صياغة نتيجة ، لا يمكن أن يتكون إذا ما ظللنا نستأنف الابتداء أبداً . فالبناء التاريخى لا يشيد بالوثائق ، ، كما أننا لا « نكتب التاريخ بالوثائق » ، ولنفس السبب ، وهو قصر الوقت . ذلك أنه للعمل على تقدم العلم ، ينبغى المزج بين النتائج المتحصلة بواسطة آلاف الأعمال التفصيلية .

ما العمل إذن ، ما دام معظم الأعمال يتم بمنهج متهم ، إن لم نقل بمنهج غير صحيح ؟ إن الثقة الكلية تفضى إلى الخطأ قطعاً كما أن الاتهام الكلى يفضى إلى العجز والتوقف . لكن ها هى ذى قاعدة يمكن الاسترشاد بها : ينبغى أن نقرأ أعمال المؤرخين بنفس الاحتياطات النقدية التى نقرأ بها الوثائق . والغريزة

---

(١) انظر فى كتاب ب . جيرو P. Guiraud عن «فوستيل دى كولانج» (باريس سنة ١٨٩٦ فى حجم $\frac{1}{2}$٣) ص ١٦٤ ملاحظات قيمة جداً عن هذا الادعاء .

الطبيعية تدفع إلى أن نبحث فيها خصوصاً عن النتائج واتخاذها حقائق مقررة . لـكن ينبغى ، على العـكس من ذلك ، بالتحليل المستمر أن نبحث فيهـا عن الوقائع والبراهين وشذرات الوثائق ، وبالجملة عن المواد . ونعيد عمل المؤلف ، لـكن بسرعة أكبر جداً ، لأن الذى يضيع المجهود هو عملية جمع المواد ، ولا نقبل من النتائج التى انتهى إليها غير تلك التى نجدها مستندة إلى براهين وثيقة .

الفصل الثاني

تجميع الوقائع

(١) أول ما ينبغي أن يلتزم به المؤرخ في مواجهة خليط الوقائع التاريخية هي أن يحدد ميدان أبحاثه . فما هي الوقائع التي يختار أن يجمعها من خضم التاريخ العالمي ؟ — ثم في كتلة الوقائع التي اختارها على هذا النحو ينبغي عليه أن يميز بين مجاميع وأن يقتطع قطاعات . — وأخيراً عليه أن يرتب الوقائع واحدة بعد أخرى في كل قسم من هذه الأقسام . وهكذا نرى أن كل بناء تاريخي يجب أن يبدأ بإيجاد المبدأ الذي على أساسه تختار الوقائع وترتب في إطار . وهذا المبـدأ يمكننا البحث عنه إما في الظروف الخارجية التي جرت فيها الوقائع ، أو في الطبيعة الداخلية للوقائع .

والترتيب بحسب الظروف الخارجية هو الأسهل والأبسط naïf لجعل واقعة تاريخية تحدث في لحظة من الزمان ، وبقعة من المكان ، وعند إنسان أو جماعة من بني الإنسـان : وهذه إطارات ميسورة لتحديد الوقائع وترتيبها . وهكذا يولد تاريخ عصر وقطر ، وأمة ، و إنسان (سيرة) . والمؤرخون في العصر القديم وفي عصر النهضة لم يزاولوا نوعاً آخر . — وفي هذا الإطار العام تقسم الأقسام والفروع وفقاً لنفس المبدأ : ترتب الوقائع حسب الترتيب في الزمان أو المكان أو الجماعات . — أما فيما يتعلق باختيار الوقائع التي توضع في هذه الأطر ، فقد تم منذ زمان طويل دون مبدأ ثابت ، فأخذ المؤرخون ، وفقاً لهوامهم الشخصي، من بين الوقائع التي حدثت في عصر ما ، أو قطر أو أمة ، كل ما رأوه شائقاً أو مثيراً لحب الاستطلاع فيهم . فتيتوس ليفيوس وتاسيت رووا أخبار الفيضانات والأوبئة ومولد العجائب إلى جانب أخبار الحروب والثورات .

والترتيب تبعاً لطبيعة الوقائع جرى في عهد متأخر جداً وببطء وعلى نحو

ناقص ، لقد ولد خارج التاريخ فى الفروع الخاصة من دراسة بعض أنواع الوقائع الإنسانية : اللغة ، الأدب ، الفنون ، القانون ، الاقتصاد السياسى ، الدين ، التى بدأت بأن كانت توكيدية dogmatiques وشيئاً فشيئاً أصبحت تاريخية . ومبدأ هذا الترتيب هو انتخاب وتجميع الوقائع التى ترجع إلى نوع واحد من الأفعال ، وكل واحدة من هذه المجاميع تصبح مادة لفرع خاص من فروع التاريخ . وهكذا يأتى مجموع الوقائع فيترتب فى خانة يمكن أن نبنيها قبلياً بدراسة مجموع ألوان النشاط الإنسانى ، وهذا هو ثبت الأسئلة العام الذى تحدثنا عنه فى الفصل السابق .

واللوحة التى نوردها فيما يلى محاولة لتصنيف عام للوقائع التاريخية[١] قائمة على طبيعة ظروف النشاط ومظاهره المتحققة .

١ — الظروف المادية . — (١) دراسة الأجسام : (١) علم الإنسان (علم الأجناس) ، التشريح وعلم وظائف الأعضاء ، الشواذ والخصائص المرضية . (ب) علم السكان (العدد ، الجنس « ذكر أو أنثى » ، السن ، المولد ، الوفاة ، الأمراض) . — (٢) دراسة البيئة : (ا) البيئة الطبيعية الجغرافية (التضاريس ، الجو ، المياه ، التربة ، النبات ، الحيوان) . (ب) البيئة الصناعية ، التنظيم aménagement (الزراعات ، المبانى ، الطرق ، الأدوات ، الخ) .

٢ — العادات العقلية (غير الإلزامية) . — (١) اللغة (المفردات ، النظم فى الكلام syntaxe ، علم الأصوات ، علم المعانى sémantique) . الكتابة (٢) الفنون : (ا) الفنون التجسيمية (ظروف الإنتاج ، التصورات ، التصورات

---

(١) إن تصنيف لاكومب Lacombe (فى كتابه « التاريخ علماً » *De l'histoire considérée comme science* ، الفصل السادس) القائم على دوافع الأفعال والحاجات التى يراد إشباعها بواسطتها ، هو من الناحية الفلسفية صائب تماماً ، لكنه لا يتجاوب مع حاجات المؤرخين العملية ؛ إنه يقوم على مقولات نفسية مجردة (اقتصادية ، تكوينية ، عاطفية ، شرفية ، الخ) ويفضى إلى ترتيب أنواع من الظاهر المتحققة مختلفة كل الاختلاف (النظم العسكرية مع الحياة الاقتصادية) .

العمليات ، الأعمال) . (ب) فنون التعبير ، الموسيقى ، الرقص ، الأدب . — (٣) العلوم (ظروف الإنتاج ، المناهج ، النتائج) . — (٤) الفلسفة والأخلاق (التصورات ، المدركات ، المزاولة الفعلية) . — (٥) الدين (العقائد ، الشعائر)[١] .

٣ — العادات المادية (غير الإلزامية) . (١) الحياة المادية : (ا) الغذاء (المواد ، الإعداد ، المهيجات للشهية) . (ب) الملابس والزينة . (حـ) السكن والأثاث . (٢) الحياة الخاصة : (ا) شغل الوقت (التزين ، العناية بالبدن ، وجبات الطعام) . (ب) المراسم الاجتماعية (الجنائز ، والزواج ، الأعياد ، أدب السلوك [الاتيكيت]) . (حـ) الملاهى (الألعاب والقنص ، المسارح والملاعب ، الاحتفالات ، الرحلات) .

٤— العادات الاقتصادية . (١) الإنتاج : (ا) الزراعة وتربية الحيوان . (ب) استغلال المعادن . (٢) التحويل . النقل والصناعات[٢] : الطرق الفنية ، تقسيم العمل ، طرق المواصلات . (٣) التجارة : التبادل والبيع ، الائتمان . (٤) التوزيع : نظام الملكية ، نقل الملكية ، العقود ، تقسيم الناتج .

٥ — النظم الاجتماعية . (١) الأسرة : (ا) تركيبها ، السلطة فيها ، أحوال المرأة والأولاد . (ب) التنظيم الاقتصادى[٣] . ملكية الأسرة ، الميراث . (٢) التربية والتعليم (الهدف ، الطرق ، الهيئة القائمة بهما) . (٣) الطبقات الاجتماعية (مبدأ التقسيم ، قواعد العلاقات بينهما) .

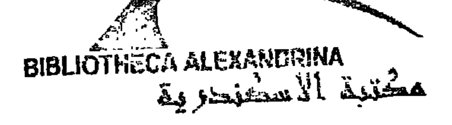
٦ — النظم العامة (الإلزامية) . (١) النظم السياسية : (ا) الحاكم (الأشخاص والإجراءات) . (ب) الإدارة ، والمصالح (الحرب ، العدالة ، المالية ، الخ) . (حـ) السلطات المنتخبة ، الجمعيات ، الهيئات الانتخابية(السلطات، الإجراءات) . (٢) النظم الدينية (نفس الأسئلة) . (٣) النظم الدولية :

---

(١) المنشآت الكنسية جزء من الحكومة ؛ وفى متون الدراسات القديمة الألمانية تدرج ضمن المنشآت ، بينما يدرج الدين ضمن الفنون .

(٢) النقل ، ويدرج حالياً ضمن التجارة ، هو نوع من الصناعة .

(٣) الملكية نظام مختلط : اقتصادى ، اجتماعى ، سياسى .



(ا) الدبلوماسية . (ب) الحرب (العرف المتبع فى الحرب ، الفنون الحربية) .
(حـ) القانون الخاص والتجارة .

وتجميع الوقائع وفقاً لطبيعتها يمتزج بتجميع الوقائع وفقاً للزمان والمكان اللذين حدثت فيهما ، بحيث يقدم فى كل نوع قطاعات زمنية أو جغرافية أو قومية. وتاريخ نوع معين من الأفعال (اللغة ، الرسم ، الحكومة) ينقسم إلى تاريخ عصور ، وأقطار ، وأمم (تاريخ اللغة اليونانية فى العصر القديم ، تاريخ الحكومة الفرنسية فى القرن التاسع عشر) .

ونفس المبادىء تفيد فى تحديد النظام الذى ترتب عليه الوقائع . وضرورة عرض الوقائع الواحدة بعد الأخرى تلزم باتخاذ قاعدة منهجية للترتيب على التوالى . فيمكن أن نعرض بالتوالى ، أو كل الوقائع التى جرت فى زمان بعينه أو كل الوقائع الخاصة بقطر بعينه ، أو كل الوقائع التى من نوع واحد . وكل مادة تاريخية يمكن أن توزع وفقاً لثلاثة أنواع من الترتيب مختلفة : الترتيب الزمانى (ترتيب الأزمنة) ، الترتيب الجغرافى (ترتيب الأماكن وهو فى الغالب يتفق مع ترتيب الأمم) ، الترتيب بحسب أنواع الأفعال ويوحى عادة بالترتيب المنطقى . ومن المستحيل أن نتبع واحداً فقط من أنواع الترتيب هذه : ففى كل عرض زمانى ينبغى أن نقتطع قطائع جغرافية أو منطقية ، وأن ننتقل من قطر إلى آخر ، ومن نوع من الوقائع إلى آخر والعكس . لكن ينبغى أن نعين دائماً ماذا سيكون عليه الترتيب السائد الذى عنه تتفرع أنواع الترتيب الأخرى .

بيد أن الاختيار بين هذه الضروب الثلاثة من الترتيب أمر دقيق ، إذ ينبغى أن يتم بناء على اعتبارات مختلفة تبعاً للموضوع ونوع الجمهور الذى يعمل له المرء وعلى هذا فإنه يتوقف على منهج العرض ، لكن لا بد من استقصاء طويل من أجل بيان نظريته .

(ب) وحالما يبدأ المرء فى اختيار الوقائع التاريخية لترتيبها ، فإنه يصطدم بمسألة أثارت مشاكل عنيفة .

فكل فعل إنسانى هو بطبعه فعل فردى ، عابر ، لا يحدث إلا فى لحظة

واحدة ومكان واحد . وكل واقعة هى بالمعنى الحقيقى مفردة نسيج وحدها . لـكن كل فعل من أفعال الإنسان يشبه أفعالا له أخرى أو أفعال ناس آخرين من نفس جماعته ، وأحياناً كثيرة يصل التشابه حداً فيه يختلط كلاهما تحت اسم واحد ، وهذه الأفعال المتشابهة التى تتجمع بالضرورة فى العقل الإنسانى تسمى عادات وأعرافاً ونظما . إنها ليست إلا أبنية عقلية ، لـكنها تفرض نفسها بقوة على عقول بنى الإنسان إلى حد أن الـكثير منها يصبح قواعد إلزامية ، وهذه العادات وقائع جماعية ، باقية فى الزمان ، منتشرة فى المـكان . فيمكن إذن النظر إلى الوقائع التاريخية من ناحيتين متعارضتين : إما من ناحية مافيها من خاصية فردية ، جزئية ، عابرة ؛ أو من ناحية مافيها من خاصية جماعية ، عامة ، باقية . والتاريخ فى النظرة الأولى هو رواية مستمرة للأحداث التى حدثت للناس فى الماضى ، وفى الثانية هو لوحة العادات المتوالية للانسانية .

وفى هذا المجال نشبت ، فى ألمانيا خصوصاً ، معركة بين أنصار تاريخ الحضارة Culturgeschichte [1] وبين المؤرخين المحترفين الذين ظلوا مخلصين لتماليد العصر القديم ، وفى فرنسا قام نزاع بين تاريخ النظم والآيين والأفـكار وبين التاريخ السياسى ، الذى ينبزه خصومه بلقب « التاريخ معارك » .

وهذا التعارض يفسر باختلاف الوثائق التى اشتغل عليها العاملون من كل فريق . فالمؤرخون ، وقد عنوا خصوصاً بالتاريخ السياسى ، تطلعوا إلى الأفعال الفردية العابرة للحاكمين حيث يصعب جداً إدراك صفات عامة . وفى التواريخ الخاصة ، على العـكس (فيما عدا تاريخ الآداب) ، لا تكشف الوثائق إلا عن وقائع عامة : صور لغوية ، شعائر ذاتية ، قواعد قانونية . ولابد من مجهود فى التخيل لتصور الإنسان الذى قال هذه الـكلمة ، أو أدى هذه الشعيرة ، أو مارس تلك القاعدة .

---

(١) فيما يتصل بتاريخ هذه الحركة والمراجع عنها ، انظر برنهيم ، الـكتاب المذكور ، ص ٤٥ - ٥٥ .

وليس لنا أن نفصل فى هذا النزاع . فالبناء التاريخ الـكامل يفترض دراسة الوقائع من كلتا وجهتى النظر . ولوحة عادات الفـكر والحياة والفعل لدى الناس هى جزء رئيسى من التاريخ ما فى ذلك شك . ومع ذلك فإننا لو جمعنا كل أفعال الأفراد بأسرهم ابتغاء أن نستخلص منها ما هو مشترك بينها ، فإنه تبقى بقية لا يحق للمرء أن يطرحها ، لأنها هى العنصر التاريخى حقاً ، إنها الواقعة التى تقرر أن بعض الأفعال كانت فعل إنسان أو جماعة معينة . وفى مجال مقصور على الوقائع العامة فى الحياة السياسية لا محل لانتصار فرســالا أو الاستيلاء على الباستيل ، وهى وقائع عرضية عابرة ، لـكن بدونها لن يكون تاريخ نظم روما أو فرنسا مفهوماً .

وهـكذا نرى أن التاريخ مضطر إلى أن يمزج بدراسة الوقائع العامة دراسة بعض الوقائع الجزئية . إن طابعه مزيج ، غير محدد بل متردد بين علم العموميات وحكاية المغامرات . وصعوبة ترتيب هذا المزيج المهجين فى داخل إحدى مقولات الفـكر الإنسانى يعبر عنها غالباً بالسؤال الصبيانى : هل التاريخ فن أو علم ؟

(حـ) والإطار العام المذكور سابقاً يمكن أن يصلح ثبت أسئلة لتحديد كل أنواع العادات (أعراف أو نظم) التى يمكن أن يحاول تاريخها . لـكن قبل تطبيق هذا الإطار العام على دراسة مجموعة ما من العادات التاريخية : لغة ، دين ، أعراف خاصة أو نظم سياسية ، ينبغى دائماً أن نحل مسألة أولية وهى : العادات التى سندرسها ، عادات مَنْ كانت هى ؟ لقد كانت مشتركة بين عدد كبير من الأفراد ، ومجموعة الأفراد المشتركين فى نفس العادات هى التى نسميها « مجموعة » groupe . فالشرط الأول لدراسة عادة هى إذن أن نحدد المجموعة التى زاولتها . وهنا ينبغى أن نحذر من أول بادرة ، لأنها تحملنا على إهمال يمـكن أن يهدم كل البناء التاريخى .

إن الميل الطبيعى هو إلى تصور المجموعة الإنسانية على غرار النوع الحيوانى

أى على أنه مجموع من الناس كلهم متشابهون . فنأخذ مجموعة تجمع بينها صفة واضحة جداً ، مثل أمة ترتبط بحكومة واحدة رسمية (الرومان ، الإنجليز ، الفرنسيون) ، أو شعب يتكلم نفس اللغة (اليونان ، الجرمان) ، ويسلك المرء كما لو كان كل أعضاء هذه المجموعة يتشابهون فى كل شىء وعندهم نفس الأعراف .

والواقع أنه لا توجد مجموعة حقيقية ، حتى ولا الجماعة المركزة ، هى مجموع متجانس . فبالنسبة إلى شطر كبير من النشاط الإنسانى — اللغة ، والفن ، العلم ، الدين ، الحياة الاقتصادية — تظل المجموعة مترجحة . فما هى مجموعة الناس الذين يتكلمون اليونانية ، والمجموعة المسيحية ، ومجموعة العلم الحديث ؟ — وحتى المجاميع المحددة بتنظيم رسمى — الدول والكنائس — ليست غير وحدات سطحية مؤلفة لا متجانسة . فالأمة الانجليزية تضم فى داخلها الغاليين Gallois والاسكتلنديين والإيرلنديين ، والكنيسة الكاثوليكية تتألف من مؤمنين مشتتين فى أنحاء العالم كله ، ويختلفون فى كل شىء ، اللهم إلا فى الدين . ولا توجد مجموعة لأفرادها نفس العادات فى كل النواحى . فالشخص الواحد هو فى وقت واحد عضو فى مجموعات عديدة ، وفى كل مجموعة يجد نفسه مع زملاء مختلفين . فالكندى الفرنسى عضو فى الدولة البريطانية ، وفى الكنيسة الكاثوليكية ، وفى مجموعة المتكلمين باللغة الفرنسية . وهكذا نرى أن الجماعات يركب بعضها بعضاً حتى إنه من المستحيل أن نقسم الإنسانية إلى جماعات متمايزة مرصوصة بوضوح .

ونجد فى الوثائق التاريخية أسماء مجموعات استخدمها المعاصرون ، وكثير منها لا يستند إلا إلى مشابهات سطحية . فقبل اتخاذ هذه الأفكار العامية vulgaires ، ينبغى أن يتخذ المرء لنفسه قاعدة فى نقدها وينبغى تحديد طبيعة المجموعة ومداها ، بأن يتساءل : من أى ناس كانت تتألف ؟ وأية رابطة ربطت بينهم ؟ وما هى العادات المشتركة بينهم؟ وبأى أنواع النشاط تمايزوا واختلفوا ؟

هنالك فقط يمكننا أن نشاهد من أجل أية عادات يمكن المجموعة أن تفيد كإطار للدراسات ، وسيلجأ المرء إلى اختيار نوع المجموعة وفقاً لنوع الوقائع . ولدراسة العادات العقلية (اللغة ، الدين ، الفن ، العلم) ، لا نأخذ أمة سياسية بل مجموعة الأفراد الذين اشتركوا في هذه العادة ؛ ولدراسة الوقائع الاقتصادية نأخذ مجموعة ترتبط برابطة اقتصادية ، ونخصص المجموعة السياسية لدراسة الوقائع الاجتماعية والسياسية ، وننبذ الجنس race نهائياً[1] .

والمجموعة ، حتى فى النقط التى تكون فيها متجانسة ، ليست متجانسة كل التجانس ، بل تنقسم إلى مجموعات فرعية يختلف أعضاؤها ببعض العادات الثانوية . فاللغة تنقسم إلى لهجات ، والدين إلى مذاهب وشيع ، والأمة إلى مقاطعات . — وفى مقابل ذلك نجد أن المجموعة تشابه سائر المجموعات بحيث يمكن أن تقرب منها ، وفى تصنيف عام يمكن أن نتعرف « أسر » لغات وفنون وشعوب . — ولهذا ينبغى أن نتساءل : كيف انقسمت المجموعة ؟ وفى أى مجموع تندرج ؟

هنالك يصبح من الممكن دراسة عادة أو حتى مجموع عادات فى زمان ومكان معينين دراسة منهجية ، بمتابعة اللوحة التى أوردناها فيما سبق . وهذه العملية لا تنطوى على أية صعوبة منهجية فيما يتصل بكل أنواع الوقائع التى تتبدى على هيئة عادات فردية وإرادية : لغة ، فن ، علوم ، تصورات ، أعراف خاصة ؛ ففى هذا يكفى أن نتبين من ماذا تتألف كل عادة . لكن ينبغى فقط أن نعنى

---

(١) لم يعد من الضرورى أن نبرهن على عدم جدوى فكرة « الجنس » . لقد كانت تطبق على مجموعات غامضة ، تتألف بالأمة أو اللغة ، لأن الأجناس التى قال بها المؤرخون (الجنس اليونانى ، الرومانى ، الجرمانى ، السكلتى ، السلافى) لا تشترك إلا فى الاسم مع الجنس بالمعنى الإنثروبولوجى ، أى مجموعة من الناس يتصفون وراثياً بنفس الخصائص . وقد أصبحت فكرة الجنس فكرة لا معقولة ، بسبب سوء استخدام تين Taine لها ونجد فى كتاب لاكومب Lacombe (الكتاب المذكور ، الفصل ١٨) وفى كتاب روبرتسون Robertson بعنوان *The Saxon and the Celt* نقداً فى غاية الجودة لفكرة الجنس

بتمييز الأشخاص الذين أنشأوا أو حافظوا على العادات (الفنانين ، العلماء ، الفلاسفة ، مبتكرى الأزياء الجديدة) والجمهور الذى تلقاها .

لكن حينما نصل إلى العادات الاجتماعية أو السياسية (وهى التى نسميها «النظم») نعثر على ظروف جديدة تخلق وهماً لامفر منه. فأعضاء مجموعة اجتماعية أو سياسية بعينها ليس لديهم فقط عادة القيام بأعمال متشابهة ، بل يؤثر كل منهم فى الآخر بأعمال متبادلة ، فيأمر بعضهم بعضاً ويؤجر بعضهم بعضاً . والعادات تصبح روابط بينهم ، فإن كانت قديمة ، مصوغة فى قواعد رسمية ، إلزامية بسلطة مادية ، تصونها جماعة خاصة ، فإنها تتخذ مكانة فى الحياة بدرجة أن تشعر الذين يمارسونها بأنها حقائق خارجية عنهم . والناس المتخصصون فى مهنة أو وظيفة تصبح عادة دائمة لحياتهم ، يلوح أنهم يتجمعون فى طوائف متمايزة (طبقات ، نقابات ، كنائس ، حكومات) ؛ وهذه الطوائف تبدو كائنات حقيقية ، أو على الأقل أعضاء كل عضو منها مكلف بوظيفة فى كائن حقيقى هو الجماعة . وبالتماثل مع جسم الحيوان ، نصل إلى وصف « تركيب » و « وظيفة » الجماعة . — أو حتى « تشريحها » و « وظائف أعضائها (فسيولوجياها) » . وتلك مجازات . فالتركيب يقصد به العادات والقواعد التى توزع المهن والمتع والوظائف بين الناس ؛ والوظيفة يقصد بها الأفعال المعتادة التى بها يدخل المرء فى علاقة مع الآخرين . فإن وجد المرء من السهل استعمال هذه الحدود ، فيجب أن يتذكر أنها لا تدل إلا على عادات .

بيد أن دراسة النظم تفرض علينا أن نتساءل عن الأشخاص ووظائفهم . — أما بالنسبة إلى النظم الاقتصادية والاجتماعية ، فينبغى أن نبحث كيف كان يتم تقسيم العمل والتقسيم إلى طبقات ، وماذا كانت المهن والطبقات ، ومن أى الناس تتألف ، وكيف كانت العلاقات بين أعضاء المهن والطبقات المختلفة . — وفيما يتصل بالنظم السياسية التى كرستها قواعد إلزامية وسلطة مادية ، توجد سلسلتان من الأسئلة : (١) من هم الأشخاص الذين تولوا السلطة ؟ فإن كانت السلطة

موزعة ، فينبغى دراسة تقسيم الوظائف ، وتحليل الأشخاص إلى مجموعات متنوعة (حاكم ومحكوم ، مركزى ومحلى) ، وتمييز كل هيئة خاصة . وبمناسبة كل نوع من أنواع الحاكمين ينبغى أن نتساءل : من أين يأتون إلى الحكم وكيف ؟ وماذا كانت سلطتهم الرسمية ؟ وماذا كانت وسائلهم الفعلية فى العمل ؟ — (٢) ماذا كانت القواعد الرسمية ؟ شكلها (عرف ، أوامر ، قانون ، سوابق) ؟ مضمونها (قواعد القانون) ؟ طريقة تطبيقها (الإجراءات) ؟ وخصوصاً فيم كانت تختلف القواعد عن التطبيق الفعلى (إساءة استعمال السلطة ، الاستغلال ، التنازع بين الموظفين ، القواعد التى لا تراعى) ؟

وبعد تحديد كل الوقائع التى تكون الجماعة ، يبقى أن نعيد وضع هذه الجماعة فى مجموع الجماعات التى فى نفس العصر . وتلك هى دراسة المنظمات الدولية العقلية والاقتصادية والسياسية (الدبلوماسية والعرف فى الحروب) ، وهى دراسة تقتضى نفس الأسئلة مثل دراسة النظم السياسية . — وينبغى أن نضيف إلى ذلك دراسة العادات المشتركة بين عدة جماعات ، ودراسة العلاقات التى لا تتخذ شكلا رسمياً . وهذا الجزء من أقل أجزاء البناء التاريخى تقدماً .

(د) وكل هذا العمل يفضى إلى وضع لوحة للحياة الإنسانية فى فترة معينة ويعرفنا بـحالة (Zustand بالألمانية) الجماعة . لكن التاريخ لا يقتصر على دراسة الوقائع المتواقتة مأخوذة فى حالة سكون (فى حالة « استاتيكية » كما يقال غالباً) . بل هو يدرس « أحوال » الجماعة فى فترات مختلفة ، و يميز بينها فروقاً واختلافات . وعادات الناس وظروفهم المادية تتغير من عصر إلى عصر ، وحتى لو بدا أنها تبقى كما هى ، فإنها لا تبقى تماماً كما كانت . فثم مجال للبحث فى هذه التغيرات ، وتلك دراسة الوقائع المتوالية .

وأهم هذه التغيرات بالنسبة إلى البناء التاريخى تلك التى تحدث فى نفس الاتجاه[١] ، بحيث أنه بسلسلة من الفوارق التدريجية يتحول عرف ، أو حال

(١) ليس ثم اتفاق على مقدار المكان الذى يخصص فى التاريخ لدراسة التغيرات فى الاتجاه المضاد ، أى التقلبات التى تعود بالأمور إلى سيرتها الأولى .

جماعة إلى عرف أو حال مختلفين . وبغير استعمال اللغة المجازية نقول إن الناس فى عصر ما يزاولون عادات مختلفة تماماً عن عادات أسلافهم دون أن يمروا بتغيير مفاجىء . وذلك هو التطور .

والتطور يحدث فى كل العادات الإنسانية . فيكفى إذن لبحثه أن نستأنف ثبت الأسئلة الذى أفادنا فى وضع لوحة الجماعة . فبالنسبة إلى كل واقعة من الوقائع : الظروف والأعراف والأشخاص المتولين للسلطة ، والقواعد الرسمية — يقوم هذا السؤال : كيف كان تطور هذه الواقعة ؟

وهذه الدراسة تضم عدة عمليات هى : (١) تعيين الواقعة التى يراد دراسة تطورها ، (٢) تحديد مدة الزمن الذى جرى التطور خلالها ، وينبغى اختيارها بحيث يكون التحول واضحاً ومع ذلك تظل ثم رابطة بين نقطة الابتداء ونقطة الوصول ، (٣) تقرير المراحل المتوالية للتطور ، (٤) البحث عن الوسيلة التى بها تم التطور .

(ه) وأية سلسلة ، حتى لو كانت كاملة ، لأحوال كل الجماعات ، وكل تطوراتها لا تكفى لاستغراق مادة التاريخ . بل تبقى ثم وقائع مفردة وحيدة لا يمكن الاستغناء عنها ، لأنها تفسر تكوين الدول وبداية التطورات . فكيف ندرس نظم فرنسا أو تطورها دون أن نتحدث عن غزو قيصر لبلاد الغال وغزو القبائل المتبربرة ؟

وهذه الحاجة الضرورية إلى دراسة الوقائع الوحيدة أدت إلى القول بأن التاريخ لا يمكن أن يكون علماً ، لأن كل علم موضوعه ما هو كلى . — والتاريخ هنا فى وضع شبيه بوضع الكوسموغرافيا والجيولوجيا وعلم الأنواع الحيوانية ، إنه ليس المعرفة المجردة بالعلاقات العامة بين الوقائع ، بل هو دراسة لتفسير الواقع ، والواقع لم يوجد إلا مرة واحدة . فلم يكن ثم غير تطور واحد للأرض والحياة الحيوانية وللانسانية . وفى كل تطور من هذه التطورات لم تكن الوقائع المتتابعة

من نتاج قوانين مجردة ، بل من نتاج تضافر فى كل لحظة بين كثير من الوقائع المختلفة الأنواع . وهذا التضافر ، المسمى أحياناً باسم الصدفة ، قد أنتج سلسلة من الحوادث التى حددت السير الخاص للتطور[١] . ولا يمكن فهم التطور إلا بدراسة هذه الحوادث ، فالتاريخ هنا فى نفس الوضع الذى فيه علم الجيولوجيا والباليونتولوجيا .

وهكذا نرى أن التاريخ العلمى يمكنه أن يعالج الحوادث الذى جمعها التاريخ التقليدى لأسباب أدبية لأنها أثارت الخيال بعجائبها ، يعالجها من أجل الإفادة منها فى دراسة التطور . ويمكن إذن البحث عن الوقائع التى أثرت فى تطور كل عادة من عادات الإنسانية ، وكل حادث يرتب فى مكانه الزمانى فى التطور حيث أحدث أثره . ويكفى بعد ذلك أن نجمع الحوادث من كل نوع وأن نرتبها ترتيباً زمنياً وترتيباً بحسب البلدان لكى تكون لدينا لوحة جامعة للتطور التاريخى.

هنالك يكون لدينا — إلى جانب التواريخ الخاصة التى ترتب فيها الوقائع وفق مقولات مجردة تماماً (فن ، دين ، حياة خاصة ، نظم سياسية) — تاريخ عينى مشترك ، هو التاريخ العام الذى يربط بين مختلف التواريخ الخاصة مبيناً التطور الإجمالى الذى ساد تلك التطورات الخاصة . وكل نوع من الوقائع يدرس على حدة (دين ، فن ، قانون ، دستور) لا يؤلف عالماً مقفلاً تتطور فيه الوقائع بنوع من القوة الباطنة ، كما يميل إلى تخيل ذلك المختصون . فتطور عرف أو نظام (لغة ، دين ، كنيسة ، دولة) ليس إلا ضرباً من المجاز ، والعرف تجريد ، والتجريد لا يتطور ، فليس إلا الكائنات هى التى تتطور بالمعنى الصحيح[٢] .

---

(١) وضع كورنو Cournot نظرية الصدفة بصورة حاسمة فى كتابه : «تأملات فى سير الأفكار والحوادث فى العصور الحديثة» . باريس سنة ١٨٧٢ ، فى مجلدين بحجم الثمن : *Considérations sur la marche des idées et des événements dans les temps modernes.*

(٢) حاول لمبرشت فى مقال طويل بعنوان : « ما فلسفة الحضارة » (ظهر فى « المجلة الألمانية لعلم التاريخ » ، سلسلة جديدة جـ ١ سنة ١٨٩٦) أن يقيم تاريخ الحضارة على نظرية الروح الكلية للجماعة التى تنتج ظواهر « اجتماعية نفسية » مشتركة بين الجماعة كلها وتختلف فى عصر عن العصر الآخر . وهذا فرض ميتافيزيقى .

فحينما يحدث تغيير فى عرف ، فذلك لأن الناس الذين كانوا يتبعونه قد تغيروا .
بيد أن الناس لا ينقسمون إلى خانات لا واصل بينها (دينية ، تشريعية ، اقتصادية) تحدث فيها ظواهر داخلية منعزلة ، فالحادث الذى يغير عالمهم يغير عاداتهم فى نفس الوقت فى مختلف المرافق . فغزو القبائل المتبربرة أثر فى اللغات والحياة العامة والنظم السياسية معاً . فلا يمكننا أن نفهم التطور بالاقتصار على فرع خاص من فروع التاريخ ، فالمختص ، حتى لو أراد أن يكتب تاريخاً كاملاً للفرع الذى تخصص فيه ، ينبغى عليه أن ينظر فوق حواجزه إلى ميدان الحوادث المشتركة العامة . وإنه لفضل لتين Taine أنه صرح ، بمناسبة الأدب الإنجليزى ، أن التطور الأدبى يتوقف ، لا على أحداث أدبية ، بل على وقائع عامة .

والتاريخ العام للوقائع المنفردة الوحيدة تكوّن قبل التواريخ الخاصة . إنه باقى كل الوقائع التى لم تستطع أن تجد لها مكاناً فى التواريخ الخاصة ، وتقلصت كلما نشأت الفروع الخاصة وانفصلت عنه . وكما أن الوقائع العامة ذات طابع سياسى خصوصاً وأنه من الأصعب أن ننظمها فى فرع خاص ، فإن التاريخ العام بقى فى الواقع مختلطاً بالتاريخ السياسى (Staatengeschichte = تاريخ الدول)[١] وهكذا نجد المؤرخين السياسيين قد سيقوا إلى أن يكونوا المدافعين عن التاريخ العام وإلى أن يحتفظوا فى أبنيتهم التاريخية بكل الوقائع العامة (هجرات الشعوب الإصلاحات الدينية ، المخترعات والمكتشفات) اللازمة لفهم التطور .

ولتشييد التاريخ العام ينبغى البحث عن كل الوقائع التى يمكن أن تفسر حال المجتمع أو أحد تطوراته ، لأنها أحدثت فيه تغييرات . وينبغى البحث عنها فى كل أنواع الوقائع : انتقال السكان ، التجديدات الفنية artistiques والعلمية والدينية والصناعية الفنية technique وتغير الهيئة الحاكمة ، والثورات والحروب واكتشاف الأقطار .

---

(١) اسم التاريخ « القوى » — الذى أوجد لاعتبارات وطنية — يدل على نفس الشىء ؛ فتاريخ الأمة يختلط بتاريخ الدولة .

والمهم أن تكون الواقعة قد كانت ذات أثر حاسم . لهذا ينبغى أن نقاوم الميل الطبيعى إلى تمييز الوقائع إلى كبيرة وصغيرة . إن النفس تكره أن تكون للمسببات الكبيرة أسباب صغيرة ، مثل أن يكون أنف كليوبتره قد أمكن أن يؤثر على الإمبراطورية الرومانية. وهذه الكراهية ميتافيزيقية ، تنشأ عن فكرة سابقة عن سير الدنيا . وفى كل علوم التطور نجد وقائع فردية هى نقطة ابتداء مجموعة من التحولات الكبيرة . إن فرقة من الخيول أتى بها الإسبان قد غمرت كل أمريكا الجنوبية . وإن جذع شجرة فى فيضان لم يمكنه أن يقف التيار ويغير منظر الوادى .

وفى التطور الإنسانى نعثر على تحولات كبيرة لا علة لها معقولة غير حادث عرضى فردى[١] . فانجلترا فى القرن السادس عشر غيرت دينها ثلاث مرات من جراء موت أمير (هنرى ، أدورد ، ميرى استيورت) . فالأهمية ينبغى أن تقاس لا بحسب حجم الواقعة الأولى ، بل بحسب حجم الوقائع التى نجمت عنها . ولهذا ينبغى ألا ننكر بطريقة قبلية a priori تأثير الأفراد ولا أن نستبعد الوقائع الفردية . بل ينبغى أن نفحص هل كان الفرد فى وضع يسمح له بالفعل القوى . وهذا ما يمكن افتراضه فى حالتين : (١) الأولى حينما يكون فعله قد احتذاه جمهور من الناس وأنشأ تقليداً ، وهذه الحالة منتشرة فى الفن والعلم والدين والصناعة الفنية ؛ (٢) والثانية حينما يكون ذا سلطة لإصدار الأوامر وفرض اتجاه وتوجيه على جمهور من الناس ، كما يحدث بالنسبة إلى رؤساء الدول أو قادة الجيوش أو رؤساء الدين . هنالك تصبح حوادث حياة شخص ما وقائع مهمة .

وهكذا نرى أنه ينبغى فى إطار التاريخ أن نفسح مكاناً للأشخاص والحوادث .

---

(١) أنظر كتاب كورنو المذكور ، ج ١ ص ١٧ .

(و) ونحن فى حاجة ، فى كل دراسة لوقائع متعاقبة ، إلى أن نزود أنفسنا ببعض نقط توقف ، وبحدود ابتداء وانتهاء ، من أجل إمكان اقتطاع شرائح زمانية فى كتلة الوقائع الهائلة . وهذه الشرائح هى « العصور » ، واستعمال ذلك قديم قدم التاريخ . ونحن فى حاجة إلى ذلك ليس فقط فى التاريخ العام ، بل وفى التواريخ الخاصة ، متى ندرس مدة طويلة طولاً يسمح بتبين التطور والحوادث هى التى تقدم الوسيلة لتحديدها فى حدود .

وفيما يتصل بالتواريخ الخاصة ، فبعد أن نحدد أى تغييرات العادات ينبغى أن ينظر إليها على أنها الأشد عمقاً ، نأخذها لتحديد تاريخ فى التطور ، ثم نبحث ما هو الحادث الذى أنتجها . والحادث الذى أنشأ عادة أو عدلها يصبح نقطة ابتداء أو انتهاء لعصر ما . وهذه الحوادث البارزة تـكون أحياناً من نفس نوع الوقائع التى ندرس تطورها ، وقائع أدبية فى تاريخ الأدب ، وسياسية فى التاريخ السياسى . لـكنها فى غالب الأحيان من نوع آخر ، فيضطر التاريخ الخاص إلى استعارتها من التاريخ العام .

وفيما يتعلق بالتاريخ العام فان العصور ينبغى أن تقتطع تبعاً لتطور عدة أنواع من الوقائع ، إذ توجد أحداث تحدد عصراً فى فروع عديدة فى وقت واحد (غزو الشعوب المتبربرة ، الإصلاح الدينى ، الثورة الفرنسية) . وحينئذ يمكن تشييد عصور مشتركة بين عدة فروع من فروع التطور ، يحدد ابتداءها وانتهاءها حادث واحد بعينه . وهكذا تم التقسيم التقليدى للتاريخ العام . — أما العصور الفرعية فنحصل عليها بنفس العملية ، بأن نأخذ حدوداً الأحداث التى أحدثت التغيرات الثانوية .

والعصور التى نحددها هكذا تبعاً للأحداث تتفاوت فى الطول الزمنى . لـكن ليس لنا أن نقلق من هذا النقص فى التماثل ، فلا ينبغى أن يكون العصر

مقداراً ثابتاً من السنوات ، بل الزمن الذى استخدم فى جزء متميز من أجزاء التطور . والتطور ليس حركة منتظمة ؛ إنه يجرى طوال سلسلة طويلة من السنوات دون تغير ذى بال ، ثم تأتى لحظات من التحول السريع . وهـذا الفارق هو الذى دعا سان سيمون Saint-Simon إلى التمييز بين عصور عضوية (ذات تحول بطىء) ومرحية (ذات تحول سريع) .

الفصل الثالث

البرهان البنائى

(ا) إن الوقائع التاريخية التى تقدمها الوثائق لا تكفى أبداً لملأ الإطارات ملاءاً تاماً ؛ وهى لا تقدم أجوبة مباشرة عن كثير من المسائل ، ولهذا تنقص ملامح كثيرة لتأليف لوحة كاملة لأحوال المجتمع والتطورات أو الأحداث . ونشعر بالحاجة الملحة إلى ملأ هذه المناقص .

وفى علوم الملاحظة المباشرة ، حينما تعوز واقعة فى سلسلة ، فإننا نبحث عنها بملاحظة جديدة . وفى التاريخ ، حينما تعوزنا هذه الوسيلة ، نسعى لتوسيع المعرفة باستعمال البرهان . فنبدأ من وقائع معروفة من الوثائق ابتغاء الاستدلال على وقائع جديدة . فإذا كان البرهان صحيحاً ، كانت عملية المعرفة هذه مشروعة .

لكن التجربة تدل على أن البرهان هو أصعب عمليات المعرفة التاريخية ممارسة على الوجه الصحيح ، وهو الذى أدخل أفحش الأخطاء . ولهذا ينبغى ألا نستعمله إلا محوطاً بالاحتياطات حتى لا نغفل أبداً عن الخطر .

١ — فيجب ألا نمزج البرهان بتحليل الوثيقة ؛ وإذا سمح المرء لنفسه أن يدخل فى النص شيئاً لم يضعه المؤلف صراحة ، فإنه بهذا يكمله بما يجعل المؤلف يقول مالم يرد أن يقوله[1] .

٢ — ويجب ألا نخلط بين الوقائع المستخرجة مباشرة من فحص الوثائق وبين نتائج البرهان . فحينما نؤكد واقعة عرفناها بالبرهان فحسب ، فينبغى ألا ندع القارىء يفهم أننا وجدناها فى الوثائق ، بل ينبغى أن ننبه على الوسيلة التى حصلنا بها على هذه الواقعة .

---

(١) تحدثنا فيما سبق ، ص ١١١ ، عن هذا العيب فى المنهج .

٣ — ويجب ألا نقوم ببرهان غير مشعور به : فهناك فرص كثيرة لأن يكون خاطئاً . بل يكفى أن نقتصر على وضع البرهان فى الصيغة القـانونية ، والمشاهد عادة أن القضية العامة فى البرهان الفاسد من البشاعة بحيث تجعل المرء يتراجع فزعاً .

٤ — فإن أبقى البرهان أى شك ، فينبغى ألا نحاول الاستنتاج ؛ بل يجب أن تظل العملية على شكل تخمين، نميزه بوضوح عن النتائج المتحصلة نهائياً .

٥ — وينبغى ألا نعاود النظر فى تخمين ابتغاء محاولة تحويله إلى يقين . فإن أول انطباع هو الأوفر حظاً من الصحة ، أما إذا عدنا إلى النظر فى تخمين ، فإننا نألفه وننتهى بأن نجده أقوى سنداً ، مع أن الذى حدث هو فقط أننا زدنا إلفاً له . وهذا يحدث كثيراً لدى الذين يتأملون كثيراً فى عدد قليل من النصوص .

هناك طريقتان لاستخدام البرهان : إحداهما سلبية ، والأخرى إيجابية ؛ فلنأخذ فى فحص كل منهما على حدة .

(ب) أما البرهان السلبى ، ويسمى أيضاً « حجة الصمت » ، فيبدأ من خلو الوثائق من معلومات عن الواقعة[1] فنستنتج من كون الواقعة ليست مذكورة فى أية وثيقة ، أنها لم تحدث ، وهذه الحجة تنطبق على كل أنواع الوقائع من أعراف مختلفة الأنواع ، وتطورات ، وحوادث . وتقوم هذه الحجة على انطباع يعبر عنه فى الحياة بالعبارة المألوفة : «لو حدث هذا ، لـكان قد عرف » . وهذا يفترض قضية يجب صياغتها كما يلى : « لو كانت الواقعة قد وجدت ، لـكانت هناك وثيقة تتحدث عنها » .

ولـكى يكون من حق الإنسان أن يبرهن على هذا النحو لابد أن تكون

---

(١) هذه الحجة ، التى كانت كثيراً ما تستخدم فى التاريخ الدينى قد شغلت مناقشتها المؤلفين الألمان الذين كتبوا فى علم المناهج ، ولا تزال تشغل مكاناً فسيحاً فى «مبادىء النقد التاريخى» للأب دى سمت P. de Smedt .

كل واقعة قد لوحظت « وقيدت كتابة » ، وأن تكون كل التقييدات قد حفظت لنا ؛ لكن معظم الوثائق المكتوبة قد ضاع ، ومعظم الوقائع التي تحدث لا تقيد كتابة . ولهذا فإن البرهان على هذا النحو سيكون فاسداً فى معظم الأحوال ولهذا ينبغى قصره على الأحوال التي تحققت فيها الشروط التي تخول الحق فى استعماله .

١ — فيجب ليس فقط ألا توجد وثيقة لا يرد فيها ذكر الواقعة ، بل وأيضاً ألا تكون قد وجدت وثيقة من هذا النوع ، أى وثيقة ذكرت فيها الواقعة . وإذا كانت الوثائق فقدت ، فلا نستطيع أن نستنتج شيئاً .

ولهذا فإن حجة الصمت ينبغى أن تستعمل نادراً جداً نظراً لأن وثائق كثيرة جداً قد فقدت : وهى تفيد فيما يتصل بالعصر القديم أقل جداً منها فيما يتصل بالقرن التاسع عشر . — ويميل المرء ، للتخلص من هذا التضييق ، إلى القول بأن الوثائق المفقودة لم تتضمن شيئاً مهماً ، بحجة أنه إذا كانت قد ضاعت فما ذلك إلا لأنها لم تكن تستحق مؤونة الاحتفاظ بها . والواقع أن كل وثيقة مخطوطة هى تحت رحمة أقل حادث . ويتوقف على الصدفة أن تكون قد بقيت أو ضاعت .

٢ — ويجب أن يكون من شأن الواقعة أن تلاحظ ضرورةً وتقيد . فكون الواقعة لم تقيد لا ينتج عنه أنها لم تلاحظ . وحينما تنظم عملية جمع نوع من الوقائع ، يلاحظ أن هذا الأمر يحدث أكثر مما يظن فتمضى كثير من الأحوال دون أن يلاحظها أحد أو دون أن تترك أثراً مكتوباً . وهذا ما جرى بالنسبة إلى الزلازل ، وأحوال الكلب ، والقياطس التي يأتى بها على الشواطىء .

وفضلا عن ذلك ، فإن كثيراً من الوقائع ، حتى المعروفة جيداً للمعاصرين ، لم يقيد بسبب أن السلطة الرسمية منعت من نشرها : وهذا ما يحدث بالنسبة إلى قرارات الحكومات السرية وشكاوى الطبقات الدنيا .

وهذا الصمت ، الذى لايدل على شىء ، يحدث انطباعاً قوياً فى نفوس المؤرخين غير المحققين ، وهو الأصـــل فى الأغلوطة الشائعة عن « الأزمان القديمة السعيدة » . فإن لم تكن هناك وثيقة تصف استبداد الموظفين أو شكاوى الفلاحين ، قيل : ذلك لأن كل شىء سار بنظام ولم بضار أحد .— ولهذا ينبغى قبل الاستدلال من الصمت ، أن نتساءل : هل هذه الواقعة لم يكن ثم مندوحة عن ذكرها فى إحدى الوثائق التى وصلت إلينا ؟ فليس انعدام كل وثيقة عن الواقعة هو الفيصل ، بل الصمت عن ذكر هذه الواقعة فى وثيقة كان من الواجب أن يرد ذكرها فيها .

فالبرهان السلبى إذن مقصور على أحوال محددة تمام التحديد : (١) أولا حين يكون مؤلف الوثيقة التى يرد فيهـا ذكر الواقعة أراد أن يقيد بنظام كل الوقائع التى من هذا النوع وأن يعرفها جميعاً . (فتاسيت Tacite حاول أن يعدد كل شعوب جرمانيا ، و « تذكرة المراتب » Notitia Dignitatum بينت كل مقاطعات الإمبراطورية . فخلو هذه الأثبات من شعب أو مقاطعة يدل على أنه لم يوجد) . (٢) وثانياً حين تكون الواقعة ، لو وجدت ، تفرض نفسها على خيال المؤلف بحيث تدخل بالضرورة فى تصوراته . (لو وجدت جماعات منظمة من الشعب الفرنجى ، فإن جريجوار دى تور ما كان له أن يتصور حياة ملوك الفرنجة وأن يصفها من دون أن يتحدث عنها) .

(ح) والبرهان الإيجابى يبدأ من واقعة (أو من الخلو من الواقعة) قررتها الوثائق ليستنتج منها واقعة أخرى (أو الخلو من واقعة أخرى) لم تشر إليهـا الوثائق . وهذا البرهان تطبيق لمبدأ أساسى فى التاريخ وهو التماثل بين الإنسانية الحاضرة والإنسانية الماضية . وفى الحاضر يلاحظ أن الوقائع الإنسانية يرتبط بعضها ببعض . فإذا حدثت واقعة . حدثت واقعة أخرى أيضاً ، إما لأن الأولى علة للثانية ، أو لأنها معلولة للثانية ، أو لأن كلتيهما معلولة لعلة واحدة .

ومن المقرر أن الوقائع المشابهة فى الماضى كانت مرتبطة وهذه الدعوى

تتقوى بالدراسة المباشرة للماضى فى الوقائع . فمن واقعـــة حدثت فى الماضى ، يمكن أن يستنتج أن الوقائع الأخرى المرتبطة بهذه الواقعة قد حدثت أيضاً .

وهذا البرهان ينطبق على كل أنواع الوقائع من أعراف وتحولات وحوادث فردية . فابتداء من كل واقعة معروفة يمكن محاولة استنتاج وقائع غير معروفة . والوقائع الإنسانية ، وعلتها جميعاً ذات مركز واحد هو الإنسان ، كلها مرتبطة بعضها ببعض ، ليس فقط فيما يتصل بالوقائع التى من نوع واحد ، بل وأيضاً الوقائع التى من أنواع مختلفة أشد الاختلاف . إذ توجد روابط ليس فقط بين مختلف وقائع الفن والدين والأخلاق والسياسة ، بل وأيضاً بين وقائع الدين ووقائع الفن والسياسة والأخلاق ، حتى إنه من واقعة تنتسب إلى نوع ما يمكن أن تستنتج وقائع من سائر الأنواع كلها .

وفحص الروابط بين الوقائع التى يمكن أن تصلح قاعدة لبراهين معناه وضع لوحة لـكل الروابط المعروفة بين الوقائع الإنسانية ، أى وضع ثبت بحال كل قوانين الحياة الاجتماعية المتقررة تجريبياً . ومثل هذا العمل يكفى ليكون موضوع كتاب[1] . وسنقتصر هنا على الإشارة إلى القواعد العامة للبرهان والاحتياطات التى ينبغى اتخاذها ضد الأخطاء المعتادة .

إن البرهان يقوم على قضيتين : الأولى عامة ، مستمدة من سير الشئون الإنسانية ؛ والأخرى خاصة ، مستمدة من الوثائق . وفى الممارسة العملية نبدأ بالقضية الخاصة ، وهى الواقعة التاريخية : سلامين Salamine تحمل اسماً فينيقياً . ثم نبحث عن قضية عامة : لغة اسم المدينة هى لغة الشعب الذى أنشأ المدينة . ونستنتج : سلامين ، واسمها فينيقى ، أنشأها الفينيقيون .

ولـكى تكون النتيجة يقينية ، لابد من توافر شرطين إذن :

---

(١) هذا ما حاوله مونتسكيو فى كتابه « روح القوانين » . وفى محاضراتى بالسوربون حاولت أن أرسم مجملاً لهذه اللوحة .

١ — القضية العامة يجب أن تكون دقيقة ، والواقعتان اللتان يفترض أنهما مرتبطتان معاً ينبغي أن ترتبطا بحيث أن لا تحدث الثانية أبداً دون الأولى . فإذا تحقق هذا الشرط فعلا ، فسيكون هذا قانوناً بالمعنى العلمي . لكن فيما يتعلق بالوقائع الإنسانية — اللهم إلا الشروط المادية التي تقرر قوانينها العلوم المشيدة — لا يجرى العمل إلا بقوانين تجريبية empiriques متحصلة بمشاهدات غليظة إجمالية دون تحليل للوقائع على نحو يمكن من استخراج عللها الحقيقية . وهذه القوانين ليست صحيحة تقريباً إلا حين تتعلق بمجموع من الوقائع المتعددة ، لأننا لا نعرف جيداً إلى أي حد كل منها ضرورية لإحداث النتيجة . — والقضية الخاصة بلغة اسم مدينة ضئيلة المقدار بحيث لا تكون دائماً صحيحة. فاسم «بطرسبرج» اسم ألماني ، و «سيراكوز» في أمريكا اسم يوناني : فلابد إذن من توافر شروط أخرى للتأكد من أن الاسم مرتبط بقومية المؤسسين . وعلى هذا فإنه ينبغي ألا يعمل المرء إلا في قضية مفصلة .

٢ — ولكي تكون القضية العامة مفصلة ، ينبغي أن تكون الواقعة التاريخية الخاصة (أو الجزئية) معروفة بتفاصيلها ، لأنه بعد تقريرها نبحث عن قانون تجريبي عام ضروري للبرهان . فينبغي إذن أن نبدأ بدراسة الشروط الخاصة بالحالة (موقع سلامين ، عادات الإغريق والفينيقيين) ، ولا نعمل في تفصيلة جزئية ، بل في مجموعة كلية .

وعلى هذا فإنه في البرهان التاريخي ينبغي (أولا) توافر قضية عامة صحيحة (وثانياً) معرفة تفصيلية بواقعة ماضية . — ونسيء العمل إذا شئنا أن نبرهن ابتداء من تفصيلة جزئية منعزلة (اسم مدينة) . — وطبيعة هذه الأخطاء تبين الاحتياطات الواجب اتخاذها :

١ — تلقائياً نحن نتخذ قاعدة للبرهان « حقائق الإحساس العام » التي تؤلف حتى الآن كل معرفتنا بالحياة الاجتماعية تقريباً ، لكن معظمها فاسد جزئياً لأن علم الحياة الاجتماعية لم يتكون بعد . وما يجعلها خطرة خصوصاً هو أننا

نستعملها دون وعى بها . — والاحتياط الأدق هو أن نكوّن دائماً القانون المزعوم الذى على أساسه نبرهن : فى كل الأحوال التى تقع فيها واقعة ما ، فمن المؤكد أن حادثاً آخر سيقع . فإن كان هذا القانون واضح البطلان ، فإننا نتبين ذلك فوراً ؛ وإذا كان عاماً جداً ، فسنرى ما هى الشروط الجديدة التى ينبغى إضافتها لكى يصبح صحيحاً .

٢ — وتلقائياً نسعى لاستخلاص نتائج من أقل واقعة منعزلة (أو بالأحرى فكرة كل واقعة تثير فوراً فينا فكرة وقائع أخرى ، بتداعى المعانى) . وذلك هو المسلك الطبيعى فى التاريخ الأدبى . فكل لحة فى حياة المؤلف تقدم مادة للبراهين ؛ ونبنى بالتخمين كل التأثيرات التى أثرت فيه ونسلم بأنها أثرت فيه . وكل فروع التاريخ التى تدرس نوعاً واحداً من الوقائع ، معزولاً عن كل نوع آخر (لغة ، فنون، قانون خاص ، دين) تتعرض لنفس الخطر ، لأنها لا تدرك غير شذرات من الحياة الإنسانية لا مجموعات . لكن لا توجد نتائج راسخة غير تلك التى تقوم على مجموعة . فالتشخيص لا يتم بعرض واحد ، بل لا بد من مجموعة من الأعراض . — والاحتياط هو أن نتجنب العمل على جزئية منعزلة ، أو واقعة مجردة . بل ينبغى أن نتمثل الناس مع الشروط الرئيسية لحياتهم .

وينبغى أن نتوقع أنه نادراً ما تتحقق شروط البرهان اليقينى ؛ فنحن لا نعرف قوانين الحياة الاجتماعية إلا معرفة ناقصة ، ولا نعرف التفاصيل الدقيقة للواقعة التاريخية إلا نادراً . ولهذا فإن معظم البراهين لا تعطى إلا مجرد دعاوى محتملة ، لا يقيناً . لكن الأمر فى البراهين كالأمر فى الوثائق[1] . إذا تواطأت عدة وثائق على معنى واحد ، فإنها يؤيد بعضها بعضاً وتحدث اليقين المشروع . والتاريخ يملأ جزءاً من النقص بحشد البراهين . ولقد بقى الشك حول النشأة الفينيقية لكثير من البلاد اليونانية ، ولكن لا شك فى وجود الفينيقيين فى بلاد اليونان .

---

(١) راجع ص ١٦٢ .

الفصل الرابع

تشييد الصيغ العامة

(١) إذا رتبت كل الوقائع التاريخية ، التي قررها تحليل الوثائق والبرهان ، فى إطار منهجى ، فإننا نحصل بذلك على وصف عقلى لكل التاريخ ، وبذلك يتم عمل التحقيق constatation . فهل يبقى التاريخ عند هذا الحد ؟ تلك مسألة كانت موضوع مناقشة عنيفة ولن نستطيع تجنب حلها ، لأنها مسألة عملية .

إن العلماء المحصلين ، وقد اعتادوا جمع كل الوقائع دون تفضيل شخصى ، يميلون إلى المطالبة خصوصاً بمجموعة من الوقائع كاملة دقيقة موضوعية . وكل الوقائع التاريخية لها حق متساو فى أخذ مكانها فى التاريخ ؛ والاحتفاظ ببعضها على أنه أهم ، واستبعاد البعض الآخر على أنه أقل أهميـــة — هو اختيار ذاتى ، يختلف تبعاً للهوى الفردى ؛ أما التاريخ فينبغى عليه ألا يضحى بأية واقعة .

وهذا التصور العقلى جداً لا يمكن أن نعارضه إلا بصعوبة مادية ؛ ولكنها كافية ، لأنها الدافع العملى لكل العلوم : وتلك هى استحالة تشييد معرفة كاملة وإبلاغها . والتاريخ الذى لا يضحى فيه بأية واقعة ينبغى أن يحتوى على كل الأفعال ، وكل الأفكار ، وكل مغامرات الناس جميعاً فى كل اللحظات المختلفة . وسيكون إذن معرفة كاملة لن يستطيع أحد أن يحيط بها ، لا بسبب الافتقار إلى المواد ، بل إلى الزمن . وهذا هو ما يحدث فعلا بالنسبة إلى المجموعات الضخمة جداً من الوثائق: فمجاميع المناقشات البرلمانية تتضمن كل تاريخ الجمعيات ، لكن استخراج هذا التاريخ يحتاج إلى أكثر من حياة إنسان .

وكل علم ينبغى أن يحسب حساب الأحوال العملية فى الحياة على الأقل

بالقدر الذى به نريد منه أن يكون علماً حقيقياً ، علماً يمكن أن يصل إلى معرفة . وكل تصور يؤدى إلى منع المعرفة يمنع العلم من أن يتكون . إن العلم اقتصاد فى الزمن والمجهود نحصل عليه بعملية تجعل الوقائع قابلة لأن تعرف وتدرك بسرعة وهو يتألف من جمع بطىء لمقدار من الوقائع التفصيلية ، وتركيزها فى صيغ سهلة الحل لا تقبل الجدل .

والتاريخ ، وهو أكثر من غيره من المعارف اشتمالا على تفاصيل ، له أن يختار بين حلين : أن يكون كاملا وغير قابل لأن يعرف ، أو أن يكون قابلا لأن يعرف وغير كامل . وسائر العلوم قد اختار الحل الثانى؛ إنها تختصر وتركز ، مفضلة المخاطرة بالبتر والمزج بين الوقائع حسب الهوى ، على يقين عدم القدرة على إدراكها ولا إبلاغها . وفضل العلماء المحصلون الاختصار فى العصور القديمة حيث خلصتهم المصادفة ، التى قضت على كل مصادر المعلومات تقريباً ، من مسئولية اختيار الوقائع حارمة إياهم من كل وسائل معرفتها تقريباً .

ولكى يتكون التاريخ علماً بمعنى الكلمة ، ينبغى عليه أن يعالج الوقائع الخاصة . وعليه أن يركزها فى شكل يمكن تحويله إلى صيغ وصفية وكيفية وكمية وينبغى عليه أن يبحث عن الروابط بين الوقائع التى تكوّن النتيجة النهائية لكل علم .

(ب) والوقائع الإنسانية ، المركبة ، المتنوعة ، لا يمكن ردها إلى بعض صيغ بسيطة مثل الوقائع الكيميائية . والتاريخ ، شأنه شأن كل علوم الحياة ، فى حاجة إلى صيغ وصفية للتعبير عن خصائص الظواهر المختلفة .

وينبغى فى الصيغة formule أن تكون قصيرة حتى يمكن أن تكون سهلة الاستعمال ؛ وينبغى أن تكون دقيقة لتعطى عن الواقعة فكرة صحيحة . لكن دقة المعرفة فى الأمور الإنسانية لا تتحصل إلا بالتفاصيل المميزة ، لأنها التى تجعلنا نفهم بماذا تختلف واقعة عن سائر الوقائع وماذا يميزها من غيرها . وهكذا نرى

أن هناك تعارضاً بين الحاجة إلى الإيجاز ، التى تفضى الى البحث عن صيغ عينية وبين ضرورة التدقيق التى تلزمنا باتخاذ صيغ مفصلة . إن الصيغ الموجزة جداً تجعل العلم غامضاً وهمياً ، والصيغ الطويلة جداً تثقل كاهله وتجعله عديم الفائدة . ولا سبيل إلى تفادى هذا الانفصال alternative إلا بحل وسط مستمر ، مبدؤه هو إحكام الوقائع بحذف كل ما ليس ضرورياً كل الضرورة لامتثالها ، والوقوف عند النقطة التى فيها نزيل شيئاً من خصائصها المميزة .

وهذه العملية ، الشاقة فى ذاتها ، تزداد تعقيداً بالحالة التى نجد عليها الوقائع التى يراد تركيزها فى صيغ . فتبعاً لطبيعة الوثائق من أين جاءت ، نصل إلى كل درجات الدقة المتفاوتة : من الرواية المفصلة للحوادث الضئيلة (معركة ووترلو) حتى ذكر مجرد الاسم (الأوسترازيون فى تسترى Testry) . ولدينا عن وقائع من نفس النوع مقدار من التفـــاصيل متنوع كل التنوع وفقاً لـكون الوثائق تعطينا وصفاً كاملاً أو مجرد إشارة . فـكيف ننظم فى مجموع واحد معارف متفاوتة الدقة هكذا ؟ — والوقائع التى لا نعرفها إلا بكلمة عامة غامضة ، لا يمكن أن نصل بها إلى درجة أقل عموماً وأكثر دقة . فإننا لما كنا نجهل التفاصيل فإننا إذا أضفناها بالتخمين ، فلن ننتج غير قصص تاريخية . وهكذا كان صنيع أوجستان تييرى فى كتابه «حكايات ميروفنجية» . — أما إذا عرفت الوقائع

---

(١) [الأوسترازيون Austrasiens نسبة إلى مملكة أوسترازيا Osterrych أى دولة للشرق ، وكانت مملكة من ممالك الفرنجة بقيت من القرن السادس حتى الثامن بعد الميلاد ، وتقابل نوستريا Neustrie التى كانت تؤلف الجزء الغربى والشمالى من ممالك الفرنجة وكانت أوستريا تتألف أولا من مملكة متز Metz القديمة أو فرنسا الراينية الغربية (شمپانيا) ومملكة تورنجيا أو فرنسا الراينية الشرقية (فرانكونيا) ومن دوقية أليمانيا (بادن ، الإلزاس ، فورتمبورج) ومملكة بايرن وفريز ثم توسعت فيما بعد . لـكنها اختفت من التاريخ فى سنة ٧٥٢ لما أن انتخب پيپـان القصير Pépin-le-Bref ملـكا على فرنسا بعد تنازل أخيه كرلومان . أما تسترى فقرية قديمة فى مقاطعة السوم بالقرب من پيرون ، فيها هزم پيپـان ، دوق آورسترازيا ، تييرى الثالث ملك كوستريا فى سنة ٦٨٧ وحمله على عقد صلح تسترى — المترجم] .

بالتفصيل ، فمن السهل دائماً ردها إلى درجة أكثر عموماً بحذف التفاصيل المميزة وهذا ما يفعله مصنفو المختصرات . لكن النتيجة ستكون رد التاريخ كله إلى كتلة من العموميات الغامضة ، المطردة بالنسبة إلى كل الأزمان ، فيما عدا أسماء الأعلام والتواريخ . وإنه لتماثل خطر أن نرد كل الوقائع إلى حالة الوقائع المعروفة أسوأ معرفة ، ابتغاء رد كل الوقائع إلى نفس الدرجة من العموم . — لهذا ينبغى، فى الأحوال التى فيها تعطى الوثائق تفاصيل ، أن تحتفظ الصيغ الوصفية دائماً بالخصائص المميزة للوقائع .

ولتشييد هذه الصيغ ينبغى الرجوع إلى ثبت أسئلة التجميع ، والإجابة عن كل سؤال سؤال ، ثم التقريب بين الإجابات . وبعد ذلك نلخصها فى صيغة كثيفة دقيقة إلى أقصى درجة ممكنة ، مع الاحتياط للاحتفاظ لكل كلمة بمعنى ثابت . وربما يقال إن هذا العمل من أعمال الأسلوب ، ومع ذلك فإن هذا ليس مجرد عملية عرض ، لازمة لكى يفهمنا القارىء ، بل هى احتياط ينبغى على المؤلف أن يتخذه مع نفسه . فللوصول إلى وقائع فرارة كالوقائع الاجتماعية ، لابد من لغة ثابتة دقيقة فإنها أداة لاغنى عنها ؛ ولا يكون المؤرخ كاملا من غير لغة جيدة .

ويحسن بالمرء أن يستخدم قدر المستطاع الألفاظ العينية الوصفية : فإن معناها دائماً واضح . ومن الحكمة أن لا نسمى المجموعات الجماعية إلا بأسماء جمعية ، لا بأسماء مجردة (ملكية ، دولة ، ديمقراطية ، إصلاح ، ثورة) وأن نتجنب تشخيص المجردات . إذ يخيل إلى المرء أنه لا يستعمل غير المجاز ولكنه ينساق فى الواقع وراء قوة الكلمات . والألفاظ المجردة لها قطعاً قوة إغراء هائلة ، إنها تعطى للقضية مظهراً علمياً . لكن هذا مجرد مظهر يجر بسرعة إلى النزعة اللفظية الشكلية ؛ فالكلمة حينما لا يكون لها معنى عينى تصبح فكرة لفظية شكلية فحسب (مثل الفضيلة ، أو القوة المنومة التى تحدث عنها موليير) . وطالما كانت

الأفكار الخاصة بالظواهر الاجتماعية لم ترد إلى صيغ علمية حقاً ، فسيكون الأقرب إلى الصفة العلمية أن نعبر عنها بألفاظ التجربة العادية .

ولتشييد الصيغة ينبغى أن نعرف مقدماً ما هى العناصر التى ينبغى أن تدخل فيها . وينبغى هنا أن نميز بين الوقائع العامة (العادات والتطورات) وبين الوقائع الوحيدة (الأحداث) .

(حـ) الوقائع العامة هى الأفعال التى تكررت مراراً وكانت مشتركة بين عدد كبير من الناس . وينبغى أن نحدد صفتها ، ومداها ، ومدتها .

فلصياغة الصفة ، نجمع كل العلامات التى تكون الواقعة (عادة ، نظام) وتميزها من كل واقعة أخرى . فنجمع تحت صيغة واحدة كل الأحوال الفردية المتشابهة كل التشابه ، ونهمل الاختلافات الفردية .

وهذا التركيز يتم دون جهد بالنسبة إلى عادات الشكل (اللغة ، الكتابة) وكل العادات العقلية ؛ والناس الذين يمارسونها قد عبروا من قبل عنها بصيغ يكفى جمعها . والأمر كذلك بالنسبة إلى كل النظم المكرسة بقواعد مصوغة بوضوح (اللوائح ، القوانين ، اللوائح الخاصة) . ولهذا فإن التواريخ الخاصة كانت أولى التواريخ وصولا إلى صيغ منهجية . وفى مقابل ذلك فإنها لا تبلغ غير الوقائع السطحية والتقليدية ، لا الأفعال الواقعية أو الأفكار الواقعية : فى اللغة : الكلمات المكتوبة ، لا النطق الفعلى ؛ وفى الدين : العقائد والشعائر الرسمية ، لا العقائد الفعلية عند جمهور الناس ، وفى الأخلاق النصائح المصرح بها ، لا التصور الفعلى ؛ وفى النظم : القواعد الرسمية ، لا الممارسة الفعلية . وفى كل هذه المواد ينبغى مزاوجة معرفة الصيغ التقليدية بدراسة العادات الفعلية .

وأصعب من هذا بكثير أن نضم فى صيغة واحدة عادة تتألف من أفعال حقيقية ، وهو ما نجده فى الحياة الاقتصادية والحياة الخاصة والحياة السياسية ؛ إذ ينبغى أن نجد ، فى الأفعال المختلفة ، الصفات المشتركة التى تؤلف العادة ؛ أو ،

لو كان هذا العمل قد تم من قبل فى الوثائق ، ونخص فى صيغة (وتلك هى الحالة المعتادة) فينبغى القيام بنقد هذه الصيغة ابتغاء التأكد من أنها تشمل حقاً عادة متجانسة .

ونفس الصعوبة نجدها لدى تشييد صيغة مجموعة ؛ إذ ينبغى أن نصف الخصائص المشتركة بين أفراد المجموعة وأن نجد اسماً جمعياً يعبر عن المجموعة بالدقة . وأسماء المجموعات لا تفتقر اليها الوثائق ؛ لكن لما كانت هذه الأسماء قد نشأت عن العرف ، فإن كثيراً منها لا يتناسب تماماً مع المجموعات الفعلية ؛ فينبغى نقدها وتحديد معناها وأحياناً تصحيحه .

ومن هذه العملية الأولى ينبغى أن تصدر صيغ تعبر عن الصفات التقليدية والفعلية لكل العادات المتعلقة بالمجموعات المختلفة .

ولتحديد *مدى* العادة ، نبحث عن النقط الأبعد التى تظهر فيها (وهذا يبين مساحة الانتشار) والمنطقة التى تكون فيها أكثر حدوثا (المركز) . وتتخذ العملية أحيانا شكل خريطة (مثل خريطة « التمولى » و« الدولمن » فى فرنسا)[١] وينبغى أيضا أن نشير إلى مجموعات الناس الذين مارسوا كل عادة والمجموعات الفرعية التى كانت فيها أكثر انتشاراً وكثافة .

ويجب أن تشير الصيغة إلى *مدة* العادة . فنبحث عن الأحوال القصوى ، حينما يظهر لأول ولآخر مرة الشكل والمذهب والعرف والنظام والمجموعة ، لكن لا يكفى تسجيل الحالتين المنفصلتين ، الأقدم والأحدث ؛ بل ينبغى أن نبحث عن العصر الذى كانت فيه العادة نشيطة فعلاً .

وصيغة التطور ينبغى أن تبين التغيرات المتتالية التى طرأت على العادة ، وأن

---

(١) [التمولى tumuli هى أبنية من الحجر على شكل مخروط كان يشيدها الأقدمون على القبور . أما « الدولمن » dolmens فأبنية درويدية druidiques تتألف من أحجار كبيرة مسطحة موضوعة كل منها على حجرين عموديين ، ويوجد الكثير منها فى مقاطعة بريتانى فى فرنسا — المترجم] .

تحدد لكل منها حدود المدى والمدة . وبمقارنة مجموع التغيرات نرسم السير العام لخط التطور . والصيغة الإجمالية تبين أين ومتى بدأ التطور وانتهى ، وفى أى اتجاه سار . وكل التطورات لها شروط مشتركة تمكن من تحديد مراحلها . — وكل عادة (عرف أو نظام) يبدأ بأن يكون فعلاً تلقائيا لبضعة أفراد ؛ فإذا حاكاه الآخرون أصبح عرفا . وكذلك العمليات الاجتماعية ، يقوم بها أولا مجموعة أشخاص يتطوعون لأدائها ، ثم يوافق عليهم الآخرون ، فيصبح هؤلاء هيئة رسمية ، وهذه هى الخطوة الأولى : مبادأة فردية ، ثم محاكاة ، ثم قبول إرادى من الجمهور . — والعرف ، إذا أصبح تقليدياً ، يتحول إلى عادة أو قاعدة إلزامية . والهيئة إذا صارت دائمة ، تتحول إلى جماعة مزودة بسلطة القهر المعنوى أو المادى وتلك مرحلة التقاليد والسلطة ، وفى أحيان كثيرة تظل الأخيرة وتستمر حتى انفراط عقد الجماعة . — ويتراخى العرف وتخرق القواعد ، ولا تعود الهيئة الحاكمة محل طاعة ؛ وتلك مرحلة التمرد والانحلال . — وأخيراً نجد فى بعض الجماعات المتمدينة أن القاعدة تنتقد ، والجماعة الحاكمة تلام ، وقسما من الرعية يفرض تحولاً عقلياً ومراقبة للهيئة الحاكمة : وتلك مرحلة الإصلاح والرقابة .

(د) وبالنسبة إلى الوقائع الوحيدة ينبغى التخلى عن جمع كثير منها فى صيغة واحدة ، لأن طابعها المميز هو أنها لم تحدث إلا مرة واحدة . ومع ذلك فإن الضرورة ترغم على التلخيص ، ولا يمكن الاحتفاظ بكل الأفعال التى تصدر عن كل أعضاء جمعية أو كل موظفى الدولة ، ولا بد من التضحية بكثير من الأفراد وكثير من الوقائع .

كيف نختار ؟ إن الأذواق الشخصية أو الغيرة الوطنية يمكن أن توجد تفصيلات لأشخاص لطاف أو حوادث محلية ؛ لكن مبدأ الاختيار الوحيد الذى يمكن أن يكون مشتركا بين كل المؤرخين هو الدور الذى لعب فى تطور الشئون الإنسانية . فينبغى أن نحافظ على الأشخاص والأحداث التى أثرت تأثيراً واضحاً فى سير التطور ، والعلامة التى بها نتعرفهم هى أنه لا يمكننا أن نعرض

التطور من غير أن نتحدث عنهم : — إنهم الرجال الذين غيروا حال المجتمع إما بوصفهم منشئين أو مبادئين بعادة (فنانون ، علماء ، مخترعون ، مؤسسون ، رسل ودعاة) ، أو بوصفهم موجهين لحركة : رؤساء دول أو أحزاب أو جيوش. وإنها الأحداث التى أدت إلى تغير فى العادات أو فى حالة الجماعات .

ولوضع الصيغة الوصفية لشخص تاريخى ينبغى اختيار ملامح فى ترجمة حياته وفى عاداته . فمن ترجمة حياته نأخذ الوقائع التى حددت مهنته ، وكونت عاداته ، وأدت إلى الأفعال التى أثر بها على المجتمع . إنها الأحوال الفسيولوجية (الجسم ، المزاج ، الصحة)[1] ، وألوان التنشئة التى تلقاها ، والأحوال الاجتماعية . وتاريخ الأدب عودنا على مباحث من هذا القبيل .

ومن بين عادات الشخص ينبغى أن نستخلص تصوراته الأساسية فى مجال الوقائع التى كان له أثر فيها ، وتصوره للحياة ومعارفه ، وأذواقه السائدة ، واهتماماته المعتادة ، وعمليات سلوكه . ومن هذه التفاصيل المتنوعة إلى غير نهاية يتكون انطباع عن « أخلاقه » . ومجموع هذه الملامح المميزة يكون « الصورة » أو كما يلذ للناس أن يقولوا اليوم « نفسية » الشخص . وهذا التمرين الذى لا يزال موضع تقدير حتى اليوم يرجع تاريخه إلى الزمن الذى كان فيه التاريخ نوعاً أدبياً ؛ ومن المشكوك فيه أن يصبح مسلكاً علمياً . وليس هناك منهج أكيد لتلخيص أخلاق إنسان ، حتى لو كان حياً ، فما بالك إذا لم يكن لدينا لمعرفته غير طريق الوثائق غير المباشر ! والمناقشات التى دارت حول تفسير مسلك الاسكندر نموذج جيد لعدم اليقين هذا .

فإذا خاطر المرء بالبحث عن صيغة لأخلاق شخص فينبغى عليه أن يحتاط من إغرائين طبيعيين : (١) إذ ينبغى أولاً ألا نؤلف أخلاقه من تصريحاته عن نفسه ؛ (٢) وثانياً إن دراسة الأشخاص الخيالية (فى دراما أو قصة) قد عودتنا

---

(١) أدى سوء استعمال ميشليه لدراسة التأثيرات الفسيولوجية فى الجزء الأخير من كتابه « تاريخ فرنسا » — إلى عدم الثقة بهذا اللون من الدراسة ، ورغم ذلك فهو ضرورى لفهم اتجاه حياة الشخص .

على البحث عن رابطة منطقية بين مختلف العواطف ومختلف الأفعال التى عند إنسان ؛ والشخصية فى الأدب تصنع بطريقة منطقية . وينبغى ألا ننقل إلى دراسة الناس الحقيقيين البحث عن شخصية محكمة ، ونحن أقل تعرضاً لذلك بالنسبة إلى الأشخاص الذين نشاهدهم فى الحياة ، لأننا نرى كثيراً من الملامح التى لا تدخل فى صيغة محكمة . لكن انعدام الوثائق ، بما يزيله من ملامح كان من الممكن أن تضايقنا ، يدفعنا إلى تنظيم العدد الضئيل الباقى من الملامح على صورة شخصية مسرحية . وهذا هو السبب فى أن عظماء الرجال فى العصر القديم يبدون لنا أكثر منطقية من معاصرينا .

كيف نصوغ صيغة حادث ؟ إن حاجة لا تقاوم إلى التبسيط تجعلنا نضم تحت اسم وحيد مجموعة هائلة من الوقائع الصغيرة المدركة بصورة إجمالية التى نشعر شعوراً غامضاً أن بينها رابطة (معركة ، حرب ، إصلاح) . وما يجمع عن هذا الطريق هو الأفعال التى تضافرت على إحداث نتيجة واحدة . وهكذا تتكون الفكرة العامية عن الحادث ، وليس لدينا ما هو أكثر علمية . لذا ينبغى أن تجمع الوقائع تبعاً لنتيجتها ، فالتى لم تترك نتيجة مرئية تختفى ، والباقى يحتشد على هيئة مجموعات هى الأحداث .

ولوصف حادث ، ينبغى أن نحدد (أولاً) طابعه ، (ثانياً) مداه .

١ — أما طابعه فهو الملامح التى تميزه من غيره ، ليس فقط الأحوال الخارجية من تاريخ ومكان ، ولكن الكيفية التى بها حدث وأسبابه المباشرة . وهذه هى البيانات التى ينبغى أن تتضمنها الصيغة : إنسان أو عدة ناس ، فى أحوال نفسية من نوع كذا (تصورات ودوافع للعمل) ، يعملون فى ظروف مادية هى كذا (محلية ، أداة) ، فعلوا كذا من الأفعال ، أنتجت كذا من التغييرات . — ولتحديد دوافع الأفعال ليس لدينا غير مسلك واحد هو التقريب بين الأفعال وتصريحات الأشخاص من ناحية ، وبينها وبين تفسير الناس الذين حملوهم على الفعل . ويبقى عادةً شك : وهذا هو ميدان المساجلة بين الأحزاب ؛ وكل امرىء يفسر أفعال

حزبه بدوافع نبيلة ويفسر أفعال الحزب المعارض بدوافع خسيسة . أما الأفعال الموصوفة دون دوافع فتظل غير مفهومة .

٢ — ومدى الحادث يشار إليه فى المكان (المنطقة التى وقع فيها وتلك التى بلغتها آثاره المباشرة) ، وفى الزمان (اللحظة التى بدأ فيها يحدث ، واللحظة التى تمت فيها النتيجة) .

(ﻫ) والصيغ الوصفية للأخلاق ، لما كانت كيفية فحسب ، فإنها لا تعطى غير فكرة مجردة عن الوقائع ؛ والكمية ضرورية من أجل تصور المكانة التى كانت لها فى الواقع . فلا يستوى أن يكون العرف قد مارسه مئات أو ملايين من الناس .

ولصياغة الكمية لدينا عدة وسائل ، متزايدة النقص ، ولا تعبر عنها على حال متزايدة فى عدم الدقة . وها هى ذى بحسب ترتيبها التنازلى فى الدقة :

١ — المقياس mesure هو الوسيلة العلمية الكاملة ، لأن الأعداد المتساوية تشير إلى قيم متساوية تماماً . لكن لابد من وحدة مشتركة ، وهى تعوزنا إلا بالنسبة إلى الزمان وبالنسبة إلى الوقائع المادية (الأطوال ، السطوح ، الأوزان) . وبيان أرقام الإنتاج ومبالغ المال هو الجزء الجوهرى فى الوقائع الاقتصادية والمالية . بيد أن الوقائع النفسانية تبقى بمعزل عن كل مقياس .

٢ — أما التعداد ، وهو عمل الإحصاء[1] ، فينطبق على كل الوقائع التى تشترك فى صفة محددة نستعين بها فى تعدادها . والوقائع التى تجمع على هذا النحو تحت رقم واحد ليست من نوع واحد ، إذ يمكن ألا يكون بينها غير صفة مشتركة واحدة ، مجردة (جريمة ، قضية) ، أو اصطلاحية (عامل ، شقة فى

---

(١) فيما يتعلق بالإحصاء ، وهو اليوم منهج مشيد ، يجد القارىء ملخصاً جيداً مع ثبت بالمراجع فى كتاب « متن فى العلوم السياسية » بينا سنة ١٨٩٠ — سنة ١٨٩٤ *Handwörterbuch der Staatswissenschaften.*

منزل) ؛ والرقم لا يبين إلا عدد الأحوال التى نجد فيها هذه الصفة . — وإنه لميل طبيعى أن يخلط بين الرقم والقياس وأن يتخيل أن المرء يعرف الوقائع بدقة علمية لأنه استطاع أن يطبق عليها رقماً ؛ لكن ينبغى التحرز من هذا الوهم ، وألا نتخذ من رقم تعداد سكان أو جيش وسيلة لقياس أهميته[1]. — على أن التعداد يعطى مع ذلك بياناً ضرورياً لتشييد صيغة مجموعة groupe . لكنه مقصور على الأحوال التى يمكن فيها معرفة كل وحدات نوع ما فى داخل حدود معلومة إذ ينبغى أن يتم بالتأثير ثم الإضافة . وينبغى ، قبل القيام بتعداد لما مضى ، أن نتأكد من أن الوثائق كافية لدرجة إمكان بيان كل الوحدات المطلوب تعدادها . أما الأرقام التى توردها الوثائق فينبغى أن نأخذها بحذر .

٣ — التقدير هو تعداد ناقص يتم على قطاع محدود فى المجال ، بافتراض أن النسب ستظل هى هى فى سائر المجال . وهى ذريعة تفرض نفسها فى كثير من الأحيان فى التاريخ ، حينما تكون الوثائق متفاوتة المقدار . وتظل النتيجة موضوعاً للشك إذا لم يتأكد المرء من أن القطاع المعدود مشابه تماماً لسائر القطاعات .

٤ — وأخذ العينات تعداد مقصور على بعض وحدات مأخوذة من مواضع مختلفة فى المجال ؛ فنحسب نسبة الأحوال التى نجد فيها الصفة (وليكن ٩٠٪) ، ونقرر أن النسبة ستكون كذلك إلى المجموع الكلى ، وحينما تكون هنالك أنواع معتددة نحصل على النسبة بينها . وهذه العملية يمكن تطبيقها فى التاريخ على وقائع من كل نوع ، إما لتقرير نسبة الأشكال المختلفة أو الأعراف المختلفة فى عصر أو منطقة معلومة ، أو من أجل أن نحدد فى المجموعات غير المتجانسة نسبة الأعضاء التى من أنواع مختلفة . وهذا يعطى فكرة تقريبية عن نسبة وقوع

---

(١) مثل بوردو Bourdeau (فى كتابه « التاريخ والمؤرخون » باريس سنة ١٨٨٨ *L'Hstoire et les Historiens*) الذى يقترح تحويل التاريخ إلى سلسلة من الإحصاءات .

الوقائع ونسبة العناصر التى يتألف منها المجتمع بعضها إلى بعض ؛ ويمكن أيضاً أن نتبين ما هى أنواع الوقائع التى توجد معاً فى غالب الأحوال ، وتكون بالتالى مرتبطة بعضها ببعض . لكن لتطبيقها تطبيقاً صحيحاً ، ينبغى أن تكون العينات ممثلة للمجموع ، لا لقسم فقط فلربما كان هذا القسم استثنائياً . لهذا ينبغى أن نختارها من نقط مختلفة كل الاختلاف وفى ظروف متفاوتة كل التفاوت بحيث تتوازن الاستثناءات وتتعادل . ولا يكفى أن نأخذها من نقط « بعيدة » مثلا من الحدود المختلفة للقطر ، لأن كون المكان حدوداً هو فى ذاته ظرف استثنائى . ويمكن التحقق باتباع طرق علماء الإنسان (الانثروبولوجيين) لوضع المتوسطات .

٥ — والتعميم ليس إلا وسيلة غريزية للتبسيط . فحينما نبين فى موضوع صفة معينة ، نجعل هذه الصفة تنسحب على سائر الموضوعات المشابهة له بعض التشابه . ففى كل الشئون الإنسانية التى فيها الوقائع مركبة دائماً ، نحن نعمم بطريقة لا شعورية ؛ فنعمم على شعب بأسره عادات بعض أفراده ، أو عادات المجموعة الأولى التى عرفناها من هذا الشعب ، أو نعمم على عصر بأسره العادات التى شاهدناها فى لحظة معينة من تاريخه . وهذا فى التاريخ أنشط أسباب الخطأ ، وهو يؤثر فى كل المواد على دراسة الأعراف والنظم ، وحتى على تقدير أخلاق الشعب[1] . والتعميم يقوم على فكرة مشوشة هى أن كل الوقائع المتلاصقة أو المتشابهة فى بعض النقط هى متشابهة فى كل النقط . إن التعميم ضرب من أخذ العينات نسىء استخدامه من دون شعور . ويمكن تصحيحه برده إلى أوضاع أخذ للعينات سليم . وينبغى أن نفحص الأحوال التى نريد أن نعمم ابتداءاً منها ، وأن نتساءل: بأى حق نعمم ؟ أى لأى سبب نعترف أن الصفة التى شاهدناها فى هذه الأحوال سنجدها فى آلاف من الأحوال غيرها ؟ وأن هذه الأحوال ستكون شبيهة

---

(١) أنظر مثلا جيداً على هذا فى كتاب لاكومب Lacombe المذكور ، ص ١٤٦ .

بالمتوسط ؟ إن السبب الوحيد الصحيح هو أن تكون هذه الأحوال ممثلة للمجموع . وهكذا نعود إلى المسلك المنهجي لأخذ العينات .

وهاك كيفية العمل : (١) ينبغى أولا أن نحدد المجال الذى نعتقد أنه من الممكن التعميم فيه (أعنى نقر بالتشابه بين جميع الأحوال) ، وأن نحدد الإقليم ، والمجموعة ، والطبقة والعصر الذى نجرى فيه التعميم (وينبغى أن نحتاط فلا نجعل الميدان واسعاً جداً بأن نخلط بين القطع وبين المجموع) . شعب يونانى أو جرمانى نخلطه بمجموع الشعوب اليونانية أو مجموع الشعوب الجرمانية . (٢) وثانياً ينبغى أن نتأكد أن الوقائع المتضمنة فى الميدان (أو المجال) متشابهة فى جميع النقط التى نريد تعميمها ؛ وإذن ينبغى علينا أن نتجنب الأسماء الغامضة التى تشمل مجموعات مختلفة تمام الاختلاف (نصارى، فرنسيون، الآريا Aryas ، ال Romans). (٣) وثالثاً ينبغى التأكد من أن الأحوال التى سنعمم على أساسها هى عينات ممثلة . ولا بد أن تدخل فعلا فى المجال ، إذ يحدث أحياناً أن نأخذ كعينات لمجموعة أناساً أو وقائع من مجموعة أخرى . وينبغى ألا تكون أحوالا استثنائية ، وهو ما يفترض وجوده فى كل الأحوال التى تحدث فى ظروف استثنائية ؛ ومؤلفو الوثائق يريغون إلى تفضيل تقييد ما يدهشهم ، وتبعاً لهذا أرى أن الأحوال الاستثنائية تحتل فى الوثائق مكانة لا تتناسب مع مقدارها الفعلى ؛ وذلك أحد مصادر الخطأ الرئيسية . (٤) وعدد العينات اللازمة للتعميم ينبغى أن يكون من الكثرة بمقدار قلة دواعى التشابه بين كل الأحوال المأخوذة من المجال . إذ يمكن أن يكون قليلا فى النواحى التى يميل الناس فيها إلى التشابه الكبير ، إما بالمحاكاة أو الاصطلاح (اللغة ، الشعائر ، المراسم) ، وإما نتيجة للعادات أو اللوائح الإلزامية (النظم الاجتماعية ، والسياسية فى البلاد التى يدان للسلطة فيها بالطاعة) .

وينبغى أن يكون أكبر بالنسبة إلى الوقائع التى يكون فيها للمبادأة الفردية نصيب أوفر (الفن ، العلم ، الأخلاق) ؛ كذلك من المستحيل عادةً التعميم فيما يتعلق بالسلوك الشخصى .

(و) لكن الصيغ الوصفية ليست هي الحد الأخير في العمل في أي علم : بل يبقى بعد ذلك ترتيب الوقائع بحيث نضم الكل ، ويبقى البحث عن الروابط القائمة بينها ؛ — وتلك هي النتائج العامة ، وبسبب ما يعتور طريقة المعرفة في التاريخ من نقص فإنه في حاجة أيضاً إلى عملية استهلالية لتحديد مدى أهمية المعارف المتحصلة[1] .

إن العمل النقدي لم يقدم غير كتلة من الملاحظات المنعزلة ، عن قيمة المعرفة التي مكنت الوثائق من بلوغها ، فينبغي جمعها ، بأن نأخذ مجموعة من الوقائع المرتبة في إطار واحد — نوع من الوقائع ، قطر ، عصر ، حادثة — وتلخص نتائج نقد الوقائع الجزئية للتوصل إلى صيغة إجمالية ، وحينئذ ينبغي مراعاة : (١) المدى ، (٢) والقيمة التي لمعرفتنا .

١ — فنتساءل ما هي المناقص التي خلفتها الوثائق ؟ ومن السهل ، باتباع ثبت الأسئلة العام الخاص بالتجميع ، أن نتحقق ما هي أنواع الوقائع التي لم تصلنا معرفة عنها . ففيما يتصل بالتطورات ندرك أية حلقات تنقص سلسلة التغيرات المتتالية ؛ وفيما يتصل بالحوادث ماهي الأحداث العارضة وماهي مجموعات الفاعلين . وما هي البواعث المجهولة لدينا ؛ وما هي الوقائع التي نشاهدها تظهر دون أن نعرف لها بداية ، أو تختفي دون أن نعرف لها نهاية ؟ وينبغي أن نضع — في العقل على الأقل — لوحة بضروب جهلنا ، ابتغاء أن نتذكر المسافة بين معرفتنا الواقعية والمعرفة الكاملة .

---

(١) بدا لنا أننا لسنا في حاجة إلى أن نناقش هنا هل التاريخ ينبغي — وفقاً للتقاليد القديمة — أن يؤدي وظيفة أخرى ، وهي أن « يحكم » على الحوادث والرجال ، أعني أن يقرن وصف الوقائع بحكم يحمد أو يلوم : إما باسم مثل أعلى أخلاقي عام أو خاص (المثل الأعلى للفرقة الدينية ، أو الحزب ، أو الأمة) ؛ أو من الناحية العملية بأن نفحص ، كما فعل بوليبوس ، هل الأفعال التاريخية أحسن أو أسيء تنظيمها في سبيل النجاح . وهذه الإضافة يمكن أن تتم في كل دراسة وصفية : فعالم التاريخ الطبيعي يمكنه أن يعبر عن عطفه أو إعجابه بحيوان ونفوره من وحشية النمر أو مدحه لإخلاص الدجاجة لفراخها . لكن من الواضح أن هذا الحكم بعيد عن العلم في التاريخ وفي سائر العلوم .

٢ — وقيمة معرفتنا تتوقف على قيمة وثائقنا . لقد كشف لنا النقد عن ذلك تفصيلا بالنسبة إلى كل حالة ، وينبغى أن نوجزه فى بعض ملامح بالنسبة إلى مجموع من الوقائع . هل معرفتنا صادرة عن الملاحظة المباشرة ، أو عن النقول المكتوب ، أو عن المنقول الشفوى ؟ وهل لدينا جملة نقول متعددة الألوان ، أو نقل واحد ؟ وهل لدينا وثائق من أنواع مختلفة أو من نوع واحد ؟ والمعلومات هل هى غامضة أو دقيقة ، مفصلة أو مجملة ، أدبية أو وضعية ، رسمية أو سرية ؟

إن الميل الطبيعى يتجه إلى إهمال نتائج النقد أثناء البناء ، وإلى نسيان ماهناك من نقص أو ارتياب فى معارفنا ، تدفعنا رغبة قوية فى تنمية جملة معلوماتنا ونتائجنا إلى التخلص من كل التقييدات السلبية . فهناك خطر كبير فى أن نكوّن لأنفسنا بمعلومات متناثرة مبهمة فكرة إجمالية وكأن لدينا لوحة كاملة : — ونحن ننسى بسهولة وجود الوقائع التى لا تصفها الوثائق (الوقائع الاقتصادية ، العبيد فى العصر القديم) ؛ ونبالغ فى شأن المكانة التى تحتلها الوقائع المعروفة (الفن اليونانى ، النقوش الرومانية ، أديرة العصور الوسطى) . وبالغريزة نقدر أهمية الوقائع بحسب كمية الوثائق التى تتحدث عنها : — وننسى الطبيعة الخاصة للوثائق . وإذا كانت جميعاً من مصدر واحد ، ننسى أنها أحدثت فى الوقائع نفس التحريف وأن اشتراكها فى المصدر يجعل الضبط مستحيلا ؛ ونحتفظ طواعية بلون المنقول (رومانى ، أرثوذكسى ، أرستقراطى) .

ولتفادى هذه الميول الطبيعية يكفى أن يفرض المرء على نفسه قاعدة هى أن يستعرض مجموع الوقائع ومجموع المنقول tradition قبل أن يحاول استخلاص نتيجة عامة .

(ز) والصيغ الوصفية تقدم الصفات الخاصة بكل مجموعة صغيرة من الوقائع وللوصول إلى نتيجة عامة ينبغى جمع كل هذه النتائج التفصيلية فى صيغة جامعة .

فينبغى أن نقرب لا بين تفاصيل منعزلة أو صفات ثانوية[١] ، بل بين مجموعات من الوقائع التى تتشابه فى مجموع من الصفات .

وعلى هذا النحو نكون مجموعة (من النظم ، أو المجموعات الإنسانية ، أو الحوادث). ونحدد — وفقاً للمنهج المشار اليه سابقاً — الصفات الذاتية ، والمدى والمدة ، والكمية أو الأهمية .

وبتكوين مجموعات متزايدة فى العموم ، نطرح ، فى كل درجة جديدة من درجات العموم ، الصفات المختلفة ولا نحتفظ إلا بالصفات المشتركة ، وينبغى أن نقف عند النقطة الذى لا يبقى فيها مشتركا غير الصفات الكلية للانسانية . — والنتيجة هى أن نركز فى صيغة واحدة الطابع العام لنظام من الوقائع : لغة ، دين ، فن ، تنظيم اقتصادى ، مجتمع ، حكومة ، حادث معقد (مثل غزو « القبائل المتبربرة » أو الثورة « الفرنسية ») .

وطالما بقيت هذه الصيغ منعزلة ، فإن النتيجة لا تبدو تامة ، ولما كان من غير الممكن التقريب بينهما على نحو أوثق ابتغاء المزج بينها ، نشعر بالحاجة إلى مقارنتها لتحاول من بعد ترتيبها . — والترتيب (أو التصنيف) يمكن محاولة إجرائه بعمليتين :

١ — فيمكن مقارنة الأصناف المتشابهة من الوقائع الخاصة : اللغات ، الأديان ، الفنون ، الحكومات ، وذلك بأن نأخذها من الإنسانية كلها وأن نقارنها بعضها ببعض وأن نضع فى صنف واحد أكثرها شبهاً ببعض ، فنحصل بذلك على أسر لغات ، وأديان ، وحكومات يمكن محاولة ترتيبها فيما بعد . وهذا تصنيف مجرد ، يعزل نوعا من الوقائع عن سائر الوقائع ، متخلياً بذلك عن بلوغ الأسباب

---

(١) إن المقارنة بين واقعتين جزئيتين تنقسمان إلى مجموعات مختلفة كل الاختلاف (مقارنة عبد القادر الجزائرى بيوجورتا Jugurtha ، ونابليون باسفورتسا Sforza) هى عملية العرض لافتة للنظر ، لكنها ليست وسيلة الوصول إلى نتيجة علمية .

وميزة هذا اللون من التصنيف أنه يتم بسرعة وأنه يتأدى بنا إلى مصطلحات فنية يمكن أن تسهل تسمية الوقائع .

٢ — ويمكن أن نقارن مجموعات حقيقية لأفراد حقيقيين ، وأن نأخذ الجماعات المعلومة تاريخياً وأن نصنفها تبعاً لمشابهها ، وهذا تصنيف عيني concrète مماثل لتصنيفات علم الحيوان حيث نصنّف حيوانات كاملة لا وظائف عضوية . صحيح أن هذه المجموعات أقل تميزاً ووضوحا منها فى علم الحيوان ؛ لهذا لا نتفاق على الخصائص التى ينبغى أن تحدد المشابه على أساسها : هل هى التنظيم الاقتصادى أو السياسى ، أو الحالة الفعلية ؟ ليس ثم مبدأ فرض نفسه حتى الآن .

والتاريخ لم يصل بعد إلى تصنيف علمى إجمالى ، ولعل المجموعات الإنسانية ليست من التجانس بحيث تقــدم أساساً وطيداً للمقارنة ، وليست من التمايز بحيث تقدم وحدات قابلة لأن يقارن بين بعضها وبعض .

(ح) ودراسة الروابط بين الوقائع المتواقتة[١] تقوم فى البحث عن الروابط بين كل الوقائع التى من أنواع مختلفة وتحدث فى مجتمع واحد . ونحن نشعر شعوراً غامضاً بأن العادات المختلفة المفصولة بالتجريد والمرتبة على مراتب متمايزة (الفن ، الدين ، النظم السياسية) ليست منفصلة فى الواقع ، وأن لها خصائص مشتركة ، وأنها مرتبطة بحيث يجر أى تغير فى إحداها تغيراً فى الآخر ، وتلك هى الفكرة الأساسية فى كتاب « روح القوانين » لمونتسكييه . وهذه الرابطة ، التى تسمى أحياناً باسم « الإجماع » consensus ، تسميها المدرسة الألمـــانية (سافينى Savighny ونيبور Niebuhr) باسم « الارتباط» Zusammenhang ومن هذه الفكرة نشـأت نظرية روح الشعب Volksgeist التى دخلت فرنسا صورة مزيفة منها باسم « الروح القومية » âme natio nale وهى أيضاً الأساس فى نظرية « الروح الاجتماعية » التى عرضها لمبرشت Lamprecht .

---

(١) [أى التى تحدث فى وقت واحد simultanés] .

فإذا ما استبعدنا هذه التصورات الصوفية بقيت واقعة غامضة جداً لكن لا شك فيها ، وهى « التضامن » بين مختلف عادات الشعب الواحد . ولدراسة ذلك بدقة ، لا بد من تحليلها ، بيد أن الرابطة لا تقبل التحليل ، فمن الطبيعى إذن أن يبقى هذا الجزء من العلوم الاجتماعية مأوى للاستسرار والغموض .

وبالمقارنة بين مختلف الجماعات بحيث نقرر بأى فروع تتشابه أو تختلف ما منها تتشابه أو تختلف بفرع معلوم (دين أو حكومة) ، ربما نحصل على تقريرات تجريبية مفيدة . لكن ، لتفسير « الإجماع » ينبغى الصعود إلى الوقائع التى أوجدته ، والارتفاع إلى العلل المشتركة بين مختلف العادات . وهكذا يضطر المرء إلى القيـــــام بالبحث عن الأسباب ، وندخل بذلك فى التاريخ المسمى بالتاريخ « الفلسفى » ، لأنه يبحث عما كان يسمى قديماً باسم « فلسفة » الوقائع أعنى روابطها الدائمة .

(ط) والحاجة إلى الارتفاع فوق مجرد مشاهدة الوقائع ، من أجل تفسيرها بحسب أسبابها ، وهى حاجة أساسية فى كل العلوم ، قد انتهى بها الأمر إلى أن يشعر بها أصحاب التاريخ . ومن هنا نشأت مذاهب فى فلسفة التاريخ ومحاولات من أجل تحديد قوانين أو علل تاريخية . وينبغى أن نتخلى هنا عن الفحص النقدى لهذه المحاولات ، العديدة فى القرن التاسع عشر ؛ بيد أننا سنسعى لبيان الطرق التى سلكها السالكون لمعالجة هـــذه المسألة والعوائق التى حالت دون الوصول إلى حل علمى .

إن المسلك الأكثر طبيعية للتفسير هو الإقرار بأن علة عالية ، هى العناية الإلهية ، توجه كل وقائع التاريخ نحو غاية يعلمها الله[1] . وهذا التفسير لا يمكن

---

(١) لا يزال هـذا مذهب كثير من المؤلفين المعاصرين مثـل المشرع البلجيكى لوران Laurent فى كتابه « دراسات عن تاريخ الإنسانية » ، ومثل روخول Rocholl الألمانى ، بل وفلنت Flint المؤرخ الانجليزى لفلسفة التاريخ .

إلا أن يكون تتويجاً ميتافيزيقياً لبناء علمى ، لأن خاصية العلم هى ألا ندرس إلا الأسباب التى تعين حدوث المسببات . وليس من شأن المؤرخ ، وكذلك الكيميائى وعالم التاريخ الطبيعى ، أن يبحث عن العلة الأولى أو العلل الغائية . والواقع أننا لا نتلبث اليوم أبداً لمناقشة نظرية العناية الإلهية فى التاريخ ، على صورتها اللاهوتية .

بيد أن الميل إلى تفسير الوقائع التاريخية بأسباب عالية لا يزال قائماً فى نظريات تلبس فيها الميتافيزيقا أشكالا علميـة . والمؤرخون فى القرن التاسع عشر قد تأثروا تأثراً بالغاً بالتربية الفلسفية إلى حد أن الكثيرين منهم أدخلوا — على غير وعى منهم أحياناً — صيغاً ميتافيزيقية فى بناء التاريخ . ويكفى أن نعدد هذه النظم وأن نبين طابعها الميتافيزيقى من أجل أن يتنبه المؤرخون العقلاء وأن يرتابوا فيها .

والنظرية القائلة بأن التاريخ يسير على نظام معقول تقوم على الفكرة القائلة بأن كل واقعة تاريخية حقيقية هى فى الوقت نفسه « عقلية » أى تسير وفقاً لخطة عامة معقولة ؛ والناس عادة يقرون بأنه من المفهوم ضمنياً أن كل واقعة اجتماعية لها أساس وسبب وجود فى تطور المجتمع ، أعنى أنها تتجه إلى مصلحة المجتمع ؛ وهذا يفضى إلى البحث عن علة كل نظام فى الحاجة الاجتماعية التى كان عليه أن يستجيب لها فى نشأته[1] . وهذه هى الفكرة الأساسية فى الهيجيلية ، إن لم يكن عند هيجل فعلى الأقل عند تلاميذه المؤرخين (رانكه ، مومسن ، درويزن ، وفى فرنسا : فكتور كوزان ، تين وميشليه) إنها النظرية اللاهوتية، المعنوية للعلل الغائية التى نفترض « عناية إلهية » تهتم بتوجيه الإنسانية إلى خير مصالحها ، نقول إنها صيغة النظرية ولكن تحت قناع علمانى . وهى مقالة

---

(١) فمثلا تين Taine فى كتابه « أصول فرنسا المعاصرة » يفسر نشـأة الامتيازات فى النظام القديم فى فرنسا بالمنافع التى حققها أصحاب الامتيازات آنذاك .

قبلية a priori تبعث على السلوى ، لكنها ليست علمية ؛ لأن ملاحظة الوقائع التاريخية لا تدل على أن الأمور لم تجر دائماً على خير ما يمكن أن تكون للانسان أو على النحو الأكثر معقولية ، ولا أن النظم كانت لها علة أخرى غير مصلحة أولئك الذين وضعوها ، بل هي بالعكس تعطى فكرة مضادة لهذا .

وعن نفس المصدر الميتافيزيقي تنبثق أيضاً النظرية الهيجلية في « الأفكار » Idées [أو الصور] التي تتحقق على التوالى فى التاريخ بواسطة الشعوب المتوالية . وهذه النظرية التي روّج لها في فرنسا كوزان وميشليه عفى عليها ، حتى فى ألمانيا نفسها ، لكنها استطالت ، خصوصاً فى ألمانيا ، على شكل : الرسالة التاريخية Beruf التي تعزى إلى شعوب أو أشخاص . ويكفى أن نشاهد هنا أن المجازات المنطوية عليها « الفكرة » و « الرسالة » تتضمن علة عالية شبيهة بالإنسان .

وعن نفس النظرة المتفائلة القائلة باتجاه عقلى للعالم تنشأ نظرية « التقدم » المستمر الضرورى للانسانية . وعلى الرغم من أن أصحاب المذهب الوضعى قالوا بها ، فإنها ليست غير فرض ميتافيزيقى . و « التقدم » ، بالمعنى العامى ، ليس إلا تعبيراً ذاتياً عن التغيرات التي تجرى فى اتجاه ماننفضله . لكن — حتى لو أخذنا الكلمة بالمعنى الموضوعى الذى أعطاه إياها اسپنسر (زيادة التنوع والتنسيق بين الظواهر الاجتماعية) — فإن دراسة الوقائع التاريخية لا تدل على تقدم واحد كلى ومتصل للانسانية ، بل تدل على عدد من ألوان التقدم الجزئى غير المتصل ، ولا تقدم أى سند لعزوها إلى علة ثابتة باطنة فى مجموع الإنسانية أولى من عزوها إلى سلسلة من العوارض المحلية[١] .

لكن قامت فى التواريخ الخاصة (للغات ، للأديان ، للقانون) محاولات للتفسير أكثر علمية . فبدراسة تتابع الوقائع التي من نوع واحد كل واقعة على

---

(١) نجد فى كتاب لاكومب P. Lacombe نقداً جيداً لنظرية التقدم .

حدة ، فإن المختصين شاهدوا عدداً منتظما لنفس ضروب التتالى للوقائع ، وعبروا عن ذلك فى صيغ كانت تسمى أحياناً باسم القوانين (مثل قانون النبرة المشددة accent tonique) ، وهى ليست أبداً غير قوانين تجريبية ، إنهـا تدل فقط على تواليات الوقائع دون تفسيرها ، لأنهـا لا تكشف عن العلة المحددة فيها . لـكن المختصين ، بنوع من المجـاز الطبيعى ، وقد لفت انتباههم انتظام هذه التواليات ، نظروا إلى تطور الأعراف (تطور العرف فى كلمـة ، أو شعيرة ، أو عقيدة ، أو قاعدة قانونية) على أنه تطور عضوى مماثل لنمو النبات ؛ وتحدثوا عن « حياة الـكلمات » ، و « موت العقائد » و « نمو الأساطير » . ثم تناسوا أن كل هذه الأمور هى مجرد تجريدات ، فأقروا — دون تصريح بذلك — بقوة باطنة فى الـكلمة ، أو الشعيرة ، أو القاعدة ، قوة تحدث تطورها . وتلك هى نظرية تطور Entwickelung الأعراف والنظم ، أطلقها فى ألمـانيا المدرسة « التاريخية » ، ومن ثم سادت كل التواريخ الخاصة . وتاريخ اللغات هو وحده الذى فرغ من التخلص منها[1] . — وكما شبهت الأعراف بكائنات ذوات حياة ذاتية خاصة بها ، كذلك شخص توالى الأفراد الذين يؤلفون هيئات المجتمع (الملـكية ، الـكنيسة ، مجلس الشيوخ ، البرلمـان) ، فنسبت إلى هذا التوالى إرادة مستمرة نظر إليها على أنها علة فاعلة . — وهكذا نشأ عالم من الـكائنات الخيالية وراء الوقائع التاريخية ، حل محل « العناية الإلهيـة » فى تفسير الوقائع . وللتحرز من هذه الأساطير الخداعة تكفى قاعدة هى : لا تبحث عن أسباب واقعة تاريخية إلا بعد أن تتمثل هـذه الواقعة بطريقة عينية على شكل أفراد يفعلون أو يفكرون . وإذا حرص المرء على استعمال أسماء مجردة ، فينبغى عليه أن يتجنب كل مجاز يجعلها تلعب دور الـكائنات الحية .

---

(١) راجع ما يقوله صراحة واحد من أهم ممثلى علم اللغة فى فرنسا ، وهو ف . هنرى ، فى كتابه « نقائض لغوية » ، باريس سنة ١٨٩٦ فى حجم ⅛ Henry : *Antinomies linguistiques*

وبمقارنة تطورات مختلف أنواع الوقائع فى نفس المجتمع ، سيقت المدرسة « التاريخية » إلى مشاهدة وجود الترابط Zusammenhang [(١)] . لكن قبل البحث عن العلل بالتحليل ، افترضت علة عامة ثابتة لا بد أنها كانت قائمة فى المجتمع نفسه . ولما كانوا قد تعودوا على تشخيص المجتمع ، نسب إليه مزاج خاص، هو روح الأمة أو الجنس ، روح تتبدى فى مختلف ألوان النشاط الاجتماعى وتفسر الترابط القائم بينها[(٢)] . وما كان ذلك غير فرض أوحى به عالم الحيوان حيث نرى لكل نوع خصائص ثابتة . لكنه فرض غير كاف ، لأنه لتفسير كيف أن نفس المجتمع قد تغير طابعه من عصر إلى آخر (اليونان بين القرن السابع والقرن الرابع ، والانجليز بين القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر) فلا بد من إدخال تأثير العلل الخارجية . وهو أيضاً فرض داحض ، لأن كل المجتمعات التاريخية هى مجموعات إنسانية ليس لها وحدة أنثروبولوجية ولا خصائص مشتركة وراثية .

وإلى جانب هذه التفسيرات الميتافيزيقية أو المجازية ، حدثت محاولات لتطبيق الطريقة الكلاسيكية فى العلوم الطبيعية على البحث عن العلل فى التاريخ : مقارنة السلاسل المتوازية من الوقائع المتعاقبة لمشاهدة تلك التى توجد معاً . وجرب « المنهج المقارن » فى صور عدة . — فأخذت ، موضوعاً للدراسة ، تفصيلة من تفاصيل الحياة الاجتماعية (عرف ، نظام ، اعتقاد ، قاعدة) ، محددة بطريقة مجردة ، وقورن بين تطوراتها فى مختلف الجماعات ، بحيث يحدد التطور المشترك الذى ينبغى رده إلى نفس العلة العامة . وهكذا نشأ علم اللسان linguistique

---

(١) راجع ما قلناه من قبل ص ٢٢٢ .

(٢) يفسر لمبرشت ، فى المقال الذى أشرنا إليه من قبل فى ص ١٩٤ ، بعد أن قارن بين التطورات الفنية والدينية والاقتصادية فى ألمانيا فى العصر الوسيط وشاهد أن من الممكن تقسيمها إلى عصور متساوية المدة ، نقول إن لمبرشت يفسر التحولات المتوازية فى مختلف الأعراف والنظم الخاصة بنفس المجتمع ، عن طريق التحولات التى تحدث « للروح الاجتماعية » الجماعية . وهذا ليس إلا شكلا آخر لنفس الفرض .

وعلم الأساطير ، والقانون المقارن . — واقترح (فى انجلتره) تحديد المقارنة بتطبيق « المنهج الإحصائى » ، وذلك بمقارنة كل المجتمعات المعروفة مقارنة منظمة ووضع إحصاء لكل الأحوال التى يتلاقى فيها معاً عرفان . وهذا هو مبدأ لوحات الاتفاق الذى وضعه بيكون ؛ لكن يخشى ألا يقدم بعدُ أية نتيجة . — وآفة كل هذه الطرق هى العمل على أفكار مجردة ، بعضها اعتباطى ، وأحياناً على مقارنات بين الكلمات ، دون معرفة بمجموع الأحوال التى جرت فيها الوقائع .

ويمكن تصور منهج أكثر عينية ، يقارن مجموعات بدلا من شذرات ، أى يقارن بين مجتمعات بأكملها ، إما نفس المجتمع فى دورين من أدوار تطوره (انجلتره فى القرن السادس عشر وفى القرن التاسع عشر) ، أو تطورات إجمالية لعدة مجتمعات ، إما متعاصرة (انجلترا وفرنسا) ، أو فى عصور مختلفة (روما وانجلتره) . ويمكن هذا المنهج أن يفيد سابياً للتأكد من أن واقعة ما ليست نتيجة ضرورية عن واقعة أخرى ، لأننا لانجدهما مرتبطتين دائماً (مثل تحرر المرأة والمسيحية) . لكن لا يمكن أن ننتظر منه نتائج إيجابية ، لأن التلازم فى الوقوع لواقعتين فى عدة سلاسل لا يدل على أن إحداهما علة للأخرى أو أن كلتيهما معلولة لعلة واحدة .

والبحث المنهجى عن أسباب واقعة ما يقتضى تحليلا للظروف التى وقعت فيها الواقعة ، بحيث نعزل الظرف (أو الشرط) الضرورى الذى هو العلة ، وهو إذن يفترض معرفة كاملة بهذه الظروف أو الشروط . وهذا فعلا هو ما يعوز التاريخ . فينبغى إذن التخلى عن الوصول إلى الأسباب بمنهج مباشر ، كما فى العلوم الأخرى .

ومع ذلك فالواقع هو أن المؤرخين كثيراً ما يستخدمون فكرة العلة وهى فكرة لاغنى عنها — كما بينا من قبل — لصياغة الحوادث وبناء العصو ذلك أنهم يعرفون الأسباب إما بواسطة مؤلفى الوثائق الذين لاحظوا الوقائع أو بالمماثلة مع العلل الحالية التى شاهدها كل منهم ، وتاريخ الحوادث بأسره تسلسل

بين لامراء فيه من الحوادث التى كل منها علة محددة للأخرى ، فضربة الرمح التى سددها مونتجمرى Montgomery هى السبب فى موت هنرى الثانى ، وهذا الموت هو السبب فى مجىء آل دى جيز Guises إلى الحكم ، وهذا سبب لانتفاضة حزب البروتستنت .

ومشاهدة الوقائع من جانب مؤلفى الوثائق يظل مقصوراً على تسلسل الوقائع العارضة التى شاهدوها . وهذا فى الواقع أوفر الأسباب حظاً من التأكيد ولهذا فإن التاريخ ، بعكس باقى العلوم ، يدرك أسباب الحوادث العارضة الجزئية خيراً من إدراكه لأسباب التحولات العامة ، لأن التاريخ يجد العمل قد تم إنجازه فى الوثائق .

وللبحث عن أسباب الوقائع العامة ، يرتد البناء التاريخى إلى التماثل بين الماضى والحاضر ، فإن كان من حظه أن يجد الأسباب التى تفسر تطور المجتمعات الماضية ، فلن يكون ذلك إلا بملاحظة التحولات فى المجتمعات الحاضرة .

وهذه الدراسة لم تشيد بعد ، فلا نستطيع هنا إلا أن نشير إلى مبادئها .

١ — فللوصول إلى أسباب الترابط بين العادات المختلفة التى فى مجتمع واحد ، ينبغى علينا أن نتجاوز الشكل المجرد الاصطلاحى الذى تتخذه الوقائع فى لغة الوثائق (عقيدة ، قاعدة ، شعيرة ، نظام) ، والارتفاع إلى المراكز الحقيقية العينية التى هى دائماً أناس مفكرون أو فاعلون . هنالك فقط تتجمع أنواع النشاط التى تفصل اللغة بينها بواسطة التجريد . فترابطها ينبغى البحث عنه إذن فى صفة سائدة فى الطبيعة أو فى حال لأولئك الناس تفرض نفسها فى كل المظاهر المختلفة لنشاطهم . — وينبغى أن نتوقع ألا يكون الترابط وثيقاً بنفس المقدار بين كل أنواع النشاط : إنه سيكون أقوى بين تلك التى فيها كل فرد يعتمد اعتماداً وثيقاً على أفعال الجمهور (الحياة الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية) ، وأضعف فى ألوان النشاط العقلى (الفنون ، العلوم) التى فيها

يمارس النشاط الفردى بانطلاق وحرية[1] . — والوثائق تذكر معظم العادات (المعتقدات ، العادات ، النظم) جمـلة دون تمييز بين الأفراد ؛ ومع ذلك ففى المجتمع الواحد نجد أن العادات تختلف كثيراً من شخص إلى آخر ، فينبغى إذن أن نميز بين هذه الاختلافات ، خشية أن نفسر أعمال الفنانين والعلماء بالمعتقدات والعادات التى يتحلى بها أميرهم أو من يوردون لهم .

٢ — وللوصول إلى أسباب التطور ، ينبغى الارتفاع إلى الـكائنات التى يمكنها أن تتطور ، أعنى الناس . إن كل تطور سببه تغير فى الظروف المادية أو عادات بعض الناس ، والمشاهدة تدلنا على نوعين من التغير : — فإما أن يبقى الناس كما هم وإنمـا تتغير طرقهم فى العمل أو التفـكير ، إرادياً بالمحاكاة أو قسراً . — وإما أن الناس الذين مارسوا العرف القديم قد بادوا وحل محلهم آخرون لا يمارسونه بعد ، سواء أكانوا أجانب ، أم من ذرية القدماء لـكنهم نشئوا تنشئة أخرى . وهذا التجديد للأجيال يبدو ، فى أيامنا هـــذه ، السبب الأقوى فعالية فى التطور ، ويميل المرء إلى الاعتقاد أنه كان كذلك فى الماضى : والتطور كان من البطء بمقدار ما كان أهـل الجيل التالى ينشأون بمحاكاة أسلافهم .

بقيت مسألة أخيرة وهى : ألا يوجد غير أناس متشابهين لا يختلفون إلا من حيث ظروفهم المعيشية (التربيـة ، الموارد ، الحـكم) ؟ وهل التطور لم يحدث إلا بتغيرات فى هذه الظروف ؟ — أو هناك مجموعات من الناس يختلفون وراثيا ويولدون بميول متجهة إلى ألوان مختلفة من النشاط واستعدادات للتطور على أنحاء مختلفة ، حتى إن التطور يحـــدث ، جزئياً على الأقل ، بألوان من التنمية أو النقص أو انتقالات هذه المجموعات ؟ — وفيما يتصل بالحالات القصوى ، الأجناس البيضاء والصفراء والسوداء — يبدو الاختلاف بين الأجناس واضحاً ،

---

(١) إن مؤرخى الادب الذين بحثوا منذ اللحظة الأولى عن الرابطة بين الفنون وباقى مرافق الحياة الاجتماعية وضعوا بذلك أصعب المسائل فى المقدمة .

فإن شعباً من الشعوب السوداء لم يتمدين بعد ، فمن المحتمل إذن أن فروقاً وراثية أقل قد أسهمت فى تحديد الحوادث ، فالتطور التاريخى يحدث جزئياً بأسباب فسيولوجية وأنثروبولوجية ، لكن التاريخ لايقدم لنا طريقة مؤكدة لتحديد تأثير هذه الفروق الوراثية بين الناس ، ولا يصل إلا إلى إدراك ظروف حياتهم فحسب ، فالمسألة النهائية فى التاريخ تظل غير قابلة للحل بواسطة العمليات التاريخية .

الفصل الخامس

العرض

بقى علينا أن ندرس مسألة ذات أهمية عملية واضحة . على أى صورة تتبدى الأعمال التاريخية ؟ إنها تتبدى فى الواقع على صور عديدة جداً ؛ ولكن بعضها عفى عليها ؛ وليست كلها مشروعة ؛ وأفضلها لا يخلو من معايب . لهذا ينبغى أن نتساءل ، ليس فقط على أية صور تتبدى الأعمال التاريخية ، لكن ما هى أنماط العرض الفعلية حقاً من بين تلك الموجودة فعلاً .

ونقصد بـ « الأعمال التاريخية » هنا كل تلك التى تهدف إلى عرض نتائج عمل البناء التاريخى ، أياً كان امتداده وأهميته . وطبيعى أننا نستبعد من ذلك الأعمال النقدية على الوثائق ، وهى أعمال تمهيدية للبناء التاريخى فحسب ، وقد بحثنا فيها فى الكتاب الثانى .

يمكن المؤرخين أن يختلفوا ، وقد اختلفوا فعلاً حتى الآن ، حول عدة مسائل جوهرية . فلم يدركوا جميعاً ، ولا يدركون جميعاً بنفس الطريقة ، الهدف من العمل التاريخى ، ولا طبيعة الوقائع التى يختارونها ، والطريقة التى بها يقسم الموضوع ، أى تنظيم الوقائع ، وطريقة عرضها ، وكيفية البرهنة عليها — ولقد كان ها هنا مجال لبيان كيف تطورت « طريقة كتابة التاريخ » منذ البداية . لكن لما كان تأريخ طريقة كتابة التاريخ لم يكتب بعد[1] ، فإننا سنقتصر هنا على

---

(١) فيما يتصل بالعصور القديمة ، راجع الكتب الجيدة فى تاريخ الأدب اليونانى والرومانى والعصر الوسيط ، التى تتضمن فصولاً عن « المؤرخين » . وفيما يتصل بالعصر الحديث ، راجع مقدمة ج . مونو G. Monod للمجلد الأول من « المجلة التاريخية » ؛ أما كتاب ف . ا : فون فيجله F. X. von Wegele : « تاريخ كتابة التاريخ فى ألمانيا » (سنة ١٨٨٥) فقصور على ألمانيا فضلا عن أنه تافه ؛ وقد نشر ك . جوليان C. Jullian « تعليقات على التاريخ فى فرنسا فى القرن التاسع عشر » كمقدمة لكتابه « مقتطفات من المؤرخين الفرنسيين فى القرن التاسع عشر » (باريس سنة ١٨٩٧) . ولا يزال تأريخ التأريخ الحديث بحاجة لمن يتولاه . راجع بحثاً جزئياً لبرنهيم فى كتابه المذكور سابقاً ، ص ٢٣ وما يليها .

إشارات عامة جداً فيما يتعلق بالعصر السابق على النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، هى ما يلزم لفهم الوضع الحالى .

(ا) لقد نظر إلى التاريخ فى بادىء الأمر على أنه رواية الحوادث المجيدة . فالاحتفاظ بذكرى الأحداث المجيدة أو المهمة بالنسبة إلى إنسان أو أسرة أو شعب وإذاعتها — كان غرض التاريخ فى أيام تيوكيديدس وتيتوس ليفيوس . وفى نفس الوقت كان ينظر إلى التاريخ منذ عهد مبكر على أنه مجموعة من السوابق وإلى معرفة التاريخ على أنها إعداد عملى للحياة ، خصوصاً الحياة السياسية (العسكرية والمدنية) . فپوليبيوس وفلوطرخس كانوا يكتبون للتربية والتعليم ؛ وادعوا أنهم يقدمون نصائح للعمل بها . ومادة التاريخ فى العصر القديم[1] الكلاسيكى كانت خصوصاً إذن الحوادث العارضة السياسية : شئون الحرب والثورات . والإطار المعتاد للعرض التاريخى (حيث كانت الوقائع ترتب عادة وفقاً للترتيب الزمنى) كان الشخص ، أو مجموع حياة الشعب أو عصر من حياته ؛ ولم يكن يوجد فى العصر القديم غير محاولات قليلة للتأريخ العام . ولما كان المؤرخ يهدف إلى الإقناع أو التعليم ، أو إلى كليهما معاً ، فقد كان التاريخ لوناً من ألوان الأدب فلم يكن ثم تدقيق فيما يتعلق بالبراهين والأسانيد ، والذين كانوا يعملون وفقاً لوثائق مكتوبة لم يهتموا بأن يميزوا بين نص هذه الوثائق وبين كلامهم هم ؛ وكانوا يرددون روايات أسلافهم مزوقين إياها بتفصيلات ، وأحياناً (بحجة التدقيق) بأرقام ، وخطب وتأملات وتنوقات . ويمكن الكشف عن مسلكهم فى كل مرة يمكن فيها مقارنة المؤرخين اليونانيين والمؤرخين الرومانيين ، مثل ايفوروس وتيتوس ليفيوس ، بمصادرهم التى أخذوا عنها .

أما كتاب عصر النهضة الأوربية فقد حاكوا القدماء مباشرة . فعندهم أن التاريخ فنّ أدبى ذو نزعة إلى الدفاع أو التعليم ، وكثيراً ما كان يقصد به فى

---

(١) [العصر القديم الكلاسيكى = العصر اليونانى والرومانى] .

إيطاليا إلى كسب عطف الأمراء أو إلى التباهى بالخطابة والفصاحة . واستمر ذلك زمناً طويلا . ففى القرن السابع عشر استمر ميزريه Mézeray يؤرخ على طريقة القدماء .

لكننا نجد مع ذلك فى كتب التاريخ التى كتبت فى عصر النهضة أمرين جديدين جديرين بلفت الانتباه ، فيهما يظهر تأثير العصر الوسيط من غير شك . فمن ناحية نجد استمراراً فى تفضيل إطار لم يستعمله القدماء وأوجده المؤرخون الكاثوليك فى القرون المتأخرة (أوسبيوس وأورسيوس)[1] واستهوى العصر الوسيط كثيراً ، وهذا الإطار هو ذلك الذى يشمل التاريخ الكلى بدلا من الاقتصار على تاريخ رجل ، أو أسرة ، أو شعب . — ومن ناحية أخرى نجد حيلة فى العرض مادية ، نشأت عن عادة جارية فى مدارس العصر الوسيط (الحواشى) ، وصارت لها الأهمية الأولى . إذ أخذ المؤرخون يضيفون إلى النص فى كتب التاريخ المطبوعة ، حواشى[2] وهذه الحواشى مكنت من التمييز بين الرواية التاريخية وبين الوثائق التى تستند إليها ، ومن الإحالة إلى المصادر ومن إيضاح النص وإبرازه . وقد مورست عملية التعليق هذه أولا فى مجموعات الوثائق وفى المباحث النقدية ؛ وشيئاً فشيئاً نفذت فى سائر الكتب التاريخية .

ونشأ عصر جديد فى القرن الثامن عشر . فنظر « الفلاسفة » آنذاك إلى

---

(١) [أوسبيوس Eusebius أسقف قيساريه فى فلسطين ، ويدعى أبو التاريخ الكنسى ، ولد حوالى سنة ٢٧٠ وصار أسقفاً لقيساريه سنة ٣١٥ ، وتوفى حوالى سنة ٣٣٨ فى قيسارية . وله : « التاريخ الكنسى » فى عشر مقالات ويبدأ من ميلاد المسيح حتى هزيمة ليسنيوس . أما أروسيوس Orosius فؤرخ ولد فى طراقو بقطالونيا (أسبانيا) فى نهاية القرن الرابع الميلادى ، وتتلمذ على القديس أوغسطين ورحل إلى فلسطين سنة ٤١٥ . وله كتاب بعنوان : « التواريخ ضد الوثنيين ، فى سبع مقالات » — المترجم] .

(٢) من المفيد أن نحدد ما هى أول الكتب القديمة التى طبعت وزودت بحواش على الطريقة الحديثة . وقد استشرنا فى هذا بعض المولعين بالكتب فلم يجدوا جواباً ، لأنهم لم ينتبهوا أبداً إلى هذه النقطة .

التاريخ على أنه دراسة لعادات الناس ، لا للحوادث فى ذاتها . وجرهم هذا إلى الاهتمام ، ليس فقط بالوقائع السياسية ، بل وأيضاً بتطور العلوم والفنون والصناعة ، الخ ، وبالآيين . ومثـل هذه الاتجاهات مونتسكييه وفولتير . و « البحث فى الآيين » هو أول تخطيط ، ومن بعض النواحى هو خير نموذج للتأريخ بهذا المعنى . واستمر المؤرخون مع ذلك ينظرون إلى رواية الحوادث السياسية والحربية بالتفصيل على أن ذلك أساس التأريخ ، لـكنهم فى الوقت نفسه أخذوا يضيفون مجملاً لبيان « تقدم العقل الإنسانى » وغالباً ما يـكون ذلك على هيئة ملحق أو ضميمة . والتعبير : « تاريخ الحضارة » ظهر قبيل نهاية القرن الثامن عشر . — وفى نفس الوقت أنشأ أساتذة الجامعات فى ألمانيـا ، وخصوصاً فى جيتنجن ، من أجل احتياجات التعليم ، شكلاً جديداً لمتن فى التاريخ ، عبارة عن مجموعة منهجية من الوقائع المبررة بكل عناية ، وليس فيهـا إدعاءات أدبية ولا غيرها . ولقد وجدت منذ العصر القديم مجموعات من الوقائع التاريخية ، كونت لغرض تفسير النصوص الأدبية ، أو لمجرد حب الإطلاع على شئون القدماء ، لـكن هذه الـكشكولات (جمع كشكول) التى كتبها أتنيوس وأوليوس جليوس ، والمجموعات الأوسع والأحسن تنظيماً التى كتبت فى العصر الوسيط وعصر النهضة ، لا يمكن أن تقارن أبداً بـ « المتون العلمية » التى قدم الأساتذة الألمان نماذج لها . على أن هؤلاء الأساتذة أسهموا فى تخليص الفـكرة العامة الغامضة التى كانت لدى الفلاسفة عن « الحضارة » ، لأنهم عكفوا على تنظيم تاريخ اللغات ، والآداب ، والفنون ، والأديان ، والقانون ، والحياة الاقتصادية ، الخ وجعلوا من كل منها ميداناً لدراسات خاصة . — وهكذا اتسع مجال التأريخ اتساعاً هائلاً ، وبدأ العرض العلمى ، أعنى الموضوعى البسيط ، ينافس الأشكال القديمة ، الخطـابية ، أو الحـكمية الفلسفية أو ذوات الغيرة الوطنية .

وكان التنافس فى البداية غامضاً وعلى استحياء ، لأن بداية القرن التاسع

عشر تميزت بنهضة أدبية نضرت وجه الكتابة فى التاريخ . وتحت تأثير الحركة الرومانتيكية نشد المؤرخون طرائق فى العرض أوفر حياة من طرائق أسلافهم ، تلفت النظر و « تثير » الجمهور ، وتهبه انفعالاً شعرياً بحقائق الماضى الدائرة . — وحاول البعض أن يحافظ على لون الوثائق الأصلية ، بأن يكيفه . قال بارانت Barante : « سحرتنى الحكايات المعاصرة ، فسعيت لتأليف رواية متصلة تستعير منها ما يسرى فيها من تشويق » ؛ وهذا يفضى مباشرة إلى استبعاد كل نقد ، وإلى ترديد ما هو جميل فحسب . — وفريق آخر قال إن من الواجب عرض الوقائع الماضية بانفعال المشاهد . قال ميشليه مادحاً : « إن تييرى[1] ، وهو يحكى لنا عن كلودوفيج ، شاعت فى نفسه نفحة باطنة هى انفعال فرنسا المغزوة ... » . وميشليه « وضع المشكلة التاريخية على أنها بعث الحياة الكاملة فى أعضائها الباطنة العميقة » . — واختيار الموضوع والخطة والبراهين والأسلوب يسيطر عليه عند كل المؤرخين الرومنتيك الاهتمام بالتأثير ، وهو اهتمام من المؤكد أنه غير علمى ؛ بل هو اهتمام أدبى . وبعض المؤرخين الرومنتيك انزلقوا على هذا المنحدر حتى وصلوا إلى درك « القصة التاريخية » . ونحن نعلم حقيقة هذا اللون من الكتابة الذى راج رواجاً كبيراً من لدن بارتلمى abbé Barthélemy وشاتوبريان Chateaubriand حتى مريميه Mérimée وإيبير Ebers ، ويحاول البعض اليوم أن يجددوه ، ولكن عبثاً . وهدفهم هو « جعل بعض أركان الماضى تعود للحياة » فى لوحات درامية ، تصنع فنياً بألوان وتفاصيل « حقيقية » والآفة الواضحة فى هذا المسلك هى أنه لا يقدم للقارىء الوسيلة التى يميز بها بين

---

(١) [أوجيستان تييرى : مؤرخ فرنسى ولد فى بلوا سنة ١٧٩٥ ، وتوفى سنة ١٨٥٦ . وله من الكتب « رسائل فى تاريخ فرنسا » ؛ « حكايات من العصر الميروفنجى » ؛ « بحث فى الطبقة الثالثة » . ويميل فى كتاباته التاريخية إلى القصص والحكاية ، لكنه ممن عملوا فى فرنسا على تأسيس الدراسات التاريخية على الوثائق الأصلية ودراسة الأخبار . أما كلودوفيج فهو كلافيس Clovis الأول ، ملك الفرنجه ، وابن شلدريك الأول ، ولد حوالى سنة ٤٦٦ ، وتوفى سنة ٥١١ وانتصر على الرومان والألامان والبورجونيين وأسس مملكية الفرنجة . — المترجم] .

الأجزاء المأخوذة عن وثائق والأجزاء المتخيلة ، فضلا عن أن الوثائق المستعملة ليست في كثير من الأحيان من نفس المصدر ، حتى إنه لو أن لون كل حجر لون « حقيقي » ، فإن لون الموزائيك زائف . « وكتاب روما في عصر أوغسطس » لديزوبري[1] Dezobry و « حكايات ميروفنجيه » لأوجستان تيسيري Augustin Thierry و « لوحات » أخرى رسمت في نفس العصر — كلها قد ألفت على غرار مبدأ القصص التاريخية ، وفيها نفس معانيها[2] .

والخلاصة أن التأريخ بقي حتى حوالي سنة ١٨٥٠ ، نوعاً أدبياً في نظر المؤرخين والجمهور على السواء . والدليل البين على هذا هو أن المؤرخين كان من عادتهم آنذاك أن يعيدوا طبع كتبهم ، مع مرور فترة طويلة بين الطبعة والطبعة دون أن يعدلوا شيئاً ، وأن الجمهور تسامح في قبول هذا الصنيع ، مع أن كل عمل علمي ينبغي أن يعاد كتابته باستمرار ويعاد النظر فيه وتجدد معلوماته وفقاً لتقدم العلم . والعلماء حقاً لا يدعون أنهم يعطون مؤلفاتهم شكلاً لا يقبل التغيير ، ولا أن الأجيال المقبلة ستقرؤهم ؛ فهم لا يطمحون إلى الخلود الشخصي : بل يكفيهم أن تندرج نتائج أبحاثهم ، التي ستصححها أو تعدلها الأبحاث المقبلة ، في مجموع المعارف التي تؤلف تراث الإنسانية العلمي . إن أحداً لا يقرأ نيوتن أو لافوازييه ؛ لكن يكفي نيوتن ولافوازييه مجداً أن عملهم أسهم في إيجاد العدد الهائل من الأعمال التي حلت محل أعمالهما والتي ستحل محلها غيرها إن عاجلا أو آجلاً . والأعمال الفنية هي وحدها ذات الشباب الدائم . والجمهور على علم بهذا : إذ لا يخطر ببال أحد أن يدرس التاريخ الطبيعي في كتب بوفون Buffon

---

(١) [شارل ديزوبري : مؤرخ فرنسي ولد في سان دنيس سنة ١٧٩٨ وتوفي سنة ١٨٧١ . وأشهر مؤلفاته هذا الكتاب — المترجم] .

(٢) لا حاجة بنا إلى القول بأن الطرق الرومنتيكية الهادفة إلى احداث تأثير اللون المحلي والبعث ، وهي غالباً صبيانية في أيدي أبرع الكتاب ، لا يمكن احتمالها حينما يستعملها غيرهم . راجع مثلا جيداً على ذلك (نقد مونو Monod لكتاب موران Mourin) في « المجلة النقدية » *Revue Critique* سنة ١٨٧٤ ج ٢ ص ١٦٣ وما يليها .

مهما كان من فضل هذا الكاتب الرائع الأسلوب . لكن الجمهور الواحد يقرأ عن طيب خاطر التاريخ فى مؤلفات أوجستان تييرى وماكولى وكارليل وميشليه . وكتب كبار الكتاب الذين كتبوا فى موضوعات تاريخية يعاد طبعها كما هى ، بعد وفاتهم بخمسين سنة ، وإن كان من الواضح أنها لا تجارى ما حصل من معلومات . ومن الواضح كذلك أن بعضاً من الناس يغلبون الشكل على الموضوع فى التاريخ ، ويرون أن العمل التاريخى هو دائما ، وإن لم يكن فقط ، عمل أدبى خصوصا[1] .

(ب) ومنذ خمسين سنة خلصت وتكونت الأشكال العلمية للعرض التاريخى ، فى تناسب مع النظرة العامة القائلة بأن الغاية من التاريخ ليست إشاعة السرور ولا تقديم وصفات عملية للسير وفقاً لهـا ، ولا الإثارة ، بل مجرد المعرفة والعلم .

ولنميز أولا بين : (١) الأبحاث المفردة monographies ، (٢) والأعمال ذات الطابع العام .

١ — أما البحث المفرد فيكتب حين يراد توضيح نقطة خاصة ، واقعة أو مجموعة محدودة من الوقائع ، مثل قطعة من حياة أو حياة فرد ، حادث أو سلسلة من الحوادث بين تاريخين متقاربين ، الخ . — وأنماط الموضوعات التى تكتب عنها أبحاث مفردة لا يمكن عدها ، لأن المادة التاريخية يمكن أن تنقسم إلى غير نهاية ، وعلى ما لا نهاية له من الطرق والأنحاء .. لكن ليست كل التقطيعات

---

(١) من الأقوال الشائعة ، وهو قول خطأ ، بالمعنى العكسى ، أن أعمال العلماء المحصلين تبقى ، بينما أعمال المؤرخين تشيخ ، حتى إن العلماء المحصلين ظفروا بشهرة أرسخ من المؤرخين : « لم يعد أحد يقرأ الأب دانييل ، أما الأب أنسلم فيقرأ باستمرار » . بيد أن أعمال العلماء المحصلين تشيخ هى الأخرى ، وكون كل أجزاء إنتاج الأب أنسلم لم يحل محلها غيرها (ولهذا لا تزال تقرأ حتى الآن) يجب ألا يوقعنا فى وهم : فإن الغالبية العظمى من أعمال العلماء المحصلين ، شأنها شأن أعمال العلماء بالمعنى الدقيق ، هى أعمال موقتة ويحتوم عليها النسيان .

بنسبة واحدة من الدقة والعدل ، ومهما قيل عكس ذلك فإنه يوجد فى التاريخ ، كما فى كل العلوم ، موضوعات لأبحاث مفردة تافهة ، كما توجد أبحاث مفردة ، جيدة الصنع ، ولكنها تنطوى على مجهود بذل فى غير طائل[١] . فالأشخاص التافهون القاصرون — وأحياناً يلقبون بأنهم « فضوليون » (أو طلعة) — ، يطيب لهم تناول المسائل القليلة الأهمية[٢] ؛ وهذا معيار جيد لتكوين فكرة أولية عن القمة العقلية لمؤرخ ما ، أن نقرأ عنوانات الأبحاث المفردة التى كتبها[٣] . وموهبة رؤية المشاكل المهمة والولع بالتعلق بها ، ثم القدرة على حلها ، ذلكم هو الذى يكون رجالا من الطراز الأول فى كل علم . — لكن لنفترض أن الموضوع اختير بطريقة عقلية . إن كل بحث مفرد ينبغى ، لكى يكون مفيداً تماماً ، أن يخضع لثلاث قواعد : ينبغى فى البحث المفرد ألا تقدم أية واقعة تاريخية مأخوذة عن وثائق دون أن تصحب بإشارة إلى الوثائق التى أخذت عنها وإلى قيمة هذه الوثائق[٤] ؛ (١) وينبغى ، قدر المستطاع ، متابعة الترتيب الزمنى

---

(١) أهل المهنة يحاولون أن يخدعوا أنفسهم فى هذه النقطة : ليس كل ما فى الماضى مفيداً « آه لو نكتب تاريخ حياة دوق أنجوليم ، هكذا قال بكوشيه . — فأجاب بوفار : لكنه كان أبله ! — ماذا يهم ! إن الأشخاص الذين فى الصف الثانى لهم أحياناً تأثير هائل ، فلعل هذا الرجل كان يملك زمام الأمور » (جوستاف فلوبير « بوفار وبكوشيه » ص ١٥٧) .

(٢) لما كان الأشخاص التافهون يميلون إلى تفضيل الموضوعات التافهة ، فإن ثمت تنافساً حاداً حول هذا اللون من الموضوعات . ولهذا فكثيراً ما يلحظ المرء ظهور عدة أبحاث مفردة فى نفس الموضوع فى نفس الوقت : وليس من النادر أن يكون الموضوع غير ذى أهمية أبداً .

(٣) ولكن موضوعات الأبحاث المفردة والمفيدة ليست كلها قابلة لأن تعالج ؛ فبعضها تمنع حالة المصادر من التفكير فى بحثها . وهذا هو السبب فى أن الناشئين ، وحتى الأذكياء منهم ، يشعرون بحيرة شديدة فى اختيار موضوعات أبحاثهم المفردة الأولى ، إن لم يتلقوا نصائح مفيدة أو يواتهم البخت الحسن ؛ ويخوضون غالباً فى مآزق . وإنه لمن التشدد ومن الظلم أن نحكم على شخص تبعاً لموضوعات أبحاثه المفردة الأولى .

(٤) ينبغى فى الممارسة العملية أن نقدم فى البداية ثبتاً بالمصادر التى استخدمت فى البحث المفرد إجمالا (مع إشارات مرجعية مناسبة فيما يتعلق بالمطبوع منها ، ومع ذكر لطبيعة الوثائق =

لأنه هو الترتيب الوحيد المؤكد أن الوقائع جرت عليه ، وفيه نستطيع أن نبحث عن الأسباب والمسببات ؛ (٢) وينبغي أن يدل عنوان البحث المفرد على موضوعه بدقة. ومهما قيل فان يبالغ في الاحتجاج ضد العنوانات الناقصة أو الخيالية ، فمن شأنها أن تعقد دون موجب الأبحاث المرجعية (الببلوغرافية) .

وهناك قاعدة رابعة تقول : « إن البحث المفرد لا يفيد إلا إذا استنفد الموضوع » ؛ لكن من المقبول والمشروع أن يقوم المرء ببحث موقت استناداً إلى الوثائق التي لديه ، حتى لو كان لدى المرء ما يدعوه إلى اعتقاد وجود وثائق أخرى ، بشرط أن يذكر بالدقة بأية وثائق تم هذا البحث . — ويكفي مع ذلك أن يكون لدى المرء فطنة لإدراك أنه في البحث المفرد ينبغي أن يكون جهاز البرهنة ، وإن كان ينبغي أن يكون كاملا ، نقول أن يكون موجزاً وعلى قدر الضروري . فالاعتدال مطلوب : وكل استعراض للتحصيل ، يمكن الاقتصاد فيه دون إخلال ، أمر كريه[1] . — وخير الأبحاث المفردة لا تفضي غالباً في التاريخ إلا إلى الإقرار باستحالة المعرفة . وينبغي أن نقاوم الرغبة في تتويج البحث المفرد ، كما يحدث أحياناً ، بنتائج ذاتية طموح غامضة ،

= وأرقامها فيما يتعلق بالمخطوط منها) ؛ وفضلا عن ذلك فينبغي أن يحمل كل قول خاص برهانه مع إيراد نص الوثيقة إن أمكن ، حتى يستطيع القارىء أن يضبط التفسير (المستندات المبررة) ؛ ويقدم في الهامش تحليلا ، أو على الأقل عنوان الوثيقة ورقمها أو مع بيان دقيق بالموضع الذي نعثرت فيه . والقاعدة العامة هي أن نمكن القارىء من أن يعرف بالدقة أسباب اتخاذ نتائج معينة في كل نقطة من نقط التحليل .

والناشئون ، وهم في هذا يشبهون المؤلفين الأقدمين ، لا يراعون طبعاً كل هذه القواعد . ويحدث لهم دائماً ، بدلا من إيراد النص أو عنوان الوثائق ، أن يشيروا إليها بالرقم أو ببيان عام للمجموعة التي طبعت فيها ، وهذا لا يفيد القارىء فيما يتعلق بطبيعة النصوص المستند إليها . وهناك غلطة شديدة نلاحظ مراراً : فإن الناشئين ، أو غير المدربين ، لا يفهمون دائماً السر في عادة وضع حواش في أسفل الصفحات ، لأنهم يرون في أسفل الصفحات في الكتب التي بين أيديهم هداماً من التعليقات : فيعتقدون أنه يجب عليهم أن يضعوا هم الآخرون هدايا في أسفل صفحات مؤلفاتهم ، لكن تعليقاتهم مجرد تقليد وتزويق ، لا تفيد في إيراد براهين أو في تمكين القارىء من ضبط أقوالهم . وكل هذه المسالك غير مقبولة وينبغي مكافحتها بشدة .

لا تناسب البحث[١] . فالنتيجة الصحيحة لبحث مفرد جيـد هي عرض النتائج المتحصلة وما بقي غامضاً . وبحث مفرد يجرى على هـذا النحو يمكن أن يشيخ ؛ لـكنه لا يتعفن ؛ ولن يخجل منه صاحبه أبداً .

(٢) والأعمال ذات الطابع العام تتوجه إما إلى أهل الاختصاص ؛ أو إلى الجمهور .

(A) فالمؤلفات العامة المتجهة خصوصاً إلى أهل الاختصاص تظهر الآن على شكل « كشافات » و « متون » و « تواريخ علمية » . — ففي الـكشاف répertoire نجمع حشداً من الوقائع المحققة التي من نوع معين وفقاً لنظام يقصد به إلى تسهيل الـكشف عنها . فإن تعلق الأمر بوقائع مؤرخة بدقة ، فينبغي اتخاذ الترتيب الزمني : ففي ألمانيا أنجز مشروع لتصنيف « حوليات » لتاريخ ألمانيـا تذكر فيه الحوادث بإيجاز تام ، مرتبة حسب تاريخها ، ومصحوبة بالنصوص التي تذكرها ، مع إشارات دقيقة إلى المصادر وأعمال النقد ، ومجموعة « الـكتب السنوية للتاريخ الألماني » تهدف إلى توضيح وقائع تاريخ ألمانيا قدر المستطاع ، وكل ما يمكن أن يكون موضوعاً للمناقشات والحجج العلمية ، مع الإطراح جانباً لـكل ما يدخل في باب التقدير والاعتبارات العامة . فإذا تعلق الأمر بوقائع فاسدة التاريخ ، أو حدثت في وقت واحد ، ولا يمكن ترتيبها على خط ، لم يكن ثم مفر من الترتيب الأبجدي : فيكون لدينا عن هذا الطريق معاجم : معاجم النظم ومعاجم تراجم ، وموسوعات تاريخية مثل دائرة معارف پولي فيسوڤا . Real Encyklopaedie de Pauly-Wissowa . وهذه الـكشافات الأبجدية هي من حيث المبدأ ، شأنها شأن « الـكتب السنوية » ، مجموعات من الوقائع المبرهن عليها ؛ وإذا كانت الإشارات فيها أقل تدقيقاً ، وجهاز النصوص التي تستند إليها الأقوال أقل كمالاً ، فإن هذا الفارق ليس له ما يبرره[١] . — و « المتون

---

(١) هذا الفارق يميل إلى الزوال . فأحدث المجاميع الأبجدية للوقائع التاريخية (« دائرة معارف پولي وفيسوڤا لعـلوم الأوائل » ، و « معجم الآثار القديمة » لدارمبير وساليو =

العلمية » هى أيضاً كشافات ، لأنها مجاميع ترتب فيها الوقائع المكتسبة وفقاً لترتيب منهجى ، وتعرض على شكل موضوعى ، مزودة بالحجج المناسبة ، دون أية تحلية أدبية . ومؤلفو هذه « المتون » — وخير نماذجها وأوفرها عدداً هى تلك التى تؤلف فى هذه الأيام فى الجامعات الألمانية — لا ترمى إلا إلى وضع ثبت دقيق بالمعارف المكتسبة ، لتسهيل وتيسير انتفاع الباحثين بنتائج النقد وتقديم نقطة ابتداء لأبحاث جديدة . وتوجد اليوم « متون » من هذا النوع تتعلق بمعظم الفروع الخاصة من تاريخ الحضارة (اللغات ، الآداب ، الدين ، القانون ، الآثار القديمة ، الخ) ، وبتاريخ النظم ، وبمختلف أجزاء التاريخ السكنسى ويكفى أن نذكر أسماء : شيمان ، مركفرت ، مومسن ، جلبير ، كرومباخر ، هرنك ، ومولر Schaemann Marquardt Mommsen Gilbert, Krumbacher Harnack Möller . وليس فى هذه الكتب جفاف معظم « المتون » الأولى ، التى نشرت فى ألمانيا منذ مائة عام ، والتى لم تكن غير فهارس مواد ، مع إشارة إلى الوثائق والكتب التى يمكن الرجوع إليها ؛ صحيح أن الغرض منها والمناقشة يتسمان بالتركيز والإيجاز ، لكنهما من السعة بحيث يمكن القراء المثقفين أن يستطيبوها ، بل وأن يفضلوها . وقد صدق جاستون باريس[1] Gaston Paris حين قال إنها تنفرنا من سائر الكتب . « حينما نتذوق هذه الصفحات الدسمة ، الحافلة بالوقائع التى وإن بدت غير شخصية فإنها تحتوى مع ذلك وتوحى خصوصاً بكثير من الأفكار ، يضيق المرء بقراءة الكتب ، حتى المتازة منها ، التى فيها تقسم المادة تماثلياً وفقاً لحاجات الذهن ويلونها الخيال ، ولا تقدم إلا تحت قناع ، وفيها يتدخل المؤلف باستمرار . . .

= Daremberg et Saglio ، و « معجم التراجم القومية » للسلى استيفن وسدنى لى (Leslie Stephen and Sidney Lee مزودة بجهاز كبير . وفى معاجم التراجم خصوصاً نجد أن عادة عدم تقديم المستندات والبراهين لا تزال جارية ؛ انظر « التراجم الألمانية العامة » ، الخ *Allgemeine Deutsche Biographie* .

(١) فى « المجلة النقدية » سنة ١٨٧٤ ج ١ ص ٣٢٧ *Revue Critique* .

ليقطع المنظر الذى يزعم أنه يريد أن يفهمنا إياه ولكنه لا يحملنا نراه » . — و « المتون » التاريخية الكبرى ، المماثلة للأبحاث والمتون فى العلوم الأخرى ، (لكنها مزودة بعديد من البراهين) ينبغى تحسينها باستمرار وتصحيحها وتعديلها وجعلها تتمشى مع تقدم العلم : لأنها ، بحكم تعريفها ، أعمال علمية ، وليست أعمالا فنية .

والكشافات الأولى و « المتون » الأولى العلمية ألفها أفراد منعزلون . لكن سرعان ما يتبين أن الفرد الواحد لا يستطيع أن يؤلف تأليفاً صحيحاً ، أن يملك ناصية مجاميع هائلة جداً من الوقائع كما ينبغى . فيوزع العمل . فالكشافات يصنفها اليوم عدة أشخاص متعاونين (ليسوا أحيانا من نفس القطر ولا يكتبون نفس اللغة) . والمتون الكبرى (لـ ا . فون ملر ، و ج جريبر G. Gröber ، و هـ . باول Paul ، الخ) تتألف من مجموعات من الأبحاث الخاصة ، كل منها كتبه مختص . — ومبدأ التعاون مبدأ ممتاز ، لكن بشرطين : (أولهما) أن يكون العمل الجماعى هو بطبعه ينحل إلى أبحاث مفردة كبيرة مستقلة وإن كانت متناسقة ؛ (وثانيهما) أن يكون الجزء المعهود به إلى كل مسهم فيه واسعاً إلى حد ما ؛ فإنه إذا كان عدد المسهمين كبيراً جداً ، ونصيب كل منهم محدوداً جداً ، فإن حرية كل منهم ومسئوليته تقلان أو تزولان .

والتواريخ ، التى تهدف إلى رواية الأحداث التى لم تحدث إلا مرة واحدة والوقائع العامة التى تسود مجموع التطورات الخاصة ، لا يزال لها ما يبرر وجودها حتى منذ أن تعددت المتون المنهجية . لكن طرق العرض العلمية نفذت إليها ، كما فى الأبحاث المفردة والمتون ، وذلك عن طريق المحاكاة . وتم الإصلاح فى جميع الأحوال بالتخلى عن التزويقات الأدبية والتوكيدات العارية عن براهينها وجروت Grote هو أول من أنشأ نموذج « التاريخ » بهذا المعنى . — وفى الوقت نفسه نجد أن بعض الإطارات التى كانت فيما مضى رائجة قد عفى عليها : مثل « التواريخ الكلية » ذوات السرد المتصل ، التى كانت محبوبة كثيراً .

لأسباب متباينة ، فى العصر الوسيط والقرن الثامن عشر ؛ وشلوسر Schlosser وفيبر Weber فى ألمانيا ، وكانتو Cantu فى إيطاليا ، قدموا فى القرن التاسع عشر آخر نماذجها . لقد ترك هذا الإطار لأسباب تاريخية ، لأنه لم يعد ينظر إلى الإنسانية على أنها مجموع مرتبط بتطور وحيد ، ولأسباب عملية ، إذ تبينت استحالة جمع حشد هائل من الوقائع فى كتاب واحد . والتواريخ الكلية التى لا تزال تصدر بالتعاون (وخير نموذج لها هو مجموعة أونكن Oncken) تنحل ، مثل المتون الكبرى ، إلى أقسام مستقلة ، كل منها يعالجه مؤلف مختلف وما هى إلا توليفة مكتبية . والمؤرخون قد لجأوا اليوم إلى اتخاذ تقسيم بحسب الدول (تواريخ قومية) وبحسب العصور[1] .

(B) وليس ثم سبب نظرى لعدم تصور الأعمال التاريخية التى تتجه خصوصاً إلى الجمهور ، تصورها بنفس الروح التى بها تتصور الأعمال المتجهة إلى أهل الاختصاص وأن تحرر بنفس الطريقة مع التبسيط والحذف المناسبين . وتوجد فى الواقع مختصرات واضحة غنية لطيفة لا يذكر فيها شىء دون أن يؤيد ضمنياً بمستندات راسخة ، تبرز فيها النقط التى قررها العلم بوضوح ودقة ، وتزود بالرسوم المعتدلة ويستفاد منها وتوضح نتائجها . والفرنسيون ، بما لديهم من مواهب طبيعية مثل اللباقة والبراعة والدقة العقلية ، يمتازون بهذا اللون من الكتابة . فبعض مقالات المجلات أو كتب التبسيط العالى ، التى ظهرت عندنا (فى فرنسا) ، وفيها ركزت نتائج قدر كبير من الأعمال الأصيلة ببراعة ، هى موضوع إعجاب المختصين أنفسهم الذين يسروا إمكان كتابتها بفضل ما وضعوا من أبحاث مفردة أصيلة . لكن لا شىء أخطر مع ذلك من التبسيط vulgarisation والواقع أن معظم كتب التبسيط

(١) العادة الجارية ، يإلحاق تلخيص بالنتائج التى حصلها المؤرخون المختصون فى الأدب والفن الخ ، إلحاقه « بالتواريخ » أى برواية الأحداث السياسية ، لا تزال سارية . فيظن أن تاريخاً لفرنسا لا يكون كاملا إذا لم يوجد فيه فصول عن تاريخ الفن ، والأدب ، والأخلاق ، الخ فى فرنسا . ومع ذلك فإن العرض الموجز للتطورات الخاصة تبعاً للمختصين — ويتم ذلك عن طريق الغير — لا يجد مكانه الحقيق فى « تاريخ » علمى ، بل دراسة الوقائع العامة التى سيطرت على مجموع التطورات الخاصة .

لا تساير المثل الأعلى الحديث فى العرض التاريخى ؛ ولا نزال نجد فيها بقايا المثل الأعلى القديم ، الذى ساد فى العصر القديم وعصر النهضة ولدى الرومنتيك .

وتفسير ذلك سهل . فمعايب المؤلفات التاريخية المتوجهة إلى الجمهور غير المختص — وهى معايب شنيعة فى بعض الأحيان مما جعل التبسيط نفسه متهماً فى نظر كثير من العقول الجيدة — هى من نتائج عدم كفاية الإعداد أو سوء التنشئة الأدبية التى تلقاها القائمون بالتبسيط (المبسطون) .

فالمبسط معفى من الأبحاث الأصيلة ؛ لكن ينبغى عليه أن يكون على علم بكل ما نشر من دراسات مهمة تتعلق بموضوع تبسيطه ، وأن يعاود التفكير بنفسه فى النتائج التى وصل إليها المختصون . فإن لم يكن قد قام شخصياً بدراسات خاصة عن الموضوع الذى يريد أن يعالجه فعليه أن يتزود بالعلم ، وهذا أمر يحتاج إلى وقت طويل . وإنه لإغراء شديد عند المبسط المحترف أن يدرس بعض الأبحاث المفردة الحديثة دراسة سطحية ، وأن يلفق أو يمزج على عجل بين المقتبسات ، وأن يزين ، قدر ما يستطيع ، هذا الخليط بـ « الأفكار العامة » والتزويقات الخارجية ابتغاء جعله أكثر إغراء . وهو إغراء يزداد قوة لأن معظم المختصين يربأون بأنفسهم عن أعمال التبسيط ، ولأن هذه الأعمال فى العادة تدر ربحاً ، ولأن عامة الناس لايقدرون على التمييز بوضوح بين التبسيط الأمين والتبسيط الخداع . وبالجملة —وهذا أمر غير معقول— فإن ثمت ناساً لا يترددون فى أن يختصروا لغيرهم ما لم يكلفوا أنفسهم مؤونة تعلمه بأنفسهم ، وأن يعلموا غيرهم ما يجهلونه هم أنفسهم . ومن هنا نجد فى معظم كتب التبسيط التاريخى عيوباً من كل نوع لا مفر منها ، يلاحظها الراسخون فى العلم بلذة ، لكنها لذة ممزوجة بالمرارة ، لأنهم وحدهم غالباً الذين يستطيعون إدراكها : نقول لايصرح بأصحابها ، إشارات غير دقيقة ، أسماء ونصوص مبتورة ، اقتباسات عن طريق الغير de seconde main ، فروض لاقيمة لها ، تقريبات سطحية ، توكيدات مجازفة ، تصحيحات صبيانية ، صياغة الآراء البالغة الزيف أو البالغة التشكيك بعبارات

ملؤها الثقة الهادئة[١] .

ومن ناحية أخرى ، فإن أناساً لا يتطرق الخلل إلى معلوماتهم ، ولهم أبحاث منفردة تتجه إلى المختصين ممتازة ، تراهم يقعون فى أخطاء فاحشة من حيث المنهج العلمى حينما يكتبون للجمهور . والألمان من هؤلاء : انظر إلى مومسن ودرويزن وكورتيوس ولمپرشت . ذلك أن هؤلاء المؤلفين ، وهم يتجهون إلى الجمهور ، ينشدون التأثير فيه . ورغبتهم فى إحداث أثر عميق تقودهم إلى التراخى فيما تقتضيه الدقة العلمية وإلى العود إلى العادات المرذولة التى كانت لدى المؤرخين الأقدمين وينساقون — وهم المدققون حينما يتعلق الأمر بتقرير التفاصيل — ينساقون فى عرض المسائل العامة وراء ميولهم الطبيعية ، مثل عامة الناس . فهم ينحازون إلى رأى ، ويلومون ، ويمجدون ؛ ويلونون ، ويزوقون ؛ ويستبيحون لأنفسهم اعتبارات شخصية أو وطنية أو أخلاقية أو ميتافيزيقية . وفوق هذا وذاك يحاولون ، بما لديهم من قريحة ، أن يقدموا عملا فنياً ؛ والذين يصنعون هذا الصنيع : إن كانوا غير ذوى قريحة صاروا مدعاة للسخرية ، وإن كانوا ذوى قريحة أفسد قريحتهم اهتمامهم بإحداث تأثير فى النفوس .

وليس معنى هذا طبعاً أنه لا أهمية لـ « الشكل » ، ولا أن من حق المؤرخ أن تكون لغته سقيمة غير صحيحة عامية متراخية فضفاضة ما دام القارىء يفهم عنه . فازدراء الخطابة والمحسنات البراقة والأزهار الورقية لا ينافى استحسان الأسلوب الصافى الراسخ الممتع الملىء . لقد كان فوستيل دى كولانج

---

(١) من الصعب أن نتصور مآل النتائج الأهم والأوكد فى النقد الحديث فى يد المبسطين المهملين غير الماهرين . ويعرف ذلك خير معرفة أولئك الذين قدر لهم أن يقرأوا « الانشاءات » المرتجلة التى يكتبها الطلاب فى امتحانات التاريخ : ففيها نجد العيوب المعتادة فى التبسيط الردىء تبلغ حداً غير معقول .

كاتباً ، وإن ظل طوال حياته ينصح ويمارس مطاردة المجازات . بل على العكس من هذا نعود فنكرر[1] عن طيب خاطر أن المؤرخ ، نظراً إلى شدة تعقيد الظواهر التي يحاول تفسيرها ، لا يحق له أن يكون رديء الأسلوب . لكن يجب عليه دائماً أن يكتب كتابة جيدة وألا يتساهل أبداً .

(١) راجع ما قلناه من قبل في ص ٢٠٩ .

خاتمة

(١) ليس التاريخ غير استثمار الوثائق . لكن بقاء الوثائق أو ضياعها يتوقف على الصدفة والبخت . ومن هنا كان للصدفة دور حاسم سائد فى تشييد التاريخ .

وكمية الوثائق الموجودة ، إن لم نقل المعروفة ، معلوم ؛ والزمن برغم كل ما نتخذه اليوم من احتياطات ، ينقصها باستمرار ، ولا يزيدها أبداً . فللتاريخ رصيد محدود من الوثائق ؛ وتقدم علم التاريخ محدود لهذا السبب . ولو عرفت كل الوثائق وأخضعت للعمليات التى تجعلها قابلة للاستعمال ، لانتهى عمل التحصيل . وإنا لنتوقع ، بالنسبة إلى بعض العصور القديمة ، ذوات الوثائق النادرة أنه لا مناص من التوقف بعد جيل أو جيلين على الأكثر . هنالك سيضطر المؤرخون إلى الانطواء شيئاً فشيئاً على العصور الحديثة . فلن يحقق التاريخ إذن ذلك الحكم الذى ألهم ، فى القرن التاسع عشر ، الرومنتيك حماسة شديدة للدراسة التاريخية . ولن يكشف عن السر فى نشأة المجتمعات ؛ ونظراً إلى الافتقار فى الوثائق فإن بداية تطور الإنسانية ستظل غامضة أبداً .

إن المؤرخ لا يجمع بنفسه المواد الضرورية اللازمة للتأريخ ، عن طريق الملاحظة كما هى الحال فى سائر العلوم : بل يعمل فى وقائع نقلها مشاهدون سابقون . والمعرفة ، فى التاريخ ، لاتكتسب بطرق مباشرة ، كما فى سائر العلوم : بل هى غير مباشرة ، وليس التاريخ كما قيل علماً من علوم الملاحظة ، بل هو علم برهنة .

وللافادة من هذه الوقائع المشاهدة فى ظروف مجهولة ، ينبغى أن تمر بعملية نقد ، والنقد يتألف من سلسلة من البراهين القائمة على قياس النظير analogie والوقائع التى يسلمها النقد تظل منفردة ، مشتتة . ولتنظيمها فى بناء ، ينبغى أن

نتصورها وأن نجمع بينها وفقاً لتشابهها مع وقائع حاضرة ، وهذه العملية تتم أيضاً عن طريق قياس النظير . وهذه الضرورة تفرض على التاريخ منهجاً استثنائياً . فلمقد هذه البراهين القائمة على قياس النظر ، ينبغى عليه أن يمزج دائماً بين المعرفة الخاصة بالأحوال التى تحدث فيها الوقائع الماضية وبين الفهم العام للأحوال التى تحدث فيها الوقائع الإنسانية . والتاريخ يسير بوضع كشافات خاصة بالوقائع المتعلقة بعصر مضى ، و بتطبيق أثبات أسئلة عامة قائمة على دراسة العصر الحاضر .

والعمليات التى يضطر المرء إلى القيام بها للوصول — ابتداءً من فحص الوثائق — إلى معرفة الوقائع وتطورات الماضى ، عديدة جداً . ومن هنا كانت الحاجة ماسّة إلى تقسيم العمل فى التاريخ وتنظيمه . — وينبغى أن ينسق العاملون المختصون الذين يعنون بالبحث عن الوثائق وتصحيحها وترتيبها موقتاً بين مجهوداتهم ، حتى ينجز فى أقرب وقت ، وفى خير الظروف أماناً واقتصاداً، العمل التحضيرى للتحصيل . — وينبغى من ناحية أخرى أن يتفق مؤلفو التركيبات الجزئية (الأبحاث المفردة) التى يقصد منها أن تصلح مواد لتركيبات أوسع ، أن يتفقوا على العمل وفقاً لمنهج واحد ، بحيث يتيسر انتفاع الآخرين بالنتائج التى حصلها كل منهم ، دون أن يكون فى حاجة إلى القيام بتحقيقات سابقة . — وينبغى أخيراً أن يقوم باحثون مدربون — يتخلون عن أبحاثهم الخاصة — بتكريس وقتهم كله لدراسة تلك التركيبات الجزئية ، ابتغاء الجمع بينها بطريقة علمية فى أبنية عامة . — فإن تخلصت من هذه الأعمال — بوضوح — نتائج تتعلق بطبيعة تطور الجماعات وأسبابه ، تألفت عن ذلك « فلسفة فى التاريخ » علمية حقاً ، يمكن المؤرخين أن يصفوا بأنها تتويج شرعى لعلم التاريخ .

ويمكن أن نتصور أنه سيأتى يوم تكون فيه جميع الوثائق قد اكتشفت وصيغت ورتبت، وتكون كل الوقائع التى امحى أثرها قد قررت ، وذلك بفضل تنظيم العمل . — فى ذلك اليوم يكون التاريخ قد تكون ، لكنه لن يظل ثابتاً: بل سيستمر فى التعديل بمقدار ما تسمح الدراسة المباشرة للمجتمعات الحاضرة ،

بعد أن تصبح علمية ، بزيادة فهم الظواهر الاجتماعية وتطورها ؛ لأن الأفكار الجديدة التى لابد سنكتسبها عن طبيعة الوقائع الاجتماعية وأسبابها وأهميتها النسبية ستظل تعدل فى الصورة التى سنكونها عن المجتمعات والأحداث الماضية[١] .

ب — وإنه لوهم عتيق أن نعتقد أن التاريخ يزودنا بنصائح عملية تفيد فى السلوك (التاريخ أستاذ الحياة) ، وبدروس تفيد الأفراد مباشرة والشعوب : فإن الظروف التى تحدث فيها الأفعال الإنسانية من النادر أن تتشابه بين زمان وزمان بحيث يمكن تطبيق « دروس التاريخ » تطبيقاً مباشراً . لكن من الخطأ أيضاً ، فى مقابل ذلك ، أن نقول «إن الصفة المميزة للتاريخ هى أنه لا يفيد فى شىء»[٢] . ذلك أن له فائدة غير مباشرة .

إن التاريخ يجعلنا نفهم الحاضر ، من حيث أنه يفسر أصول الوضع الحاضر للأمور . ومن هذه الناحية فلنعترف أن فائدته ليست متساوية فى كل أجزائه : فثمت أجيال سحيقة لا نشاهد آثارها بعد فى عالمنا الحاضر : فلتفسير التركيب

---

(١) تحدثنا فيما سلف عن نصيب الذاتية الذى لا يمكن استبعاده من البناء التاريخى ، والذى طالما احتج به أولئك الذين يريدون أن ينكروا على التاريخ طابعه العلمى : هذا التذمر من الذاتية الذى أحزن بكوشيه (ج . فلوبير ، « بوفار وبكوشيه » ص ١٥٧) وسلفستر بونار (أناتول فرانس : « جريمة سلفستر بونار » ص ٣١٠) والذى جعل فاوست يقول :

... إن العصور الماضية
سفر بسبع خواتم
والقول : روح الأعصر
معناه : روح السادة
روح الألى فيهن تنعكس العصور .

(٢) هذا قول نسبه إلى « أستاذ فى السوربون » السيد دى لا بلانشير فى « المجلة النقدية » سنة ١٨٩٥ جـ ١ ص ١٧٦ . وهناك آخرون رددوا هذه الفكرة القائلة بأن معرفة التاريخ ضارة تسبب الشلل . راجع نيتشه : « تأملات فى غير أوانها » جـ ٢ : « فائدة التاريخ وضرره للحياة » ، ليبتسك سنة ١٨٧٤ .

السياسى لأنجلترة المعاصرة ، مثلاً ، لا جدوى من دراسة الـ Witangemot الأنجلوسكسونى[١] ، بينما دراسة حوادث القرن الثامن عشر والتاسع عشر ذات أهمية بالغة . ولقد أسرع تطور الجماعات المتمدينة منذ مائة سنة إلى حد أنه لفهم أشكالها الحاضرة فإن تاريخ هذه المائة سنة أهم من تاريخ عشرة قرون ماضية . والتاريخ بوصفه تفسيراً للعصر الحاضر ، يكاد ينحصر فى دراسة العصر الحالى .

والتاريخ أيضاً عنصر لا غنى عنه لإتمام العلوم السياسية والاجتماعية التى لا تزال فى دور التكوين ؛ لأن الملاحظة المباشرة للظواهر الاجتماعية (فى حالتها الاستاتيكية) لا تكفى لتشييد هذه العلوم ، بل لا بد من أن نضيف إلى ذلك دراسة تطور هذه الظواهر فى الزمان ، أعنى تاريخها[٢] . وهذا هو السبب فى أن كل علوم الإنسان (علم اللسان ، القانون ، علم الأديان ، الاقتصاد السياسى ، الخ) اتخذت فى هذا القرن صورة علوم تاريخية .

لكن الفضل الرئيسى للتاريخ هو أن يكون أداة للثقافة العقلية ؛ وإنه لكذلك بوسائل عديدة — فيلاحظ أولا أن ممارسة المنهج التاريخى فى البحث ، وهو الذى رسمنا خطوطه فى هذا الكتاب ، يفيد العقل صحة ويشفيه من داء السذاجة فى الاعتقاد . — وثانياً نجد أن التاريخ ، لأنه يكشف لنا عن عدد كبير من المجتمعات المتباينة ، يهيؤنا لفهم وقبول أعراف مختلفة ؛ ويجعلنا نتبين أن المجتمعات قد تحولت مراراً ، فإنه يعودنا على تنوع الأشكال الاجتماعية ويشفينا

---

(١) [هو المجلس الأعلى لانجلترة فى العصر الانجلوسكسونى ، وكان يتألف من الأساقفة وأعضاء مجلس المحافظات وعدد من أصدقاء الملك وأتباعه — المترجم] .

(٢) التاريخ والعلوم الاجتماعية يتوقف كلاهما على الآخر ؛ ويتقدمان فى خطين متوازيين بتبادل فى المنافع متواصل . فالعلوم الاجتماعية تزودنا بمعرفة الحاضر ، وهذه ضرورية للتاريخ كى يتصور الوقائع ويبرهن مستنداً إلى الوثائق ؛ والتاريخ يزودنا بمعلومات عن التطور لازمة لفهم الحاضر

من خوف التحولات. — وأخيراً فإن تجربة التطورات، بجعلنا نفهم عملية التحولات الإنسانية بواسطة تغير العادات وتجدد الأجيال ، تصوننا عن إغراء تفسير تطور المجتمعات ، الذى لا يحدث تحت تأثير نفس الأسباب التى يخضع لها تطور الحيوان — تفسيره بواسطة النظائر البيولوجية (الانتخاب الطبيعى ، تنازع البقاء ، توارث العادات ، الخ)[1] .

---

(١) [يأتى بعد هذا ملحقان : الأول « فى تدريس التاريخ بالمدارس الثانوية فى فرنسا » وقد كتبه سنيوبوس ؛ والثانى « فى تدريس التاريخ بالتعليم العالى فى فرنسا » ، وقد كتبه لانجلوا . ويقعان فى ص ٢٨١ — ٣٠٦ .

ولم يعد لهذين الملحقين أية قيمة الآن ، لهذا أضربنا عن ترجمتهما] .

نقد النص

تأليف بول ماس

TEXTKRITIK

Von

Prof. Dr. PAUL MAAS

Leipzig

1950

(١) أفكار أساسية

١ — ليست لدينا مخطوطات لمؤلفات الكتاب الكلاسيك اليونان والرومان بخطوط أصحابها ، ولا نسخ روجعت على الأصول ، بل المخطوطات التى لدينا مأخوذة عن الأصول من خلال عدد مجهول من النسخ الوسطى ، وهى تبعاً لذلك محل للتشكك فى صحتها .

ومهمة نقد النصوص هى إخراج نص أقرب ما يكون إلى الأصل Constit-utio textus .

والإملاء الذى راجعه المؤلف يجب أن يعد مساوياً للنسخة التى بخط المؤلف .

٢ — وفى كل حالة على حدة إما أن يكون النص الأصلى قد نقل إلينا أو لم ينقل . ولهذا فإن مهمتنا الأولى هى أن نحدد ما « ينبغى » أو « ما يمكن » أن ينظر إليه على أنه نقل إلينا —أى أن نقوم بالتصفح recensio ؛ ومهمتنا الثانية أن نفحص هذا النقل وأن نكتشف ما إذا كان يمكن عد المنقول مطابقاً للأصل exminatio ؛ فإن تبين أنه لا يقدم لنا الأصل ، فيجب علينا أن نحاول استعادة الأصل بالتخمين divinatio أو على الأقل أن نعزل الموضع السقيم .

وفى التقسيم المعتاد لنقد النص إلى تصفح recensio وإصلاح emendatio يغفل أمران : أولهما حينما يؤدى الفحص إلى هذه النتيجة وهى أن النص إما صحيح أو لا يمكن إصلاحه ، والثانى حينما لا يمكن تقرير النص الأصلى إلا بالاختيار selectio بين نقول مختلفة قيمتها فى النسب متساوية .

(ب) التصفح recensio

٣ — والنقل tradition إما أن يستند إلى شاهد واحد (codex unicus = نسخة وحيدة) أو إلى عدة شواهد .

وفى الحالة الأولى يكون التصفح recensio عبارة عن وصف الشاهد الوحيد وقراءته بكل دقة ممكنة ؛ وفى الحالة الثانية يكون الأمر غالباً بالغ التعقيد .

٤ — وكل شاهد يعتمد على نسخة exemplar باقية أو مفقودة . فإن اعتمد على نسخة مفقودة ، فإن هـذه النسخة المفقودة إما أنه يمكن إعادة بنائها أو لا يمكن . فإن أمكن ، فإن ذلك يتم إما بدون معونة الشاهد أو بمعونته فقط .

وسيتضح الآن أن الشاهد يكون عديم القيمة (بوصفه شاهداً) إذا اعتمد اعتماداً كلياً على نسخة باقية أو على نسخة يمكن إعادة بنائها بغير معونته . والشاهد الذى يتبين عن هـذا الطريق أنه عديم القيمة (راجع § ٨) ينبغى استبعاده eliminatio codicum descriptorum .

٥ — فإن بقيت شواهد عديدة بعد استبعاد تلك التى وجب استبعادها (§ ٤) فإنه يكون ثم صدع[1] فى النقل . وهـذا لا يحدث إلا حينما تكون نسختان أو أكثر قد كتبت عن نسخة واحدة ؛ و « فروع » النقل الناشئة عن هذا تظهر فى الشواهد الباقية ، إما بصدوع أخرى (صدوع وسطى) أو بغير صدوع .

والنسخة التى نشأ عنها أول صدع نسميها النمط الأعلى . ونص هذا النمط الأعلى خال من كل الأخطاء الناجمة بعد الصدع ، وهو لهذا أقرب إلى الأصل من أى نص لأى شاهد من الشواهد الأخرى . فإن أفلحنا فى تقعيد هذا النص

(١) أى تفرع إلى فروع مختلفة ، والجمع : صدوع .

الأعلى ، فإن استعادة الأصل Constitutio تتقدم شوطاً طويلاً

وأهمية هذه النسخة التى نعتها بالنمط الأعلى لا ينازع فيها أحد ، وليس لدينا اسم آخر لها . ولهذا السبب ينبغى أن نحتاط فلا نستخدم اللفظ : « نمط أعلى » للدلالة على الحلقات الرابطة بين الأصل وبين الشواهد الباقية ، مهما تكن أهميتها فى بعض الأحيان . وهذا أمر بالغ الأهمية فى العصر الحاضر .

٦ — وفيما سنقوله فيما يلى يفترض (١) أن النسخ التى تمت منذ الصدع الأول فى النقل كلا منها يمثل نسخة واحدة ، أعنى أنه لا ناسخ مزج بين علة نسخ contaminatio ، (٢) وأن كل ناسخ ينحرف عن النسخة التى ينقل عنها، عن وعى أو عن غير وعى ، أعنى أنه يقع فى « أخطاء خاصة به » .

راجع عن نتائج مجموعة أخرى من الافتراضات البنود ٩ ، ١٠ ، ١١ .

٧ — وعلى أساس هذه الافتراضات يمكن بوجه عام (ا) أن نبرهن ، دون منازعة ، على وجود علاقات متبادلة بين كل الشواهد الباقية ، وعلى عدد وموضع كل الصدوع الوسطى فى النقل ؛ (ب) أن نستعيد بيقين — إذا تفرع الصدع الأول إلى ثلاثة فروع على الأقل — نص النمط الأعلى فى كل المواضع (مع عدد قليل من الأحوال الاستثنائية يمكن تفسيرها كل على حدة) ؛ (ج) أن نستعيد نص النمط الأصلى — إذا كان الصدع الأول متفرعاً إلى فرعين — إلى الحد الذى عنده (مع استثناءات تفسر على حدة) لا يكون لدينا فيه فى أى موضع أكثر من قراءتين مختلفتين نختار بينهما .

٨ — وهاك حالة نموذجية (أنظر الشكل). إذا كان لدينا الشواهد من A إلى J (لا K) وكلها تختلف من حيث التاريخ والنوع (مخطوطات ، نسخ مطبوعة ، مختصرات ، مقتطفات ، جوامع ، تقليدات ، ترجمات الخ) . ولا شاهد منها يعطينا معلومات صريحة عن نسخته .

(ا) فإذا كان الشاهد J يورد كل الأغلاط الواردة فى شاهد باق هو

F ، ويضيف من عنده غلطة واحدة على الأقل « خطأ خاص » ، فإنه يجب أن نفترض أن J منقول عن F .

ويمكن فى بعض الأحيان أن نبرهن ، استناداً إلى موضع واحد ، أن شاهداً ما مأخوذ من شاهد آخر ، إذا كان الخطأ الخاص فى النسخة المنقولة يرجع بوضوح إلى الحالة الخارجية للنص الباقى المنقول عنه ؛ مثال ذلك إذا حدث ضرر مادى للنص فى النسخة أدى إلى ضياع حروف أو مجموعة حروف ، وتكون هذه الحروف غير موجودة فى النسخة المنقولة دون أن يكون ثمت علة خارجية واضحة لهذا ؛ أو حينما نجد فى النسخة المنقولة إضافات قال عنها صاحب النسخة المنقول منها إنه هو الذى أضافها ، دون أن يشير إلى أنه نقلها عن هذا الأخير ؛ أو حينما نجد فى النسخة النثرية المنقول عنها سطراً ساقطاً من شأنه أن يحطم الوحدة المنطقية ، الخ .

ولما كانت كل النسخ بالضرورة متأخرة عن النسخ المنقول عنها ، فإننا نستطيع فى أحيان كثيرة أن نؤكد أى الشواهد ينبغى أن ينظر إليه على أنه النسخة المنقول عنها إذا قدرنا على تحديد تاريخ النسخ فى كل حالة .

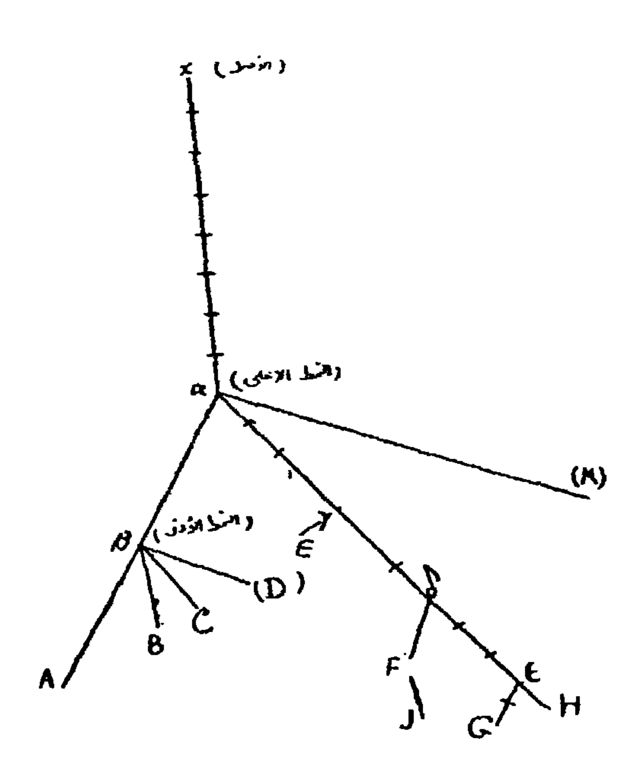
(ب) إذا ظهرت فى شاهدين ، G و H أخطاء خاصة مشتركة بينهما دون سائر الشواهد ، وكان كلاهما يورد خطأ خاصاً واحداً على الأقل دون الآخر ، فإن كليهما لا بد منقول عن نسخة مشتركة ε ، الشواهد الأخرى غير منقولة عنها . ويمكن إعادة بناء نص النسخة المشتركة ε

١ — حيثما تتفق G و H

٢ — وحيثما G أو H تتفق مع شاهد آخر (وعلى وجه العموم فإن الأخطاء الخاصة بـ G أو H لا يمكن أن تجعل إعادة بناء ε أمراً مشكوكا فيه) .

وإنما يكون نص ε مشكوكا فيه حيثما لا تتفق G و H مع بعضهما

بعضاً ولا مع واحد من الشواهد الأخرى ، أو إذا حدث أنهما يرتكبان نفس الغلطة مستقلاً الواحد عن الآخر .



وبالطريقة عينها وبنفس الدرجة من اليقين يكون إعادة بناء نص δ على أساس من بينة F و ε ، ونص γ على أساس من بينة δ,E

(حـ) وإذا كشف ثلاثة شواهد أو أكثر ABC (D) أخطاء خاصة مشتركة فيما بينها دون سائر الشواهد ، وبالإضافة إلى ذلك يكشف كل واحد من الثلاثة أو أكثر أخطاءً خاصة من عنده ، ولكن لا نجد اثنين من الثلاثة (أو أكثر) يكشفون عن أخطاء خاصـــة دون الثالث (أو الباقي) ، فإن ABC (D) لابد منقولة ، كل منها مستقلا عن الآخر ، من مصـدر مشترك هو β . ونص β يمكن إعادة بنائه .

١ — حينما يتفق اثنان من الشواهد ABC (D)

٣ — وحيثما يتفق أحد الشواهد مع γ .

ونص β يكون مشكوكا فيه فقط إذا اختلفت ABC (D) كلها بعضها مع بعض ومع γ . وهكذا نجد أن كل الأخطاء الخاصة فى ABC (D) Eδ (وطبعاً تلك الموجودة فى FGH أيضاً) هى على وجه العموم عديمة القيمة بالنسبة إلى إعادة بناء β و γ ، وينبغى استبعادها eliminatio lectionum singularium .

(د) ومن الواضح أنه لو حدثت صدوع أخرى فى النقل بعد β و γ ، فإن العلاقات المتبادلة القائمة بين الشواهد ، وكذلك نص β و γ يمكن أن يعاد بناؤهما بنفس الدرجة من اليقين .

(هـ) أما إعادة بناء α فمسألة أخرى . فإن كان نقله ذا فرعين فحسب ، β و γ ، وكان β و γ متفقين ، فإنه سيكون لدينا نص α . وإن لم يتفقا فإن إحدى القراءتين هى نص α ؛ ولدينا هنا اختلافات فى القراءة ، ليس من الممكن أن نقرر أيها نختار اعتماداً على المسلك الذى سلكناه حتى الآن . والنسخ الحاملة لاختلافات ، ويعاد بناؤها تسمى **الأنماط الدنيا** .

(و) ثم إن α يمكن إعادة بنائه بنفس الدرجة من اليقين إذا بقى شاهد واحد من كل من الفرعين β و γ ، وليكن A و J ؛ وحينئذ يكون A و J نسختين حاملتين لاختلافات . بيد أن الموقف يمكن أن يزداد سوءاً إلى حد بالغ إذا وقع ضرر أكثر — خلال المرحلة الأخيرة من النقل — على فقرة كانت فاسدة فعلا فى β و γ ، أو إذا حدث فى J فساد فيما بعد فى فقرة فاسدة فى β لكنها لا تزال سليمة فى γ .

(ز) ونفس الأمر يصدق إذا لم يبين لدينا غير A و E و J مثلا . ففى هذه الحالة ، فحيث يتفق EJ ضد A فإن A و γ (= EJ) تكون النسختين الحاملتين للاختلافات . وإذا اتفقت AJ معاً ضد E

أو اتفقت AE ضد J ، فإن القراءات المنعزلة لا قيمة لها (راجع ما قلناه من قبل) . وفقط حين تكون A و J و E كلها فيها قراءات مختلفة فإنه يستحيل إعادة بناء γ أو α بالوسائل التى ذكرناها حتى الآن . وينبغى حينئذ أن نحاول الوصول إلى قراءة γ من « الاختلافات الفرعية » التى فى E و J (راجع ما سنقوله فيما بعد) ، بحيث تكون رواية مختلفة ذات قيمة فى النسب مثل A .

(ح) ومن ناحية أخرى إذا لم يبق مثلاً غير AB أو EG أو GH فإنه سيكون من الممكن فقط إعادة بناء النسخ المنقول عنها β أو γ أو ε ، وفى هذه الحالة نجد أن كل واحد من الشاهدين الباقيين سيصبح نسخة حاملة اختلافات بالنسبة إلى النسخة التى نقل عنها .

(ط) وحتى الآن لم نجد دليلاً لتوكيد كم عدد الخطوات فى النقل تقع بين النقط المختلفة التى حدثت عندها الصدوع ، وكم عددها بين النقط الأخيرة للصدع وبين الشواهد الباقية . ولو استطعنا أن نجد مثل هذا الدليل ، فلن يكون لذلك أثر ظاهر فى إعادة بناء الأصل (لكن نراجع (و) فيما سبق) .

٩ — وإذا تفرعت α ليس فقط إلى β و γ بل وأيضاً إلى K أو إلى فروع أخرى ، فإن نص α مضمون باتفاق فرعين من هذه الفروع . وفقط حين تختلف الأنواع الثلاثة كلها (أو أكثر) ، أو إذا كان الاتفاق بين فرعين راجعاً إلى كون كليهما وقع فى نفس الخطأ ، كلاهما مستقلاً عن الآخر ، فى هاتين الحالتين فقط يكون نص α مشكوكاً فيه .

وهذا ينطبق أيضاً على إعادة بناء β ، إذا لم يبق لدينا γ ولا K .

١٠ — وإذا لم ينطبق الفرض الأول المذكور من قبل فى § ٦ ، أى إذا « لوّث » النساخ المفردون نسخاً عديدة ، فإن عملية الاستبعاد eliminatio فى داخل نطاق هذه « التلويثات » تصطدم بعقبات كؤود ، إن لم تصبح مستحيلة .

وينكشف التلويث حيثما يخفق الشاهد الملوث فى إيراد الأخطاء الخاصة بالنسخة المنقول عنها (لأنه صححها عن طريق مصدر آخر) ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يكشف عن أخطاء خاصة بنسخ منقول عنها لم يعتمد عليها أساساً . فمثلا إذا فرضنا أن لدينا ثلاثة شواهد β و γ و K . فإن تقاسم β و γ أحياناً غلطاً ضد K ، وأحياناً أخرى تقوسم الغلط بين K و β ضد γ ، وأحياناً ثالثة بين K و γ ضد β فإن β و γ و K لوث بعضها بعضاً ، وتصبح كل قراءاتها المنفردة ، وهى فى الأحوال العادية عديمة القيمة (راجع ما قلناه من قبل) ، « اختلافات تخمينية » لإعادة بناء α .

وليس من الضرورى أن يكون التلويث قد حدث بواسطة ناسخ أمامه نسختان عنهما ينقل ، فمرة ينقل نص الواحدة ، ومرة ثانية ينقل نص الأخرى ، فهذا مسلك منهك تماماً . ولهذا السبب هو مسلك من غير المحتمل أن يكون قد سلكه . بل المحتمل أكثر أن يكون قد سلك على النحو التالى : فى مخطوط ، وليكن F ، القراءات المخالفة الواردة فى المخطوط الآخر ، الذى ليس النسخة المنقول عنها — ولتكن A — مذكورة فى الهامش أو بين السطور ؛ و J فى هذه الحالة يتبع مرة قراءة F ، ومرة أخرى قراءة الهامش أو مابين السطور. فإذا فقد A و F فإننا لا نستطيع أن نحصل على صورة واضحة عن أسلاف J ، ما دامت J ستورد بعض (لا كل) الأخطاء الخاصة بـ β وكذلك بعض (لا كل) الأخطاء الخاصة بـ δ .

ويمكن التحصن ضد التلوث إلى درجة ما إذا نقل الكتاب فى فروع جزئية من النقل تحت عنوان مغاير ، بحيث تنعزل فروع الشكل الأولى عن الفروع الفردية للشكل الثانوى . وفضلا عن ذلك فإن الأسقام الواضحة ، خصوصاً المناقص lacunae ، يمكن أن تنتقل بسهولة فى خط مباشر ، لكن من النادر أن تنتقل بالتلوث ؛ حتى إنه حيث ترد أخطاء خاصة من هذا النوع فإنه يكون من الممكن غالباً تقرير العلاقة الأصلية بين الشواهد على نحو محتمل .

١١ — وإذا لم ينطبق الفرض الثانى المذكور فى § ٦ ، أعنى أنه إذا لم ينحرف الناسخ عن النسخة المنقول عنهـا ، فإنه من المستحيل غالباً تقرير العلاقة بين الشاهد والنسخة التى نقل عنها وسائر ما تفرع عنها . فمثلا إذا لم ترتكب F خطأ خاصاً فى عملية النسخ من δ ، فإننا لا نستطيع أن نعرف ما إذا كانت J تستند مباشرة إلى δ أو ترجع إلى δ من خلال F . وإذا لم يبق غير F و J ، فإن J تصبح نسخة حاملة للاختلافات تخمينية ، بينما لو كنا نستطيع أن ننفذ إلى الوضع الحقيقى فانه ينبغى علينا أن نستبعدها تماماً ؛ وهكذا فإن كل قراءاتها الخاصة ينبغى أن **تفحص** (راجع فصل حـ بعدُ) حتى لو تبين أنها كلها أخطاء خاصة . وهذا يرينا أهمية أن نجد حججاً إيجابية على استناد شاهد إلى شاهد آخر باق لدينا (§ ١٨) .

وهنالك شواهد أخرى غير نموذجية : إذا صحح الناسخ غلطة فى النسخة التى ينقل عنها تصحيحاً صواباً بالتخمين دون أن يقرر ذلك صراحة ، فقد ينطبع فى الذهن أنه يعتمد على نسخة أخرى أو أنه لوث نصه بهـذه النسخة الأخرى . ولهذا فإن القراءات الصحيحة التى كان يمكن الوصول إليها بالتخمين ينبغى ألا تمكن من إنقاذ شـاهد من الاستبعاد إذا تقرر الاستبعاد لأسباب أخرى . ومهمة تقرير أى القراءات يمكن الشاهد أو لا يمكنه أن يصل اليها بالتخمين ، تنتسب إلى باب فحص الاختلافات التخمينية (§ ١٩ عند نهايته) .

١٢ — والعلاقات المتبادلة القائمة بين مخطوطات الكتاب الكلاسيك لم تبحث معظمها حتى الآن بحثاً قاطعاً ، بغض النظر عن الأحوال العديدة التى يجعل التلوث من المستحيل فيها أن نؤمل فى حل قاطع .

(حـ) الفحص

١٣ — عملية التصفح تفضى إذن كقاعدة إما (١) إلى نسخة وحيدة باقية أو (٢) إلى نمط أعلى يمكن إعادة بنائه بيقين ، أو (٣) إلى حاملتى اختلافات كلتاهما باقية أو يمكن إعادة بنائها ؛ وعوامل الاختلافات هذه لا تضمن نص

النمط الأعلى إلا إذا اتفقت فيا بينهـا (لا إذا اختلفت ، طبعاً) . فلنغض النظر موقتاً عن الحالة الأخيرة (وراجع فيا يتصل بهـا § ١٩) ، وعلينا أن نمتحن النقل المطرد للأحوال التى فيهـا تتفق ، ابتغاء أن نكتشف هل يمثل الأصل .

١٤ — ونتيجة لهذا الفحص نـكتشف أن النقل إما (١) أنه خير نقل يمكن تصوره ، أو (٢) أنه جيـد جودة سائر النقول الممكن تصورها ، أو (٣) أنه أسوأ من نقل آخر يمكن تصوره ، لـكنه على كل حال محتمل ، أو (٤) غير محتمل .

وفى الحالة الأولى من بين هـذه الحالات الأربع ينبغى أن ننظر إلى النقل على أنه أصلى ؛ وفى الحالة الأخيرة على أنه فاسـد ؛ وفى الحالتين الثانية والثالثة يمكن ، أو يجب ، أن نتردد .

وليس هنا بالطبع معيار مطلق للحسن والسوء نستهدى به هنا ؛ ففى الحكم على الأمور المتعلقة بالشكل ينبغى أن ينبنى الأمر على أسـلوب الـكتاب ، وفيما يتعلق بالمضمون ينبنى الأمر على معرفة المؤلف المفترضـة أو وجهة نظره . وفيما يتصل بالموضوع ينبغى على الفيلولوجى أن يستعين فى أحيان كثيرة بفروع أخرى من المعرفة (فنّـية ، وغيرها) ؛ وفيما يتصل بالأسلوب يكون هو وحده المسؤول، ويجب أن يكون سعيه الأكبر طوال حياته أن يكمل شعوره بالأسلوب ، حتى لو تبين له أن عمر الإنسان ليس من الطول بحيث يكفى لتمكينه من السيطرة التامة والنضوج الـكامل فى هذا الميـدان . (راجع ڤيلاموڤتس : « تاريخ الفيلولوجيا » ، فصل فى كتاب جيركه ونوردن[1] : « المدخل إلى علوم الأوائل » القسم الأول [الطبعة الثالثة] ، الجزء الأول ، ص ٤٩) .

وإذا تبين أن النمط الأعلى من كتاب كامل قد خلا تماماً من كل تحريف فإنه يمكن أن نعده الأصل ، أعنى أن الصدع فى النقل ربما حدث مع الأصل .

---

(١) Wilamowitz : "Geschichte der Philologie", in Gercke-Norden : *Einleitung in die Altertumswissenschaft*, 1 (3 Aufl.). I. 49.

ولا أعرف كتاباً كلاسيكياً كبيراً فى هـذا الوضع ، أما الكتب الصغيرة فلا شأن لها به .

١٥ — إذا تبين أن النقل محرف ، فيجب أن نحـاول علاجه بالتخمين divinatio . وهذه المحاولة تؤدى إما إلى إصلاح بين بنفسه ، أو إلى تخمينات عديدة متفاوتة فى الصدق ، أو إلى أنه لاسبيل إلى علاجه بالتخمين — مُعْضلة . والتخمين النموذجى هو استبعاد الخلل . غير أن بعض الخلل اعترف به أو قصد إليه المؤلف ، بينما البعض الآخر يرجع إلى التحريف . وعلى هـذا فإننا ونحن نقوم بالتخمين نفترض أننا نعترف بأن المؤلف لايمكن أن يكون قد اعترف أو قصد إلى الخلل . والأمر سيكون على هذا النحو حينما نلتقى بخلل فاحش جداً أو بضروب من الخلل صغيرة وعديدة . لـكن ماذا نعمل حين يكون الانحراف عن الوضع السليم صغيراً نسبياً ؟ فى مثـل هذه الأحوال مجالٌ للشك ؛ لـكن يمكن إزالة الشك فى كثير منها بالتخمين نفسه للسبب التالى : فالقاعدة هى أن الـكاتب لا ينشد الخلل لذاته ؛ وإنما الخلل نتيجة لرغبتـه فى أن يقول شيئاً خارجاً عن المألوف وجد الطريقة المعتادة فى التعبير عنه قاصرة . فإذا استطعنا أن نبين أنه كان فى وسعه ، دون تضحية بشىء ، أن يعبر بطريقة معتادة عما يعبر عنه النقل بطريقة مختلة ، فمن المحتمل حينئذ أن يكون الخلل منشؤه تحريف . وهنا على الأقل ينشأ السؤال : لماذا نبذ المؤلف ما هو مألوف ؟ وطالما لم يجب عن هذا السؤال بجواب شـاف فإن النص يظل موضوعاً للتشكك . ومن ناحية أخرى نشاهد أن القيمة الـكبرى لـكثير من التخمينات « النافلة » هى فى هذه الحقيقة وهى أن هذه التخمينات نفسها هى التى تبين لماذا تجنب الـكاتب التعبير المعتاد ؛ وعلى المرء أن يعاود النظر فى هـذه التخمينات طوال عملية « الفحص » examinatio إن لم نكن قد قمنا بذلك فى شـطر كبير منها من قبل . وسواء اعتقد مؤلف هذا التخمين « أن الـكاتب لا بد قد كتب هذا » أو « لقد كان عليه أن يكتب هذا » — فإن هذا أمر قليل الأهمية نسبياً ؛ إن التخمين ينشط

البحث وفى أحيان كثيرة يجعله يتقدم ، بأقصر طريق ممكن .

وينبغى أن نميز تمييزاً حاداً بين الخلل والغرابة . فما هو وحيد ينبغى ألا يعد لهذا السبب محلا للتشكك والظنة .

والنص يكون غير قابل للاصلاح ، أو لا يمكن إصلاحه إلا بمعونة مصادفة سعيدة (وهذان الأمران يكادان يكونان شيئاً واحداً من الناحية المنهجية) ، ليس فقط حينما تعانى قراءة ليست شاذة تحريفاً شديداً ، ولكن غالباً حينما يعانى خلل مقصود أو شىء غير مألوف أو غير محتمل — ضرراً صغيراً فحسب . ولكن لما كانت الشواذ ، والتعبيرات الوحيدة ، الخ بطبعها قابلة للتحريف ، ولما كنا لا نكاد نستطيع استبعاد إمكان أن يكون شىء من هذا النوع قائماً عند قاع المشكلة ، فإنه سيشاهد أن استحالة عمل تخمين بيِّن بنفسه ينبغى ألا تجعلنا نقرر عدم افتراض وقوع تحريف .

١٦ — وحينما يمكن اقتراح عدة تخمينات فينبغى أن نختار أولا أحسنها أسلوباً ومادة ، وثانياً أقربها إلى تفسير من أين نشأ التحريف . ولتخمين من أين نشأ التحريف ينبغى أن ندخل فى اعتبارنا :

(ا) أى الأخطاء أكثر احتمالا فى الوقوع من الناحية النفسية (مثلاً الميل إلى الاستبدال بتعبير غير مألوف تعبيراً مألوفاً ، وهو ما يسمى بـ « الاتفاه »[1] ؛ وهذا هو السبب فى أن من الصواب أن يفضل المرء — كقاعدة عامة — « القراءة الأصعب » lectio difficilior .

(ب) أى صنف من التحريف يمكن بيان أنه موجود غالباً فى النقل الذى نبحث فيه .

---

(١) [أتفه الشىء : جعله تافها] .

(حـ) أى أنواع التحريف أكثر احتمالا فى الوقوع ، فى الفترة التى مضت بين الأصل وبين النمط الأعلى ، لأسباب أخرى (تاريخ نقل مؤلفات الكاتب ، تاريخ انتقال النصوص عامة ، تاريخ اللغــة ، الخط ، الإملاء ، حالة الدراسات الـكلاسيكية ، فنية النشر ، الأحوال الثقافية ، الخ) .

ومهمة البرهنة على وجود الأغلاط المفترضة بالتخمين (أو بالانتخاب ، راجع § ١٩) تلعب دوراً خطيراً ، ولـكنه دائماً ثانوى ، فى نقد النص . والفرصة لمثل هــذا البرهان لا تتهيأ إلا حينما يكون لدينا عدة اقتراحات (أو اختلافات) قيمتها متســاوية تقريباً فى الأســلوب والمضمون ، وأمامنا أن نختار بينها ، أو حينما يكون الأمر أمر اختيار بين اقتراح ومعضلة . والعمل الأساسى ، وهو تحديد ما هو محتمل أو مطلوب ضرورةً من ناحية الأسلوب أو المضمون ، لن يتقدم مادياً بإدراك ما هى الأغلاط المحتملة أكثر أو أقل . وفضلا عن ذلك فإن قراءة ما ليست بالضرورة خطأ إذا لم يكن ثم تفسير واضح للخطأ فى النقل الذى تفترضه هذه القراءة . إن فى وسعنا أن نعرف ما هى أكثر أنواع التحريف شيوعاً ، لـكننا لا نستطيع أن نكون على ثقة بأن تحريفاً معيناً ينتسب إلى أى نوع منها بعينه ؛ وإن للتحريفات سبيلا إلى أن تزداد تحريفاً بالنقل المستمر . وفى وسعنا أحياناً أن نكون متأكدين من أن قراءة صحيحة فى النص هى صحيحة ، حتى لو انبنت على التخمين ؛ لـكن يصعب علينا أن نكون متأكدين من أن تحريفاً ما هو من النوع الذى لم يكن من الممكن أن يحدث . وعلى كل حال فإن التجربة تعلمنا أن أنماطاً مختلفة من الخطأ تحدث بتكرار متفاوت ، وتبعاً لذلك لها درجات متفاوتة من الاحتمال فى الأحوال المشكوك فيها. ومع ذلك فليس لدينا معيار للحكم على ما هى الأغلاط التى ينبغى أن ينظر إليها على أنها محتملة فى الأحوال الجزئية . ومجاميع الأغلاط الشائعة التى ألفت حتى الآن لا تعطى أكثر من أمثلة لأنماط معينة من الأغلاط لم ينكرها أحد ؛

ولـكنها لا تعطى صورة عن التكرار المتفاوت للأغلاط ؛ وأسوأ من هذا لا تبين أى أنماط الغلط لم تحدث .

وللوصول إلى أرض راسخة فى هذا الميدان ينبغى إعداد ثبت بكل الأغلاط الخاصة (راجع § ٦) مرتب على أصناف تبعاً لعصور التاريخ المختلفة وأنماط الآداب والخطوط المستخدمة فى المناطق المختلفة ، مع استخدام الشواهد المستمدة من النسخ الباقية المنقول عنها (وتبعاً لذلك فإن قراءاتها الخاصة لا توجد عادة فى النشرات النقدية) . وعلى المرء حينئذ أن يتقدم إلى الأغلاط الخاصة بالشواهد التى يمكن إعادة بناء النسخ التى عنها نقلت هـذه الشواهد ، إعادة بنائها يقيناً بواسطة التصفح recensio ؛ وعند الضرورة القصوى فقط ينبغى إبراز تلك الشواهد التى لا يمكن إعادة بنـاء النسخ المنقولة هى عنها بواسطة الانتخاب selectio أو التخمين divinatio .

وهذا الضرب من البحث مطلوب خصوصاً فى حالات « الحشـو » interpolatio ، أى فى صنف التغييرات (ومعظمها إضافات) التى ليست ناشئة بالعرض ، بل هى محاولة لاسترداد الأصل أو لتصوير المـادة المصنوعة على أنها أصل ، بتدخل واعٍ ، ولـكن غير مصرح به علناً ، فى النقل . والتغييرات التى من هذا النوع فى غاية الخطورة ، اذ يصعب جداً فى أحيان كثيرة إثبات أن نصاً ينبغى عليها قد حُرِّف (بينما أغلاط النساخ تحدث فى العادة كلاما لا معنى له) ؛ وفى النصوص التى يتبين أن فيها حشواً من هذا النوع يكون الـكثير منها موضوع اتهام لسبب بسيط وهو أنه يبدو نافلة لا حاجة إليه . ومن السهل جداً أن يحذف المرء كل ما يمكن الاستغناء عنه بسهولة ! لـكن مما لا شك فيه أن فى كل أصل نوافل (أو على الأقل أشياء لا يمكن أن يبرهن على أنها لا غنى عنها) . وهكذا تنشأ مشاكل شائكة جداً . وتاريخ الحشو interpolatio يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ تزييف كتب بأكملها ، وهو تاريخ جدير بأن يكتب .

وإذا كان النمط الأعلى (أو المخطوط الوحيد) فى بعض مواضعه انحط إلى مرتبة حامل الأغلاط أو حتى إلى مرتبة مخطوط مستنسخ[1] codex ، descriptus ، فإن أغلاطا من نوع تلك التى يمكن الكشف عنها فى تلك المواضع يمكن أيضاً افتراض وجودها فى المواضع الأخرى التى ليس لدينا ضابط عنها. وفى هذا تقوم القيمة العظمى للاقتباسات حينما تكون مأخوذة عن فرع أقدم فى النقل .

ومن جهة أخرى ، يمكن المرء أن يجمع ويصنف كل الأغلاط الخاصة بمخطوط مستنسخ Codex descriptus من أجل أن يعرف أى الأغلاط الخاصة يحتمل أن تكون قد حدثت فى الأحوال التى يصبح فيها حامل اختلافات أو المخطوط الوحيد . ومن المؤكد أن هذا سيكشف فقط عن آخر طبقات الأغلاط .

١٧ — وتبعا لهذا فقد يكون من المهم أحيانا أن نحدد تاريخ النمط الأعلى المعاد البناء ، وأن نعفى أنفسنا من مؤونة النظر فى إمكان وقوع تحريفات من النوع الذى يحتمل أن يكون قد وقع فى تاريخ متأخر عن تاريخ النمط الأعلى . والنمط الأعلى لابد أن يكون أسبق فى الزمان من تاريخ أول اختلاف قراءة يمكن تأريخه (وليس فقط أسبق من تاريخ أول حامل أغلاط يمكن تأريخه) ومتأخراً عن تاريخ آخر تحريف يمكن تأريخه .

١٨ — أية درجة من اليقين نرجّى بلوغها فى الفحص ، خصوصاً فى التخمين ؟ إن التخمين يمكن أن يتأيد أو على الأقل يقوى إما باتفاق كل الأشخاص الذين هم أهل للحكم (والحق أن هذه الفكرة ليست سهلة التحديد) ، أو بحجج جديدة لم ينتبه إليها صاحب التخمين ، أو باكتشاف متأخر لشاهد يمثل فرعا من النقل انفصل فى عهد مبكر أسبق من تاريخ النمط الأعلى (اللهم إلا إذا كانت قراءة هذا الفرع هى الأخرى تخمينية) . ويمكن تفنيد التخمين

---

(١) [أى منسوخ حديثاً من نسخة موجودة] .

إما ببيان أن النقل سليم أو بواسطة قراءة أفضل مستمدة إما من التخمين أو من اكتشاف شاهد جديد يرجع إلى نقل أقدم . والعقود القليلة الماضية شاهدت فيضاً زاخراً من هذه التأييدات والتفنيدات ، ومع ذلك فليس لدينا عرض يبين كيف يمكن الاستفادة منها من أجل تحسين مناهجنا . وإن عرضاً كهذا ليعد مفيداً إلى أقصى درجة . والمعرفة الجديدة قد أيدت مهارة بعض المحققين تأييداً رائعاً ؛ لكن انهالت علينا المفاجآت كلما اكتشفت وثائق بردى ، وأكثر من هذا الاختلافات الأساسية فى النشرات النموذجية التى ظل فيها النقل دون تغيير — كل هذا لا يدل على أن الفحص examinatio قد بلغ بالنصوص عامةً درجة عالية جداً من اليقين . فنى أحيان كثيرة جداً ، وحتى فى أوسع النصوص الكلاسيكية انتشاراً ، نجد أن أمهر النقادُ يغفلون عن تحريفات ، أو يثيرون الشك فى نقول صحيحة دون وجه حق ، أو ينظرون إلى الاقتراح الخاطىء على أنه استعادة يقينية للأصل ، أو يرفضون إصلاحاً صحيحاً . والمسألة هى ما إذا كانت هذه الأخطاء راجعة فقط إلى عدم كفاية التركيز على الأحوال الجزئية (وهو أمر يمكن اغتفاره نظراً إلى المقدار الهائل من المواد) ، أو نحن هنا بإزاء أخطاء فى المنهج . والانطباع العام عندى هو أن كثيراً جداً من الاقتراحات قد قبلت وهى من النوع الذى يحدث تشويها للنص عنيفاً (أعنى لا سبيل إلى علاجه) . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد كان العلماء شديدى الاستعداد لإغفال تحريفات فى النقل أو النص المتواتر لا لشىء إلا لأنه لم يتيسر بعد وجود حل مقنع . وكلا هذين الخطأين ناشىء عن خوف بغيض من الإقرار بأن الإنسان لم يصل بعد إلى حل مقنع تماما ؛ ذلك لأن تقديم شىء مشكوك فيه على أنه مؤكد يقينى معناه البقاء بعيداً عن الهدف أكثر مما لو كان المرء قد اعترف بشكوكه . ومن المؤكد أن المسلك الأول يحتاج إلى عدد وجيز من الكلمات ، لكن هذا إيجاز مضلل ؛ إنه يغرى الآخرين بتوكيد المقابل بنفس القدر من الإيجاز . وهكذا فإن بين هذين الموقفين المتعارضين لا يوجد

غير موقف ثالث واحد مطابق للواقع ، ألا وهو الشك . ولا ريب فى أن هذا يصدق على كل ميادين البحث ، والبحث الذى يدقق أكثر مما يجب فى مختلف الاحتمالات يمكن فى النهاية أن يخنق بذرة التقدم . لكن النصوص ، بوصفها الأساس فى كل بحث فيلولوجى ، ينبغى أن تعالج على نحو من شأنه أن يحقق وجود أكبر قدر ممكن من الوضوح فيما يتصل بدرجتها من اليقين .

ويمكننا أن نشير عرضاً إلى ضلال طارىء أصاب مدرسة من العلماء كانت تعارض من حيث المبدأ كل نقد تخمينى . غير أن إغفال تحريف أخطر جداً من مهاجمة نص سليم دون مبرر . لأنه لما كان كل اقتراح يثير تفنيداً فهذا على كل حال يزيد من فهمنا للموضع ، ولن يحظى بالقبول إلا أفضل المقترحات ؛ ومن ناحية أخرى نجد أن التحريف الذى لم ينتبه إليه يضرّ بانطباعنا الكامل عن الأسلوب . وكل من لا يفاتح فى الإقرار باقتراح صائب يجعل نفسه عرضة للاتهام بالجحود ، إن لم يكن بالحسد والنفاسة . وكل من يخشى تقديم نص غير مؤكد خير له أن يقتصر على العمل فى المخطوطات التى بخط مؤلفيها .

١٩ — وإذا انصدع النقل إلى فرعين ، فإن عملية التصفح recensio (راجع ما قلناه من قبل فى § ١٣) غالباً ما تؤدى إلى قراءتين مختلفتين . فعلينا فى الفحص examinatio إذن أن نقرر ما إذا كان أحدهما أو ولا واحد منهما هو الأصل .

مثل نموذجى: إحدى القراءتين يمكن أن تفهم على أنها غلط ، ومعنى هذا أن القراءة الأخرى لا بد أن تكون هى قراءة النمط الأعلى . وهذه القراءة الخاصة بالنمط الأعلى ، والتى وصلنا إليها بالانتخاب selectio ، تصبح إذن أساساً لفحص جديد .

ولتقرير أى نمط من الأغلاط يحتمل جداً أن يوجد فى حامل أغلاط نسير وفقاً للخطة التى وضعناها فى § ١٦ ، مستبدلين بالعبارة : « فى الفترة التى مضت

بين الأصل وبين النمط الأعلى »— العبارة : « الفترة التى مضت بين النمط الأعلى وبين حامل الاختلافات » .

أمثلة غير نموذجية : (١) كلتا القراءتين يمكن أن تفهم على أنها غلط ناشئ عن نفس القراءة الواردة فى النمط الأعلى . وهذه القراءة الواردة فى النمط الأعلى ، والتى كشف عنها التحمين divinatio (combinatio) تصبح حينئذ الأساس لفحص جديد .

وهذه الحالة ليست نموذجية ، لأنها لا تحدث إلا إذا كان موضع بقى سليماً حتى زمن النمط الأعلى (وإلا فإن قراءة النمط الأعلى لا يمكن العثور عليها بالتحمين) قد أصابه التحريف على أنحاء مختلفة فى كلا الفرعين .

(ب) لا يمكن العثور على قراءة تفسر الروايتين المختلفتين : فى هذه الحالة تظل إعادة بناء الأصل مشكوكا فيها ، حتى لو كانت قراءة الأصل التى وصلنا إليها « بالاختيار » أو « التحمين » قراءة مرضية تماماً فى الأسلوب وفى المضمون وتفسر كيف نشأت إحدى الروايتين المختلفتين ، ما دامت الرواية التى يظل أصلها غامضاً ترجع إلى قراءة أفضل للأصل لم تكتشف بعد بالتخمين . وينبغى أيضاً أن ننظر فى إمكان أنه كان ثمت روايتان مختلفتان للأصل ؛ ومن البين أن الروايتين ستكونان فى هذه الحالة قد تلوثتا الواحدة بالأخرى فى النمط الأعلى .

(حـ) إلى جانب رواية مختلفة توجد روايتان مختلفتان فرعيتان (راجع § ٨ ز) : فى هذه الحالة لدينا فى المقام الأول لا ثلاث قراءات نختار بينها ، بل اثنتان — إحداهما قراءة حامل الاختلافات الباقى ؛ والثانية قراءة حامل الاختلافات الثانى الذى يمكن إعادة بنائه عن طريق الروايتين المختلفتين الفرعيتين. والقراءة الأصلية التى يمكن العثور عليها بالاختيار أو التحمين ، ينبغى فى هذه الحالة أن تكون بحيث نجعل وجود القراءات الثلاث التى تشهد عليها شواهد

موجودة — أمراً مفهوماً من حيث العلاقات فى النسب التى قررناها أثناء عملية التصفح recensio .

ومهما اختلف حاملا الاختلافات من حيث القيمة ، فإن الاختيار selectio ينبغى أن يتم فى كل حالة على حدة ؛ وينبغى ألا نرفض رواية مخالفة دون تمحيص وامتحان . وعلى كل حال ، فباعترافنا بشاهد على أنه حامل اختلاف فاننا نفترض أنه لا يشارك على الأقل فى غلط واحد من أغلاط حامل الاختلاف ؛ لكن إذا احتفظ بالأصل فى موضع ، فاننا ملزمون بأن نحسب حساباً لنفس الإمكان فى كل القراءات الخاصة به .

والروايات المخالفة التخمينية التى تظهر حيث العلاقات بين الفروع المختلفة للنقل لم توضح (١٠ ، ١١) واختلافات القراءة فى نقل تفرع إلى ثلاثة فروع أو أكثر فى الأحوال التى تختلف فيها كل الشواهد (٩) ينبغى أن نمتحن بنفس الطريقة .

٢٠ — وهذه الطرق لامتحان الروايات المختلفة قد أقرت الآن بوجه عام من حيث المبدأ ، وإن كان ذلك لم يتم إلا حديثاً جداً . أما قبل ذلك فقد كان المبدأ المتبع هو اتباع النص الشائع textus receptus دون اهتمام بقيمة الشواهد ؛ أو اتباع الفحص الذى تشترك فيه أغلبية الشواهد ، بالرغم من أن هذه الواقعة وهى أن ١٠٠ مخطوط منقولة عن مخطوط واحد أقل قيمة من هذا المخطوط الواحد نفسه ، ولا قيمة لها أكثر من قيمة مخطوط واحد لا يرجع إلى هذا المخطوط الواحد ؛ أو اتباع الشاهد الأقدم والأكمل والأحسن ، وكأنه ليس كل ناسخ عرضة للخطأ . لقد كان ذلك كله اعتباطياً ، ولم تكن هناك أية محاولة لتبرير منهجى . وغلطة معاملة المخطوط الأحسن Codex optimus على أنه بمثابة المخطوط الوحيد Codex unicus غلطة لم يبرأ منها حتى اليوم ، لكنها تصحح مراراً بهذه الواقعة وهى أنه يتبين فى التحليل الأخير أن المخطوط الأحسن Codex optimus هو المخطوط الوحيد Codex unicus .

٢١ — والشكل الذى يعرض العلاقات المتبادلة بين الشواهد يسمى باسم جدول النسب stemma ، وهو اسم مشتق من علم الأنساب : فالشواهد ترتبط بالأصل على نحو شبيه بارتباط ذرية الإنسان بالجد الأعلى . ويمكن المرء أن يبين انتقال الأغلاط على هذا النحو نفسه بالنظر إلى الأمهات على أنها مصادر الغلط . لكن النقطة الرئيسية ، وهى الهدف من إعادة بناء الأصل ، لا تتضح بهذه المقارنة . ولكن تكوين الفروع على شجرة مطعمة بفسائل تطعيم من أنواع مختلفة فى نقط مختلفة — يعطى صورة عن مهمة التصفح recensio وطبيعة النمط الأعلى . ولعل التشبيه التالى أدق :

يجرى نهر من ينبوع تحت قنة جبل عال . ويتشعب فى داخل الجبل . وتتفرع فروعه أكثر فأكثر ، وبعض هذه الفروع تظهر بعد ذلك على السطح على جانب الجبل على هيئة عيون ؛ وماء هذه العيون يصرف فوراً ؛ وربما يأتى إلى السطح فى مواضع عديدة منحدراً على جانب الجبل وأخيراً يتوقف ظاهراً على الأرض ، والماء من منبعه يجرى بألوان تتغير أبداً ولكنها صافية جميلة : وفى مجراه تحت الأرض يجرى ويمر بعدة مواضع فيها تتحلل مواد ملونة فى الماء ، ونفس الأمر يحدث فى كل مرة يتشعب فيها المجرى وفى كل مرة يصل إلى السطح على هيئة عين . وكل جريان يغير لون جزء معين من التيار ، وهذا الجزء يحتفظ باللون باستمرار ؛ وقليل جداً من التغيرات فى اللون تستبعد بعمليات طبيعية . والتمييز بين الماء المصبوغ وبين الأصل يظل واضحاً للعين ، لكن أحياناً بمعنى أن العين تدرك فى الحال اللون على أنه قد زيفه الجريان ؛ وأحياناً أخرى بمعنى أن الفارق بين ألوان العيون المختلفة يمكن تمييزه . ومن ناحية أخرى نجد أن العناصر المزيفة يمكن غالباً اكتشافها ويمكن استعادة اللون الأصلى بوسائل كيميائية ؛ وفى أحيان أخرى تخفق هذه الطريقة . والهدف من البحث هو الفحص عن حقيقة الألوان اعتماداً على بينة العيون (الينابيع) .

٢٢ — وأقرب الطرق نسباً إلى طريقة جداول النسب هى طرق النقد التاريخى للمصادر . لكن بينما نجد أن النقد الأدبى يرجع إلى أصل مشابه فى طبيعته لكل الشواهد ، من حيث كونه هو الآخر مخطوطاً ، فإن النقل التاريخى يبدأ من حادث هو بطبعه يتأبى أن يوضع فى شكل أدبى ، وتسىء تمثيله أو تزيفه شواهد قديمة ، أحياناً عن وعى . والعمل الفنى الأدبى كلٌّ عضوى ، والقارى يشعر بأن كل عنصر ذو علاقة ضرورية بكل عنصر آخر فيه ، ويمكنه أن يعيش آلاف السنين دون أن يصاب بضرر بالغ ، خصوصاً فى حضارة تتأثر به وتنفعل له . أما الحادث التاريخى فليس فيه غير الخطوط العامة هى الخالية من الشك ، وأحياناً حتى هذه لا تخلو من الشك .

ومن المفيد أيضاً أن نقارن طرق علم الآثار الذى يستعيد بناء عمل فنى مفقود اعتماداً على نسخ منه ، أو طرق البحث الأدبى أو الفولكلورى ، الذى يسعى لبلوغ الرواية الأصيلة لموضوع ما . لكن الطريق لن يكون واضحاً ، والهدف من اليقين بلوغه مثل ما فى نقد نصوص المؤلفين الأقدمين .

ذ — نتائج ذلك بالنسبة إلى إعداد نشرة نقدية

٢٣ — ينبغى فى المقدمة أن (١) تصف كل الشواهد ، والشاهد الرئيسى (المخطوطات الوحيدة ، حوامل الاختلافات) طبعاً بتفصيل تام ، دون إغفال أى شاهد حتى الشواهد التى ستستبعد أو تلك التى لن يستعان بها إلا فى بضعة مواضع ؛ (٢) وأن تبين العلاقات القائمة بين الشواهد كلما أمكن ذلك بوضع جدول نسب stemma ، مع إثبات كل علاقة بإيراد عدد من الأخطاء الخاصة المميزة ؛ (٣) وأن تحدد خصائص النمط الأعلى وحاملى الاختلافات وذلك بتجميع التحريفات فى أصناف أصناف ؛ (٤) وأن تحرر كل وسائل الهجاء واللهجات .

ويجب أن نستعمل فى النص العلامات التالية :

< > لما يقترح إضافته .

[ ] أو { } لما يقترح حذفه .

[ ] لإكمال النقص الناشىء عن إصابة مادية .

+ للتحريفات التي لا سبيل إلى إصلاحها (إذا أمكن تحديدها) .

وفى النصوص اللاتينية يمكن الإشارة إلى التغييرات فى الكلمات أو فى أجزاء الكلمات بحروف مائلة italics .

والتمييز بين [ ] و < > مهم . فإن < > تدل على أن كل افتراض لوجود نقص هو افتراض تخميني ، بينما [ ] تدل على أن نقصاً معلوم المقدار قد أكل . وينبغى أيضاً استعمال [ ] حيث يصرح النقل بأن فى المنقول عنه نقصاً .

وبالنسبة إلى المخطوطات التى لم تصب بأضرار مادية ، يمكن استعمال العلامة [ ] أيضا للدلالة على الحذف .

وتحت النص ينبغى أن نذكر ما يلى :

١ — كل اختلاف عن النمط الأعلى لم نذكره فى صلب النص ؛

٢ — كل القراءات الأخرى التى استبعدناها (وحتى أغلاط الكتابة) ؛ لا لأن هذه القراءات الأخرى تؤثر فى تصحيح النص ، بل لكى نبين للقارىء أن النص عند هذه النقطة يقوم لا على النمط الأعلى بل على مرحلة تالية من مراحل النقل ؛

٣ — الاختلافات الفرعية ، التى لا يراد استبعادها ؛

٤ — القراءات الواحدة لحاملين أو أكثر من حوامل الاختلافات ، إذا استبعدت لصالح قراءة حامل اختلافات آخر . وإذا كان ينبغى النظر إلى قراءة مأخوذة من حامل اختلافات على أنها تخمينية ، فلا بد من التنبيه على ذلك ؛

٥ — الشك فى صحة النص .

والجهاز النقدى apparatus criticus يوضع تحت النص لأسباب طباعية صرف ، وخصوصاً بسبب حجم الكتب الحديثة . أما القدماء فى العصور القديمة والعصور الوسطى فقد كانوا يستخدمون الهوامش الجانبية ، وكان هذا الاستعمال يحقق قدراً أوفر من الوضوح . على أن من الممكن اللجوء إلى هذه الطريقة فى طبع بعض الكتب المناسبة ، مثل المآسى اليونانية ، وطبعاً لن يتحقق هذا إلا بالنسبة إلى التعليقات المهمة فحسب : بأن نضعها فى الهوامش الجانبية .

٢٤ — وحينما تتغير الشواهد (أى حينما تدخل فروع مهمة من فروع النقل أو تسحب بالنسبة إلى موضع ما) ، فإنه ينبغى التنبيه على هذا التغيير فى الصفحة نفسها بين النص وبين الجهاز النقدى . فإذا كان معنى التغيير أن النمط الأعلى قد استبدل به شاهد أقدم ، فإنه بالنسبة إلى هذا الوضع يصف النمط الأعلى الأسبق ، على أنه حامل اختلافات أو حتى أقل من ذلك ، ويجب أن يعامل فى الجهاز النقدى على هذا الاعتبار (اختلاف فرعى يستبعد ، الخ) . وإذا استبدل بالنمط الأعلى الأسبق شاهد متأخر (حيث لا يكون حامل اختلافات ميسوراً) فإنه بالنظر إلى الظروف الجديدة فإن قراءات الشواهد المستبعدة حتى الآن ينبغى أن تراعى ويؤخذ بها فى الاعتبار .

والقراءات التى ينبغى استبعادها بيقين لا محل لها تحت النص . أما الاختلافات المزعومة ، فالأفضل جمعها فى ملحق .

وإذا كانت الاختلافات المستبعدة ، والتلفيقات أو التخمينات ذات قيمة مساوية لتلك التى أخذنا بها فيجب لفت الانتباه اليها بطبعها بحروف مائلة أو غليظة أو بذكر العبارة : « لعله صحيح » fortasse recte إلى جوارها .

وقد جرى العمل على ذكر صاحب الاقتراح أو التصحيح التخمينى . لكن العدالة والمنطق يقتضيان بأن يذكر أيضاً اسم العالم الذى كان أول من أوضح النص المنقول أو كشف عن التحريف . وفى كلتا الحالتين لا بد أن يتم ذلك

بمعيار للاختيار عادل . لكن ينبغى من ناحية أخرى أيضاً ، فى بعض الحالات أن نضيف تبريراً موجزاً ؛ فمثلا التعديلات التى تجرى بسبب الوزن فقط ، ينبغى أن ينوه عليها على هذا الاعتبار . والواقع أن أجهزتنا النقدية فيها قدر ضئيل جداً من الحياة .

فإذا ما تم تحرير النص على أساس التصفح recensio والفحص examinatio فيجب أن نوضحه بالفصل بين الكلمات ، وتقسيمه إلى فقرات ، ووضع علامات الترقيم ، وعلامات الوقف ، وابتداء أول كلمة فى الجملة بحروف كبيرة ، الخ . فهذا أمر يدخل قطعاً فى نطاق النشر النقدى ، بيد أنه يؤلف قسما من التفسير interpretatio ، وأغراض التفسير تختلف باختلاف العصور ، وعلى كل حال فليس من الممكن وضع معايير عامة لها مثل معايير نقد النص[1] .

---

(١) يتلو ذلك ذكر أمثلة على كل القواعد السابقة تستغرق باق الكتاب ؛ ولكنهم مستمدة كلها من النصوص اليونانية واللاتينية . ولهذا لا تمكن أن يفهمها إلا المتخصص فى هاتين اللغتين . ومن هنا أعرضنا عن ترجمتها هنا .

ملحق

نصوص مختارة

من آراء الفلاسفة فى « التاريخ »

النص الأول [1]

نظرة فى التاريخ العام بالمعنى العالمى

لا مانول كنت [2]

مهما يكن من شأن الفكرة التى لدى المرء عن « حرية الإرادة » بالمعنى الميتافيزيقى ، فإن مظاهرها فى الأفعال الإنسانية إنما تتحدد وفقاً لقوانين طبيعية عامة ، شأنها شأن أية ظاهرة أخرى من ظواهر الطبيعة . وإن التاريخ — وموضوعه هو سرد هذه الظواهر أياً ما كان خفاء عللها — ليأمل ، وهو بسبيل البحث فى الدور الذى تقوم به حرية الإرادة الإنسانية عامة ، أن يكشف عن وجود نظام واطراد فى مسلكها ، فما قد يبدو للعيان فى الأفراد أنه مضطرب لا يقوم على قاعدة يمكن مع ذلك أن ينظر اليه من جهة النوع على أساس أنه يسير على هيئة تطور — مستمر دائماً ، وإن كان بطيئاً — للاستعدادات الأصلية لأولئك الأفراد . أجل ، قد يبدو الزواج وما ينشأ عنه من ميلاد وموت — مما لحرية الارادة فيه عند الناس أوفر نصيب — غير خاضعين لقاعدة يستطيع المرء وفقاً لها أن يقدر مقدماً عددها بالحساب ؛ بيد أن الإحصاءات السنوية لهذه الأمور فى الدول الكبرى تدل مع ذلك على أنها تجرى وفقاً لقوانين طبيعية مطردة ، مثلها مثل الأحوال الجوية :

---

(١) [هذا المقال كتبه كنت سنة ١٧٨٤ ، وترجمناه عن المجلد الثامن من مجموع مؤلفات كنت الألمانية Kant's Werlke برلين وليبتسك سنة ١٩٢٣ عند الناشر فلتر دى جرويتر Walter de Gruyter ، وهذه النشرة هى نشرة الأكاديمية البروسية الملكية للعلوم — المترجم] .

(٢) دعانى إلى كتابة هذا الإيضاح موضع من بين الإشارات القليلة فى العدد الثانى عشر من مجلة جوتا Gothaische Gel. Zeit. L.J. وهى إشارات مأخوذة من غير شك من محادثاتى مع أحد العلماء فى أثناء مرورهم (بتلك البلاد ، جوتا) ؛ وبدون هذا الإيضاح لن يفهم لذلك الموضع معنى (المؤلف) .

لا يسع المرء تحديد حدوثها مقدماً فى جزئياتها ، لـكنها فى مجموعها لا تتخلف عن المحافظة على نمو النبات وجريان الأنهار وما إليها من مرافق طبيعية على نحو فيه اتصال وفيه انتظام . وإن قليلا من الناس ، بل شعوباً بأسرها لا يكاد يخطر ببالها أنه بينما كل منها يسلك سبيله وفق مراده وغالباً ضد مراد الآخرين ، فهو مع ذلك إنما يحقق فى الواقع غرض الطبيعة المجهول لديه ويستهديه فى سلوكه عن غير شعور ، فتراه يعمل وفقاً لمقتضيات لو تبينها لما احتفل لها إلا قليلا .

ولئن كان الناس فى مضطرب أعمالهم لا يسلـكون بوجه عام مسلك الغريزة شأن البهائم ، كما أنهم كذلك لا يصدرون فى أفعالهم عن خطة موضوعة كأنهم عقلاء ذوو نزعة عالمية ، غير أنه يلوح مع ذلك أنه من غير المستطاع إقامة تاريخ لهم تسوده خطة ثابتة واطراد (كما هى الحال بالنسبة إلى النحل أو القندس) . ولا منجاة للمرء من بعض السخط حينما يشاهد أفعالهم وأحوالهم على مسرح العالم الأكبر فيجد أن تلك الحـكمة المظهرية التى تتبدى فى الجزئيات والأفراد تنتهى فى جملتها إلى أن تـكون من نسج الحماقة والعبث الصبيانى ، بل الخسة الصبيانية وشهوة التدمير ، حتى إن المرء لا يدرى ، عند خاتمة المطاف ، ماذا عساه يكون من فـكرة عن نوعنا هذا الذى طالما توهم فيه من مزايا . وهنا ليس أمام الفيلسوف — مادام لا يستطيع أن يفترض مقدماً أن ثمت ، بوجه عام ، هدفاً «عقلياً خاصاً» يستهدفه الناس فى أعمالهم — إلا أن يبحث ما إذا كان فى وسعه أن يكتشف « هدفاً للطبيعة » وغرضاً فى ذلك المسلك المنافى للعقل مما هو مشاهد فى شئون بنى الإنسان — وإنا لنود أن نرى ما إذا كنا سنصل إلى افتقاد دليل إلى مثل هذا التاريخ ، ثم ندع للطبيعة من بعد أن توجد ذلك الرجل الذى يستطيع أن يصورها وفقاً لهذا . إنها أتت برجل مثل كبلر أخضع المسالك الشاذة للنجوم لسلطان قوانين ثابتة على نحو لم يكن فى الحسبان ، كما جاءت بمثل نيوتن الذى فسر هذه القوانين وفقاً لعلل فى فى الطبيعة عامة .

النظرية الأولى

كل الاستعدادات الطبيعية لكائن ما قد هيئت على نحو من شأنه أن تتحقق كاملة ذات يوم وفقاً للغرض المنشود . والمشاهدة الخارجية والباطنة كلتاهما تؤيد هذه الحقيقة فى كل أنواع الحيوان . فالقول بوجود عضو لا يؤدى وظيفة ، أو نظام لا يحقق الغاية منه ، إنما هو تناقض فى مذهب الغائية فى الطبيعة وإذا صرفنا النظر عن هذا المبدأ ، فلن نكون بعد بإزاء طبيعة تسير بنظام ، بل أمام طبيعة عابثة ليس لها من غاية ؛ وهنالك يخلى العقل الهادى مكانه للصدفة الداعية إلى اليأس والقنوط .

النظرية الثانية

لابد أن تتحقق فى الإنسان (بوصفه الكائن العاقل الوحيد على ظهر البسيطة) تلك الاستعدادات الطبيعية التى تهدف إلى استخدام العقل ، تتحقق كاملة فى النوع لا فى الأفراد . إلا أن العقل فى كل كائن لهو القدرة على التجاوز بالقواعد والأغراض المتصلة باستعمال قواه إلى ما فوق نطاق الغريزة الطبيعية ؛ وإنه لا يعرف لمشروعاته حدوداً . بيد أنه لا يسلك سبيل الغريزة ، بل يحتاج إلى القيام بالمحاولات والممارسة والتهذيب كيما يتقدم تدريجياً من مرتبة فى النظر إلى أخرى تعلوها . ولذا كان لا مناص من أن يحيا المرء حياة مفرطة فى الطول حتى يتيسر له أن يتعلم كيف يجب أن يستخدم كل استعداداته الطبيعية أوفى استخدام ؛ أما إذا كانت الطبيعة قد قدرت لحياته زمناً قصيراً (كما هو الحاصل فعلا) ، فلعلها ، أعنى الطبيعة ، أن تكون فى حاجة إلى سلسلة لا نهاية لها من ألوان التناسج التى يسلم كل منها إلى الآخر تغير وجوده ، حتى ترقى ببذورها فى نوعنا إلى تلك الدرجة من التطور التى تتفق مع أغراضها تمام الاتفاق . وهذه اللحظة الزمانية يجب على الأقل أن تكون فى نظر الإنسان الغاية من مساعيه ، وإلا فإن الاستعدادات الطبيعية يجب أن ينظر إليها فى معظمها على أنها عبث لا هدف له ؛ وهذا من شأنه أن يزيل كل المبادىء العملية وبالتالى تصبح الطبيعة

وهى التى يجب أن تؤخذ حكمتها بمثابة مبدأ فى الحكم على سائر المنشئات — بالنسبة إلى الإنسان وحده متهمة بنوع من العبث الصبيانى .

النظرية الثالثة

لقد أرادت الطبيعة أن ينتج المرء بنفسه من نفسه كل ما يتجاوز نطاق التنظيم الآلى لحياته الحيوانية وألا يشارك فى أية سعادة أو كمال آخر غير ذلك الذى أوجب لنفسه بعقله وهو حر من الغريزة . ذلك أن الطبيعة لاتفعل شيئاً عبثاً وليست مبذرة فى استخدام الوسائل المؤدية إلى تحقيق غاياتها . فإذا كانت قد أعطت الإنسان العقل وما يقوم عليه من حرية الإرادة ، فذلك دليل واضح على غرضها من تدبيرها . أعنى أنه يجب ألا ينقاد بواسطة الغريزة أو أن يهذب وتهيأ أموره عن طريق المعرفة الفطرية ؛ بل عليه بالأحرى أن يصدر فى كل شىء عن نفسه . فاكتشافه وسائل غذائه وملبسه وأمنه الخارجى وحمايته (التى من أجلها لم تعطه قروناً كالثور ، أو مخالب كالأسد أو أنياباً كالكلاب ، إنما أعطته يدين فحسب) وكل متعة تجعل الحياة محتملة ، بل فطنته نفسها وكلمته وكذلك طيب نواياه يجب كلها أن تكون من عمل نفسه . ويلوح أن الطبيعة قد وقعت هنا فى أعظم شحها فقدرت زاده الحيوانى على نحو من التدقيق والتقتير وفقاً لأشد الحاجات فى بدء وجوده وكأنها أرادت أن تجعل الإنسان — إذا كان قد سعى ليرتفع من الفطرة الأولى إلى أكبر المهارة وإلى الكمال الباطن لنوع التفكير وبالتالى إلى السعادة (بالقدر الذى يكون به هذا ممكناً على الأرض) نقول أن تجعل الإنسان صاحب الفضل وحده ، فلا يدين به إلا لنفسه ؛ وكأنما قد رأت أن تقديره العقلى لنفسه أولى من توفير الهناء له . إذ فى طريق هذه الأمور الإنسانية يقوم حشد من المتاعب التى تنتظر الإنسان ؛ لذا يلوح أن الطبيعة لم تعمل كيما يحيا الإنسان سعيداً ، بل من أجل أن يتابع أعماله حتى يصبح بفضل مسلكه جديراً بالحياة والهناء . ومن الغريب هنا مع ذلك أن الأجيال السالفة يبدو أنها تدبر أمورها من أجل الأجيال التالية كيما تهيىء لها درجة تستطيع

منها أن ترفع البنيان الذى تهدف إليه الطبيعة ؛ وأن المتأخرين وحدهم هم الذين سيكون من حظهم أن يسكنوا ذلك البناء الذى عملت على تشييده سلسلة طويلة من أسلافهم (من غير أن يقصدوا إلى هذا حقاً) دون أن يستطيعوا المشاركة فى تلك السعادة التى أعدوها . لكن مهما يكن من غرابة هذا ، فإنه أمر ضرورى مع ذلك ما دام من المقرر أن نوعا حيوانياً لابد أن يملك عقلا وأن صنفاً من الكائنات العاقلة التى ستموت كلها ولكن نوعها غير قابل للفناء — سيصل مع ذلك إلى تمام تحقيق استعداداته .

النظرية الرابعة

إن الوسيلة التى تتذرع بها الطبيعة من أجل تحقيق النمو فى كل استعداداتها هى التعارض فيما بينها داخل الجماعة طالما كان هذا التعارض مؤدياً فى النهاية إلى نظام قانونى . وأقصد هنا من قولى «التعارض» تلك الروح غير الاجتماعية عند الناس فى المجتمع ، أعنى القضاء على ميلهم الاجتماعى ، هذا الميل الذى يرتبط مع ذلك بمقاومة عامة يهدد تلك الجماعة دائماً بالتفرقة . وهذا الاستعداد موجود بوضوح فى الطبيعة الإنسانية . فمنذ الإنسان ميل إلى الاجتماع ، لأنه يشعر بنفسه فى مثل هذه الحالة أكثر إنسانية ، أعنى أوفر حظاً من نمو استعداداته بيد أن لديه مع ذلك ميلا قوياً إلى الاعتزال ، لأنه فى الوقت عينه يجد فى نفسه خاصية عدم الاجتماع ، أى الرغبة فى أن يوجه كل شىء وفقاً لاتجاهه الخاص ، ولهذا يجد المقاومة فى كل مكان طالما يعرف عن نفسه أنه من ناحيته ذو ميل إلى مقاومة الآخرين . وهذه المقاومة هى التى توقظ كل قوى الإنسان ، فتحمله على قهر ميله إلى البطالة ، وعلى أن يحقق لنفسه — مدفوعاً بالطموح والنزعة إلى التملك والسلطان — مكانة بين إخوانه الذين لعله لا يحتملهم ولكنه لا يستطيع مع ذلك أن يفترق عنهم . هنالك تبدأ الخطوات الأولى الحقيقية التى تنتقل بالإنسانية من البداوة والسذاجة إلى الحضارة ، والحضارة إنما هى القيمة الاجتماعية للانسان ، فتنمو المواهب شيئاً فشيئاً ، ويتربى الذوق ، وبالتنوير

المستمر تستحيل الحالة الأولية الفطرية إلى تكوين نوع من التفكير تتميز فيه الاستعدادات الطبيعية الساذجة بمرور الزمان إلى مبادىء أخلاقية محددة ووفقاً لهذا يستحيل الوفاق الاجتماعى الذى أفسدته نزعة مرضية ، نقول إنه يستحيل إلى كل أخلاق . وبدون هذه النوازع غير الاجتماعية — وإن كانت فى ذاتها غير محمودة — التى عنها تنشأ المقاومة التى لابد لكل أن يلقاها من جراء ادعاءاته الأنانية لبقيت كل المواهب كامنة فى بذورها أبداً تحيا حياة أشبه ما تكون بحياة الرعاة الأركادية[٢] . فيها الوفاق الكامل والقناعة والحب المتبادل : فيكون الناس مثلهم مثل الشاء يسرحونها للرعى ، لا يكادون يقيمون لوجودهم من الوزن أكثر مما يفعله أولئك الرعاة بالنسبة إلى ماشيتهم . ولن يملأوا إذن فراغ الخليقة فيما يتصل بالغاية منها بوصفهم ذوى طبيعة عاقلة . فالحمد للطبيعة إذاً على الشقاق الاجتماعى ، والعبث المتسابق المتحاسد ، والطمع النهم فى التملك بل والسلطان ! فلولاها لبقيت كل الاستعدادات الطبيعية فى الإنسان راقدة لم تظفر بحظها من النماء . إن الإنسان يريد الوفاق ؛ لكن الطبيعة تعرف خيراً ما هو جيد بالنسبة إلى نوعه : إنها تريد الشقاق . هو يريد الدعة والقناعة ؛ لكن الطبيعة تريد منه أن يخرج عن الركود والتراخى والقناعة المتبطلة كيما يلقى بنفسه فى حومة العمل والكفاح ، وفى مقابل هذا يستكشف الوسائل للنجاة من هذه الأخيرة ببراعة ومهارة . والدوافع الطبيعية لهذا ، والينابيع لعدم الوفاق الاجتماعى وللمقاومة المتصلة مما ينشأ عنه الكثير من الشر ، ولكنه يؤدى مرة أخرى إلى توتر جديد فى القوى وزيادة فى نماء الاستعدادات الطبيعية ، كل هذا لعله إذن يكشف عن نظام أبدعه خالق حكيم ، وليس إذاً من صنع روح خبيثة راحت تفسد عملها الرائع أو حملها الحسد على القضاء عليه .

---

(١) [نسبة إلى أركاديا ، وهى فى الأصل إقليم فى بلاد اليونان فى الجزء الأوسط من البلوبونيز كان يسكنها الرعاة وتغنى بها الشعراء الأقدمون بوصفها مقام البراءة والنعيم ؛ ولهذا اشتقت منها هذه الصفة للدلالة على مقام خيالى لرعاة أطهار يحيون حياة البراءة والنعيم والطهارة . ومن هذا استعمالها هنا — المترجم] .

النظرية الخامسة

المشكلة الكبرى للنوع الإنسانى والتى أرغمته الطبيعة على أن يجد لها حلا هى الوصول إلى تكوين مجتمع مدنى (بورجوازى) يحكمه قانون عام .

ولما كان فى المجتمع وحده وفى ذلك النوع منه الذى يحقق أكبر قدر من الحرية وبالتالى تعارضاً مستمراً بين أعضائه ومع ذلك أدق تعيين وتأمين لحدود تلك الحرية حتى يمكن أن تقوم إلى جوار حرية الآخرين — نقول إنه لما كان فيه وحده يمكن بلوغ غرض الطبيعة : أعنى نماء كل استعداداتها ، فى الإنسانية ، فإن الطبيعة تريد أيضاً أن تهيىء بنفسها هذا كله كما تفعل بالنسبة إلى كل أغراضها الأخرى ، فلا بد إذن من أن يكون ثمة مجتمع ترتبط فيه الحرية ، فى نطاق القوانين الخارجية إلى أعلى درجة ممكنة ، بقوة لا تقهر ، أعنى دستوراً كاملا عادلا للمواطنين ؛ فهذا هو أعلى واجب على الطبيعة نحو بنى الإنسان ، لأن الطبيعة لا تستطيع أن تحقق سائر أغراضها من النوع الإنسانى إلا عن طريق حل تلك المشكلة وتحقيق ذلك المجتمع . والحاجة هى التى ترغم بنى الإنسان على الانضواء تحت هذا السلطان القاهر ، وإلا فإنهم ليطلبون الحرية المطلقة من كل قيد ، وأكبر هذه الحاجات تلك التى يحدثها بنو الإنسان بعضهم لبعض مما تجعل ميولهم بحيث لا يقدرون على احتمال العيش بعضهم مع بعض فى حرية وحشية . لكن فى مثل هذا الميدان من نوع هذا الاتحاد بين المواطنين تحدث هذه الميول نفسها خير الأثر من بعد : مثل ذلك مثل الأشجار فى الغابة يسعى كل منها أن يسلب الآخر الهواء والشمس ، فيحتاج كل إلى السعى إلى الآخر فيظفران معاً عن هذا الطريق بنماء مستقيم جميل ؛ وعلى العكس من هذا تلك التى تريد أن تستقل بنفسها وحريتها عن الآخرين فتدفع بأعضائها إلى طلب ما تهواه تراها تنمو نمواً أعوج مضطرباً عاجزاً . وكل حضارة وكل فن يزين الإنسانية ، وأجمل نظام اجتماعى ، هذه كلها ثمار الروح غير الاجتماعية التى تحوج نفسها بنفسها إلى التهذيب وبالتالى تنمى بذور الطبيعة عن طريق الصناعة المبدعة تنمية كاملة .

النظرية السادسة

وتلك المشكلة هي في الوقت نفسه أعقد المشاكل ولن يحلها بنو الإنسان إلا متأخراً . والصعوبة ، التي تضعها أمام الأنظار فكرة هذا الواجب نفسها ، هي هذه : الإنسان حيوان يحتاج إلى سيد طالما كان يحيا بين بني نوعه . ذلك أنه من غير شك يسيء استخدام حريته فيما يتصل بأقرانه ؛ وإذا صح أنه يريد . بوصفه كائناً عاقلاً ، قانوناً يضع لحريته قيوداً وحدوداً ، فإن ميوله الحيوانية الأنانية تقتاده إلى حيث يجب ألا يذهب . ولذا كان لابد له من سيد يكسر من غلواء إرادته الأنانية ويحوجه إلى إطاعة إرادة يعترف بها الجميع وهم أحرار . لكن أنى له بهذا السيد ؟ إنه لا يمكن أن يكون إلا من بين بني الإنسان . لكن هذا بدوره هو الآخر حيوان وبالتالي في حاجة إلى سيد . فليكن هذا السيد إذاً من يكون ؛ لكن لا سبيل إلى معرفة كيف يستطيع الإنسان لأن يظفر بسيد أعلى للعدالة العامة يكون هو أيضاً عادلا ؛ ويمكن أن يبحث عنه في شخص واحد أو في عدة أشخاص مختارين من جماعة . ذلك أن كلا من هؤلاء سيسيء دائماً استخدام حريته إذا لم يكن ثمة أحد فوقه يحمله على الخضوع للقوانين. لكن السيد الأعلى يجب أن يكون عادلا لوجه العدالة نفسها ، وأن يكون مع هذا إنساناً . ولذا فإن هذه المسألة أعقد المسائل كلها ؛ ماذا أقول ! بل إن حلها على الوجه الكامل مستحيل : فمن هذا الخشب المعوج الذي من مثله صنع الإنسان لا يمكن أن نصنع شيئاً مستقيما : فمتى يستقيم الظل والعود أعوج ! بيد أن الاقتراب من هذه الغاية قد جعلته الطبيعة من واجبنا[1] أما أنها آخر ما يتحقق ، فهذا يتبين أيضاً من هذا وهو أن الأفكار الصائبة عن طبيعة

(١) لهذا كان دور الإنسان إذن مصطنعاً كل الاصطناع ، أما ما هو حال سكان الكواكب الأخرى وطبيعتهم ، فهذا مالا نعرف عنه شيئاً ؟ لكن إذا لم نطلنا بالطبيعة هذه المهمة خير إناطة فلعلنا أن نفخر بأننا خليقون بأن نعزو إلى أنفسنا مكانة غير ضئيلة بين جيراننا في الكون ولعل أمل كل فرد من هؤلاء أن يبلغ مصيره كاملا في حياته ، أما عندنا نحن فالأمر بخلاف هذا إذ النوع هو وحده الذي يمكنه أن يرجى هذا (المؤلف) .

دستور ممكن تقتضى تجربة كبيرة كونتها الأجيال المتطاولة وفوق ذلك كله إرادة طيبة مستعدة لقبول تلك التجربة ؛ وهذه الشروط الثلاثة لا يمكن أن تتوافر معاً إلا بصعوبة جداً ، وحتى إذا توافرت فلن يكون ذلك إلا متأخراً جداً بعد كثير من المحاولات التى تذهب سدى .

النظرية السابعة

إن مشكلة إيجاد دستور للمواطنين كامل تتوقف على مشكلة « أحوال دولية خارجية » قانونية ، ولا يمكن أن تحل بدون هذه الأخيرة . ماذا يفيد فى العمل من أجل دستور للمواطنين قانونى بين أفراد من الناس ، أعنى من أجل نظام هيئة عامة ؟ إن الروح غير الاجتماعية التى أحوجت الناس إلى هذا هى مرة أخرى العلة فى أن كل هيئة فى أحوالها الخارجية ، أعنى كدولة فى علاقاتها مع الدول الأخرى ، تعمل فى حرية مطلقة ، ويجب بالتالى أن تنتظر كل منها من الأخرى أن تصيبها بالشر الذى حمل الأفراد وأرغمهم على اصطناع وضع قانونى مدنى . ولذا فإن الطبيعة قد جعلت من عدم احتمال الناس بعضهم لبعض ، بل والجماعات الكبرى والدول التى من هذا النوع ، نقول انها جعلت من عدم الاحتمال هذا وسيلة كيما تجد فى التعارض الضرورى الوقوع بينها حالة للسلام والأمان ؛ أعنى أنها بواسطة الحروب والتسلح والاستعداد الذى لا ينتهى ولا يهدأ من أجلها ، وبواسطة الأزمة التى لا بد أن تشعر بها كل دولة باطنياً حتى فى وسط السلام ، أنها بواسطة هذا كله تدفع إلى محالات تكون فى البدء ناقصة ثم تعيد فى النهاية — بعد كثير من الدمار والعثار بل ونفاد القوى باطنياً — إلى ما كان يمكن العقل أن يخبرهم به بدون هذه المحن الأليمة ، وأعنى به : أن ترتفع من حالة الفوضى القانونية والوحشية إلى اتحاد بين الشعوب ، حيث كل منها حتى أصغرها تستطيع أن تؤمل فى سلامتها ونيل حقوقها عن طريق هذا

الاتحاد الـكبير بين الشعوب (حلف أمفكتيون Foedus Amphictyonum)[(1)]
وعن طريق قوة متحدة وقرار يصدر وفقاً لقوانين المشيئة المتحدة لـكل الشعوب
ومهما بدا فى هذه الفـكرة من خيال وأحلام حتى سخر منها بوصفها كذلك
رجل مثل الأبيه دى سان بيير أو روسو (ولعل ذلك لأنهم ظنوا أنها قريبة فى
التحقيق) : فإن الخروج الذى لا مفر منه من هذه الأزمة التى فيها أضر الناس
بعضهم ببعض وأوقعوا بأنفسهم الشقاء ، هو الذى لابد أن يرغم الدول على اتخاذ
هذا القرار (مهما يكن من شدة وقعه عليها) الذى اضطر إليه حتى الرجل
المتوحش نفسه رغماً عن إرادته ، ألا وهو أن يتنازل عن حريته الوحشية وأن
يبحث عن السلام والأمان فى دستور شرعى .

وعلى هذا فما الحروب إلا محاولات متعددة (وإن لم يكن هذا فى قصد
الإنسان ، إنما فى قصد الطبيعة) من أجل إيجاد أحوال للدول جديدة وتـكوين
هيئات جديرة بالقضاء أو على الأقل بتمزيق أوصال القديمة ؛ وهذه الجديدة
بدورها إما أنها لاتستطيع أن تحتفظ بنفسها فى داخل ذاتها أو بعضها إلى جوار
بعض مما يؤدى إلى مرورها بمحنة ثورات مشابهة جديدة ، وتستمر الحال على هذا
إلى أن نصل — عن طريق خير تنظيم للدستور المدنى من الناحيـة الداخلية ثم
عن طريق الاتفاق العام والتقيد من الناحية الخارجية — إلى حال تشبه حال
الكائن المدنى العام ، حال يمكن أن تحافظ على نفسها كأنها كائن يتحرك بنفسه .

أم هل للانسان أن ينتظر من نوع التضافر الأبيقورى للعلل الفاعلية أن
الدول تحاول — مثلها مثل ذرات المادة فى اصطدامها حسبما يتفق — أن تكون
كل أنواع المؤسسات التى يحطمها مصادمات جديدة حتى تصل إلى تـكوين

---

(١) [أمفكتيون هو ابن هيلينوس الذى كون مجلس «الأمفكتيون» المتكون من أحكم الحكماء وأفضل الفضلاء فى بعض بلاد اليونان ؛ وكان يجتمع مرتين فى العـام فى مدينة دلفى وأحياناً فى ترموبوليه ؛ وكان ينظر فى جميع الأمور التى قد ينشـأ عنها نزاع بين مختلف الدويلات اليونانية . وكانت قراراته تعد مقدسة ولا يمكن نقضها ، بل كان يلجأ أحياناً إلى السلاح لتنفيذها وكان عدد أفراده اثنى عشر ، ثم بلغ عددهم ٣٠ فى عصر أنطونيوس بيوس — المترجم] .

مؤسسة يمكن أن تبقى بصورتها (وسيكون ذلك صدفة سعيدة لا تتحقق إلا بصعوبة جداً) ، أو أن عليه بالأحرى أن يظن أن الطبيعة تسلك ها هنا سبيلا منتظماً فيه يرتفع نوعنا شيئاً فشيئاً من المراتب الدنيا للحيوانية حتى يبلغ أعلى درجة من درجات الإنسانية عن طريق فن خاص مغتصب من الإنسان ، وينمى فى هذا الترتيب الذى يبدو فى الظاهر وحشياً تلك الاستعدادات الأصلية بطريقة منتظمة ؛ أو إذا فضل الإنسان ألا ينتج شىء ، أو على الأقل شىء حكيم ، من كل هذه التأثيرات وتبادل التأثيرات بين الناس فى جملتهم ، وأن يبقى الأمر كما كان من قبل ولا يستطيع الإنسان أن يعرف مقدماً ما إذا كان الشقاق الذى هو طبيعى فى نوعنا يهيىء لنا فى النهاية جحيما من الشرور فى مثل هذا الوضع الذى لا يزال مهذبا ، نظراً إلى أنه سيقضى من جديد على هذه الحالة نفسها وعلى كل ما تم حتى الآن من تقدم فى الحضارة بنوع من التدمير البربرى (وهو مصير لا قبل للانسان به تحت حكم الصدفة العمياء ، وهو بالفعل كالحرية العديمة القانون سواء بسواء ، إذا لم يخضعها المرء إلى دليل من الطبيعة يتسم بالحكمة !) — وهذا يرجع تقريباً إلى السؤال التالى : هل من العقل أن يؤمن الإنسان بوجود غائية فى الطبيعة فى أجزائها ، وعدم غائية فى الطبيعة ككل . فما فعلته حالة المتوحشين الخالية من الهدف ، وهو أنها احتجزت كل الاستعدادات الطبيعية فى نوعنا ، ولكنها أحوجتها فى النهاية ، بما سببته من شرور ، إلى الخروج من هذه الحالة والدخول فى وضع دستورى قانونى فيه تزدهر كل تلك البذور — فعلته أيضا الحرية البربرية للدول التى تم انشاؤها ، أعنى أنه باستخدام كل القوى التى للكائنات والهيئات فى إثارة الشقاق بين بعضها وبعض ، وبالدمار الذى تجره الحرب ، وقبل هذا وأكثر بضرورة البقاء فى حال استعداد من أجل هذا — عرقل نمو الاستعدادات الطبيعية فى تقدمها ، بيد أنه حدث فى مقابل هذا أن الشرور التى تنشأ عن هذا كله تحوج نوعنا إلى تلمس قانون للتوازن خاص بالمقاومة — وهى فى ذاتها سليمة مفيدة — بين الدول بعضها إلى

بجوار بعض مما ينشأ عن حريتها ، وإيجاد قوة متحدة تعطى للنفس الطاقة ، وبالتالى حالة دولية للأمان الدولى العام ، ليست تخلو من كل خطر ، حتى لا تغفو قوى الإنسانية ، ولكن أيضاً ليس بدون مبدأ للمساواة بين الفعل ورد الفعل المتبادلين ، حتى لا يقضى كل على الآخر . وقبل أن تتحقق هذه الخطوة الأخيرة (أعنى اتحاد الدول) ، وإذن عند منتصف الطريق فى تكونها فحسب ، تتحمل الطبيعة الانسانية أقسى الشرور تحت المظهر الخادع للرفاهية الخارجية ، ولذا فإن روسو لم يكن على خطأ حينما فضل حالة الفطرة والوحشية ، ما دام الإنسان ينسى هذه المرحلة الأخيرة التى لا يزال أمام نوعنا أن يبلغها . إننا ندين بالدرجة العليا للفن والعلم « بالحضارة »[1] . ونحن « متمدينون » إلى حد مفرط فى كل أنواع التهذيب الاجتماعى والتأنق فى آداب المعاشره . أما أن نعد أنفسنا بهذا « كرماء الأخلاق » ، فدون هذا لا يزال أمامنا الكثير . ذلك لأن فكرة الأخلاقية تنتسب بعد إلى الحضارة ؛ لكن استعمال هذه الفكرة التى تفضى إلى ما يشابه الآيين فى حب الشرف والوجاهة الخارجية وحدها ، هو الذى يكون وحده التمدين . لكن طالما كانت الدول تستنفد كل قواها فى أغراض التوسع العابثة المنطوية على البطش ، وبالتالى تعوق المجهودات البطيئة للتكوين الباطن لطريقة التفكير عند المواطنين ، بل وتسلبهم كل تأييد فى هذا السبيل فلا سبيل إلى ترجى شىء من هذا القبيل : لأنه لا بد لهذا من عمل باطن طويل لكل هيئة عامة من أجل تهذيب مواطنيها وتنشئتهم . غير أن كل خير لا يقوم على تفكير أخلاقى خيّر ليس إلا مجرد مظهر زائف وشقاء براق . وسيبقى النوع الإنسانى حبيس هذه الحال حتى يقدر له أن يعمل جهده كما قلت من أجل الخروج من هذه الحالة العمائية للملابسات الدولية .

---

(١) [لاحظ هنا التفرقة الدقيقة بين الحضارة والمدنية ، وهى التفرقة المشهورة فى الفكر الألمانى . راجع كتابينا « نيتشه » ص ١٣٣ — ص ١٤٤ ، الطبعة الثانية القاهرة سنة ١٩٤٥ و « اشبنجلر » (فى مواضع عدة) . — المترجم] .

النظرية الثامنة

يمكن المرء أن يرى تاريخ النوع الإنسانى فى مجموعه على أساس أنه تحقيق لتصميم مستور للطبيعة من أجل إيجاد دستور للدولة كامل داخلياً و « لأجل هذا الغرض » خارجياً أيضاً ، بوصفه الوضع الوحيد الذى تستطيع الطبيعة فيه أن تنمى كل استعداداتها فى الإنسانية تمام التنمية ، وهذه النظرية نتيجة لما تقدم.

وهكذا يرى المرء أن الفلسفة يمكن أن يكون لها حلمها بمملكة الله على الأرض[1] ؛ لكنه حلم من ذلك النوع الذى يمكن من أجل تحققه أن تكون فكرته نفسها نافعة وإن كان ذلك من بعيد جداً ، مما يجعله إذن حلماً على كل حال . إنما يتوقف الأمر على ما عسى أن تكتشفه التجربة عن شىء من مثل هذا المسلك لغرض الطبيعة. وأقول: « عن شىء من مثل هذا...» لأن هذا المجرى يلوح أنه يقتضى قدراً من الزمان طويلا حتى يبلغ نهايته ، إلى حد أنه من النزر الضئيل الذى أودعته الإنسانية فى هذا السبيل لا يستطيع المرء أن يحدد صورة طريقها والصلة بين الأجزاء وبين الكل إلا كما يحدد ، على أساس كل الأرصاد الفلكية التى تمت حتى الآن ، المسلك الذى اتخذته الشمس هى وكل الكواكب التى تدور من حولها فى نظام الأجرام الثابتة الكبير ؛ وإن كان له أن يثق مع ذلك ، بناء على السبب العام للتصور التنظيمى للكون وعلى القليل الذى شاهده المرء حتى الآن ، بوجود مثل هذا المسلك أو الدورة وجوداً فعلياً حقاً . بيد أن الطبيعة الانسانية تقتضى أنه حتى بالنسبة إلى العصور المتطاولة فى القدم التى وجد فيها نوعنا ليس الأمر بعديم الأهمية مادام يمكن توقعه بيقين . ويمكن أن يحدث فى حالتنا هذه خصوصاً على وجه أقل احتمالا بقدر مايبدو أنه كان فى وسعنا وبترتيبنا العاقل أن نعجل بتحقيق هذه اللحظة السعيدة لأخلافنا. وإن البقايا الضئيلة لهذا الاقتراب (من تلك اللحظة) لعلى جانب كبير من الأهمية بالنسبة لنا. أما اليوم فإن الدول قد صارت إلى حال

(١) [فى النص Chiliasmus أى مملكة المسيح على الأرض لمدة ألف عام — المترجم] .

من الملابسات المصطنعة بعضها ضد بعض إلى درجة أنه ليس فى وسع واحدة منها أن تتوانى فى الحضارة الداخلية دون أن تفقد من قوتها ونفوذها بالنسبة إلى الأخرى ؛ وعلى هذا فإنه حيث لا يوجد التقدم ، فإن الاحتفاظ بغرض الطبيعة هذا مضمون نسبياً عن طريق النوايا المتنافسة فى الطموح . وفضلا عن هذا فإن الحرية المدنية لا يمكن حقاً المساس بها مساساً خطراً دون أن يشعر بمضار هذا فى كل المهن ، خصوصاً فى التجارة ، مما ينشأ عنه انهيار فى قوى الدولة من الناحية الخارجية . لكن هذه الحرية تتقدم شيئاً فشيئاً . فإذا حيل بين المواطن وبين أن يسعى للظفر برفاهيته على حسب هواه وطريقته ، مما لا يمكن أن يتحقق إلا مع حرية الآخرين معه ، فإن هذا من شأنه أن يعتاق نشاط الحركة وبالتالى قوى المجموع . ولهذا ينقضى التضييق على الأشخاص فى أحوالهم وأعمالهم . ويطلق العنان للحرية الدينية ؛ ومن هنا تنشأ شيئاً فشيئاً — وبنزوة وسورة متواثبتين — نزعة التنوير بوصفها خيراً عظيما لابد أن يقتاد الجنس البشرى من النزعة الأنانية فى التوسع عند سادته ، إذا شاء أن يفهم مصلحته . وهذا التنوير ومعه أيضاً نوع من المشاركة الوجدانية ، مما لايستطيع الرجل المستنير أن يتجنب المشاركة فيه فى جانب الخير الذى يفهمه أجود الفهم ، نقول إن هذا التنوير يجب أن يصاعد شيئاً فشيئاً حتى يصل إلى العروش فيؤثر فى مبادئها فى الحكم . وعلى الرغم من أن سادة عالمنا — مثلا — ليس لديهم حتى اليوم مال باقياً من أجل المعاهد التعليمية العامة وبالجملة من أجل كل ما يتصل بخير العالم ، لأن كل مالديهم قدر مقدماً لحساب الحرب المقبلة[1] : فانهم مع ذلك سيجدون أن مصلحتهم هم هى على الأقل — فى ألا يقفوا فى سبيل المجهودات — وان تكن ضعيفة طويلة — التى يبذلها شعبهم فى هذا الميدان . وأخيراً ستكون الحرب نفسها ليست فقط مصطنعة ، وفى نتائجها بالنسبة إلى الفريقين غير مأمونة العواقب ، بل وأيضاً بما سيكون لها من عقابيل وخيمة تشعر فيها الدولة بفداحة ديونها (من أجل اكتشاف

---

(١) [لاحظ لهجة السخرية اللاذعة فى هذه العبارة ! — المترجم] .

جديد) ، مما لا سبيل إلى الخلاص منه — نقول إن الحرب ستكون مغامرة هائلة يمتد تأثيرها فى دولة واحدة إلى بقية أجزاء هذا العالم المتشابك فى مرافقه إلى حد أن هذه الدول الأخرى — وقد دفعها الخطر الحائق بها ، وإن كان ذلك دون وجه قانونى ، تقدم نفسها وتضعها موضع الحكم بين المتخاصمين وترى من واجبها أن تكون هيئة كبرى من الدول فى المستقبل على أكبر نطاق ، وهو ما لم يطلعنا العالم فى الماضى على شىء من مثله حتى الآن . وعلى الرغم من أن هذه الهيئة الدولية لا توجد حتى الآن إلا بصورة مشروع أولى جداً ، فقد بدأ يتردد فى كل الأعضاء نوع من الشعور أن على كل منها واجب السهر على الباقين ؛ وفى هذا ما يعطى الأمل بأنه بعد كثير من الثورات الإصلاحية سيتحقق ذات يوم ذلك الهدف الذى استهدفته الطبيعة وجعلته أسمى أغراضها وهو بلوغ وضع دولى عام يكون بمثابة الرحم الذى ستنمو فيه كل الاستعدادات الأصلية فى النوع الإنسانى .

النظرية التاسعة

يجب أن نعد القيام بمحاولة فلسفية لتصوير التاريخ العام للعالم على أساس تصميم للطبيعة يهدف إلى الاتحاد المدنى الكامل فى النوع الإنسانى — نقول إنه يجب أن نعد هذه المحاولة ممكنة ، بل ومفيدة بالنسبة إلى غرض الطبيعة هذا.

أجل أنه من الغريب ، بل قد يبدو من غير الصائب فى الظاهر أن نصور «التاريخ» وفقاً لفكرة وهى : ماذا يجب أن يسير عليه العالم إذا ما ووزن وفقاً لغايات معينة عاقلة ؟ إذ يلوح أن مثل هذا الوضع لا يؤدى إلا إلى تأليف «قصة» لكن إذا كان على المرء أن يقر بأن الطبيعة نفسها فى مجال الحرية الإنسانية لا تعمل دون خطة وغاية مقصودة ، فإن هذه الفكرة لعلها يمكن أن تكون قابلة للاستعمال . وسواء كنا من قصر النظر بحيث لا نستطيع أن نتبين سر عملها ، فيجب مع ذلك أن نستعين هذه الفكرة دليلا يهدينا إلى عرض هذا الخليط غير القائم على خطة من الأعمال الانسانية فى جملتها على الأقل ، نقول عرضه بطريقة تنظيمية . لأننا إذا بدأنا بالتاريخ

اليونانى — بوصفه ذلك الذى يجب أن يقوم على أساسه أى تاريخ آخر أقدم منه أو عصريه[١] ، أو هذا هو ما يعتقده الناس — ؛ وإذا تابع تأثيره فى تكوين وسوء تكوين نظام الدولة عند الرومان ، الذين ابتلعوا الدولة اليونانية ثم تأثير هذا الأخير (نظام الدولة عند الرومان) فى القبائل المتبربرة ، التى حطمت بدورها الدولة الرومانية ، حتى يصل إلى عصرنا الحاضر ؛ بينما يضيف إليه التاريخ السياسى للشعوب الأخرى — كما عرفناه وبلغنا عن طريق تلك الأمم المستنيرة — بطريقة « عرضية » على هيئة « أحداث متناثرة » ؛ فإنه يكتشف مسلكا منتظماً لإصلاح نظام الدولة فى هذا الجزء من عالمنا (الذى لعله أن يشرع لبقية أجزاء العالم يوماً ما) . وبالقدر الذى فيه لا يحسب المرء حساباً فى كل موضوع إلا للدستور المدنى والقوانين الخاصة بالمواطنين وأمور الدولة ، وفقاً لما أفاده هذان (الدستور وأمور الدولة) بما فيهما من خير زمناً طويلا فى ترقية شعوب (ومعها الفنون والعلوم كذلك) وتمجيدها ، بينما عملت من ناحية أخرى بما فيها من مساوىء على انهيارها ، ومع ذلك قد بقى دائماً سؤر من بذور التنوير كانت تنمى فى كل ثورة حتى هيأت درجة أعلى من الإصلاح : نقول إنه بهذا القدر يمكن ، فيما أعتقد ، اكتشاف دليل لا يفيد فقط فى إيضاح المجال المضطرب للأمور الإنسانية أو فى التنبؤ السياسى بمستقبل التغيرات فى نظم الدول (وهى فائدة استخلصها الإنسان من تاريخ الانسانية كذلك ، حينما رأى فيه فعلا غير مترابط للحرية غير المقيدة بقانون !) ؛ بل وسيكون (هذا

---

(١) لا يستطيع أحد أن يصدق التاريخ القديم إلا جمهور من العلماء بقى منذ البداية حتى يومنا هذا بطريقة متصلة . أما ما قبل هذا التاريخ فشىء مجهول ، وتاريخ الشعوب التى عاشت خارج ذلك التاريخ القديم (التاريخ اليونانى) لا يمكن أن يبدأ إلا منذ اللحظة التى دخلوا فيها ذلك التاريخ القديم ، وقد وجدت بالنسبة إلى اليهود فى مصر البطالمة عن طريق ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة اليونانية وبدونها لا يؤمن أحد بصدق أخبارهم المتناثرة إلا قليلا . ومنذ ذلك الحين (إذا كانت هذه البداية قد اكتشفت أولا على وجه صحيح) يمكن امرء أن يعطى أخبارهم فصاعدا . وكذلك بالنسبة إلى سائر الشعوب . والورقة الأولى فى توكيد ديس (كما يقول هيوم) هى البداية الوحيدة لكل تاريخ صحيح (المؤلف) .

الدليل) أيضاً (وهو مالا يمكن الإنسان أن يأمله بسبب قوى ، الا إذا افترض مقدماً وجود خطة فى الطبيعة) عاملا على الكشف عن نظرة مواسية فى المستقبل، يمكن فيها تصور حال النوع الإنسانى فى المستقبل البعيد ، وكيف ارتفع أخيراً إلى الحال التى فيها يمكن كل البذور التى أودعتها الطبيعة فيه أن تنمو نموها الكامل وتحقق رسالتها هنا على ظهر الأرض . ومثل هذا التبرير لعمل الطبيعة — أو بالأحرى للعناية — ليس دافعاً عديم الأهمية لاختيار وجهة نظر خاصة فى تأمل العالم . إذ ما قيمة اطراء جلال الخلق وحكمته فى مملكة الطبيعة غير العاقلة ، والتوصية بتأملها ، إذا كان جزء المسرح الأكبر للحكمة العليا ، الذى ينطوى على الغاية من كل هذه (الكائنات غير العاقلة) — وأعنى به تاريخ النوع الإنسانى — سيظل اعتراضاً دائماً على هذا ، يحوجنا النظر إليه إلى صرف عيوننا عنه رغم إرادتنا ؛ وبينما نيأس نهائياً من أن نجد فيه غاية عاقلة كاملة ، نراه يدفعنا إلى أن ننشدها فى عالم آخر ؟

لكن سيساء فهم غرضى إذا اعتقد أحد أننى بهذه الفكرة عن تاريخ العالم على أساس أن له دليلا قبلياً أريد أن أحرف النظر عن إيجاد التاريخ[١] بالمعنى المحدود وهو القائم على أساس تجريبى . إنما هى فكرة عما عسى أن يحاوله عقل فلسفى (يجب أيضاً أن يكون موفور العلم بالتاريخ جداً) من وجهة نظر أخرى . وفضلا عن هذا يجب على التكلف الممدوح الذى يلجأ إليه الناس الآن فى كتابة التاريخ أن يضع موضع الاعتبار بطريقة طبيعية هذا الأمر : ألا وهو كيف أن أخلافنا سيعرفون كيف ينظرون إلى عبء التاريخ الذى نود أن نخلفه لهم بعد عدة قرون . وليس من شك فى أنهم لن ينظروا إلى تاريخ أقدم

---

(١) [هنا يستعمل كنت كلمة Historie بمعنى علم التاريخ ، فى مقابل Geschichte أى التاريخ أعنى مجرى الأحداث فى الزمان ؛ وهذه تفرقة سيكون لها خطرها فى فلسفة التاريخ عند الفلاسفة طوال القرن التاسع عشر حتى عصرنا هذا فى الفلسفة الوجودية عند هيدجر ويسپرز راجع فى ذلك كتابنا « اشپنجلر » ص ٥٤ — ص٥٦ ط ١ القاهرة سنة ١٩٤١ — المترجم].

العصور ، الذي لا بد أن تكون وثائقه قد فقدت لديهم منذ عهد طويل ، إلا من وجهة النظر التي تهمهم ، وهي ما فعلته الشعوب والحكومات في سبيل النزعة العالمية أو ما عساهم أقاموه من عقبات . وإلى جانب هذا ، فلعل من بين البواعث الضئيلة على محاولة مثل هذا التاريخ الفلسفي أن يحسب حساب الرغبة في النباهة والشرف سواء عند سادات الدول وعند عبيدها وخدامها ، كيما توجه الوجهة الوحيدة التي من شأنها أن تبلغ ذكراهم الماجدة إلى مسامع الأجيال المتأخرة

النص الثانى

ديكارت (١٥٩٦م — ١٦٥٠ م)

من « مقال فى المنهج » (القسم الأول) :

« أحسبنى أنفقت وقتاً كافياً فى دراسة اللغات ، بل وفى قراءات الـكتب القديمة وما فيها من تواريخ وأساطير . لأن الحديث مع أبناء القرون الخوالى أشبه بالأسفار . فمن الخير أن نعرف شيئاً عن أخلاق مختلف الشعوب ، حتى نكون أسد رأياً فى الحـكم على الشعب الذى ننتمى إليه ، ولئلا نظن أن ما يخالف أحوالنا مدعاة للاستهزاء ومناف للعقل ، كدأب أولئك الذين لم يروا شيئاً . لـكن من ينفق وقتاً مفرطاً فى الأسفار ينته بأن يصبح غريباً فى وطنه ؛ ومن يبالغ فى استقصاء أمور العصور الماضية ، يظل عادة شديد الجهل بأمور عصره . فضلا عما تخيله الأساطير من أحداث كثيرة غير ممكنة وكأنها ممكنة ، فإن أصدق التواريخ — وإن لم يغير أو يزد فى قيمة الأشياء لتصبح أحق بالقراءة ، — فإنه على الأقل يغفل دائماً تقريباً الأمور الأدنى والأقل شأناً ، فلا يبدو سائرها كما كان فى الواقع ، والذين يقتدون فى سيرهم بالأمثلة التى استخلصوها منها معرضون للوقوع فى التهاويل الجنونية المألوفة لدى فرسان الأقاصيص ، ولتخيل أفعال تفوق طاقتهم » .

النص الثالث[1]

پول ڤالرى (١٨٧١ — ١٩٤٥)

من خطبة له بعنوان « خطبة فى التاريخ » ألقاها فى حفـلة توزيع الجوائز الرسمية بليسيه جانسون دى سايى فى ١٣ يوليو سنة ١٩٣٢ (نشرت فى مجموعة « منوعات » *Variétés* جـ ٤ ص ١٢٧ — ص ١٤٢) :

---

(١) جميع التعليقات الواردة فى الهوامش من وضع المترجم .

إن المؤرخين ورجال التاريخ ، أهل الدراسة وأهل الأفعال يتأثرون — على نحو شعورى حيناً ، لاشعورى حيناً آخر — ببعض الوقائع أو الملامح دون بعض ، ويغفلون عن أخرى لا تلتئم أو تنقض مذاهبهم ؛ ولا يبدو أن ثمت تأثيراً ما لدرجة ثقافة هـذه العقول ، أو لرسوخ علمهم أو سعته ؛ بل ولا لإخلاصهم أو عمقهم ، على ما يمكن أن يسمى « قدرة تباين الأهواء فى التاريخ » .

فسواء استمعنا إلى زيد أو عمرو[١] من الناس ، أو إلى جوزف[٢] دى ميستر النبيل الطاهر الرقيق القسوة ، أو إلى ميشليه[٣] العظيم الحار المشبوب الإحساس ، أو تين[٤] أو توكفيل[٥] أو مسيو أولار أو مسيو ماتييه — فبقدر عدد هؤلاء الأشخاص ، يكون عدد معتقداتهم اليقينية ؛ وبقدر عدد

---

(١) فى النص : « مدام ديجا أو مدام لوبا » والأولى هى أم النحات المشهور ديجا والثانية أرملة لوبا Le Bas الذى كان من أعضاء الميثاق الوطنى ، وهى الجمعية الثورية التى خلفت الجمعية التشريعية لإدارة الثورة الفرنسية فى ١٧٩٢/٩/٢٠ وأعلنت الجمهورية وحكمت على لويس السادس عشر بالإعدام الخ . وقد أشار إلى زيارة الأولى للثانية فى استهلال هذه الخطبة .

(٢) فيلسوف دينى ومن أنصار البابوية فى فرنسا ، ولد فى شامبرى . ومن أشهر مؤلفاته : « البابا » ، « أماسى سان بطرسبوج » . ودافع فى كليهما عن مبدأ السلطة المطلقة فى الدين والسياسة فكان من أنصار الرجعية والاستبداد (سنة ١٧٥٣ — ١٨٢١) .

(٣) جول ميشليه (سنة ١٧٩٨ — سنة ١٨٧٤) مؤرخ فرنسى شهير ، اشتهر بالدعوة إلى الحرية فى الفكر والسياسة والدين — على النقيض تماماً من جوزيف دى مستر — مما سبب منعه من التدريس فى الكوليج دى فرانس . وأشهر ما كتب : « تاريخ الثورة الفرنسية » ، « تاريخ فرنسا » ؛ ويمتاز بجمال الأسلوب وحرارة العاطفة .

(٤) هبوليت تين (سنة ١٨٢٨ — سنة ١٨٩٣) فيلسوف ومؤرخ وناقد أدبى فرنسى ؛ تأثر مناهج العلوم الطبيعية فى دراسة الآثار التاريخية والأدبية والفنية . أشهر مؤلفاته : « فلسفة الفن » ، « تاريخ الأدب الإنجليزى » ، « أصول فرنسا المعاصرة » .

(٥) ألكسيس دى توكفيل (سنة ١٨٠٥ — ١٨٥٩) سياسى ومؤرخ فرنسى . أشهر مؤلفاته : « الديمقراطية فى أمريكا » ؛ « العهد القديم والثورة » ؛ وكان نبيل الأخلاق ، واسع الأفكار السياسية ، فأجمع الكل على تقديره .

نظراتهم يكون عدد نصوص كتاباتهم . فـكل مؤرخ لعصر ملىء بالأحداث برز لنا رقبة مقطوعة هى موضوع تفضيله .

وأى شىء أعجب من استمرار هذه الخلافات ، على الرغم من كمية وكيفية المجهود المبذول فى استقراء طائفة معينة واحدة من آثار الماضى ، ومن أن يتهم بعضهم بعضاً ، لو تزداد النفوس صلابة وخلافاً وبعداً بعضها من بعض ، عن طريق هذا المجهود نفسه الذى كان يجب أن يقودهم إلى حكم واحد ؟

وعبثاً ينمو المجهود وتتنوع المناهج ويتسع ميدان الدراسة أو يضيق ، وتدرس الأمور بنظرة عالية جداً أو ينفذ المرء إلى تسيج العصر الدقيق ، ويستقصى الوثائق المحفوظة عند الأشخاص والأوراق الباقية عند الأسر والشئون الخاصة وصحف العصر والقرارات المحلية — فهذه التوسعات المتنوعة لا تتلاقى أبداً ، ولا تنتهى عند فكرة واحدة تفضى إليها . بل ينتهى كل منها إلى طبيعة مؤلفيها وأخلاقهم ، ولا ينتج عنها أبداً غير نتيجة بينة واحدة وهى : استحالة فصل من يشاهد عن الشىء الذى يشاهده ، والتاريخ عن المؤرخ .

ومع ذلك فثمت نقطاً يتوافق عليها الجميع . ففى كل كتاب تاريخ قضايا يتفق عليها الممثلون والشهود والمؤرخون والأحزاب . وهى لفتات موفقة ، وأمور عرضية حقاً ، ومجموع هذه الأمور العرضية ، وهذه الشواذ الجديرة بالملاحظة ، هو الذى يؤلف القسم المؤكد من معرفة الماضى . وهذه الأعراض ذات الاتفاق ، وهذا التلاقى فى الموافقات — يحدد « الوقائع التاريخية » ، ولـكنه لا يحددها تحديداً تاماً .

فالناس جميعاً متفقون على أن لويس الرابع عشر توفى فى سنة ١٧١٥ . لـكن وقع فى سنة ١٧١٥ ما لا نهـاية له من الأمور الأخرى الملحوظة يحتاج تسجيلها كتابة إلى ما لانهاية له من الـكلمات والـكتب بل والمـكتبات لحفظها . فلا بد إذن من « الاختيار » ، أعنى من الاتفاق ليس فقط على « وجود » الواقعة ، بل وأيضاً على « أهميتها » . وهذا الاتفاق رئيسى جداً . والاتفاق على

الوجود معناه أن الناس لا يمكن أن « يعتقدوا » إلا ما يبدو لهم أقل حظاً من الإنسانية وأنهم يعدون أمر اتفاقهم أضعف من أن يقدر على استبعاد شخصياتهم وغرائزهم ومصالحهم ونظراتهم الفردية ، — وهي مصادر الخطأ وقوى التزييف. لكن لما كنا لا نقدر على الاحتفاظ بكل شيء ، ولا بد من التخلص من خضم الوقائع اللامتناهي بواسطة حكم على أهميتها النسبية فيما بعد ، فإن تقرير الأهمية يدخل من جديد في العمل التاريخي ما حاولنا تجنبه واستبعاده ، ولا مفر من ذلك . والأهمية هنا ذاتية خالصة ، كما يقول زملاؤكم في قسم الفلسفة . إذ الأهمية موكول إلينا تقديرها ، مثلها مثل قيمة الشهادات (الباقية لدينا) . وللمرء الحق في أن يظن أن اكتشاف خواص الكينا « أهم » من أية معاهدة عقدت حوالى ذلك العهد ؛ والواقع أنه في سنة ١٩٣٢ يمكن أن تذهب نتائج هذه الأداة الدبلوماسية (المعاهدة) هباء وتفنى في خضم الأحداث ، بينما الحمى يمكن تعرفها دائماً والمناطق ذوات الملاريا يكثر وفود الناس عليها واستغلالها ، وأن الكينا لعله لا غنى عنها من أجل احتلال الأرض كلها والبحث عن الثروة فيها ، وهذا الأمر هو الظاهرة السائدة ، « في نظري » ، في هذا القرن .

وهكذا ترون أني أنا أيضاً أشارك في تقرير الأهمية حسبما أراه .

على أن التاريخ يقتضي ويتضمن كثيراً من الأهواء . فمثلا نجد من بين القواعد التي يعمل بمقتضاها قاعدة يعتقد بسهولة أنها دالة بنفسها ، ويمكن استخدامها بغير أدنى تحوط ، حتى إنه قد بدا للناس أني أتيت أمراً منكراً حينما أردت منذ مدة أن أبحث عن صياغتها الدقيقة .

فهل أجرؤ على أن أحدثكم عن « علم التواريخ » Chronologie ، وكان في الماضي أقسى مواد الامتحان ؟ وهل أجرؤ على إقلاق فكرتكم الناشئة[1] عن

---

(١) مغالطة منطقية فيها يفترض الإنسان أن حدثاً معلول لآخر ، لا لسبب إلا لأنه أتى عقبه ، أي بعده . ويقول بيكن Bacon إن هذه المغالطة هي الأصل في معظم الخرافات المتصلة بالتنجيم والمفاءلة .

العلية ، وتذكيركم بالمغالطة القديمة : « بعقبه إذن بسببه » Post hoc, ergo propter hoc ، وتلعب دوراً خطيراً فى التاريخ؟ وهل أقول لكم إن توالى السنين له قيمة محدودة عظيمة هى نفس القيمــة التى للترتيب الأبجدى ، وإن توالى الأحداث أو وقوعها معاً لا معنى له إلا فى كل حالة على حدة ، وفى النطاق الذى فيه يمكن هذه الأحداث ، « فى نظر شخص ما » ، أن يؤثر بعضها فى بعض ؟ وأخشى أن أثير الدهشة والانزعاج إذا أومأت أمامكم إلى أن رجلا من نوع « الرجل الصــغير الـكبير »[1] Micromegas لو أنه تجول فى الزمان حيثما اتفق ، وانتقل فجأة من الإسكندرية القديمة فى أزهى عصورها إلى قرية فى فريقية أو فى فرنسا الحــالية ، لخيل إليه قطعاً أن عاصمة البطالمة الزاهرة (الإسكندرية) « أحدث » عهداً بمقدار ثلاثة أو أربعة آلاف سنة من تلك المجموعة من الدور والأكواخ التى يسكنها معاصرونا .

وهذه المواقفات Conventions لامفر منها . ولهذا لا أنقد إلا إهمال أولئك الذين لا يبرزونها للعقول بوضوح ووعى . ويؤسفنى ألا يعمل فى التاريخ ما عملته العلوم الدقيقة فى نفسها حينما أعادت النظر فى أساسها وبحثت فى بديهياتها بكل عناية وأحصت مصادراتها (ومبادئها) .

ذلك أن « التاريخ » لعله فى الأصل ربة إلهام ، وأن القوم يفضلون أن يكون كذلك . هنالك لن يكون لدى ما أقوله . . . فإنى أمجد ربات الإلهام .

كما أن « الماضى » أمر عقلى خالص . فما هو إلا صور ومعتقدات . لاحظوا أننا نستخدم نوعاً من المنهج المتناقض لتكوّن مختلف الأشكال عن مختلف العصور : فمن ناحية نحن فى حاجة إلى الحرية فى مملكة تخيل حيوات

---

(١) ميكروميجاس : اسم بطل أقصوصة فلسفية لفولتير ، وضعها سخرية من الأديب فونتنل (سنة ١٦٥٧ — ١٧٥٧) الذى ألف كتاباً عنوانه « تعدد العوالم » مزج فيه بين الحقائق العلمية والمهازل الأدبية البارعة ، وجعل من فونتنل هنا « الرجل الصغير الـكبير » ، وتهكم منه تهكماً لاذعاً .

الآخرين والشعور بها ؛ ومن ناحية أخرى ، لابد من تضييق هذه الحرية من أجل أن نحسب للوثائق حسابها ، وأن نضطر أنفسنا إلى ترتيب وتنظيم « ما كان » بواسطة قوانا وصور تفكيرنا وانتباهنا ، وهذه أمور « فى جوهرها حاضرة » . لاحظوا هذا على أنفسكم : فى كل مرة يتملككم فيها التاريخ وتفكرون تاريخياً ويلذ لكم أن تحيوا المغامرات الإنسانية فى عصر من العصور الغابرة ، يسند اهتمامكم هذا شعور بأن الأشياء كان يمكن أن تكون غير ما كانت عليه بالفعل وأن تتخذ مجرى آخر . وفى كل لحظة تتخيلون « خطة — تالية » أخرى غير تلك التى تلت فعلا : ففى كل حاضر خيالى تضعون أنفسكم فيه تتصورون مستقبلا آخر غير الذى تحقق .

« لو انتصر روبسبير ؟ — لو وصل جروشى[1] فى الوقت المناسب على أرض ووترلو ؟ — لو كان عند نابليون بحرية لويس السادس عشر وقائد بحرى مثل سوفرن ... »[2] لو ... دائماً لو !

وهذا الحرف العاطف الصغير « لو » ملىء بالمعانى . فلعل فيه يرقد سر الرابطة الباطنة بين حياتنا وبين التاريخ . إنه يبث فى دراسة الماضى قلق الانتظار ودوافعه المحركة التى تحدد لنا الحاضر . ويضفى على التاريخ قوى القصص

---

(١) Grouchy : امانويل دى جروشى : ماريشال فرنسى . حارب فى فنديه ، وكان على رأس الحملة فى إيرلنده ، وبرز فى عهد امبراطورية نابليون الأول . وفى عشيه معركة ووترلو كلف بمطاردة البروسيين بعد هزيمتهم فى ليني ، فتركهم يفرون ويلحقون بالإنجليز وبقى هو بعيداً عن ميدان المعركة التى قررت مصير نابليون . ولد سنة ١٧٦٦ ، وتوفى سنة ١٨٤٧ .

(٢) Suffren : بيير أندريه : ملاح فرنسى (سنة ١٧٢٦ — سنة ١٧٨٨) حارب الإنجليز ببسالة فى الهند منذ أن دخل البحرية الملكية سنة ١٧٤٣ ، ولكنه وقع بين أيديهم فى معركة الجزيرة الجميلة Belle-Isle سنة ١٧٤٨ ، ثم دخل فى طريقة فرسان مالطة سنة ١٧٤٩ ، واشترك فى الاستيلاء على ماهون Mahon سنة ١٧٥٦ . وحارب مع حيدر على فى الهند ضد الإنجليز ، ووكل إليه أمر قيادة خمس سفن سنة ١٧٨١ ، فحطم أسطول جونستون . ثم عين رئيساً لأسطول الهند سنة ١٧٨٢ وتحالف مع حيدر على وحارب الأميرال الإنجليزى هيوز خلال سبعة أشهر فى أربع معارك واستولى على نيجاباتام وترنكمال وظل متفوقاً حتى صلح فرساى سنة ١٧٨٣ . وتوفى سنة ١٧٨٨ خلال مبارزة .

والحكايات . ويشركنا فى هذا التوقف أمام الأمور غير اليقينية ، وهو ما يؤلف الإحساس بالحيوات الكبرى ، والإحساس بمشاعر الأم خلال المعارك التى يتقرر فيها مصيرها ، الإحساس الملازم للطامحين فى الساعة التى يرون فيها أن الساعة التالية ستكون ساعة التاج أو ساعة المقصلة ، الإحساس الذى يشعر به الفنان وهو يشرع فى إزالة الأغطية عن مرمر تمثاله أو يأمر بإزالة العقود والدعائم التى لا تزال تسند البناء .

ولو جردنا من التاريخ عنصر الزمن الحى ، لوجدنا أن مادته نفسها ، أعنى التاريخ ... الخالص ، ذلك المؤلف من وقائع فحسب ، من وقائع لا جدال فيها من ذلك النوع الذى تحدثت عنه — وجدنا هذه المادة لا معنى لها — ، لأن الوقائع ليس لها فى نفسها معنى . يقال لكم أحياناً : « هذه واقعة » ، « استسلموا للوقائع » . فهذا معناه : « آمنوا » . آمنوا ، لأن الإنسان لم يتدخل ها هنا وإنما الأشياء نفسها هى التى تتكلم . « هذه واقعة » .

أجل . لكن ماذا نعمل بـ « الواقعة » ؟ لا شيء أشبه من الواقعة بوحى فوثيا[1] ، أو بهذه الأحلام الملكية التى فسرها أمثال يوسف ودانيال — فى الكتاب المقدس — للملوك الفزعين . ففى التاريخ ، كما فى سائر المواد ، ما هو واقعى وضعى هو غامض يحتمل ما لا نهاية له من التأويلات .

ولهذا فإن أمثال دى ميستر وأمثال ميشليه ممكنون على السواء ؛ ومن هنا فإنهم حينما يفكرون فى الماضى لعلهم أن يتصوروا أنفسهم أشباه الوحى والكهنة والأنبياء ، فيتشكلوا بأشكالهم ويستعيروا سمو لغاتهم ؛ وفى نفس الوقت يضفون على « ما كان » كل العمق الحى الذى لا يثبت حقاً إلا للمستقبل .

---

(١) فوثيا Pythia : كاهنة أبولون فى دلف التى كانت تجلس على متعد ذى ثلاث أرجل فوق شق فى صخرة ، وتتفوه — وهى فى حال التجلى — بعبارات متعثرة غامضة ، يتولى الكاهن تفسيرها على صورة أبيات منظومة .

وعلى هذا النحو يتشابه فى نفوسنا : رؤية [1] الماضى والتنبؤ بالمستقبل ، واقتناص الماضى وتوقع المستقبل ، ولا نملك إلا الترجيح بين الصور ، ويبدو الحاضر السرمدى شبيهاً بالاصطفاق بين فرضين متماثلين : أحدهما يفترض الماضى ، والآخر يقترح المستقبل .

وأنتم أيها الشباب الأغراء الماثلون أمامى . إنكم تجعلوننى أفكر فى أزمنة لن أراها ، وفى أخرى لن أراها عوض . أراكم وأرى نفسى حينما كنت فى سنكم ، فتغرينى الرغبة فى التنبؤ بما سيكون .

لقد أطلت عليكم كثيراً فى الحديث عن التاريخ ، وكنت على وشك أن أغفل عن ذكر الأمر الجوهرى ، ألا وهو : إن أفضل منهج لتكوين فكرة عن استعمال التاريخ وقيمته ، — وخير طريقة لتعلم كيفية قراءته والانتفاع به — ، هو أن يتخذ المرء من تجربته الخاصة نموذجاً لمعرفة الحوادث التى وقعت ، وأن يستخلص من الحاضر نموذج حب استطلاعه للماضى . فما رأينا بأعيننا ، وما عانيناه بأنفسنا وما كنا عليه وما فعلناه ، — ذلكم هو الذى يجب أن يقدم لنا برنامج المسائل ، المستخلص من حياتنا نحن ، والذى سنطلب من التاريخ بعد ذلك تحقيقه ويجب عليه أن يحاول الإجابة عنه كلما سألناه عن الأزمنة التى لم نعشها . « كيف يمكن الحياة فى عصر ما معين ؟ » تلك هى المسألة فى صميم الأمر . فجميع التجريدات والأفكار التى تجدونها فى الكتب لا طائل تحتها ، إذا لم تعطوا الوسيلة لاكتشافها ابتداء من الفرد .

لكن حينما يتأمل المرء نفسه تاريخياً ، — على ضوء التاريخ — ، ينساق إلى مشكلة معينة ، على حلها يتوقف مباشرة حكمنا على قيمة التاريخ . فإن التاريخ إذا لم يكن مجرد تلهية للعقل ، فما ذلك إلا لأننا نأمل أن نستخلص منه

---

(١) فى هذه الفقرة لجأ فالرى إلى ألوان من الجناس والسجع بين الكلمات لم يتيسر أداؤه فى العربية . وذلك بين **prévoir revoir, propose suppose, ressentir pressentir**

دروساً . إذ نظن أننا نستطيع أن نستنتج من معرفة الماضي بعض ما يسمح لنا بالتنبؤ بالمستقبل .

فلنرجع دعوى التاريخ هذه إلى أنفسنا ؛ وإذا كنا قد لمسنا بضع عشرات من السنين ، فلنحاول أن نقارن ما كان بما كنا نستطيع توقعه ، نقارن الحادث بالمتوقع .

كنت فى صف الخطابة عام سنة ١٨٨٧ . (وصف الخطابة قد أصبح فيما بعدُ الصف الأول[1] ، وهو تغيير كبير يمكن أن نستخلص منه تأملات لا حد لها) .

إنى لأتساءل الآن ماذا كان يمكن التنبؤ به سنة ١٨٨٧ — أى منذ خمس وأربعين سنة — مما وقع فعلا منذ ذلك العام ؟

لاحظوا أننا فى خير الظروف للتجربة التاريخية . فلدينا كمية هائلة ، لعلها أكثر مما يجب ، من المعلومات : كتب ، صحف ، صور شمسية ، ذكريات شخصية ، شهود لا يزالون كثيرين : والتاريخ لا يبنى عادة بهذا القدر الوفير من المواد .

إذن ، ماذا كان يمكن توقعه ؟ إنى أكتفى بوضع المشكلة . وأشير فقط إلى بعض ملامح العهد الذى كنت فيه طالباً فى صف الخطابة .

فى ذلك العهد كان فى الشوارع مقدار من الحيوانات لا يرى إلا فى ميادين السباق ، ولم يكن ثم آلة واحدة . (لنلاحظ ها هنا أن بعض الباحثين المحصلين يرون أن استخدام الفرس فى الجر لم يشع إلا فى حوالى القرن الثالث عشر ،

---

(١) لاحظ أن السنة الأولى فى نظام التعليم الفرنسى الثانوى هى السنة النهائية التى يحصل الطالب فى نهايتها على البكالوريا (القسم الثانى بفرعيه : فلسفة ، وعلوم ورياضة). وسنة الخطابة (أو فصل الخطابة ، أو صف الخطابة كما يقول أهل لبنان وسورية) كانت هى سنة البكالوريا . وسميت كذلك لأنها كانت السنة التى يدرس فيها الطالب علم الخطابة .

فأنقذ أوربا من الحمل ، وهى طريقة كانت تقتضى وجود العبيد . وهذا التشبيه يصور لكم السيارة — الأوتوموبيل — على أنها « واقعة تاريخية ») .

فى سنة ١٨٨٧ هذه كان الجو مخصصاً للطيور وحدها دون سواها . ولم تكن الكهرباء قد فقدت أسلاكها . والأجسام الصلبة كانت لا تزال صلبة . والأجسام المعتمة كانت لا تزال معتمة . ونيوتن وجاليليو يحكمان فى سلام ؛ وعلم الفزياء هانىء وقواعده[1] مطلقة . والزمان يجرى بأيامه الهادئة : والساعات كلها كانت سواسية أمام الكون[2] . وتمتع المكان باللانهاية والتجانس ولم يتأثر أبداً بشىء مما يجرى فى داخل أحضانه العظيمة . والمادة تحكمها قوانين حكيمة عادلة ، ولم يخطر ببالها أبداً أنها ستعدل منها شيئاً مهما يكن ضئيلا ، — حتى فقدت ، فى هذه الهوة من التجزىء[3] ، فكرة القانون نفسها .

ولكن هذا كله لم يعد اليوم إلا حلماً ودخاناً . لقد تغير هذا كله كما تغيرت خريطة أوربا ، وسطح الأرض السياسى ، وكما تغير مظهر الشوارع ، وزملاؤنا فى الليسيه — أولئك الذين لا يزالون أحياء ، وكنت تركتهم إما حاصلين على البكالوريا أو على وشك الظفر بها وإذا بى أجدهم اليوم أعضاء فى مجلس الشيوخ وقادة عسكريين وعمداء أو رؤساء ، أو أعضاء فى المعهد الفرنسى .

لقد كان من الممكن التنبؤ بهذه التغيرات الأخيرة ؛ ولكن التغيرات الأخرى ؟ إن أعلم العلماء وأعمق الفلاسفة وأبرع السياسيين فى سنة ١٨٨٧ — هل كان فى وسعه أن يحلم — مجرد حلم — بما نراه اليوم بعد مضى خمس وأربعين.

---

(١) هنا إشارة إلى نسب اللاتعين فى فزياء بلانك وهيزنبرج والميكانيكا النموذجية مما أدى إلى أزمة فى نظرية الجبرية فى الفزياء (راجع كتابنا «اشبنجلر» ص٢٢ — ص٢٤ ؛ القاهرة ط ٢ سنة ١٩٤٥) .

(٢) هنا إشارة إلى مافعلته نظرية النسبية عند إينشتين من القول بعدة أنواع من الأزمنة تختلف باختلاف الراصد .

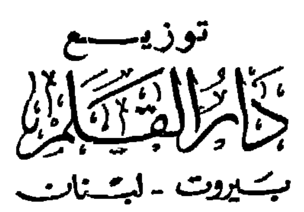
(٣) هنا إشارة إلى تجزىء الذرة ، وإلى عدم وجود جبرية دقيقة فى المستوى تحت الذرى .

سنة بائسة ؟ إنه ليس من الممكن مجرد تصور ما هى العمليات العقلية التى يبحثها فى كل المادة التاريخية المتجمعة عن سنة ١٨٧٠ كان من الممكن أن تستنتج من معرفة الماضى — أياً كان رسوخ هذه المعرفة وإحاطتها — فكرة ، ولو تقريبية جداً ، عما عليه سنة ١٩٣٢ .

ولهذا فإنى أتحاشى التنبؤ . إنى أشعر شعوراً غارماً — كما قلت فى مناسبة أخرى — بأننا « ندخل المستقبل ناكصين على أعقابنا » . وهذا عندى أهم درس يعلمنا التاريخ إياه وأشده يقيناً ، لأن التاريخ هو العلم بالأشياء التى لا تتكرر أبداً . فالأشياء التى يمكن تكرارها ، والتجارب التى يمكن إعادتها ، والملاحظات التى يعلو بعضها بعضها ، كل أولئك من شأن علم الفزياء ، وإلى حد ما علم الأحياء .

لكن لا تخالوا أن تأمل الماضى بما فيه من غابر لن يعود أمراً لا غناء فيه . إنه يبين لنا خصوصاً إخفاق التنبؤات البالغة الدقة إخفاقاً متواصلا؛ وعلى العكس يكشف عن الفوائد الكبرى للاعداد العام المستمر الذى يسمح للانسان بالعمل فى وقت مبكر ضد المتوقع — دون أن يدعى خلق الأحداث أو تحديها ، لأنها دائماً مفاجآت ، أو تنطوى على نتائج تثير الدهشة والذهول .




توزيع
دار القلم
بيروت - لبنان